

كارم يحيى

تَمَرُدٌ فِي الثَّكَنَةِ

عن الصحافة المصرية وثورة 25 يناير



تفرد في الثكنة

عن الصحافة المصرية وثورة ٢٥ يناير



كارم يحيى



مكتبة أنجريد الزور



الإهداء

إلى الأستاذ سمير ..

سمير تادرس الكاتب الصحفي
الكبير يحق ..

سمير النقابي بدون منصب ، ذلك
لأنه يقول ما يعتقد ويفعل ما يقول ..

إلى سمير الإنسان الجميل في
مواجهة كل قبح في المهنة و النقابة
والحياة .

كازم يحيى



مقدمة

شئ غريب حدث لي بحلول ديسمبر ٢٠١٠ . شئ لا أجد له تفسيراً بحساب الورقة والقلم . وقياس العقل والمنطق . كنت قد دخلت قبلها لنحو ثلاثة أعوام في حالة من اليأس من حال الصحافة المصرية ومن حالي كصحفي له توجهه المستقل ، ويعمل في جريدة «الأهرام» . توقفت خلال هذه السنوات عن الكتابة في نقد هذه الصحافة . أو كدت أن أتوقف . واكتفيت بالمقاومة السلبية . توقفت على النفس تقريبا . ودخلت في نوع من الاكتئاب على ما يبدو .

هل هو العمر الذي تقدم ، فتجاوزت الخمسين عاما ؟ . أم هو اليأس من أي فرصة للتغيير ؟ . أم هي تراكمات معارك تلو معارك بدت هباءً منثورا ؟ . أم هي مزيج من اعتبارات عامة وأيضا شخصية لا مجال للخوض فيها هنا ؟ .

الشئ الغريب الذي حدث أنني فجأة .. وكأنه بدون مقدمات - نفضت عن كاهلي اليأس والسلبية . وانخرطت في الكتابة النقدية مرة أخرى . بدأ الأمر تماما فور الجولة الأولى مما أصبح معروفا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بآخر انتخابات برلمانية في عهد «مبارك» (انتخابات مجلس الشعب نوفمبر / ديسمبر ٢٠١٠) . ومع أنني كنت من بين من رأى حينها أنه لا جدوى من خوض أية انتخابات ، طالما بقى النظام السياسي على ما هو عليه من انغلاق و تدهور . بل وانحطاط . إلا أنني وجدتني فجأة متفعلا بفجاجة التزوير . هكذا ضبظت نفسي مستثارا بما رأيت وسمعت من انتخابات اعتبرتها ميتة ومزورة قبل أن تبدأ . والمفارقة أنني لم أكن يوما من أصحاب المصلحة - ولو بالانتماء الفكري والسياسي - في المشاركة في هذه الانتخابات أو من المتضررين من هكذا تزوير

فأوضح. إذا أنني لم أكن يوما محسوبيا على جماعة «الإخوان المسلمين» المتضرر الأكبر من التزوير أو على أحزاب «المعارضة» شريك اللعبة .

هكذا بعد نحو ثلاثة أعوام من «البيات اليأسي»، كتبت مقالا على هيئة خطاب مفتوح هادئ المظهر صاحب الجواهر، بعنوان: «رسالة من صحفي بالأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد: استقل من الوطني؟»، وكان وقتها رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة. ولأهمية هذا النص في رحلة الكتابة النقدية عن الصحافة بالنسبة لشخصي المتواضع اخترت أن أستهل به مواد هذا الكتاب . ولم يكن الأمر يتعلق بأن المقال في حد ذاته أنطوى وقتها على تجرأة ومخاطرة . بل بالأصل وببساطة لأنني بعدها تدفقت في هذه الكتابة على نحو لم أعرفه قط . ويفتح هذا النص الفصل الأول من الكتاب . وهو يضم خمسة نصوص أخرى بين المقال والدراسة النقدية ، تفصح أوجه مختلفة من العلاقة الحرام بين السلطة والثروة والفساد والصحافة في الأيام الأخيرة من عهد «مبارك» . ولعل في ذلك السبب الأهم في أن تحتل هذه النصوص الفصل الأول .

أما الفصلان الثالث والرابع فقد عادا بالقارئ بعد صخب تفاعلات ثورة ٢٥ يناير في الفصل الثاني إلى تراكم الوعي والفعل في السنوات السابقة على هذه الثورة . وتشغل رواية المؤلف لتجربة حركة «صحفيون من أجل التغيير» في عام ٢٠٠٥ الفصل الثالث من خلال عدد من وثائق الحركة . سواء تلك الجماعية أو الفردية التي كتبها المؤلف بوصفه أول منسق عام لها . وقد اتضح لاحقا أنه منسحق الأخير أيضا ، بعدما خذلتنا أو خذلنا نحن صيغة القيادة الجماعية التي انتهينا إليها بعد تقديم استقالتي . وقد كنت من المتحمسين إلى انتخاب قيادة جماعية منذ البداية . وانتهينا - بعد الاستقالة - إلى خمسة زملاء أتيط بهم دفع مسار الحركة إلى الأمام ، إلا أن الظروف الموضوعية والذاتية لم تمكنهم من القيام بالمهمة . وينتهي الكتاب بعيدا عن كل هذا الصخب بالعودة إلى المقالات النقدية مع الفصل الرابع الأخير ، وذلك في ستة نصوص جرى كتابتها ونشرها حول عام ٢٠٠٧ . وكلها يتناول الشأن الصحفي والنقابي المأزوم في السنوات الأخيرة من عهد «مبارك» .

ومع أن حركة «صحفيون من أجل التغيير» لم تتجاوز في أوج نشاطها نصف عام ، وإن استمرت تنشط من حين لآخر على مدى أكثر من عام لاحق . إلا أن هذه الأشهر

المعدودة كانت حافلة بالمعارك وبمحاولة الفعل والتأثير . ولا يتوقف الأمر على الأدبيات التي تعكس وعيا بمعضلات حرية الصحافة في مجتمعنا كما تجسدت في بياناتها وفي الأوراق التي جرى إعدادها للنقاش في ندواتها ومؤتمراتها . لكن الحركة بادرت بمحاولة النزول إلى الشارع للتظاهر من أجل حرية الصحافة ، فتصدي لها أمن « مبارك » وقمعها بشراسة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ . وأن عادت الحركة لتنضم إلى الوقفة الكبرى للمصحفين أمام مجلس الشعب في ٣ يوليو من العام نفسه بدعوة من نقاباتهم للمطالبة بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر . وحينها نجحت الحركة في تنفيذ مسيرتها في الاتجاه العكسي هذه المرة (من مجلس الشعب إلى النقابة) . وليبدأ بعدها عدد من أنبل أعضائها إضرابا عن الطعام للغرض ذاته . وهم الزملاء الأعزاء : « أحمد الحضري » و « فارس خضر » و « محمود خير الله » وفق الترتيب الأبجدي . ولا يفوت هنا أن نشوه إلى أن الحركة رعت عدة ندوات وفعاليات صادفت اهتماما وتقديرا . ولا أستطيع أن أنسى - شخصا - الثناء الذي أغدقه الدكتور « أسامة الغزالي حرب » على تنظيم الحركة لأول مناظرة فريدة من نوعها بين مرشحي منصب نقيب الصحفيين قرب نهاية عام ٢٠٠٥ ، وما أتممت به من حيادية وموضوعية . وكذلك من ابتكار في طرح السؤال تلو السؤال على المرشحين كافة في وقت محدد ومتساو للإجابة . وكى يتاح لجمهور الناخبين المقارنة تفصيلا وتدقيقا بين مواقف كل من تفضل من المرشحين و قبل المشاركة في هذه المناظرة الفريدة .

وفي الظن فإن عام ٢٠٠٥ يستحق وقفة خاصة من مؤرخي التاريخ السياسي الاجتماعي لمصر ، نظرا للزخم المتبدى في مولد العديد من الحركات المناوئة لتحالف الاستبداد والفساد الحاكم : « كفاية » (بالأصل ولدت قبل العام بأيام في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤) و « استقلال القضاء » في أحدث طبعاتها . وآخرها وليس أخيرا حركة « صحفيون من أجل التغيير » . والظاهر أن غالبية هذه الحركات - وإن لم نقل كلها - مر بمرحلة تألق لم تستمر طويلا . وإن تركت آثارها وفضلها على ما تلى ذلك من خروج كبير للشعب المصري وكسره حاجز الخوف . وربما تخفف تلك النظرة الآن وعلى بعد نحو خمس سنوات ويزيد من حدث ثورة ٢٥ يناير عن المؤلف وطأة ما أحسه من إحباط لما آل « صحفيون من أجل التغيير » ، وجراء الإخفاق في استمرار تجربة في العمل الجماعي

تمرد هي الشكنة

والحوار الديمقراطي بين الصحفيين ؛ على تنوع مشاربهم الفكرية السياسية وعلى ما يقال عنهم من تضخم الذات وشيوع وعلو الفردية والمظهرية. لكن كل ما شعرت به من مرارة- ربما يعكسها التقرير الختامي الذي قدمته عن فترة ممثوليتي كمنسق لها- لا ينسني أبدا إخلاص وتقاني زملاء أعزاء شاركوا جهد « صحفيون من أجل التغيير » . أذكر من بينهم أيضا : الأساتذة « أحمد هريدي » و « ساهر جاد » و « سمير حسين » و « عادل عبد المنعم » (توفى إلى رحمة الله) و « فراج أبو النور » و « عبد الخالق فاروق » و « عبد العال الباقوري » و « منال عجومة » و « محمد هزاع » وغيرهم، وفق الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب والمقامات . كما أن الحديث في هذا الكتاب عن هذه الحركة لا يعنى بالقطع إنكار فضل غيرها من الحركات والجماعات واللجان التي تشكلت في رحم نقابة الصحفيين وسعت للخروج على إيقاع رتيب متهالك فرضته سطوة « الإقطاع الصحفي السياسي » على مقدرات هذه النقابة . وأذكر من بين هذه الحركات المستمرة المتصلة النشاط « لجنة الوعي النقابي » وتقريرها الشهري لزميلنا الأستاذ « على القماش » .

أما قوام هذا الكتاب وثقله فيتمثل في الفصل الثاني بعنوان « على هامش الثورة » . ويذكر هذا الفصل بسبعة عشر نصا على هيئة مقالات تتفاوت في المساحة وفي الاهتمام بين أحوال الصحافة القومية بوجه عام ونقابة الصحفيين وصحيفة « الأهرام » على وجه خاص . وقد دعت جانبا من هذه المقالات بالوثائق الفردية والجماعية (بمثابة نصوص فرعية) ، وبخاصة عن « الأهرام » والنقابة في ذروة أيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . وتمتد الفترة الزمنية التي تغطيها غالبية هذه النصوص / الوثائق إلى ما بين نهاية شهر يناير ٢٠١١ و مطلع شهر إبريل ٢٠١١ . ويرتبط التاريخ الأخير بأول حركة تغيير في القيادات بالصحف القومية بعد الثورة .

ومع أن هذا الكتاب لا يختص بالتاريخ لتفاعل صحفيي مؤسسة « الأهرام » وجريدتها الرئيسة « الأهرام اليومي » مع ثورة ٢٥ يناير . إلا أنه استلهم عنوانه من أربعة أجزاء معنونة باسم « الأهرام .. تمرد في الشكنة » . وهذه الأجزاء هي محاولة مبكرة للتأريخ لما حدث بالأهرام اليومي - أكبر إصدارات المؤسسة وقلب الشكنة الأضخم والأعرق - من شد وجذب وصراعات في مرحلة بالغة الأهمية من تاريخ الصحافة المصرية . وهذه المحاولة لها عيوب ومزايا.

من جانب ، نحن أمام محاولة تسجيل وقائع قائمة على رؤية شخص واحد طرف في الأحداث . هو كاتب النص . وهذا أمر يطعن على روايته المسجلة هنا بالذاتية . وخاصة أنه لم يكن مجرد شاهد على الأحداث ، بل كان متفاعلا فاعلا أيضا في هذا الحدث أو ذاك . ولا حيلة ولا شفاعة للكاتب الفاعل الشاهد هنا إلا أن يشدد مرة تلو مرة أن ما كتب هو حدود ما رأى وما سمع وما فعل وما جمع من نصوص / وثائق . وحسبه أن يدعو زملاءه في مؤسسة «الأهرام» بتعدد إصداراتها إلى المسارعة في كتابة رواياتهم عن هذه الأيام الصعبة والدقيقة . والجليلة أيضا في تاريخ الصحافة والبلد . وكذلك حسبه أن يدعو الزملاء في مختلف الصحف المصرية خارج مؤسسة «الأهرام» أن يتفضلوا بكتابة ما شهدوا وفعلوا وجمعوا من نصوص / وثائق ، وحتى يتسع مجال الرؤية ويتوافر لمن يأتي من مؤرخي صحافة وتاريخ هذا البلد ما يسمح بكتابة أكثر شفولا وموضوعية . وحسب كاتب هذا النص المائل بين يدي القارئ ، بما يتوافر فيه من نصوص / وثائق ناجمة عن غيره أيضا ، أنه حاول قدر الإمكان توخي الموضوعية في الحكم والتحليل وأن يوفر لقارئ المستقبل مادة تعينه في بناء صورة أكثر دقة . وكل هذا لا يغفر للكاتب تقصيرا هنا أو هناك قد يراه بعض الفاعلين أو الشهود فيما كتب . وكل ما يأمله أن يتسع صدر من ورد ذكر أسمائهم في هذا الكتاب بالنقد أو من لم ترد أسمائهم بالسهو ، وأن يغفر الجميع له أي شطط وقع في الأحكام والألفاظ هنا أو هناك .

ولعل من النقائص التي قد يراها البعض في هذا الكتاب أن العديد من وقائعه مفتوح على تطورات مستقبلية . ويصدق هذا إلى حد كبير على العديد من البلاغات المقدمة إلى النائب العام والواردة هنا بمثابة نصوص / وثائق منسوبة إلى مقلعيها الطامحين في استجلاء ما بها من إهدار جسيم للمال العام في هذا البلد . وهذه نقيصه ترجع بلا شك إلى أننا نكتب عن أحداث ما زالت طازجة . وإن كنا نخشى مع آخرين أن تنهب كل هذه البلاغات مع غيرها أدراج الرياح وطى النسيان ، في ظل ظنون - لها شواهد - على أن أيا من هذه البلاغات المقدمة بشأن «الأهرام» خاصة والصحافة المصرية عامة لم تلق التحقيق الجدي الناجز بعد .

ومن جانب آخر ، فإن نص الكتاب على حاله هذه لا يخلو من مزايا مأمولة عند

تمرد هي التكتة

كاتبه . فهو على الأقل يسمح لقارئه أن يتبين لونا من النصوص النادرة عن كواليس ما يجري في الصحف المصرية . وفي الظن فإن نصوص الكتاب المنسوبة لقلم كاتبه أو تلك التي شارك في صياغتها مع آخرين تسمح ببلورة رؤية نقدية متكاملة إلى حد ما . لا عن واقع صحافتنا . بل وأيضا عن مستقبلها ، وبخاصة تلك الصحافة القومية التي سينفتح أوسع جدل متوقع حول مصيرها في الأيام المقبلة حتما مع التغييرات السياسية التي تشهدها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . ولعل من المزايا المأمولة لهذا الكتاب أيضا أن يستثير همة الزملاء - اتفقوا أو اختلفوا مع ما ورد فيه هنا أو هناك - كي يشمروا السواعد ، و يشرعوا في المزيد من الكتابة حول الشأن الصحفي المصري إبان ثورة ٢٥ يناير وقبلها وبعدها .

ما يطمح إليه هذا الكتاب بما يحويه من نصوص / وثائق أن يعين قارئ الصحف - لا باحث الإعلام والتاريخ فقط - على معرفة غير ميسرة تسمح له بإطلاع غير غافل على الأخبار والآراء التي تحويها الصحف . وهو هدف مستلهم من كلمة المؤلف على غلاف كتاب نقدي سابق عن الصحافة المصرية ، في عام ٢٠٠٥ بعنوان : « حرية على الهامش » . وقد صدرت طبعته الثانية من دار « العين » للنشر في يناير ٢٠١٢ . لتسبق إلى المطابع والمكتبات هذا الكتاب . ويوصف أن الكتاب السابق بمثابة تمهيد نظري ومنهجي لآراء وممارسات تتجلى في الكتاب اللاحق ، الذي بين يدي القارئ الكريم الآن .

ولا يسع الكاتب إلا أن يتوجه بالتقدير والامتنان إلى كافة الزملاء الذين شاركوه أيام التمرد في « الأهرام » . وعلى نحو خاص أولئك الذين تقدموا الصفوف في لحظات حرجة ، و مهمما تفرقت السبل فيما بعد . والتقدير والامتنان وفق الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب والمقامات إلى الأساتذة : « إبراهيم فهمي » و « أبو المعاطي السندوي » و « أسامة الرجحي » و « أسامة غيث » و « سعادة حسين » و « صباح حمامو » و « علاء العطار » و « فائق بركات » و « كمال جاب الله » و « محمد حربي » و « يحيى فلاش » وغيرهم ممن خاضوا معارك الأهرام وتقابة الصحفيين . كما لا يسعني بذوات القدر من الإخلاص إلا أن أعتذر إلى كل من ورد اسمه في وقائع محل إدانة أو انتقاد حاد . وفي كل الأحوال أتمنى أن يتحملوا جميعا ما في هذا الكتاب من نقد ، طالما كان يهدف إلى

الصالح العام . و أقول صادقا أنني في كل ما كتبت - ومهما بلغت درجة الحدة - لم أستهدف تشهيرا بأحد كان بهدف المساس بشخصه ، أو أيا كان التصور بشأن جنايته على الصحافة وعلى أجيال من الصحفيين .

فقط فإن دافعي وما زال هو مستقبل أفضل بالتعلم من الأخطاء والخطايا . وحسبي أنني سعيت لاستشارة الخصوم المحترمين قبل الحلفاء المحترمين للكتابة . والمزيد من الكتابة في شأن الصحافة المصرية - حاضرها ومستقبلها - سواء بالاتفاق أو المخالفة لما ورد هنا في هذه الصفحات .

والخلاصة أن في هذا الكتاب شتات من خبرة فكر وعمل عن الصحافة على مدى خمس سنوات وتزيد سبقت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وفي أنثائها ، أصبحت فيها وأخطأت . حاولت خلالها الحركة للأمام عبر مجموعات . فنجحنا حيناً وفشلنا أحيانا . لكن الأكثر قسوة على النفس في بلد كمصر علم العالم فن البناء أن نبدو دائما - وكل مرة - وكأننا نبدأ من جديد .. من أول السطر .

لهذا كان هذا الكتاب . لعلنا نبني على ما كان من جهد وتضحية وفكر وعمل . وهذا كله من أجل المستقبل ولمن يأتي بعدنا .

المؤلف

القاهرة - مارس ٢٠١٢

تمرد في الثكنة

الفصل الأول

عشية
ثورة ٢٥ يناير

(١)



رسالة مفتوحة :

استقل من الوطني

أهل لكم تقديرا خاصا رغم اختلافي معكم في الكثير من المواقف والكتابات . وهنا اسمحوا لي أن أتذكر بمشاعر الود أنه منذ نحو ربع قرن كنتم قد أطلعتُموني على رسالتكم للدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا أعرف ما إذا كانت قد ترجمت إلى العربية . ولقد استبشرت خيرا عندما تولى باحث و مثقف - استكمل تعليمه خارج البلاد واطلع على تجارب مجتمعات أخرى - رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ، وخاصة عندما نشرتم مقالكم بهذه المناسبة فجاء واعداد يادراك مكانة الأهرام في الثقافة العربية ودورها التنويري . لكنني ظلمت أنساءل : كيف تستطيعون التوفيق بين هذا الوعد وبين الانتماء لحزب حاكم فعل ورئيسه بالبلد كل ما يناقض الديمقراطية والاستشارة والحدثة ؟ . وأثبتت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كيف تمسك بمقاليد هذا الحزب قوى ورموز هي خليط من رجال أعمال احتكاريين و عسكريين و ضباط شرطة سابقين تنعدم لديهم ثقافة الاعتراف بوجود الآخر .

ومع ذلك فإنني لا اكتب إليكم لأناقشكم فيما ينشر لكم بالأهرام . وفي ذلك ثمة خلاف كبير بينكم وبين العديد من صحفيي « الأهرام » . وأنتم تعلمون أن غالييتهم لا تنتمي للحزب الحاكم ، وأنا واحد من بينهم . لكم الحق في أن تكتبوا وتشتروا ما شئتم سواء دافعتُم عن الحزب الحاكم أو هاجمتُم خصومه كالدكتور «محمد البرادعي»

(*) نشرت تحت عنوان : «رسالة من صحفيي الأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد : استقل من الوطني» في موقع جريدة «البلبل» الإلكتروني بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٠ . وأهدت صحيفة «العربي» الناصري المطبوعة النشر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٠ .

وسواء أكان البعض قد لاحظ أن جرة الانتماء الحزبي الضيق تزيد في كتاباتكم عن سبقتكم إلى رئاسة مجلس إدارة «الأهرام» . بل أنني على استعداد للدفاع عن حقكم في ذلك عملاً بمقوله « فولتير » : « قد اختلف معك في الرأي لكنني على استعداد أن أدفع حياتي ثمناً للدفاع عن حقك في التعبير عن رأيك » .

لكن ما يقلقني و العديد من الزملاء في «الأهرام» هو ما نلمسه من ضيق هامش حرية التعبير وتعدد الآراء واهيار المهنة في جريدتنا ومؤسستنا والتي جاءت الانتخابات الأخيرة كاشفة لها ودليلاً عليها . ولعلكم تلاحظون معي أن «الأهرام» عجز عن إطلاق حوار مجتمعي متعدد الآراء بحق حول الانتخابات النيابية ومستقبل البلاد و دون استبعاد لما تموج به مصر من قوى و تيارات متنوعة . بل أن «الأهرام» خلال السنوات القليلة الماضية خسر للأسف أصوات كتاب محترمين مخضرمين من أبنائه أمثال الأستاذين «سلامة أحمد سلامة» و «فهمي هويدي» . وقد اضطررا إلى هجرة صفحاته ، بعدما ضيقت عليهما فرص النشر رقابة من وصفها أحدهما بـ « جماعة لجنة السياسات في الحزب الحاكم » . ناهيك عن حالة الانسداد الواضحة في فرص نشر الآراء امام من يختلفون مع سياسة الحزب الحاكم ورئيسه من صحفيي «الأهرام» . وهو ما يدفعني - بكل أسف - لأن اضطر للكتابة إليكم من منبر آخر ، بعدما فقد أهل الأهرام الثقة في أن يمارسوا الحق في الاختلاف والتعبير فوق صفحات مطبوعاتهم .

هذا عن حرية الرأي .. أما عن انهيار المهنة فحدث ولا حرج . واكتفي هنا في سياق الانتخابات الأخيرة إلى أن أدعوك لمراجعة تقارير منظمات حقوقية على شبكة « الانترنت » عن انحياز سافر للحزب الحاكم ومرشحيه خلال فترة الدعاية الانتخابية . ولعلكم تلاحظون معي ما ارتكب على صفحات «الأهرام» من الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون ولميثاق الشرف الصحفي ، ناهيك عن الخلط بين الخبر والرأي . ولعلكم تتأسفون معي على وقائع أخرى تسعى إلى مصداقية «الأهرام» في أعين قرائه من قبيل نشر خبر منسوب لمراسل الجريدة في واشنطن الأربعاء ١ ديسمبر (٢٠١٠) بعنوان : « واشنطن : ثقة المصريين في الانتخابات تتعاطم بالمزيد من الديمقراطية » ، فيما كان العالم كله وقراء «الأهرام» يعلمون ما صدر عن الخارجية والبيت الأبيض الأمريكيين من « فرع » لما شاب الانتخابات من تزوير وانتهاكات

الشرطة و الحزب الحاكم وميلشياته : ولعلكم تتساءلون معي عن المهنية ودقة المعلومة في نشر الإصدارين اليوميين « الأهرام » و « الأهرام المسائي » بالمؤسسة في ذات اليوم لبيانين مختلفين في العنوان الرئيسي لكليهما عن المقاعد التي فاز بها الحزب الحاكم بوصفها النتائج النهائية الرسمية للمرحلة الأولى منسوبة إلى مصدر واحد هو « اللجنة العليا للانتخابات ». علما بأن رئيسي تحرير الإصدارين أعضاء نافذين في الحزب الحاكم . و ألا تدهش معي أيضا لأن البيانين (٢١٧ مقعدا في الأهرام و ١٦١ في الأهرام المسائي) غير صحيح كليهما (١).

هذا غيظ من فيض يدعوني لأن أنقل لكم صدمتي وزملاء محترمين بالمؤسسة قبل نحو شهرين في دفاعكم عن أقل ما يوصف به بأنه خطأ مهني جسيم كان يستحق الاعتذار للقراء ولسمعة « الأهرام » ومكانته حين جرى التلاعب في صورة بثتها وكالات الأنباء العالمية من واشنطن في نفاق سياسي رخيص وممجوج يكرس عبادة الحاكم الفرد. كما اسمحوا لي أن أدعركم إلى تصفح أعداد من جريدة « الأهرام » في الستينيات - عهد الشمولية و الحزب الواحد - كي تتركوا بأنفسكم كيف كنا وأبن أصبحنا .. لا على مستوى المضمون والمحتوى ، بل والشكل والإخراج واستخدام الصورة أيضا رغم فارق التقدم التكنولوجي الهائل بين عهدين . وهل من المستغرب بعد ذلك أن يقول بأسي كاتب و مثقف لبناني أن كشكا لبيع الصحف في شارع « الحمراء » بقلب بيروت كان يوزع من « الأهرام » في الستينيات في اليوم الواحد نحو ٣٠٠ نسخة بات يبيع من الصحيفة الآن أقل من ثلاث نسخ . ولا أظن أن التحجج بشورة الاتصالات و وجود الأهرام « على شبكة الانترنت كفيل وحده بتفسير الفارق الكبير بين الرقمين ، خاصة اذا ما أدخلنا عوامل أخرى في الاعتبار .

لا أريد أن استغرق معكم في كثير من التفاصيل المؤسفة التي يضيّق بها هذا المقام . لكنني أدعوكم - وأنا لا أشكك في صديق نوايكم في تطوير المؤسسة - إلى التفكير فيما هو أبعد من التطوير التقني . فهل هناك جدوى من هذا التطوير في غيبة مجالس تحرير مسئولة تعمل بمهنية و ديمقراطية و ترعى تعدد الآراء وفي غيبة استطلاعات رأي للمصحفين والقراء تعلن نتائجها ؟ . و أسأل أيضا عن فرص التطوير في غياب المسافة

اللازمة بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة والأمن من جانب وصحيفة قومية من جانب آخر؟، علما بأن القانون ينص على أن « الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية والأحزاب » (المادة ٥٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦).

اسمحوا بان أراهن على المثقف والباحث فيكم فأختبر انحيازكم للديمقراطية والالتزام بالقانون بأن ادعوكم إلى فتح حوار على صفحات «الأهرام» حول تطويره واستقلاليته ، وإن كنت أرى الآن أن الاختبار الحقيقي والأولى بالاهتمام الآن أن يفتح «الأهرام» حوارا حرا حول عواقب تزوير الانتخابات و المنهج الاستصالي الذي أديرت به . حوار تشارك فيه كافة الآراء والتيارات بما في ذلك « الإخوان المسلمين » . نعم « الإخوان المسلمين » . أقولها وأنا اليساري المستقل الذي اختلف معهم في الكثير . وإذا لم يعد خافيا عليكم ما حملته مهزلة الانتخابات الأخيرة من مخاطر . وأكتفى هنا بالإشارة إلى ما سمعته من ليبراليين طالما كانوا يدينون ثورة يوليو بأنها انقلاب باتوا من شدة البأس بعد هذه الانتخابات يتمنون انقلابا عسكريا ينهى الديكتاتورية والفساد. وكذا إلى السيناريوهات الكارثية جراء انسداد الأفق الديمقراطي و محاولة استئصال «الإخوان المسلمين» ودفعهم إلى الزاوية بهذه الطريقة الخطرة ، مما قد يعيد إنتاج جماعات سرية متطرفة تحمل السلاح كما حدث من قبل .

واسمحوا ختاماً في لحظة الحقيقة التي وضعنا أمامها تجربة الانتخابات البرلمانية الأخيرة أن أراهن على المثقف والباحث فيكم أن تنصروا لصوت الضمير ، وأن تضربوا مثلاً في الانحياز لقيم الديمقراطية والمهنية واستقلالية «الأهرام» ودوره الثقافي ، وترجعوا انتسابكم إلى الحزب الحاكم . ولكم في الدكتور «أسامة الغزالي حرب» رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» الصادرة عن «الأهرام» أسوة حسنة ، والذي استقال من لجنة السياسات والحزب بعدما اعترض على مهزلة تعديل المادة ٧٦ من الدستور في عام ٢٠٠٥ .

نعم .. هذه لحظة حقيقة .. وكان الله في عونكم.



(٢)



ذاكرة في خطر

دفعني حديث عن قسم المعلومات بجريدة «الأهرام» إلى إعادة قراءة رواية «اللجنة» لصنع الله إبراهيم، والتي صدرت طبعها الأولى من بيروت في عام ١٩٨١ وقيل اغتيال الرئيس «السادات» بأشهر معدودة. ولقد كان بحق إصدار «اللجنة» في هذا التوقيت المصري عملاً ملهماً، نظراً لأجوائها الكابوسية التي تقترب من أجواء رواية «المحاكمة» للشيكسي «فرانز كافكا» (١٨٨٣ - ١٩٢٤). وقد اعتبر بعض مؤرخي الأدب والثقافة أن رائعة «كافكا» - ويعتقد أنه كتبها خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ولم تجد طريقها للنشر إلا بعد وفاته في عام ١٩٢٥ - بمثابة نبوءة على صعود الفاشية والنازية في أوروبا. وقد صدرت ترجمة عربية للرواية من القاهرة في عام ١٩٧٠.

لكن كان في رواية «اللجنة» لصنع الله إبراهيم ثمة إلهام إضافي بالنسبة لخريج قسم الصحافة بكلية إعلام جامعة القاهرة. ذلك الشاب الذي كتبه على أعتاب مصر الثمانينات. هذا الإلهام الذي ظل قابلاً في الوجدان كل هذه السنوات، وجعلتني استدعيه الآن مع حديث قسم المعلومات بجريدة «الأهرام»، فأعود إلى قراءة الرواية. فقد أثار «لجنة» صنع الله إبراهيم حينها في دارس الإعلام لتوه تساؤلات حول أهمية أرشيفات الصحف وما تحويه من ملفات وقصاصات، وكيفية الاستفادة منها. وإلى أي مدى امتدت أيدي ملصقة في هذا العصر أو ذاك لتبحث بملفات شخصيات وقضايا بعينها لإخفاء حقائق ومحو ذاكرة. إذ أن المناهج الدراسية بكلية الإعلام الأم في مصر كانت قد تجاهلت هذا الجانب على النحو الذي يؤهل خريجها للتعامل بذكاء وحكمة مع هذا المصدر الخطير للمعلومات. وهو ما عالجت به رواية اللجنة في مسيرة بطلها (غير محدد الاسم أو العمل) أثناء تبعه لحقيقة

(*) نشر بجريدة «العربي» في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠.

تعمد هي الشكنة

شخصية غامضة تدعى «الدكتور». بما في ذلك اكتشاف البطل لانتزاع قصاصات صحف من ملف «الدكتور» في أرشيف إحدى الصحف اليومية الكبرى.

وحقيقة لا أدري الآن ما إذا كانت كلية إعلام القاهرة وأخواتها المستجندات قد تلافيت هذا النقص في المناهج، وأخذت في تبصير وتدريب طلابها على كيفية التعامل مع أرشيف المعلومات، وكماذة علمية مستقلة. لكن ما أعلمه وأتذكره جيدا هو هذا الجدل الممتع الذي دار في مصر بعد فترة وجيزة من إصدار الرواية حول كتاب «خريف الغضب» بين مؤلفه الأستاذ «محمد حسنين هيكل» والراحل الدكتور «فؤاد زكريا» بشأن ما أسمى بـ«سلاح الأرشيف»، وكيفية استخدامه وتوظيفه سياسيا. وقد كتب الأخير سلسلة مقالات صدرت لاحقا في كتاب ردا على الأستاذ «هيكل» بعنوان «كم عمر الغضب؟».

كل هذه التداعيات يثيرها الآن حديث عن مصير قسم المعلومات العريق بجريدة «الأهرام» بما يحويه من كتب ووثائق و ملفات لنحو ٦٠ ألف شخصية محلية وإقليمية وعالمية وأكثر من ربع مليون ملف لقضايا وموضوعات. وهو القسم الذي أعاد الأستاذ «هيكل» تأسيسه منذ نحو نصف قرن بالاستعانة بأستاذ الصحافة الجليل المرحوم الدكتور «سامي عزيز»، ثم أوكل مسئولية تطويره عام ١٩٦٦ إلى الأستاذ «محمد حمدي» مدير قسم المعلومات بالجامعة الأمريكية حينها. وحين جرى انتقال «الأهرام» من مبناه القديم في شارع مظلوم إلى مبناه الجديد الحالي عام ١٩٦٨ حرص على أن يشغل القسم موقعا بالقرب من صالة التحرير الرئيسية وعلى تزويده بأمهات المراجع والكتب. كما كلفه بمهمة المراجعة المعلوماتية لبروفات الجريدة قبل صدورها. وواقع الحال، أن القسم الذي أصابته بعدها سنن الحياة في مصر من تطورات وعثرات أصبح شأننا لا يخص فقط صحفيي «الأهرام»، إذ يلجأ إليه باحثون ومثقفون من كل فج بوصفه جزءا من ذاكرة هذا البلد. بل أن أهمية قسم المعلومات بالأهرام بما في ذلك مكتبته في تزايد، بعدما حازمت المكتبة العريقة للجامعة الأمريكية متاعها وانتقلت بعيدا عن وسط البلد إلى مدينة «القاهرة الجديدة».

حديث مصير قسم المعلومات العريق بالأهرام يأتي على خلفية خطة عاجلة لنقل الملفات والصحف والكتب وغيرها من أوراق خارج القاهرة إلى مخازن في قليب و ٦ أكتوبر، واستغلال المساحة المخصصة للقسم بالطابق الخامس بالمبنى القديم

(المعروف بمبنى هيكل) في إقامة صالة تحرير جديدة ترتبط بصالة تحرير الدور الرابع . وهو ما يهدد هذه الثروة بالضياح والتلف فضلا عن صعوبة استدعائها . وعن خبرة عملية فإن الدوريات التي جرى نقلها سابقا إلى «قليوب» لضيق المكان تعرضت للضياح والتلف، و ما عادت كما كانت . كما أن الاحتجاج بوجود المطبوعات ذاتها على خدمة فيلمية « الميكروفش » لا طائل منه . فبالكاد يمكن للباحث أن يقرأ على جهاز - سرعان ما يتسبب لمستخدمه في صداع ودوار - العناوين الرئيسية للمادة المعروضة، دون أن يتبين المتن أو النص . هذا إذا ما سلمنا جدلا بسلامة المنهج القائم على الاستغناء عن الورق، بما في ذلك الكتب لصالح الأرشيف الرقمي (الكمبيوتر والإنترنت) . فإعدام الثقافة الورقية بعد شيوع الأرشيف الرقمي وينوك المعلومات الالكترونية توجه فريد لم تأخذ به كبريات المكتبات والأرشفات، بما في ذلك مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة.

لا عاقل يقف ضد التطوير بما في ذلك التطوير التقني ، لكنه قد يتحول إلى كارثة إذا ما سقطنا ضحايا لإغراء المفارقة و التباهي بالمظاهر من قبيل « أكبر صالة تحرير في الشرق الأوسط » ، وإذا ما غاب المنهج العلمي في اتخاذ القرار . ولطالما القينا باللوم على فشل تجاربنا التنموية سواء في بناء الاشتراكية أو الرأسمالية على أفة اتخاذ القرار إداريا من أعلى . وكأننا لا نتعلم من أخطائنا الكبرى.

مصير قسم المعلومات بجريدة «الأهرام» قضية لا تخص فقط إداريين ، مهما كانت كفاءتهم وصلاحياتهم ومكانتهم في النفوس . بل لا تخص الصحفيين وحدهم . لأن هذا القسم بتاريخه المديد جزء من ذاكرة الوطن غير قابل للإلغاء أو النفي والشتات . وسواء أكان القسم قد أدركته على مدى السنوات يد العيث أم لا . فيوما بما قد يتوقف باحث مثلا ليستوثق من معلومة كتعهد الرئيس «مبارك» بعد توليه السلطة ألا يبقى في الحكم سوى فترة رئاسية واحدة، فيلجأ للأهرام لعل وعسى.

وهذا المثل لا يستهدف بالطبع لفت انتباه أياد مدرسه عابثه كي تستزع صفحات من ملف هنا أو هناك . لكنه مجرد حيلة بسيطة في الكتابة تسوِّغ إنهاء هذا المقال بآخر جملة في رواية «اللجنة» ، وهي تومئ لمصير بطلها المنقب في أرشفات الصحف : «عندئذ رفعت ذراعي المصابة إلى فمي وبدأت أكل نفسي» .

(٣)



صحف قومية أم نشرات حزبية

للحزب الوطني الحاكم جريدة كان اسمها « مايو » تحولت إلى « الوطني اليوم » . وهي لمن لا يعرف لا تزال تصدر أسبوعية بدعم مالي سخّي وإعلانات وفيرة ، رغم محدودية التوزيع الذي يعكس حقيقة شعبية ومكانة الحزب . ولعل « الوطني اليوم » هي أقل الصحف الحزبية في مصر شهرة وشعبية لدى قراء الصحف .

كل ذلك طبيعي ومفهوم . وبالأصل فإن القانون يمنح كل حزب حصل على رخصة من لجنة الأحزاب (شبه الحكومية) حق إصدار صحيفة أو أكثر . لكن أن تتحول الصحف القومية إلى نشرات لأحد الأحزاب ، فهذا أمر يخالف نصوص الدستور والقانون ، فضلا عن فلسفة تحويل كبريات الصحف المصرية في عام ١٩٦٠ من الملكية الخاصة العائلية إلى « صحف الشعب » مع الاعتراف بتعدد القوى الاجتماعية والتيارات السياسية . ويكفي هنا أن نعيد التذكير بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ من الدستور وقد أكدتا على استقلالية الصحافة بوجه عام ، وإلى المادة ٥٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن « تنظيم الصحافة » التي نصت صراحة وعلى نحو خاص على أنه : « تكون الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب ، ونعتبر منبرا للحوار الوطني الحر بين كل الآراء والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع » .

وواقع الحال أن الصحافة القومية - التي لا تزال تتمتع بوضع شبه احتكاري في صناعة الصحافة المصرية - تعاني من أزمة شرعية متعددة الأبعاد . وهي أزمة تعود إلى ما قبل تغيير قيادات هذه الصحف انطلاقا من صيف عام ٢٠٠٥ . وقد سعت إلى تشخيص هذه الأزمة

(٥) نشر في جريدة « العربي » المطبوعة النشرو في ٢ يناير ٢٠١١ . وأعاد موقع « الهدى » الإلكتروني النشر في ٩ يناير ٢٠١٠ .

في كتاب تضمن ست دراسات موثقة صدر قبل هذه التغييرات. وقلت في مقدمته، بعدما حددت مظاهرها في انخفاض التوزيع وتدهور الأداء المهني وضعف المصداقية وإهدار المال العام وغيرها، أن أزمة الشرعية هذه تقوم على «اختطاف هذه الصحف لحساب رئيس الدولة والحزب الحاكم ونفر من الرجال المعينين في المناصب القيادية بها..» وفي «إعطاء إجازة مفتوحة للقانون في العديد من جوانب إدارة هذه الصحف». وصولاً إلى أن «عباءة الصحف القومية - والصحافة المصرية إجمالاً - لا تتسع كثيراً للقوى الاجتماعية والسياسية المتعددة في مجتمعنا» ولا تعكس مصالحها واهتماماتها.

والآن مرت أكثر من خمس سنوات على بدء حركة التغييرات في قيادات الصحف القومية. وهي حركة أثارت حينها في أوساط الصحافة المصرية مشاعر مختلطة. فهي كانت قد ولدت ارتياحاً من حيث أنها أنهت الأوضاع غير القانونية للقيادات شبه الإقطاعية التي كانت شاخنت في مقاعدها وتجاوزت كثيراً سن التقاعد. لكن هذه التغييرات جرت وفق الأسس المعيبة ذاتها من حيث انعدام الشفافية وغياب المعايير الموضوعية، مما يفتح الباب لتحكم أجهزة الأمن ومراكز القوى غير الشرعية في هذه الاختيارات. ولقد طرحت هذه التغييرات أيضاً تساؤلات لدى الجماعة الصحفية عن مدى توافر معايير الكفاءة والنزاهة. وفي كل الأحوال كان ملحوظاً أن القيادات الصحفية الجديدة في الغالب أن لم نقل جميعها أعضاء في الحزب الحاكم. وفي ذلك تحد للدستور والقانون وفلسفة إنشاء الصحافة القومية. بل شاع أن غالبية القيادات الصحفية الجديدة ممن يصفهم البعض في كواليس الحزب الحاكم نفسه بـ «أولاد لجنة السياسات وصبيان جمال مبارك».

ولنتظر الآن في الحصاد بعد أكثر من خمس سنوات من بدء التغييرات في قيادات الصحف القومية. وسوف نتجنب هنا الانطباعات العامة من قبيل القول بـ «المزيد من التدهور في الخدمة الصحفية المقدمة للقراء» و«الأخطاء المهنية اليومية التي يصل بعضها إلى حد جرائم نشر يعاقب عليها القانون» وحالة «الإسهال والاستسهال» في تدبيج مقالات متهاينة أشبه بـ «موضوعات إنشا» تفتقد إلى أي جهد أو عناية أو منطق متماسك، مما دفع نفر في الجماعة الصحفية إلى إطلاق أوصاف ساخرة على كتابها من قبيل «الإسهاليون النجد». وسوف نتجنب كذلك التأمل في المخالفة الدستورية والقانونية والمهنية في الظاهرة المستحدثة مع تغيير قيادات الصحف القومية في تحول

نفر من هذه القيادات إلى متحدثين أمام وسائل الإعلام باسم الحزب الحاكم . سوف نتجنب كل ذلك ، و نلقى نظرة - مجرد نظرة - على ملامح من تغطية الصحف القومية اليومية الأشهر « الأهرام » و « الأخبار » و « الجمهورية » لمؤتمر الحزب الحاكم الأسبوع الماضي . و نعقب ذلك بمقارنات محدودة لكنها كاشفة .

فعلى مدى ثلاثة أيام (٢٦ و ٢٧ و ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠) احتل مؤتمر الحزب الحاكم العناوين الرئيسية للصحف الثلاث . و علاوة على ذلك خصصت « الأهرام » و « الجمهورية » أربع صفحات للمؤتمر في اليوم الأول فيما خصصت « الأخبار » ثلاث صفحات . لكن « الأخبار » عادت ومنحت المؤتمر خمس صفحات لليوم الثاني وثلاث صفحات لليوم الثالث . فيما خصص كل من « الأهرام » و « الجمهورية » صفحتين لكل من اليومين . أما « الوطني اليوم » الصحيفة الحزبية - وهي أسبوعية - فقد اكتفت في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر بتخصيص أربع صفحات لأعمال المؤتمر علاوة على العنوان الرئيسي لها . و الأمر هنا لا يحتاج تعليق لاكتشاف الفارق بين جريدة الحزب من جانب وبين النشرات الحزبية التي أصبحت صحافتنا القومية .

ولأنه في النظم الشمولية القائمة على الحزب الواحد و عبادة الفرد و الاندماج بين العائلة و العصابة و بين السلطة السياسية ، يستطيع المراقبون استقراء مراكز القوى الفعلية و الصاعدة في النظام من خلال ملاحظة ظهور الشخصيات في الصور المصرح بنشرها في وسائل الإعلام . و قد قمنا برصد ظهور أربع شخصيات في الصور المنشورة بالصحف الأربعة على مدى أيام المؤتمر ، وهي : رئيس الحزب « مبارك الأب » .. و الأمين العام للحزب « صفوت الشريف » .. و الأمين العام المساعد و أمين لجنة السياسات « مبارك الابن » .. و أمين التنظيم رجل الأعمال واسع النفوذ « أحمد عز » . و قد تبين أن « مبارك الابن » و دون منازع هو الشخصية الأولى في الحزب من حيث عدد الصور المنشورة في الصحف « القومية » الثلاثة . ظهر في « الأخبار » في ١٥ صورة من إجمالي ٢٩ صورة ضمت الشخصيات الأربعة . و في « الجمهورية » ظهر في ١٠ صور من إجمالي ٢٨ صورة . و في « الأهرام » ٩ صور من إجمالي ٢٤ صورة . بل أن « جمال مبارك » ظهر في عدد واحد من « الأخبار » في ٨ صور دفعة واحدة (عدد ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠) . و للمفارقة فإن الرئيس « حسني مبارك » ظهر على صفحات نفس الجريدة - وكذا في « الأهرام » - في صورتين

فقط (عدد ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠) ، وظهر على صفحات « الجمهورية » في ثلاث صور عن ذات اليوم . أما الشخصية المفترض أنها الثانية في الهيكل التنظيمي للحزب « صفوت الشريف » فقد حل تالياً للأمين المساعد للتنظيم « مبارك الابن » ، وظهر على مدى الأيام الثلاثة في ١٠ صور بجريدة « الأخبار » و ٨ صور في كل من « الأهرام » و « الجمهورية » . ويشأن أمين التنظيم « أحمد عز » فقد حل ثالثاً وظهر في « الجمهورية » في ٦ صور ، وفي « الأهرام » في ٥ صور ، أما في « الأخبار » فقد ظهر في صورتين فقط . ومن الأمور المثيرة أيضاً أن ترتيب مراكز القوى يختلف بعض الشيء على صفحات جريدة الحزب « الوطنى اليوم » . فقد جاء الأمين العام « صفوت الشريف » أولاً وظهر في أربع صور ، فيما حل « مبارك الابن » ثانياً بثلاث صور ، أما « مبارك الأب » و « أحمد عز » فقد حلا أخيراً ، وظهر كلاهما في صورتين . وفي هذه المؤشرات ما يطرح تساؤلات وافتراسات حول سطوة « مبارك الابن » على الصحف القومية بل درجة أشد من سطوته على صحيفة الحزب ذاتها ، التي مازالت تعكس ولاءً خاصاً لأميته العام « الشريف » . ومرة أخرى فإن السؤال الأهم : هل الصحف القومية قد تحولت على أيدي القيادات المستجدة إلى نشرات حزبية واتجهت إلى حسم ولائها الأخير لصالح « مبارك الابن » ، وكأنه مركز القوة الفعلي والقادم إلى موقع رئيس الحزب والدولة وفق قراءة الصور ، رغم التصريحات الحزبية عن أن « مبارك الأب » هو مرشح الحزب في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١١ .

هنا عن الصور وما تطرحه من دلالات وتساؤلات . ولنتنظر الآن كيف قامت الصحف « القومية » - وقد تحولت إلى نشرات حزبية - بتغطية أبرز حدثين في حياة حزب « الوفد » خلال عام ٢٠١٠ . وهو الحزب الذي يراه الحزب الحاكم وأبواقه الدعائية القوة الثانية في هذه الحياة الحزبية المريضة والمقيدة أصلاً . في ١٦ إبريل ٢٠١٠ عقد « الوفد » جمعية عمومية طارئة لتغيير لائحته الداخلية . فمُنحت « الأهرام » الحدث مساحة عمودين في ١٥ سم أسفل الصفحة التاسعة بعدد ١٧ إبريل . أما « أخبار اليوم » فقد أُلقت بالخبر في منتصف الصفحة الحادية عشرة على مساحة ثلاثة أعمدة . واللافت أن الصفحة الأولى بالعدد ذاته اتسعت لنشر خبر عن الحزب الحاكم بعنوان : « صفوت الشريف : تقرير للرئيس حول البرنامج الانتخابي للشورى » . ونأتى إلى « الجمهورية » التي لم يجد القائمون عليها أي أهمية في حدث « الوفد » ، فغاب عن عدد

الصحيفة الصادر في يوم ١٧ إبريل ٢٠١٠ تماما . وإن كان الصحيفة ذاتها قد وجدت ما هو أكثر أهمية في خبر يحمل عنوان « الدكتور زينب عبد الله : الإشراف القضائي الكامل لا يمنع التزوير » ومنحته مساحة في صفحتها الأولى بالعدد ذاته . ولمن لا يعلم فإن « الدكتور زينب » وفق نص الخبر هي رئيس قسم القانون بجامعة الإسكندرية .

أما الحدث الثاني لأكبر قوة سياسية تاليه للحزب الحاكم وفق المنظور الرسمي فقد كان انتخاب الجمعية العمومية لحزب «الوفد» في ٢٨ مايو ٢٠١٠ لرئيس جديد للحزب ، وقد انطوى الحدث على تداول في المواقع القيادية لا يعرفه تاريخ الحزب الحاكم . وهنا فقد منح «الأهرام» الحدث مساحة ثلاثة أعمدة في ٧ سم بالنصف الأسفل من صفحته الأولى بالعدد ١٧ إبريل ٢٠١٠ و ثلاثة أعمدة أخرى في الصفحة ١٥ بالعدد ذاته ، وقد احتل خبر مثل رحيل الكاتب «أسامة أنور عكاشة» ضعف المساحة في الصفحة الأولى بالعدد ذاته . أما «الأخبار» فقد اكتفت هي الأخرى بمنح حدث «الوفد» مساحة عمودين أسفل الصفحة الأولى ، فيما ارتفع بأعلى الصفحة ذاتها خبر لجمال مبارك على ثلاثة أعمدة . وسارت «الجمهورية» على نفس النهج ، فوضعت خبر «الوفد» في النصف الأسفل من الصفحة الأولى على ثلاثة أعمدة ، فيما منحت خبرا عن المؤتمرات الانتخابية للحزب الحاكم بخصوص مجلس الشورى ضعف المساحة في النصف الأعلى من الصفحة ذاتها . وفي كل ما سبق ما يتناقض مع دعاوى الحزب الحاكم ورئيسه عن تقوية الحياة الحزبية و« الأحزاب المدنية » والتي جرى إطلاقها كمبرر للتعديلات الدستورية غير الديمقراطية في ربيع عام ٢٠٠٧ .

ولعله مما يفيد في هذا السياق أن ننظر إلى ماض قريب ، لنذكر كيف تحولت صحفنا القومية إلى نشرات حزبية على أيدي من يطلق عليهم في كواليس الحزب الحاكم نفسه « أولاد لجنة السياسات » . وأمامي - لحسن الحظ - دراسة علمية منشورة في «المجلة المصرية لبحوث الإعلام» الصادرة عن كلية إعلام القاهرة (عدد أكتوبر / ديسمبر ٢٠٠٢) . والدارسة للباحث «سلام أحمد عبده» ، وتحمل عنوان « معالجة الصحف القومية المصرية اليومية للشئون الحزبية في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ » . وقد انتهت الدراسة بعد تطبيق أداة تحليل المضمون على «الأهرام» و«الأخبار» و«الجمهورية» خلال هذه الفترة إلى ارتفاع اهتمام الصحف الثلاث بأخبار الحزب الوطني الحاكم ومتابعة نشاطه وانخفاض اهتمامها بمتابعة

أنشطة أحزاب المعارضة في الأغلب الأعم ، إلا ما يخدم السياسات الحكومية .
وبصرف النظر عن الفروق النوعية و النسبية بين الصحف الثلاث والتي تفيد بأن
«الأهرام» كان في عام ٢٠٠٢ أكثر اهتماما بالحياة الحزبية و أقل انحيازاً للحزب الوطني
مقارنة بكل من «الأخبار» و «الجمهورية» . فتمة ملاحظتان على ضوء التطورات
اللاحقة: الأولى أن «الأهرام» في ظل قيادته المستجدة قام بإلغاء صفحتي «نواب
و أحزاب» و «حياتنا الحزبية» ، في إطار سياسية تحريرية ليس مجال مناقشتها هنا الآن .
والثانية أن الدراسة التي نوهت بهاتين الصفحتين كانت قد دعت الصحف القومية إلى
«التخلي عن انحيازها لوجهة النظر الرسمية و أن تكون قومية بمعنى الكلمة و تبرز الآراء
المتعددة حتى لو تعارضت مع وجهة النظر الرسمية» . كما اقترحت الدراسة : «إعادة النظر
في تبعية الصحف القومية لمجلس الشورى و أن تكون تابعة لهيئة مستقلة غير حكومية» .
وللعلم والذكرى ، فإن التطورات اللاحقة على هذه الدراسة قد دفعت في شراع
العلاقة المحرم بين الصحف القومية والحزب الحاكم بالمزيد من الرياح المسمومة .
فلم يقتصر الأمر على التغيير في قيادات الصحف باتجاه ما يطلق عليه «أولاد لجنة
السياسات» اعتباراً من صيف عام ٢٠٠٥ ، بل بدأ أمين عام الحزب الحاكم يجمع و للمرة
الأولى بين موقعه الحزبي و بين رئاسة مجلس الشورى و المجلس الأعلى للمصداقة منذ عام
٢٠٠٤ (وفق توجيه إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بمجلس الشورى صدر عن الرئيس
مبارك خلال رحلته العلاجية لألمانيا في يونيو من العام نفسه) .

كما أنه لا يمكن فهم و تفسير الاتجاه الخطير لتحول صحفنا القومية إلى نشرات
حزبية دون النظر في التطورات الاقتصادية السياسية المرتبطة بصعود رجال الأعمال
الجدد على المسرح السياسي . و حقيقة أن في سيرة هذا الصعود و تجلياته في مرآة الإعلام
والصحافة و الحزب ما يدعو للتفكير في أي نمط من الرأسمالية يتعش و يهيمن في مصر
الآن . وبالأصل فإن أية محاولة لقراءة هذا المشهد في بلد تصعد فيه الرأسمالية و تسيطر
وتهيط فيه مساحة الحريات و تضيق تعيدنا إلى قراءة هذا النوع من الكتابات التي بشرت
بناء رأسمالية بلا ليبرالية سياسية أو فكرية . وهو نمط من الكتابات أظنه ظهر في
صفحات الرأي بخاصة بالصحف القومية منذ عقد الثمانينيات . وكان يشير صراحة

بناء الرأسمالية بذات المنهج الشمولي التعبوي القوي الذي كان سائدا في عهد الحزب الواحد «الإتحاد الاشتراكي» . وإذا ما راجعنا الصحف في هذه الفترة لن ندهش إذا ما اكتشفنا أن هؤلاء المبشرين بهذا النمط السلطوي من الرأسمالية هم ذات الأسماء التي التحقت فيما بعد بلجنة السياسات في الحزب الحاكم ، وتمكنت من السطو على صفحات الرأي في صحفنا القومية . وهي تمارس الآن احتكارا موزايا للاحتكار الحاصل في مجال الاقتصاد .. احتكار الرأي . ويكفي إحصاء سريع لأسماء الكتاب في أبرز صفحات الرأي في صحفنا القومية ، كي نتبين قصة النفوذ المتزايد لأعضاء لجنة السياسات بالحزب الحاكم خلال السنوات القليلة الماضية ، و معها إقصاء الكتاب المستقلين المحترفين و ممارسة فنون شتى من الرقابة والتهميش وقمع تعدد الآراء .

ولكن ماذا عن الصحفيين أنفسهم العاملين في الصحف القومية ؟

هنا لا تتوافر إلى حينه دراسات علمية . إلا أن ثمة اعتقادا له شواهد بان الغالبية العظمي من هؤلاء الصحفيين ليسوا من أعضاء الحزب الحاكم . وهم في ذلك على عكس ما تدّين به قيادات هذه الصحف المتقاء على خلاف الدستور والقانون . وغالبية هؤلاء الصحفيين شأنهم شأن السواد الأعظم من المصريين غير متممين للأحزاب المرخصة بقراءات لجنة الأحزاب شبه الحكومية وغير مبالغين بها . لكن ثمة ثلاث وقائع كنت شاهدا عليها في الأيام الأخيرة التي أعقبت الانتخابات التشريعية . في الأولى .. أسر زميل بأنه اضطرر للالتحاق بالحزب الحاكم أخيرا لأنه أدرك أن الباب بات مغلقا في وجه أي طامع لتولي مسئولية ما في صحيفته القومية إذا لم ينضم للحزب . وفي الثانية أسر زميل آخر بأنه يخجل من أنه يوما ما وقع استمارة عضوية للحزب الحاكم ويتمنى أن يستقيل من هكذا حزب ، لكنه يخاف العواقب . فلما سأنته : لماذا ؟ . أجاب : « دول ... لا يقبلون بالخروج عليهم » . أما الثالثة فتتعلق بحديث بدأ يعود همسا في أروقة الصحف القومية يشبه ما كان في الأيام الأخيرة للحرس القديم من القيادات الصحفية قبل نحو خمس سنوات .

إنه حديث وقائع فساد وسفه وإهدار للمال العام تشيب لها الرؤوس ، وقد تزامن هذه المرة مع طرح السؤال : هل هي صحف قومية أم نشرات حزبية ؟



(٤)

لا تشربوا من دمننا

مسافة كبيرة بين الصورة المزيفة لتونس «الخضراء» تحت قيادة الرئيس «زين العابدين بن علي» نصير الحريات وحقوق الإنسان وصاحب معجزة التنمية والتحديث، وغيرها من الأوصاف والألقاب مدفوعة الأجر في الصحف المصرية قومية وحزبية وخاصة جليدة وبين حقيقة «تونس الحمراء» التي تستنفض على الدكتاتور «زين العابدين» وأسرته وعصابته في الحكم والنهب والفساد والتبعية للغرب والتطبيع مع إسرائيل، فيتساقط في موكب جليل شهداء انتفاضة الخبز والحرية برصاص قوات الطاغية متعدد الألقاب. لكنها هذه المرة ألقاب من قبيل: «بينوشيه العرب» و«صديقنا الجنرال». والأخير هو عنوان كتاب ألفه الصحفيان الفرنسيان «نيكولا بو» و«بيير توكوا»، وكتب مقدمته الكاتب الشهير «جيل بيرو». وكانت قد صدر ترجمته إلى العربية من دمشق عام ٢٠٠٥.

في هذه المسافة الشاسعة بين تونس «خضراء» و«حمراء»، يقف رؤساء تحرير ومستولو أقسام وصفحات وكتاب رأي ودكاترة باحثون ومحررون. وقد انخرطوا في الخلط بين الإعلان والتحرير وبين المهام الصحفية والرحلات السياحية. بل وحتى نقباء للصحفيين، خانوا مصداقية الكلمة وداسوا على القوانين والمواثيق. وقد تحولوا جميعا إلى زبائن لدى «وكالة الاتصال الخارجي» التونسية (أشبه بهيئة الاستعلامات لدينا)، والتي تنفق بيزخ على تجميل صورة الدكتاتور في الخارج من قوت الشعب

(*) نشر تحت عنوان: «تونس الحمراء والصحافة المصرية: لا تأكلوا من لحما لا تشربوا من دمننا» في موقع «البدن» المصري الإلكتروني في ١٣ يناير ٢٠١١، وفي جريدة «العربي» المطبوعة في ١٦ يناير ٢٠١١.

التونسي الذي يتحرر شبابه العاطل حرقاً أو صعقاً بالكهرباء ويموت بالرصاص الحي فقرأه وأبناء طبقته الوسطي المحتجون على الغلاء والفساد والاستبداد والقمع والتعذيب. وكما قال لي مثقف تونسي فان « تونس الخضراء » كما يقوم بتسويقها زبائن « وكالة الاتصال الخارجي » تنفق على وسائل الإعلام في الخارج بسخاء منذ تولى « صديقهم الجنرال » في نوفمبر ١٩٨٧ وعلى نحو لم يعرفه عهد بطل الاستقلال و مؤسس الجمهورية التونسية الرئيس « الحبيب بورقيبة ». وبالطبع كما عندنا لا توجد شفافية تنفص عن حجم هذا الإنفاق. لكن متابعة المنشور في الصحافة العربية والعالمية تفيد أيضاً بأن صحفنا تتقدمها « القومية » العملاقة على رأس قائمة زبائن « وكالة زين العابدين » ، ومعها عدد من الصحف ساقطة المصداقية في دول عربية وغربية . ومن بينها على سبيل المثال صحف لبنانية محدودة التوزيع ، وصحيفة « واشنطن تايمز » اليمينية الأمريكية ومجلة « جون أفريك » الصادرة في فرنسا ، وذلك بعكس الصحف المحترمة التي تحافظ على مصداقيتها مثل « لوموند » و « ليبراسيون » .

شخصيا لدي ما يملأ بالوقائع كتابا عن هؤلاء الزبائن في صحافتنا . والكثير من هذه الوقائع عايشته بنفسى وكنت شاهدا عليه من صالات التحرير إلى التنفيذ والطبع . ولولا خشية الانزلاق إلى كتابة فضائحية لرويت الآن ما شاهدت وعاشت ، وحاولت مقاومته وآخرون عبثا . ولعل ما يخفف بعض الشيء عبء ما أحمل أنني حاولت تشريح آليات اللعبة وكيف نشأ وتطور « نمط من الأداء الصحافي المضبوط على إيقاع قوى إقليمية ودولية بتوجيه من الأجهزة الرسمية عندنا » . وقد نشرت ذلك في دراسة مؤلفة ضمن كتاب صدر لي مطلع عام ٢٠٠٥ . وحملت الدراسة عنوان « كي لا نجرف على الكلام : العطايا السخية لسادة النفط وأمريكا » . صحيح أن الكتاب لم يتعرض نصا لـ « تونس الخضراء » ، لكنه يقدم صورة تجريدية للآليات الحاكمة ، ويشير إلى صراع كان دائرا مع مطلع الألفية الجديدة في مطابخ الصحف القومية حول تفصيل مصطلح عن آخر في صياغة الخبر والموضوعات الخبرية في صفحات الشؤون العربية والدولية . ولم ينته العام نفسه (٢٠٠٥) إلا وكنت من موقع مؤسس ومستول قسم « عرب وعالم » بصحيفة « الكرامة » - وبمناسبة استضافة « تونس الخضراء » لقمة المعلوماتية ومعها

مجرم الحرب رئيس الوزراء الإسرائيلي «إرييل شارون» - أنشر صفحة كاملة عن الصورة الحقيقية لتونس. و قدمت من بين موضوعاتها تحليلا للمصلحة بين الدكتاتورية و هذا النمط من التحديث الرأسمالي المظهري و السياسات غير الشعبية من التبعية للغرب إلى التطبيع مع إسرائيل. و وقتها اتصل بي زميل مهنة، وقال : « هذه الصفحة الآن سابقة في الصحافة المصرية ، بما في ذلك الصحافة التقدمية ».

وفي وقت لاحق ، وتحديدًا في نوفمبر ٢٠٠٧ أصدرت منظمة حقوقية مصرية هي « الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان » تقريرًا تحت عنوان « من يدفع الثمن ؟ .. إعلانات الصحف المصرية لتجميل صورة الدكتاتورية التونسية ». صحيح أن التقرير لم يتطرق إلى أسماء السادة زبائن الدكتاتور من زملائنا الصحفيين ، حيث اقتصر على معالجة الموضوعات الإعلانية مجهلة المصدر والتي يجري نشرها بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفي بوصفها موضوعات خبرية دون تنويه إلى أنها مجرد « إعلانات مدفوعة ». لكن التقرير (المتوافر على شبكة الإنترنت إلى حينه) وثق ٢٥ إعلانًا « صديقهـم الجنرال » موزعة على ثمان صحف مصرية خلال عام ٢٠٠٦ و حتى إبريل ٢٠٠٧ . و هي : الأهرام و الأخبار و الجمهورية و روزا اليوسف (قومية) و الأسبوع (خاصة جديدة) و الأحرار و العربي و الأهالي (حزبية معارضة) . و قد تصدرت « الأهرام » و « الأخبار » القائمة في عدد مرات النشر . لكن الأخطر من ذلك أن التقرير ذاته وثق مخاطبة « الشبكة العربية » في ٢١ مارس ٢٠٠٧ لرؤساء تحرير هذه الصحف بهدف مجرد حثهم على توضيح طبيعة مثل هذه المواد المنشورة في صحفهم .

وما حدث أنه « لا حياة لمن تنادي » ، بل قل : « لا حياة لمن تنادي » . فقد استمر إهدار مصداقية الصحف و استغلال القراء و انتهاك القانون و ميثاق الشرف بالخلط بين الإعلان و التحرير دون توقف . ولناخذ من « الأهرام » نموذجًا بوصفه أكبر الصحف المصرية و أغناها و أكثرها قدرة على الاستغناء عن هكذا خلط بين الإعلان و التحرير يهدر مصداقيته . في ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ يكتب « س . ح » في عاموده تحت عنوان « تونس لن تراجع » يهاجم فيه من وصفهم بـ « الحناجر التي تبهم تونس بالخروج على الإجماع العربي لدعوتها شارون للمشاركة في قمة المعلوماتية » . كما يهاجم من انتقدوا « أحوال

حقوق الإنسان في تونس ». فيما كان « صديقه الجنرال » يعقل كاتباً اسمه « محمد عبو » ويسجنه ٢٨ شهراً التجزؤه على نشر مقال على شبكة الانترنت بعنوان « بن علي - شارون » . وقد قيد « عبو » أن يكتب لاحقاً مقال « أبو غريب العراق و أبو غريب تونس » . أما بشأن الزميل (م . ع) « صديق الجنرال » فيحق لنا أن نسأل : كم مرة قام بالتمتع بتسهيلات و ضيافة « وكالة الاتصال الخارجي » التونسية ؟ . وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ تنشر مجلة « نصف الدنيا » النسائية الصادرة عن مؤسسة « الأهرام » رسالة لزميل آخر (م . م) تحت عنوان : « تونس تتقل من ديمقراطية العقيدة إلى ديمقراطية البرامج » . ا . و يالطبع علينا أن نسأل أيضاً كم مرة تمتع هو الآخر بضيافة « وكالة صديقه الجنرال » ؟ . وفي ٢٢ مارس ٢٠٠٨ تنشر صحيفة « الأهرام » : « في الذكرى الـ ٥٢ لاستقلال تونس : بن علي يعلن قرارات جديدة لتعزيز الديمقراطية و المشاركة السياسية » . و الموضوع إعلان واضح لكن دون أي تنويه لذلك ، والمصدر « تونس - خاص » . وفي ٦ سبتمبر ٢٠٠٨ ينشر « الأهرام » رسالة بعنوان « في مؤتمر التحدي : تونس تدشن مرحلة الانفتاح » . وهو هذه المرة للدكتور والمثقف (م . أ) . ولما كانت امتضافة « وكالة صديقه الجنرال » بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس لحزب التجمع الدستوري (الوطني الحاكم) فقد كتب : « أن الحزب ولا يزال يتحمل مسئولية قيادة النضال والكفاح والاستقلال وأصبح عملياً مدرسة للمواطنين التونسيين » . و قال أيضاً لافض فوه : « أن الحزب بناء مؤسسي رصين و عميق و متشعب » (والله هكلنا كتب وهكذا نشرت الصحيفة العريقة) . و قال أيضاً : « كان شيئاً لافتاً - مثلاً - أن يقف رئيس الدولة الذي هو في نفس الوقت رئيس الحزب ليردد في عزة وفخار النشيد الوطني مع جموع التونسيين » . (طبعا لا دهشة في الجمع بين رئاسة الدولة والحزب ولسنوات مديدة لأن الحال نفسه عندنا في مصر و لأن الدكتور نفسه عضو بلجنة سياسات حزب مبارك الحاكم) . وبعدها بأيام وتحديداً في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ تنشر « الأهرام » إعلاناً دون تنويه لطبيعة المادة المنشورة تحت عنوان « تونس .. بدأت مرحلة إعداد انتخابات ٢٠٠٩ » . وبالمناسبة فقد سبق « صديقهم الجنرال زين العابدين » بزمان صديقه « حسني مبارك » في الانتقال من لعبة الاستفتاءات الرئاسية المزورة إلى لعبة الانتخابات الرئاسية المقيدة المزورة . و بيساطة بدأت اللعبة في تونس عام ١٩٩٩ وفي مصر ٢٠٠٥ . وبالمناسبة أيضاً فان

مصدرا حكوميا تونسيا كان أكثر شفافية من أقرانه في مصر ، حين نفي أنباء ارتفاع نسبة استهلاك لحوم الحمير عند الفقراء التونسية ، وقال : « النسبة هامشية ولا تتعدى ٧٠٠ طن في العام » (برقية لوكالة الأنباء الألمانية في ٢٥ إبريل ٢٠١٠) . ولعله ثمرة علاقة ما بين استهلاك الفقراء للحوم الحمير في مصر وتونس و هذا النمط من الانتخابات الرئاسية و المعالجات الصحفية لسيرة « صديقهم الجنرال » .

و قتلا للضجر (وهو بالمناسبة عنوان قصة قصيرة للأديب الروسي أنطون تشيخوف تحكي عن ناظر محطة قطارات في بلدة نائية يضطر إلى إقامة علاقة حرام مع فتاه فقيرة بلهاء) نكتفي بالإشارة إلى موضوعات إعلانية أخرى صدرت في « الأهرام » على سبيل الخداع في هيئة موضوعات إخبارية صحفية في أعداد ٣ نوفمبر ٢٠٠٨ و ٨ نوفمبر ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١ مارس و ٨ نوفمبر ٢٠١٠ . كما ننصح القارئ الفطن إلى متابعة الخداع نفسه بمختلف الصحف المصرية بخاصة مع مناسباتي استقلال تونس وتولي زين العابدين في في شهري مارس ونوفمبر من كل عام .

والآن .. كيف عالجنا صحفنا انتفاضة الشعب التونسي الأخيرة على « صديقها الجنرال » ، والتي اندلعت في أعقاب أقدام الشاب العاطل « محمد بوعزيزي » على إشعال النار في نفسه في ١٧ ديسمبر الماضي . هنا وبعد رصد للمصحف الكبرى الثلاث « الأهرام » و « الأخبار » و « الجمهورية » عن الفترة بين ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠ و ١١ يناير ٢٠١١ نكتفي بالملاحظات التالية :

- أولا جريمة الصمت .. لاشئ مطلقا عما يجري في بلد « صديقهم الجنرال » في أعداد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ في جريدة « الأهرام » . ولا شئ أيضا في جريدة « الأخبار وأخبار اليوم » في أعداد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ يناير ٢٠١١ . ولا شئ مطلقا في جريدة « الجمهورية » في أعداد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ يناير ٢٠١١ . وبالمقارنة مع صحيفتي « الحياة » و « الشرق الأوسط » السعوديتين الصادرتين من لندن خلال الفترة ذاتها ، يتضح أن الأولى قدمت ١٨ معالجة بين خبر ورأي والثانية قدمت ١٥ معالجة .

- ثانيا جريمة خلط الإعلان بالتحريض .. لنلاحظ أن « الأهرام » نشرت في ٣٠ ديسمبر

٢٠١٠ بالصيغة السابعة « شئون عربية » إعلانا بعنوان « عقب عدة أيام من المظاهرات : بن علي يتعهد بجهود إضافية لمواجهة المتاعب الاجتماعية » ، مع صورة رسمية مشرقة للرئيس التونسي . والموضوع بدون مصدر وبدون الإشارة إلى أنه إعلان أو محاولة فصله بأي طريقة عن بقية المادة الإخبارية في الصفحة . أما « الأخبار » فقد نشرت في اليوم نفسه (طبعا ليست صدفة) موضوعا مماثلا لكن تحت عنوان « الرئيس التونسي يزور الشاب الذي حاول الانتحار .. ويستقبل المتضررين من أحداث سيدي بو زيد » . وإن كانت « الأخبار » قد فصلت بين هذا الإعلان وبين بقية المادة الخبرية بصفتها « شئون عربية وعالمية » بـ « فاصل زجاج » .

٣- ثالثا .. اكتفت « الأهرام » بالمعالجة الإخبارية نقلا عن وكالات الأنباء بعدد ١١ يناير ٢٠١١ في الصفحة الأولى وتحت عنوانين لا يحتاجان إلى تعليق : « ٢٥ قتيلًا في الاحتجاجات بتونس وإغلاق المدارس .. والرئيس التونسي : عصابات مأجورة وراء الأحداث الأخيرة » . وفي المتن جاءت تصريحات الرئيس التونسي أولا وشغلت ما يزيد على نصف مساحة الخبر . أما اليوم الآخر للأهرام فقد نشرت في ١٠ يناير ٢٠١١ خبرا على ثلاثة عامود مناصفة مع أحداث الجزائر ، وحمل عنوان : « مقتل ٨ بالرصاص خلال الاحتجاجات في تونس » ، ومصدره أيضا وكالات الأنباء . وفي حالة « الأخبار » فقد اكتفت هي الأخرى بالنشر ثلاث مرات . في يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ جاء خبر بالصفحة العاشرة بعنوان : « بعد احتجاجات عنيفة على تفشي البطالة : استثمارات تونسية وأجنبية في سيدي بوزيد » . ومصدر الخبر وكالة « رويترز » . ولا يتضمن المتن أية تفاصيل عن انتفاضة الشعب التونسي ، بل يقتصر على إعلان شركتين واحدة ألمانية والأخرى تونسية إقامة مشروعين استثماريين في « سيدي بوزيد » . والخبر الثاني في تغطية « الأخبار » جاء يوم ١٠ يناير ٢٠١١ على عامودين أسفل صفحة ٩ وتحت عنوان « مقتل ٨ أشخاص خلال مواجهات تونس » نقلا عن وكالات الأنباء ، وبالأصل عن وكالة الأنباء التونسية الرسمية . أما الخبر الثالث خلال تغطية « الأخبار » على مدى الفترة محل الرصد (١٢ يوما) فقد كان في يوم ١١ يناير ٢٠١١ . وجاء في الصفحة التاسعة على ثلاثة أعمدة ونقلا عن وكالات الأنباء أيضا ، وتحت عنوان فرعي صغير « مقتل ١٤ شخصا في الاحتجاجات » وعنوان رئيسي كبير « الحكومة التونسية : رسالة

المحتجين وصلت واستخذ الإجراءات . بالنسبة لـ « الجمهورية » فقد اكتفت مثلها مثل « الأهرام » بالنشر في يومين فقط خلال الفترة محل الرصد وفي صفحة « عالم واحد » . في المرة الأولى ٦ يناير ٢٠١١ خبر على عامود واحد بعنوان « وفاة البوعزيزي مفجر احتجاجات تونس » ، ومن دون مصدر . وفي الثانية نشرت يوم ١١ يناير ٢٠١١ موضوعا خبريا مشتركا مع احتجاجات الجزائر على خمسة أعمدة بعنوان : « مقتل خمسة في اشتباكات الشرطة مع المتظاهرين في تونس » ، ومصدره وكالات الأنباء .

و لمزيد من فهم نتائج العينة السابقة يتعين أن نسجل الملاحظات الآتية : بعدما نته إلى اعتبارات اقتصادية سياسية في القاهرة تمثل في الخشية من انتقال عدوى انتفاضة تونس إلى الشعب المصري :

- على عكس فترات سابقة من تاريخها ، فإن الصحافة المصرية عموما باتت تخلو - إلا فيما ندر - من تقرير إخباري متميز أو تحليل جاد بأقلام كتابها يتناول أحوال تلك الدول العربية التي تدفع بسخاء وتستضيف بيزخ القيادات والكتاب والمحجرين ومن لهم سلطة النشر من أجل أغراض تجميل الصورة ، بما في ذلك تونس « الخضراء » .

- إن من أطلقت عليه في كتابي المشار إليه سابقا والصادر في عام ٢٠٠٥ « مدرسة الكتابة مدفوعة الأجر من المنخرطين في علاقات النفاق الرخيص مع القادة والأمراء برعاية المؤسسة الصحفية و أجهزة الدولة » يبدو أنها قد أحكمت السيطرة على أقسام وصفحات الشئون العربية في غالبية صحفنا ، فضلا عن مساحات الرأي في هذه الصحف . وهو أمر حصيلة عوامل وتفاعلات لا مجال لتناولها هنا .

- لم يبق لقارئ الصحف المصرية إلا الثقة في الأخبار المستمدة من وكالات الأنباء الغربية . وحتى هذه تخضع في مطابخ الصحف للتلاعب بالمعلومة والإبراز والإخفاء وغيرها من تكتيكات يعلمها محررو الشئون الخارجية والعربية . ناهيك عن مصالح هذه الوكالات و التحفظات بشأنها والواردة في تقرير منظمة « اليونسكو » لشون ما كرايد ، والذي يحمل عنوان « أصوات متعددة وعالم واحد » ، وله ترجمة إلى العربية صدرت من الجزائر عام ١٩٨١ . وقبلها يمكن الرجوع إلى كتاب أستاذنا الدكتور مختار التهامي « الصحافة والسلام العالمي » ، والصادر من القاهرة عام ١٩٦٤ . فضلا عن إسهامات لاحقة حول نظرية

« التبعية الإعلامية » لأساتذة أجلاء آخرين كالذكورة «عواطف عبد الرحمن» .

ولكن .. إلى من نلجأ لمواجهة هذه الكارثة التي حلت بصحافتنا ؟

هل يفلح أن نلجأ إلى نقابة الصحفيين المعنية بتطبيق ميثاق الشرف الصحفي ومحاسبة أعضائها عن انتهاك قوانين الصحافة وأخلاقياتها ؟ . وكيف نلجأ إليها وقد تفصل نقيبها الحالي الأستاذ «مكرم محمد أحمد» و الأسبق الأستاذ «إبراهيم نافع» بوصفهما أمين عام ورئيس اتحاد الصحفيين العرب بمنح درع الاتحاد لـ «صديقهم «الجنرال زين العابدين بن علي» في إبريل ٢٠١٠ : «تقديرا لدوره في الدفاع عن الصحافة بالعالم العربي» ، وغير عابئين باحتجاج الصحفيين التونسيين الأحرار والمنظمات الحقوقية المعنية بحرية الصحافة . وهل ننسى أن نقيب الصحفيين المصريين الحالي وصف « صديقه الجنرال » بأنه : « صديق الصحفيين العرب وصديق الإعلام في العالم والقائد الذي يشجع حرية الكلمة والديمقراطية » . وكم مرة قبلها زار الأستاذان «مكرم» و «نافع» تونس في ضيافة « وكالة الاتصال الخارجي » ، منذ أن كانا من بين رؤساء مجالس إدارة وتحرير المؤسسات القومية على مدى عقدين أو أكثر ؟ . وكم كانت حصتهما في حصة إعلانات الوكالة المدفوعة إلى هذه المؤسسات ؟

وهل يفيد اللجوء إلى المجلس الأعلى للصحافة بحكم ماله من سلطات وصلاحيات ؟ ، وهو الذي يتحلّى بخطيئة الصمت إزاء كل ما يجري ، وهو يعلم ما هو مخفي ومعلن من أحوال الصحفيين وقيادات الصحف . بل ويسهم في اختيار «أصدقاء الجنرالات والأمراء» في المواقع القيادية بالصحف القومية .

وهل هناك معنى لاعتبار هذا المقال بلاغا للنائب العام ، وهو بالأصل يجري تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية شبيه « صديقهم جنرال تونس » ؟ .

في الختام، يظل في الذهن كلمات قالتها الزميلة التونسية نزيهة رجبية « أم زياد » حين وقفت في نقابة الصحفيين المصريين يوم ٣ مايو ٢٠٠٦ خلال الاحتفال بيوم الصحافة العالمي لتناشد زملاءها هنا الامتناع عن نشر الموضوعات الدعائية لنظام دكتاتور تونس ، مذكّرة بأن هناك مواطنين في بلادها ينشدون حياة كريمة وإعلاما حرا وهم في مسيس الحاجة لما ينقذه هذا النظام على تجميل صورته في الخارج . قالت في صرخة من القلب : « لا تأكلوا من لحمنا » . و الآن .. مع الدم الطاهر الذي يروى أرض تونس

الحمراء أقول معها: « لا تأكلوا من لحمنا .. لا تشربوا من دمنا ».

و بقي ملاحظتان :

الأولى .. أننا تجنبنا الكشف في الاستشهاد الواردة سابقا عن أسماء الكتاب والمحررين ، واكتفينا بنشر الحروف الأولى منها ، وذلك توفيا للانزلاق إلى التشهير والشخصنة ، وإدراكا بأن الظاهرة أكبر من الأمثلة المستشهد بها وتمتد إلى صحف عدة .
والثانية .. أن كاتب هذا المقال ساهم في تأسيس وعمل بصفحة « العرب في أسبوع » بصحيفة « الجمهورية » عام ١٩٨٤ ، و بصفحة « الحوار القومي » بعدها في عام ١٩٨٥ ، وكتب للمصفحة ذاتها بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ ، وعاد للعمل بها في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ . كما عمل بقسمي « الخارجي » بالأهرام المسائي بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ و « الشؤون العربية » في الأهرام اليومي بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ . كما أسس وأشرف على « عرب وعالم » بجريدة « الكرامة » في عام ٢٠٠٥ . وطوال هذه الرحلة ومع محطات أخرى يحمد الله أنه - كغيره من زملاء عديدين بعيدين عن الشهرة واحتكار مساحات النشر هنا وهناك - لم يكن زبوننا لأي وكالة اتصال أو سفارة أو وزارة أو من أصدقاء الجنترالات أو الأمراء من زمن عراق صدام إلى زمن تونس بن علي ..



(٥)

نقيب حذر نشر

ساقى القدر الأستاذ «مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين إلى اختبار عملي كاشف في شهرين متتاليين . وللأسف فإن النتيجة في المرتين كانت صفرا كبيرا . في المرة الأولى تقدم العبد لله في ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ بوصفه مواطنا مصرية و صحفيا بجريدة «الأهرام» وعضوا بالجمعية العمومية لنقابة الصحفيين إليه برسالة رقيقة ، أرفق بها مقالا محدود المساحة بعنوان « النقابة والدكتور البرادعي و احتكار الرأي » ، وذلك ردا على مقال « في فروق اللغة وأصول وآداب التعامل » ، والمنشور له على نصف صفحة كاملة بجريدة «الأهرام» في اليوم السابق . وقمت بإيداع نسختين من (الرد / المقال) لدى مكتب نقيب الصحفيين بالنقابة و مكتب الأستاذ مكرم في جريدة «الأهرام» . وبعدها بأقل من ساعة تلقيت اتصالا هاتفيا ، ولكن من مكتب ثالث للأستاذ «مكرم» . هذه المرة من «دار الهلال» يفيد تسلم (الرد / المقال) ، واعتذار المرسل إليه بسفوره لعدة أيام خارج البلاد . وهو ما يشهد بكفاءة وبقظة سكرتارية «مكرم» هنا وهناك .. وفي كل مكان (١) .

ولأنني لم أشغل نفسي كثيرا باكتشاف كم مكتب للأستاذ «مكرم» في وسط القاهرة وحدها أو خارجها وكم سكرتيرا و كم سيارة أو بمغزى الاعتذار ، فقد قنعت بنعمة اليقين في أن الرجل قد تسلم (الرد / المقال) . وأصبحت لديه على الأقل ثلاث نسخ .

(*) نشر تحت عنوان : «مكرم نقيب حذر نشر» مع المقال المحظور «النقابة والدكتور البرادعي واحتكار الرأي» في موقع «البديل» الإلكتروني في ٢٠ يناير ٢٠١١ . وأعدت صحيفة «العربي» المطبوعة نشره لاحقا بعدما غيرت العنوان دون استئذان كاتبه إلى «مواجهة على الورق مع نقيب الصحفيين» .

إحداها أرسلت على عجل بـ « الفاكس » إلى « دار الهلال » ، حيث ظل هناك من قبل رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا لتحرير مجلة « المصور » من عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٥ . ومن بينها خمس سنوات كاملة على الأقل يتخطيا سن المعاش ، وقد وضع ومعه سلطة دولة « مبارك » القانون تحت أجذبتهم (راجع المادة ٦١ للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة ، علما بأن قانون الصحافة السابق لسنة ١٩٨٠ كان يحظر بصفة مطلقة بقاء قيادات الصحف القومية إلى ما بعد سن الستين) .

وكان على العبد لله (٥٢ عاما) أن يتظر لير كيف سيتصرف كاتب الرأي المخضرم و نقيب الصحفيين (٧٥ عاما) وصاحب العمود اليومي والمقال الأسبوعي في « الأهرام » ، و الصفحة الأخيرة في مجلة « المصور » وغيرها . واللهم لا حسد . وهنا قد يفضل قارئ فطن ليسأل : ولماذا لم تتقدم بنسخة أخرى من (الرد / المقال) إلى زملائك المستولين عن النشر في جريدة « الأهرام » ؟ . وهنا أيضا أجد نفسي مضطرا للإجابة بـ « أنه القدر » . وببساطة فقد ساق القدر العبد لله إلى اختبارين آخرين خلال الشهر الماضي ، ومعني الدكتور « عبد المنعم سعيد » عضو لجنة السياسات بحزب مبارك محتكر الحكم ورئيس مجلس إدارة « الأهرام » و أيضا الدكتور « حسن أبو طالب » عضو لجنة السياسات كذلك و مسئول صفحة الرأي بالأهرام (ولديه مناصب أخرى هو الآخر) . وكانت النتيجة لكليهما صفرا كبيرا مماثلا لصفرا الأستاذ « مكرم » .

و للأسف رسب الثلاثة على التوالي في اختبارات متواضعة بشأن تقاليد المهنة وحرية التعبير وحقوق الزمالة ، فضلا عن حقوق القراء المهذرة أصلا . فقد سبق وكتب فور مهزلة التزوير الفاضح الماس بكرامة المصريين لانتخابات مجلس الشعب مقالا بعنوان « رسالة من صحفي بالأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد : استقل من الوطني ؟ » . وكانت الغاية أن افتح ملف العلاقة بين حزب « مبارك » محتكر الحكم من جانب وبين الصحافة القومية وما تعانيه من تدهور مهني وقمع الحريات في الخبر والرأي من جانب آخر . (و المقال منشور بموقع جريدة « البديل » الإلكتروني في ٣ ديسمبر ٢٠١٠ وفي جريدة « العربي » المطبوعة بملد ١٢ ديسمبر ٢٠١١) . وعندما أشرت في المقال / الرسالة إلى أنني كنت أتمنى نشره في الجريدة التي أعمل بها ، قلت للدكتور « سعيد » ما معناه : اسمحوا أن اختبر انحيازكم للديمقراطية والالتزام بالقانون بفتح حوار على

صفحات « الأهرام » حول تطويره واستقلاليته و أن تفتحوا بالأصل حوار حرا حول عواقب تزوير الانتخابات والمنهج الاستصالي الذي أدبرت به ، وبمشاركة كل الآراء والتبارات بما في ذلك « الإخوان المسلمون » . لكن لا حياة لمن تنادي .

ولاحقا .. وتحت إلحاح الضمير كتبت مقالا محدود المساحة (لا يتجاوز ٤٠٠ كلمة) بعنوان « زميلي بدر و زار الفجر » لصفحات الرأي بالأهرام . وهي ما شاء الله وفيرة يرتع فيها كنبه لجنة السياسات والحزب (طبعا « الحزب » لأنه واحد أحد لا يحتاج إلى تعريف) . و سلمته يدا بيد في ١٦ ديسمبر الماضي (٢٠١٠) إلى الدكتور « أبو طالب » . لكن لا حياة لمن تنادي . والمقال الآن منشور في موقع « إخوان أون لاين » الإلكتروني ، بعدما أرسلته إلى زميله وزميلي وزميل النقيب الصحفي الأستاذ « بدر محمد بدر » بعد إطلاق سراحه .

ولقد سار النقيب الأستاذ « مكرم » - مع العبد لله - هو الآخر على سنة سلفه ورفاقه الحزبيين في « التجمع الدستوري المصري » - أقصد « الوطني الديمقراطي التونسي » الدكتورين العزيزين المحترمين « السعيد » و « أبو طالب » . ومرة أخرى لا حياة لمن تنادي .

و لقد حاولت تأمل الأمر قليلا ، فاكشفت أن المقالات الثلاثة المحجوبة أو شبه المحجوبة في صحفتي « الأهرام » جميعا لا تخالف بأي حال الدستور والقانون . و أن أسباب الحجب تكاد أيضا تكون واحدة . فالسادة الحاجبون كلهم من « الحزب » . ولم تخلو سيرتهم من انتعال القانون بأحذيتهم بشأن علاقة الصحف القومية بالأحزاب . (راجع مقال « صحف قومية أم نشرات حزبية ؟ » المنشور « العربي » ٢ يناير و « البديل » الإلكتروني ٩ يناير ٢٠١١)

لكن ما جلد عندي الأسبوع الماضي ذكرى (الرد / المقال) المحجوب عن النشر بيد نقيب الصحفيين ، ما نشرته « الأهرام » للأستاذ « مكرم » يوم ١٧ يناير ٢٠١١ . وهذا هو الاختبار العملي الثاني الذي ساقه القدر للأستاذ « مكرم » في غضون شهرين فقط . وقد كتب نصا عن دكتاتور تونس - لا مصر طبعا - وتحت عنوان لا يخلو من دلالة شائعة عند كتبه الاستبداد هذه الأيام « تونس حالة خاصة » . قال : « أصل الداء الذي ساعد على قتل نظامه قمعه الشديد لحرية الرأي والتعبير وتكميمه الأنواء وسيطرته على كل وسائل

الإعلام التي لم تكن تستطيع أن توجه نقدا لحكومته ولتصرفات بطانته. وزاد على ذلك قوله: «وثالثة الأثافي في نظام حكم الرئيس بن علي أنه فقد جسور التواصل مع أجيال جديدة...».

ولما كان الأستاذ «مكرم» قد تجرع حبوب الشجاعة وانتابته صحوة الضمير متأخرا جدا، ويعلمنا فر صديقه «الجنرال بن علي». فقد فكرت أن أتخذ منه دراسة حالة لجبل من كته الاستبداد في صحافتنا، بدوره اسلم الراية لجبل جديد بذات المواصفات، ويعلمنا اخلص المحدثون لحكمة الأقدمين منهم، وتتلخص في عبارة: «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس». (راجع فصل «الطبعون المطيعون: في صناعة الصحفي وترويضه» بكتاب العبد لله: «حرية على الهامش: في نقد أحوال الصحافة المصرية»، الصادر عام ٢٠٠٥، وبالمناسبة فإن الأستاذ مكرم لديه نسخة منه).

نعم.. فكرت في أن أعكف على دراسة حالة الأستاذ «مكرم»، لمكانته ونقله المهني والنقابي في صحافتنا على مدى ما يزيد عن الثلاثة عقود. لكنني وجدت أن هناك ما هو أجدى الآن. فقط أكتفي هنا بعدد من الملاحظات العابرة التي قد تفيد كافتراضات مقترحة لجهود لاحقة لباحثين في تاريخ الصحافة المصرية.

- بعد أن قام الأستاذ مكرم - مع كل الاحترام والتقدير - بوصفه أميناً عاماً لاتحاد الصحفيين العرب بزيارة تونس في نهاية إبريل عام ٢٠١٠ وتسليم الدكاتور «بن علي» درع الاتحاد - ومعه الأستاذ إبراهيم نافع رئيس الاتحاد - عاد ليكتب في عموده اليومي بالأهرام في ٢ مايو ٢٠١٠ تحت عنوان «الحرية والمسؤولية» العبارات التالية: «لا أحد ينكر حجم التقدم الضخم الذي طرأ على مصر والعالم العربي في حرية الكلمة والتعبير ووسع من نطاقها إلى حد سقطت معه معظم الخطوط الحمراء». وكيف نصدق الأستاذ «مكرم» الآن، وهو الذي كان قد أشرف بنفسه في أغسطس ٢٠٠٩ على الإطاحة بالمجلس الشرعي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين واستبداله بمجلس موالٍ للدكاتور. وهي قصة مخزية، نأمل أن نعود إليها يوما ما حين نكتب عن مأساة اتحاد الصحفيين العرب وتبعيته لأنظمة الاستبداد.

- مع كل الاحترام والتقدير، احتكر الأستاذ «مكرم» ويحتكر - وأمثاله من جيله

و الجيل التالي له - مساحات نشر وب «الندان» . فيما جرى حجب حقوق النشر والتعبير عن ليسوا على دينهم . وصودرت معها حقوق القراء في المعرفة وفي خدمة صحفية مهنية محترمة . وهنا يحضرني على سبيل المثال المرحوم الأستاذ موسى جندي «الأهرام» . وقد مات كمدا ومرضا قبل أن يبلغ الستين، محروما من النشر ومحاصرا وممنوعا من الدخول إلى مقر عمله في المؤسسة . ويحضرني أيضا الأستاذ «سمير تادرس» أطال الله عمره ، وقد سارعت «الأخبار» إلى إحالته للمعاش فور بلوغه الستين ، ومن دون أن تمدد له حتى الخامسة والستين كما ينص القانون . و الأستاذان «جندي» و «تادرس» كانا بالأصل خبيرين بارعين في الشؤون الدولية يشهد لهما بالنزاهة والكفاءة وإجادة اللغات الأجنبية. لم يحتكرا مساحات نشر . ولم يدوسا على القوانين ومواثيق الشرف بالأحذية . ولم يكتنزا المكاتب والسيارات والأموال والعقارات والأراضي وعمولات إعلانات الجنرالات والأمراء .

- ومع كل الاحترام والتقدير ، ماذا كتب الأستاذ «مكرم» و معه كتبه الاستبداد محتكري مساحات النشر في صحافتنا قبل يوم ١٤ يناير ٢٠١١ عن دكتور تونس وعن ذبح وقمع وإفقار التونسيين ، ومنذ تولي «صديقهم الجنرال» عام ١٩٨٧ ؟ . وإن لم يكتبوا ، فلماذا صمتوا وقد توافرت لهم كل مساحات النشر . ألم يقرؤوا - و لو باللغة العربية - تقارير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرية الصحافة والتعبير ؟ . ألم يسمعو خدمات اللغة العربية بالإذاعات الأجنبية ؟ . أم أنهم لا يقرؤون ولا يسمعون . و ألم يذهبوا مرارا إلى تونس في الضيافة الفخمة لـ «وكالة الاتصال الخارجي» للجنرال ، و«يأكلوا من لحم الشعب التونسي» ، كما قالت زميلتنا الصحفية التونسية «نزيهة رجبية» (أم زياد) في مقر نقابة الصحفيين بالقاهرة في ٣ مايو ٢٠٠٦ .

- ومع كل الاحترام والتقدير ، ألم تتورط مجلة «المصور» بالمخالفة للقانون ولميثاق الشرف الصحفي تحت رئاسة تحريره ومعها رئاسة مجلس إدارة المؤسسة «دار الهلال» في الخلط بين الإعلان والمادة التحريرية، وفي ممارسة الخداع بنشر إعلانات لجنرالات وأمراء الاستبداد ، ومن دون التنبيه إلى طبيعتها الإعلانية مدفوعة الثمن . أنصححه - لو كان قد نسي - بأن يراجع معنا كمجود عينه أعداد ٤ مارس و ١٨ مارس و ٢٩ إبريل و ١٠ يونيو في عام ٢٠٠٥ .

- ومع كل الاحترام والتقدير ، هل يتذكر أحدكم أن الأستاذ «مكرم» - ومع رفاقه من كتبه الاستبداد - نشروا ولو لمرة واحدة على مدى تاريخهم المديد في الصحافة وبما لهم من سلطة نشر ومساحات مخصصة لأقلامهم بـ «القدان» انتقادا لسياسات «مبارك» أو سابقيه في حكم مصر . (إيان رئاسته لمجلس إدارة المؤسسة ورئاسة تحرير المجلة كأن يحتكر النشر لنفسه في الصفحات الأولى للمجلة والصفحة الأخيرة).

- ومع كل الاحترام والتقدير أيضا ، هل لاحظ «مكرم» أن صورة «مبارك الأب» احتلت غلاف مجلة «المصور» في أربعة أعداد من بين ١٢ عددا خلال أشهر يناير وفبراير ومارس ٢٠٠٥ ، فيما كان توزيع المجلة آخذا بالانسيار بعد انتعاشة مطلع الثمانينات . وأليس في ذلك «عبادة حاكم فرد» . وألم يكن هو نفسه الذي كرس مع رفاقه من كتبه الاستبداد تدبيج المقالات في «عيد ميلاد الرئيس» ، وعلى غرار الحالة التونسية تماما . (راجع على سبيل المثال «نحية من القلب والعقل» في عدد ٦ مايو ٢٠٠٥ بمجلة «المصور») .

- ومع كل الاحترام والتقدير ، ألم يهاجم الأستاذ «مكرم» بضراوة ويقول مستكبرا «أنها مهزلة فريدة من نوعها» ويحذر من «اللعب بالنار» لمجرد أن أصواتا واهنة خرجت متحشجة من نفر في أحزاب المعارضة - المرخص لها من لجنة الأحزاب الحكومية التي يرأسها أمين عام حزب «التجمع الدستوري المصري» - تعلن اعتراضا خبيثا على التجديد لرئاسة «مبارك» لمرة ثالثة بألية الاستفتاءات المزورة . وعلى أساس أن مجلس الشعب الذي يرشحه بأغلبية الحزب الواحد المزورة مطعون في دستوريته (راجع مقال : «مبارك وفترة رئاسة ثالثة» في كتاب «مبارك والمثقفون» الصادر عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩٣) .

- أليس الأستاذ «مكرم» - مع كل الاحترام والتقدير - الذي يهاجم الآن دكتاتور تونس صاحب العبارة الأخيرة الشهيرة «لا رئاسة مدى الحياة .. لا رئاسة مدى الحياة» هو نفسه الأستاذ «مكرم» الذي ينخرط منذ نحو العام في الكتابة والنشر مطالبا برئاسة «مبارك» لفترة سادسة ، وحتى آخر نبضة ونفس . (على سبيل المثال : «مكرم : ترشيح «مبارك» لولاية جديدة أكثر سلامة لمصر» ، بمجلة «الأهرام العربي» عدد ٢٢ إبريل

٢٠١٠. و مقال بعنوان : « ماذا لو رشح مبارك نفسه لفترة رئاسة جديدة » ، بالأهرام اليومي في ١ مايو ٢٠١٠).

- ومع كل الاحترام والتقدير ، ألا يخلط الأستاذ النقيب بين صفته النقابية وبين عضويته بالحزب الحاكم و هجومه بالتالي على الدكتور «محمد البرادعي» (على سبيل المثال عامرده بالأهرام يومي ١١ مايو و ١٠ يونيو ٢٠١٠). و ألا يدعون ذلك إلى التساؤل عن السبب الحقيقي غير المعلن في منع الدكتور «البرادعي» لاحقا من دخول نقابة الصحفيين ؟ .

- وهل يتذكر الأستاذ «مكرم» - مع كل الاحترام والتقدير - أنه هو القائل في كتابه « مؤامرة أم مراجعة : حوار مع قادة التطرف في سجن العقرب » الصادر من دار الشروق عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ : « أن الرئيس السادات حاول أن يعيد ضبط الأمور عندما ألغى صحيفة الدعوة (لا شك انه يقصد مجلة الدعوة الشهرية ١٩٧٦ - ١٩٨١ الناطقة بلسان الإخوان المسلمين) و إعادة التأكيد على عدم شرعية الإخوان و اعتقل كل خصومه السياسيين و حدد إقامة البابا شنودة في وادي النطرون بعد عزله » (ص ١٦) . وهل يليق أن تصدر هذه الكلمات في تبرير إغلاق الصحف و اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ من كاتب أو من نقيب صحفيين . وهل لا يعرف الأستاذ مكرم ما هو سجن العقرب شديد الحراسة و ما تعرض إليه محاوروه من قادة الجماعة الإسلامية من تعذيب رهيب في عهد مبارك ؟ . وأي معنى لإجراء حوار « حر » مع مسجونين سياسيين كانوا تحت طائلة التعذيب ؟ !

في الختام وعلى سبيل الذكرى ، فإن الأستاذ «مكرم» كان قد قال في مقال كتبه قبل أن يغادر المقعد المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والتحرير وقبل أكثر من خمس سنوات كلمات أظنها تركت في نفسي حينها قدرا من التأثير ، رغم أنني كنت أرى حذاءه يدوس على القوانين و قلمه يحتكر مساحات النشر . ووتها لم يكن لي مكان في مصر مطلقا يمكثني أن أكتب فيه . قال : « لا أهداف من وراء الكلمات تفقا أو زلفى أو أمنا و حماية لأنه لم يعد في العنبرقية » . (المصور عدد ٢٤ يونيو ٢٠٠٥) .

تأثرت حينها إشفاقا على رجل مسن له في القلب بعض متزلة وكل الاحترام ، وهو

يقول: «لم يعد في العمر بقية». لكتني الآن أشد تأثرا وهو ورقاقه وتلاميذه على غرار «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس» يسدون على البلد وعلينا كل التوافد.

ملحوظة: مجرد محض صدقة أي تشابه بين هذا المقال ومقال آخر كان منشورا بإحدى الصحف التونسية محدودة التوزيع أو على شبكة الإنترنت في عهد الدكتاتور «زين العابدين». وقد كان كتبه الاستبداد عنده أيضا يتغنون بحرية صحافة غير مسبقة. كما كان الرجل على قدر من الدهاء والحنكة هو الآخر فسمح بهوامش «أزقة صحفية» لغرض «التفيس». بل كان يدفع أموالا للصحافة الخاصة والحزبية المعارضة «أزقة النشر» كي تستمر وتواصل الصدور. لكن كرمه وعطفه على الصحافة لم يمتد للأسف ليشمل رعاية كتبه الاستبداد حين غادر إلى السعودية، وحيث لم يكن على الطائفة مكان لأي منهم.



(٥ - أ)

رد على الأستاذ محرم

النقابة والدكتور

البرادعي واحتكار الرأي

رحم الله شيخ الصحفيين المصريين والعرب النقيب المستقل الأستاذ «كامل زهيرى» الذي كان يقول : « أسوأ أنواع الاحتكار هو احتكار الرأي » . ومن هذا المنطلق أكتب كمواطن أولا وعضو جمعية عمومية لنقابة الصحفيين ثانيا وكصحفي في «الأهرام» ثالثا ردا على مقالكم الأسبوعي - لا عمودكم اليومي بالجريدة ذاتها - والمعنون « في فروق اللغة وأصول وآداب التعامل » ، والمنشور بعدد السبت ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ ، بشأن دعوة عدد من صحفيي جريدة « الدستور » للدكتور محمد البرادعي لزيارتهم زيارة تضامنية بمقر نقابة الصحفيين .

ولعله من بين الأمور المحيرة في هذا المقال كما الرسالة الموجهة إلى الدكتور «محمد البرادعي» من موقع نقيب الصحفيين هي تلك اللغة العصبية . في الرسالة عبارات من قبيل « فاعلم جيدا.... » . وفي المقال استخدام ألفاظ من قبيل « كلام رخيص » و « سفاهات » وإطلاق اتهامات على غرار « السعي للفوضى » . وفي كل ذلك تناقض ظاهر مع عنوان المقال ومقدمته . يضاف إلى التناقض الواضح في المتن ذاته بين القول « أتحدى أن تكون الرسالة التي بعثت بها إلى الدكتور البرادعي تحدثت من قريب أو بعيد عن المنع أو طلب رسمي بدخول النقابة » وبين القول بعد عدة فقرات : « إذا كان البرادعي يريد زيارة النقابة فأهلا به متى وافق المجلس » (المقصود مجلس النقابة) . (١) .. وحقيقة لا يدري المرء سببا لهذا التناقض في النصوص المنسوبة إلى ذات الكاتب . أهو آفة النسيان أم شع آخر .

وإذا وضعنا التناقضات اللفظية والشكلية جانبا وانتقلنا إلى الأهم . فإننا لزاء سابقة مسلية ومدهشة في العمل النقابي لم تعرفها نقابة الصحفيين منذ تأسيسها عام

١٩٤١. وحقيقة فقد عكفت على مراجعة نصوص قوانين النقابة (القانون الأول رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ .. والقانون الثاني رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .. والقانون الثالث والحالي رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠) فلم أجد نصاً أو فقرة تخول النقيب أو المجلس سلطة إصدار تصاريح دخول لزواري النقابة وضيوف أعضاء جمعيتها العمومية . بل إنه وبعد الاستفهام من عدد من نقايينا المخضرمين وشيوخ المهنة يمكنني أن استعير لغة مقالكم لأقول : «أتحدى» أن يكون هناك قرار واحد من النقيب أو مجلس النقابة قد صدر على مدى تاريخ النقابة يصرح بدخول زائر أو بمنعه من الدخول ، هذا إذا ما تجاوزنا عن كون الزملاء المعتصمين في النقابة من جريدة « الدستور » طالما استقبلوا شخصيات عامة سياسية وغير سياسية من دون تقديم طلب أو الحصول على إذن أو ممارسة منع . ولا شك أن زيارة الرجل الجليل الدكتور «محمد البرادعي» لم تكن إلا زيارة تضامنية ولا تخرج عن إطار الزيارات التضامنية السابقة .

والأخطر .. أن يمنع زائر من دخول النقابة - أيا كان الداعي أو المدعو - بعد اعتداء غير مسبوق على حق أعضاء جمعيتها العمومية . وهو حق يدخل في عداد ما يمكن وصفه بـ « الحقوق الطبيعية » لأعضاء النقابات ، وإلى خدائه لم يكن متصوراً أن يصبح في أي يوم من الأيام موضع نقاش ، أو مجادلة أو منح ، أو حاجة لنص يقره أو ينظمه .

ولعله مما يسع إلى مقام نقابة الصحفيين وتاريخها كنقابة رأي أن يقال يوماً أنها أغلقت أبوابها في وجه متضامن مع نفر من أعضاء جمعيتها العمومية يرون أنهم تعرضوا إلى انتهاك حقوقهم المهنية والأدبية . بقدر ما يسع للمقام والتاريخ أن تغلق النقابة أبوابها دون أي مواطن أو صاحب رأي - أيا كان موقف السلطة منه - كي يخاطب الرأي العام . وهو بالأصل حق لم يتسع الدكتور «البرادعي» بعد إلى ممارسته .

وهنا أخشى القول بأن الكثير من الأمور في هذا البلد تجري عكس العقل ، وأنه أصبح من الترف أن نتحدث عن خلاف في رأي أو دقة معلومة . ولعله مما يستحق الذكر - ولعلها تنفع العقلاء - أن نستدعي عبارات للدكتور شبلي شميل (١٨٦٠ - ١٩١٧) أحد أعلام فكر التنوير وعلى صفحات مجلة «الهلل» التي شرفتم برئاسة مجلس إدارتها سنوات عدة . قال منذ أكثر من قرن كامل : « أن النظم السياسية

تمرد في الشكنة

والقانونية لا بد وأن تنسجم مع قوانين الطبيعة التي تقول بأن كل الأشياء في حالة تغير وتطور .. أما إذا بقيت المؤسسات والقوانين دون تغير فإتباعها تغدو فاسدة وغير عادلة ومستبده. وقال أيضا في ذات السياق: «على الإنسان ألا يهاب ملكا لصولجانه ولا شريعة لإجماع الناس عليها من حيث يراه نافعا للهيئة الاجتماعية مؤيدا لحقوقها.»

وختاما .. عليكم تلاحظون أنني كتبت ردى هذا في نصف المساحة المخصصة لمقالكم الأسبوعي. ورحم الله شيخ الصحفيين المصريين والعرب ونقيينا المستقل الأستاذ «كامل زهيرى» الذي كان يقول: «أسوأ أنواع الاحتكار احتكار الرأي».

في ١٩ ديسمبر ٢٠١٠

(٥ - ب)

زميلي «بدر»

وزوار الفجر

باعدت اختلافات الفكر والسياسة بين الزميل «بدر محمد بدر» وبينى عندما كنا طالبيين في ذات الدفعة بكلية إعلام القاهرة قبل أن نتخرج فيها عام ١٩٨٠. كنا على طرفي نقيض ومازلنا على ما أظن. ولا أتذكر أنه أتيت لنا أن نلتقي ويصل الحوار بيننا إلى مداه بعد ذلك، مع أننا أبناء مهنة واحدة (الصحافة) ونتمي لقبابة واحدة (لقابة الصحفيين). لكنني الآن أجلدي مدفوعا للاهتمام به وللكتابة عنه وللمطالبة بحريته بعدما قام زوار الفجر بانتزاعه من يته فجر يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ (في الثانية والنصف بعد منتصف الليل).

والزميل الصحفي «بدر» يعمل للجزيرة نت بعد رحلة طويلة ومتعشرة في صحف طالما أغلقت أو توقفت. ومن بينها «لواء الإسلام» و«الأسرة العربية» و«اللواء العربي» رئيسا للتحرير و«آفاق عربية» مديرا للتحرير. وقد دعا بعد تجربة «اللواء العربي» التي توقفت قبل صدور عددها الثاني للاحتكام إلى الدستور والقانون، وتساءل لماذا لا يجرى السماح بمنبر علني للإخوان كي يعبروا عن أنفسهم، طالما كان هذا التعبير سلميا.

وحقيقة لا أعرف أي معنى لإبقاء الزميل الصحفي «بدر» رهن الاحتجاز. ويفرض أن زوجته السيدة «عزة الجرف» حاولت التقدم إلى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة على مقعد المرأة كمرشحة مستقلة قيل: أنها تنسب إلى الإخوان، فقد جرى شطب اسمها ولم تتمكن أصلا من خوض الانتخابات رغم حصولها على أحكام من القضاء الإداري. ويفرض صحة الاتهام الموجه إليه بأنه «عضو في جماعة محظورة»، فقد أطلقت السلطات سراح غالبية من احتجزتهم إبان الانتخابات من هذه الجماعة بعد أن انقض المولد وحصل الحزب الحاكم على ما يريد وأكثر. علما بأن مصادر حقوقية كانت قد

قدّرت عدد المحتجزين من الجماعة على خلفية الانتخابات بنحو ١٥٠٠ مواطن .
ولقد توالىت مخاطبات نقابة الصحفيين للنائب العام للإفراج عن الزميل « بدر »
بضمان النقابة . و أكدت هذه المخاطبات على أن « الرجل لم يرتكب ايه مخالفات قانونية
تستوجب حبسه » . وقال محامي النقابة الأستاذ « سيد أبو زيد » في التماس للنائب العام
أن « الأمر الذي حبس بسببه وهو الانتخابات قد انتهى وأعلنت نتائجها » . بل أن
مخاطبه أخرى من النقابة طالبت برد أموال الزميل الصحفي التي جرت مصادرتها أثناء
القبض عليه فجرا ووسط أولاده السبعة وهي تشمل وفق مذكرة النقابة « مصروفات
منزله ومدخرات لتجهيز ابنته للزواج » .

ولعل في معاناة الزميل الصحفي « بدر » وأسرته ما يفتح ملف زوار الفجر . وهي
الظاهرة التي كان الرئيس السابق أنور السادات قد وعد المواطنين المصريين في مايو
١٩٧١ بالقضاء عليها قضاء مبرما .



(٦)

سلطة أمن الدولة

لو قدر لانتفاضة الشعب المصري أن تصل إلى غايتها بإحداث التغيير الجذري الشامل و القطيعة مع نظام الاستبداد و الفساد، سيصبح من بين المهام المطروحة بالحاح على قوى التغيير تفكيك أركان الدولة البوليسية التي أذاقت المواطنين الأهوال. وحينها سيصبح من الضرورة بمكان فتح ملف علاقة صحافتنا بوزارة الداخلية وفي القلب منها جهاز أمن الدولة الرهيب .

الآن .. و على هامش انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثمة أسئلة عديدة تدور في أذهان قراء الصحف المطبوعة. و من بينها تلك التفتية البائسة لصحافة تبدو في الأغلب مخلصه للدولة البوليسية بوجهها القبيح. وفي ذلك هي لا تخرج عن كونها أداة قمع معنوي تماما كأداة القمع المادي ممثلة في الشرطة و قنابلها المسيلة للدموع و رصاصها و هراواتها. وإن كان هذا لا ينفي عن عدد محدود من صحافتنا و صحفيينا أنهم تصدوا بشجاعة - يقدر ما استطاعوا على مدى السنوات الماضية - لانتهاكات الشرطة و جهاز مباحث أمن الدولة و نشروا ما استطاعوا. وفي هذا السياق ، كان لكل من « الأهالي » و « الشعب » و « البديل » و « العربي » نصيب معلوم ، في مرحلة أو أخرى.

ولسنا هنا في وارد رصد وتحليل ما نشرته الصحف قومية و حزبية و خاصة بشأن الانتفاضة الشعبية . وهي في الأغلب الأعم انخرطت في حجب و تزييف المعلومات . وفي أضعف الإيمان المهني عجزت عن نقل المطلب الجماهيري الأول للمتظاهرين ومنذ اللحظة الأولى : تنحي مبارك وإسقاط نظام الحكم.

(*) نشر تحت عنوان : «سلطة أمن الدولة على صحافتنا المصرية» على موقع «البديل» الإلكتروني في ٢٧ يناير ٢٠١١، ولما أعادت صحيفة «العربي» المطبوع نشره في أبريل من العام ذاته أثار عاصفة من ردود الفعل بلغت حد سب و قذف كاتب المقال على صفحات «العربي» ذاتها و «جريدة الأحرار» ..

لسنا في وارد ذلك في هذه اللحظة التاريخية. فالصحف ستظل بصفحاتها وثائق أمام التاريخ تشهد على نفسها ، وعلى ما ارتكبه أيادي رؤساء تحرير و قيادات في صحف قديمة وحزبية وخاصة . ويقدر ما هي شاهدة أيضا على انهيار مهني وسقوط أخلاقي ، بل وتغيب العقل . وكل ما يهدف إليه هذا المقال هو مجرد المساهمة في طرح رؤوس موضوعات حول ضلع جديد في العلاقة الحرام بين صحافتنا وكل من الحاكم الفرد وعائلته وأتباعه وحزبه وطبقته.. وصولا إلى جهاز أمنه. ولنبدأ من ماض قريب.

في سبتمبر الماضي فقط (عام ٢٠١٠) ، تعرضت زميلتي بجريدة « الأهرام » الأستاذة «شبرين المنيري» وآخريات وآخرين إلى الضرب والسحل في الشارع على أيدي الشرطة لمجرد المشاركة في وقفة احتجاجية سلمية محدودة في ميدان عابدين بقلب القاهرة . وقدمت الزميلة على أثرها بلاغا للنائب العام ، فماذا كانت تغطية «الأهرام» التي تعمل بها ، ومعها أكبر جريدة خاصة في البلد « المصري اليوم » ؟ . لا شيء .. وراجعوا لتعلموا كيف تصرف زملاء المهنة الذين يعلمون ويمتلكون سلطة النشر . وراجعوا لتعلموا كيف صمت مجلس نقابة الصحفيين والنقيب. وبالطبع لم تكن هذه هي الواقعة الوحيدة . فهناك تراث طويل من تشويه المعلومات وحجبها فيما يتعلق بالتعامل الشرس وغير القانوني للشرطة مع الصحفيين ، ناهيك بالمواطنين البسطاء أصلا . ويحضرني هنا أن عددا من الصحفيين - كنت من بينهم - تقدموا في مارس ٢٠٠٣ ببلاغ إلى النائب العام يطلبون التحقيق في اعتداء الشرطة على الصحفيين أثناء قيامهم بواجبهم المهني في تغطية تفاعل المصريين مع الغزو الأمريكي للعراق . كما عرض الصحفيون على النائب العام - المعين بقرار من رئيس الجمهورية - التقدم بشهادات وصور تكشف تورط عملاء الأمن في حرق سيارة مطافئ بالقرب من المقر الرئيسي للحزب الحاكم على كورنيش النيل بالقاهرة . وهي الواقعة التي جرى استغلالها دعائيا على نطاق واسع لمحاولة إلصاق تهمة التخريب زورا بالمتظاهرين . فماذا كان مصير البلاغ ؟ .. وكيف كانت تغطية صحفنا ومتابعتها له ؟ . مرة أخرى لا شيء .. لا شيء مطلقا.

في صحافتنا هناك لُغَط قديم عن « عملاء المباحث » وسطوتهم و فرصهم في الترفي والوثوب إلى مواقع القيادة ، وبعض هذا اللُغَط قد يكون محض شائعات أو حتى منبهاً برغبة البعض في اكتساب مكانة وسطوة، فيشيعون عن أنفسهم أنهم «رجال أمن الدولة»

في صحفهم . لكن ما هو معلوم بالضرورة أن لدينا عددا لا بأس به من الزملاء من مندوبي الصحف في وزارة الداخلية كرسوا بمرور العقود المتوالية تقاليد في فهم العمل الصحفي بوصفه دعاية للوزارة والوزير ورجاله ليس إلا . وإلى حد أن تستهلك قائمة أسماء الضباط وقادتهم ومعاونهم معظم المساحة المحدودة المخصصة لنشر خبر عن جريمة تافهة في صحفنا . ولم يكن مستغربا في ظل العلاقة غير المهنية بين وزارة الداخلية ومندوبي صحافتنا على تنوع إشكال ملكيتها أن يعجز المتابع لها عن تذكر اسم صحفي واحد عمل مندوبا بوزارة الداخلية جرؤ في عمله المنشور أن يقدم تغطية متوازنة تعرض إلى جانب رواية أجهزة الأمن ما تراه المصادر الأخرى المعنية بالخبر من رواية مختلفة.

من بين مندوبي الصحف في وزارة الداخلية - وهذا حال معظمهم إلا من رحم ربي - سيجري تصعيد عدد ملحوظ كي يصبحوا من قيادات صحافتنا . ونكتفي هنا بالإشارة إلى نموذجي : نقيب الصحفيين الأستاذ «مكرم محمد أحمد» الذي بدأ حياته المهنية في قسم الحوادث بجريدة «الأهرام» عام ١٩٦٤ ، وانتقل لاحقا إلى مهام أخرى حتى تولى رئاسة مجلس إدارة دار «الهلال» وتحرير مجلة «المصور» من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٥ . وكنا الأستاذ «عبد الله حسن» رئيس مجلس إدارة وتحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للأنباء الرسمية في مصر . بل في أثنى «الأهرام» نفسها يلوح طامع إلى رئاسة تحرير الصحيفة الكبرى مدير تحرير بدأ حياته المهنية مندوبا بوزارة الداخلية ، ولا يزال بمثابة ناطق غير رسمي باسم جهاز مباحث أمن دولتها .

لكن الأمر لا يتوقف على مندوبي الصحف في وزارة الداخلية من رجال أقسام الحوادث . فبإمكان القارئ اللماح أن يتنبه إلى جملة أسماء لامعة في صحافتنا ، يتولى من بينها عدد لا بأس به الآن رئاسة إدارة وتحرير صحف قومية وحزبية وخاصة . وقد ظل نشاطها في النشر الصحفي لسنوات يستند إلى تقارير جهاز أمن الدولة في قضايا المعارضة إسلامية كانت أم يسارية . ومن بين هؤلاء رؤساء مجالس إدارة وتحرير صحف قومية مثل (ع . ك) و (م . أ) و (ك . ج) و (ح . ر) وغيرهم ، فضلا عن رؤساء تحرير صحف خاصة مشهورة بأنها مستقلة معارضة ، مثل (ع . ح) وتلميذه (إ . ع) وغيرهم . وإننا ما قدر لباحث في تاريخ الصحافة أن يراجع يوما أرشيفات الصحف والمجلات ، فسوف يدهش من ماضي أسماء لامعة في صحافتنا الآن . ولاشك أن

البحث سيقوده حينها للتساؤل عن آليات اصطناع رموز صحفية معارضة ، حتى أن بعضها بدا وكأنه يحتكر توكيل « معارضة الرئيس » في فترة أو أخرى .

ولو عدنا بالذاكرة إلى عقد السبعينيات عندما نشأت التعددية الحزبية المقيدة المريضة ، فإن لدينا رواية بالغة الدلالة من الراحل الأستاذ «جلال الدين الحمامصي» عن اختيار أول رئيس تحرير لصحيفة حزبية معارضة في مصر. وقد صدرت عام ١٩٧٧ ، وهي جريدة « الأحرار » . ففي كتابه « القرية المقطوعة » الصادر عن دار الشروق أشار «الحمامصي» في روايته إلى أنه كان مرشحا لهذا الموقع . لكن رئيس الحزب اعتذر إليه ملمحا إلى اعتراض جهة ما . وسرعان ما جرى اختيار بديل له هو الصحفي «صلاح قبضايا» . ولقد ظلت الصحيفة على عهدهما في الدفاع غير المقدس عن الوزارة والوزير إلى حد أن رئيس تحريرها الجديد الأستاذ «عصام كامل» يكتب في عدد ٢٢ يناير ٢٠١١ مقالا مع صورة كبيرة للوزير «حبيب العادلي» تحت عنوان «جئت يا عيدنا المجيد» . وقد هاجم فيه بضروا اختيار يوم عيد الشرطة (٢٥ يناير) للاحتجاج على الاستبداد في مصر . ويقول نصا : « أن الذين يخططون لهذا الاحتجاج يخططون لإرهاب الساهرين على أمنا » .

بل أنه من عجائب الدولة البوليسية وبخاصة في عهد «مبارك» ومعها معارضته «الديمقورية» الرسمية المتقاة بعناية أن رئيس تحرير صحيفة أكبر حزب معارض في البلد « الوفد » كان في الوقت نفسه رئيسا لتحرير مجلة « الشرطة » التي تصدر عن وزارة الداخلية . وهو المرحوم الأستاذ «سعيد عبد الخالق» . يومن يتصفح عددا واحدا من المجلة (عدد أغسطس ٢٠١٠ مثلا) سيدش من أسماء كتابها اللامعين في سماء صحافتنا . وهم وفق الترتيب الأبجدي مع التقدير لمناصب رؤساء ومديري التحرير والإدارة سابقين وحاليين : الأستاذة جمال الغيطاني و سناء البيسي و صلاح عيسى و صلاح متصر و عبد العاطي محمد و فريدة الشوباشي و نعم الباز و مراد عز العرب و محمد رجب .

ولن يقتصر فضل أيادي وزارة الداخلية و جهاز أمن دولتها الرهيب على صحافتنا على عدد من رؤساء مجالس إدارة و تحرير ، بل إنها منحت صحفنا عددا لا بأس به من كتاب الأعمدة و الرأي اللامعين ، وبخاصة ممن عملوا أو مازالوا كمنسوبيين لديها . وعلى سبيل المثال فإن لدينا الخبير البارز في شئون الجماعات الإسلامية والإخوان «عبد الرحيم علي» ، وقد انتقل من منسوب لدى وزارة الداخلية في جريدة « الأهالي » الناطقة

بلسان حزب « التجمع » المعارض إلى واحد من كتاب الرأي البارزين في الصحف القومية ، بما في ذلك « الأهرام » . وهناك أيضا الأستاذ « أحمد الخطيب » بجريدة « المصري اليوم » . وحتى جريدة « العربي » الناصرية لم تخرج عن هذه القاعدة هي الأخرى ، فأصبح مندوبها لدى وزارة الداخلية الزميل « صالح رجب » كاتب عامود . وراجعوا ما كتبه على مدى الأسابيع القليلة الماضية . وإن كان يمكن النظر إلى هذا الأمر بوصفه نوعا من تعدد الآراء في « العربي » . وللحقيقة فإنه مجرد عامود واحد من بين عشرات الأعمدة المحترمة بحق التي تترجمها الجريدة . وتحضرني هنا واقعة أظنها لا تتفصل عن هذا السياق . ففي عام ١٩٩٠ توليت مسئولية قسم التحقيقات والتغطيات الإخبارية في جريدة « مصر الفتاة » ، وكان من الشباب الذي زاملني في القسم وقد تخرج للتو من الجامعة الأستاذ « صالح رجب » . ولما كان مشاركا في تغطية ميدانية لانتخابات مجلس الشعب عن دائرة الدقي ، فقد حمل إلى الجريدة ذات يوم صورة تستأهل صحفيا بجدارة الصفحة الأولى . وكانت لسيارة شرطة زرقاء وعليها « بوستر » دعاية للوزيرة « أمال عثمان » مرشحة الحزب الحاكم . ولكن عندما علمت منه أنه قام بنفسه بلصق « البوستر » على السيارة وصورها ، مزقت الصورة فوراً . وأوضحت له وللزملاء الحضور أن هذه جريمة مهنية غير مقبولة ، حتى ولو كانت مثل هذه الصورة صيدا ثميناً لصحيفة معارضة .

وفي إطار الخبرة الذاتية أيضا ، يتعين أن أذكر هنا واقعة أخرى كاشفة لمدى نفوذ وزارة الداخلية على الصحف ، بما في ذلك أكبر صحيفة قومية . ففي نوفمبر ٢٠١٢ ، نشرت « الأهرام » نعيًا للمرحوم الأستاذ « مصطفى مشهور » مرشد الإخوان . وبعد طباعة الطبعة الأولى ، اتصل هاتفيا بالجريدة ضابط شرطة ، قال أنه من إدارة الصحافة بالوزارة ، طالبا حذف صفة « مرشد الإخوان المسلمين » . ولما كان المسئول السهران عن الطبعتين الثانية والثالثة - وهو بمثابة رئيس تحرير ليلى - قد تجادل مع الضابط في قانونية الحذف بوصف النعي عقدا بين المؤسسة الصحفية والناسي ، فسرعان ما تلقى هاتفيا جاءه من خارج البلاد من رئيس مجلس الإدارة التحرير يأمره بتنفيذ أوامر الضابط . ولقد كنت شاهدا شخصيا على هذه الواقعة ، حينما كنت محررا مترجما بقسم الشؤون العربية بالجريدة .

ولعل مثل هذه الواقعة تفتح ملف إدارة الصحافة في وزارة الداخلية وصلاحياتها . وما جدوى وجودها بالأصل . علما بأن هذه الإدارة يرأسها لواء وتخصص ضابطا مكلفا بكل مؤسسة صحفية في البلد . وعلما بأن هذه الإدارة ليست معنية بتقديم معلومات للصحفيين . فالوزارة بالأصل ليس لديها متحدث رسمي يمكن لأي صحفي يحترم مهنيته أن يلجأ إليه للتعليق على حادث ما أو بحثا عن معلومة إضافية يستكمل بها قصته الإخبارية . بل نكتفي الوزارة بإملاء دعايتها عبر منطويها وبياناتها المنسوبة إلى «مصدر أمني» مجهول على الصحف ، كي تنشرها دون تمحيص أو استفهام ومناقشة .

في الدول البوليسية تظل هناك أيضا الغاز محيرة وحوادث مريبة لن تفك طلاسمها إلا بذهاب النظم القمعية ، بل وبمراجعة جذرية لأسلوب عمل أجهزة الأمن لا بتغيير الوجوه فقط . وعلى سبيل المثال ، فإن صحفيا يدعى (س . ع) يعمل بالأصل في جريدة معارضة كان في عام ١٩٩٧ بطل تحقيق بالأرقام والوثائق في مجلة تصدر عن مؤسسة سعودية مقرها لندن عن ثروة «أبناء الرئيس» . ووقتها جرى إعدام نسخ المجلة قبل أن تصل إلى القراء وإغلاق مكتب المؤسسة في القاهرة . كما نظر النائب العام والقضاء في أمر الصحفي ومعه خمسة آخرين . إلا أنه كان لهذا الصحفي وضعا قانونيا مميزا في القضية عن الآخرين ، وحيث قال أن تشويهها قد لحق بأصل التحقيق الذي كتبه . وبعد سنوات من تسوية الموضوع برمتة تسوية مفاجئة غامضة وإعادة فتح المكتب ، كان الصحفي ذاته رئيسا لتحرير مطبوعة خاصة معارضة . وقال على سبيل التفاخر وبدون خجل لزميل يعمل معه إنه سيقسم في الإسكندرية عدة أيام في ضيافة فيلا تابعة للجهاز (أمن الدولة) .

وبالأصل فإن لجهاز أمن الدولة الرهيب أياديه - يضاء كانت أم سوداء - على تراخيص الصحف الخاصة وطباعة وتوزيع الصحف الصادرة بترخيص من خارج البلاد ، فضلا عن تراخيص مراسلة الصحفيين المصريين للصحف الأجنبية خارج البلاد إذا ما تقدموا بطلباتهم إلى هيئة الاستعلامات . ففي كل الأحوال فإن موافقة «الجهات الأمنية» ضرورة لازمة في إطار إجراءات معقدة لا تذكر نصوص القوانين تفاصيلها . وفي دراسة قدمها المحامي الشهير الأستاذ «عصام الإسلامبولي» إلى المؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير عام ٢٠٠٤ قال انطلاقا من تجربة مماثلة سلطة الدولة في الموافقة على ترخيص «الكرامة» بوصفها جريدة خاصة أن جهتين أمنييتين تتحكمان

فعليا في إجازة تراخيص الصحف ، بينهما بالطبع مباحث أمن الدولة . واستنادا إلى مناقشة مع الأستاذ «الاسلامبولي» خرجت في كتاب أصلونه مطلع عام ٢٠٠٥ تحت عنوان « حرية على الهامش :في نقد أحوال الصحافة المصرية » بتيجة مفادها انه :« قد يستمر أرجاء هاتين الجهتين الأمنيتين الموافقة على الترخيص لشهور وسنوات. وهو الأرجاء الذي يتكفل في مناسبات عديدة بدفع طالبي الترخيص إلى التسليم بشروط معينة قد تؤثر في اختيار قيادة الصحيفة والالتزام بخطوط رقابية معينة » .

ومن حين لآخر يثور في الوسط الصحفي لغط حول دور جهاز مباحث أمن الدولة في إنشاء ورعاية «صحف صفراء» توزط بعضها في الإثارة الفضائحية و الفتنة والتزعات الطائفية . و كان لافتا أن تجاوزات هذه الصحف يجرى توظيفها للهجوم على الصحافة الخاصة المعارضة بوجه عام و تخويقها و لخفض هامش الحرية والنقد السياسي المتاح في الصحافة المصرية بوجه عام. وفي ذلك هناك روايات عديدة وشبكات من العلاقات المعقدة بين الصحف والصحفيين والجهاز. وربما قد يرى باحثون مستقبلا انه هناك حاجة ماسة لكتابة تاريخ هذا الجهاز مع الطائفية وعدم التسامح الديني ومنذ زمن « البوليس السياسي» في عهد الملكية .

ولعل فيما سبق ما قد يفيد في قراءة غير غافلة لما تنشره صحفنا المصرية هذه الأيام عن انتفاضة الشعب المصري . وإن كان يتعين الإشارة إلى أن مجموعة من الصحفيين كانت قد أسست في عام ٢٠٠٥ « حركة صحفيون من أجل التغيير» التي تشرفت بانتخابي أول منسق عام لها . وكان البند الأول في البيان التأسيسي للحركة يتضمن المطالبة برفع يد أجهزة الأمن و الحزب الحاكم عن الصحافة . و قد نظمت الحركة في العام ذاته يوما كاملا عن المعتقلين في عهد «مبارك» تضمن قيام عدد من ذويهم برواية شهادات عن التعذيب وسنوات الاعتقال المديد. ولقد كان في نيه الحركة أن تعقد ندوة أخرى عن نفوذ جهاز الأمن في صحافتنا وتأثيرها على اختيار قياداتها . لكن لم يمهلهما القدر، وتلك قصة أخرى.



تقرء في الشكنة

الفصل الثاني

على هامش الثورة

(٧)



مستقبل

الصحافة القومية

« السمكة تفسد من رأسها ». هكذا يقولون . لكن النظرة العلمية الموضوعية للظواهر الاجتماعية ليست بهذه البساطة . فثمة علاقة جدلية بين السمكة ورأسها . فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به . وهذا الأمر ينطبق على حال الدولة و الثورة في مصر . فقد ترجم ثوار ٢٥ يناير الوعي بأن السمكة تفسد من رأسها ، فشددوا على مدى ١٨ يوما مجيئنا على الإطاحة بالرئيس المنتحى . لكنهم يدركون أن عملية تغيير النظام برمتها قد بدأت وحسب ، ولا يجب أن تتوقف حتى الإطاحة بكل « مبارك » ورجاله في كل مؤسسة وسجال ومعهم دستورهم وقوانينهم وأساليبهم ومناهجهم وثقافتهم ، تمهيدا لبناء أسس جديدة لدولة ديمقراطية مدنية لم تشرق شمسها على البلاد منذ فجر التاريخ .

وإذا ما شئنا أن نتناول أزمة الصحافة القومية ، فإننا لاشك موقنون بأن أية محاولة لإنقاذها وإصلاحها تتطلب أولا تغيير القيادات التي تم اختيارها على مدى عقود على أسس غير شفافة وغير ديمقراطية . بل أن الاختيار في الأغلب الأعم جانيته معايير الكفاءة والمهنية والتزاهة . ودون التشكيك في قيادة بعينها ، فإن قرار التعيين لهذه القيادات كان يتم اسما وشكلا بواسطة مجلس الثورى ولجته العامة . وكلاهما يسيطر

(*) جرى تسليم المقال تحت عنوان : « مستقبل الصحافة القومية بعد ثورة ٢٥ يناير » إلى مكاتب رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس تحريرها والمسئول عن صفحة الرأي بها في ٢٥ فبراير ٢٠١١ وأرقت به وثيقتي « مطالب العاملين بالأهرام » و « شروط مقترحة للترشح للمواقع القيادية في الأهرام » . ولم ألق أي رد . وقد جرى منع نشر المقال في « الأهرام » ، فيما كان رئيس مجلس إدارته الدكتور عبد المنعم سعيد قد بدأ هو ورئيس صفحة الرأي الدكتور حسن أبو طالب في نشر مقالات عن الصحافة القومية . وأخيرا دفعت به إلى صحيفة « الأخبار » القومية فنشرته في ٤ مارس ٢٠١١ مع اختصار فقرات بعضها تتعلق بالتعجيل بتغيير القيادات .

تمرد هي التكتلات

على أغليته الكاسحة الحزب الحاكم، ويرأسهما أمين عام الحزب نفسه. وفعليا فإن اختيار قيادات الصحافة القومية كان يجري من جانب رئيس الدولة رئيس الحزب الحاكم، الذي يصدر أيضا قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة المهيمن على شؤونها عامة وعلى شئون الصحف القومية خاصة. وإلى جانب سلطة رئيس الجمهورية في اختيار قيادات الصحف القومية هناك أسرته، بخاصة نجله أمين لجنة السياسات كما جرى في السنوات الأخيرة، فضلا عن أجهزة الأمن التي يظل لتقاريرها الكلمة المؤثرة في دولة شمولية بوليسية بامتياز و محكومة بالاستبداد والفساد .

ولما كانت هذه الدول سرعان ما تتحول للانقراض على القوانين التي وضعتها حكوماتها وبرلماناتها المطعون في شرعيتها شعبيا وتأخذ في انتهاك نصوصها واحدا تلو آخر، فقد جرى اختيار قيادات الصحف القومية من أعضاء الحزب الحاكم وبواسطة آليات تخالف نصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي يقضى بأن «الصحف القومية مستقلة عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية» (المادة ٥٥). بل إن إدارة هذه المؤسسات - التي تعود إلى الشعب كله كما تقول فلسفه انتقال كبريات الصحف في عام ١٩٦٠ من الملكية الخاصة الفردية والعائلية إلى لون من ملكية الدولة العامة ذات الطبيعة الخاصة - جرت بالمخالفة لنصوص عديدة في هذا القانون. وقد أوكل تمثيل الشعب وممارسة حقوقه في ملكية هذه المؤسسات إلى «الاتحاد القومي» في عام ١٩٦٠ ثم «الاتحاد الاشتراكي» بحلول عام ١٩٦٢ ثم «مجلس الشورى» بحلول عام ١٩٨١. فاللوائح المالية والإدارية للمؤسسات الصحفية القومية سرية أو شبه سرية. والميزانيات لا يجري الإعلان عنها، ومعها المكافآت والمخصصات السرية لمجموعات متفاه. والقيادات الإدارية والصحفية تستقطع لنفسها نسبة من حصيلة الإعلانات على نحو لا يقره قانون، وبخاصة المادة ٧٠ من قانون الصحافة لعام ١٩٩٦. والمجالس التحريرية غائبة أو غير قائمة بالأصل. كما جرى الخلط بين الإعلان والتحرير، وعمل الصحفيون كمستشارين لمسؤولين تنفيذيين ورجال أعمال وشركات ومصالح محلية وأجنبية. ناهيك عن أوجه الفساد وسوء الإدارة الأخرى. وفي كل ذلك ما يخالف قوانين عهد جمهورية ١٩٥٢، بما في ذلك حكم «مبارك» نفسه .

و لأن الشعب المصري قام في مطلع عام ٢٠١١ بواحدة من أعظم الثورات في

تاريخ البشرية ولأن النية تتجه بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية إلى دستور جديد يليق بالشرعية وبالجمهورية الجديدتين ، فإنه لا يمكن تصور أن تظل صحافتنا القومية بذات القوانين السابقة ، وقد سكتها روح الاستبداد لعقود طويلة . فبمقتضى هذه القوانين فإن مجالس الإدارة أغلبيتها من المعينين من جانب مجلس الشورى لا المنتخبين ، فضلا عن الجمعيات العمومية التي جرى اختزالها إلى ٣٦ عضوا - نيابة عن جميع العاملين من عمال وإداريين وصحفيين - يأتي معظمهم أيضا بالتعيين . وهي بالأصل جمعيات محدودة الصلاحيات ولا تملك حق سحب الثقة من رئيس مجلس الإدارة أو المجلس وأعضائه . وقد جرى تركيز معظم الصلاحيات بين يدي «رئيس المؤسسة» ، وهو ما يعكس الثقافة السائدة في نظام سياسي يركز السلطات في يد رئيس الدولة . وإلى جانب ذلك فإن مجالس التحرير في صحافتنا القومية هي كلها بالتعيين . بدءا من رئيس التحرير المعين من قبل مجلس الشورى ووصولاً إلى أعضائها المعينين من قبل مجلس إدارة المؤسسة بأغليته المعينة لا المنتخبة . وفي الممارسة ووفق الثقافة السياسية الاستبدادية ذاتها ، فإن مجالس تحرير الصحف جرى اختزالها في شخص رئيس التحرير ، بل أن غالبية الصحف القومية لا تعرف مجالس تحرير ولا سياسات تحرير مكتوبة ولا نقاشا ديمقراطيا في اتخاذ القرار التحريري . وقد أضيف إلى ذلك تآكل ما تبقى من تقاليد مهنية طورها الصحفيون في مصر منذ القرن التاسع عشر وإلى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي . وكان أثر هذه التقاليد قد تجلى - على نحو أو آخر - في السنوات الأولى للصحافة القومية إلى أن تلاشى أو كاد .

ولكن .. من أين نبدأ وإلى أين نصل ؟

حال الصحافة من حال البلد الآن . هناك مرحلة انتقالية يتلوها تأسيس جمهورية جديدة وصحافة جديدة بدستور وقوانين ديمقراطية . وحينها فإن مصير هذه الصحف القومية سيعود إلى الشعب ، مثلاً في برلمانها المنتخب ديمقراطياً ، ليقرر نمط الملكية وأسلوب الإدارة وكيفية اختيار القيادات ومحاسبتها لو شاء أن تستمر هذه الصحف بفلسفتها وصيغتها « القومية » هذه . وفي كل ذلك فإن المصريين - لا الصحفيون المصريون وحدهم - في حاجة إلى نقابة صحفيين ونقابات مؤسسات صحفية فاعلة لا غائبة ومختلفة لحساب الإدارة والحزب الحاكم وأجهزة الأمن ، كي تشارك في صياغة هذا المصير .

هذه مرحلة في الأفق تتحدد بمسار التحول الثوري الجاري في المجتمع كله ومعه مصير الصراع مع نظام ذهب رأسه واهتزت أركانه ، لكنه لا يزال يسيطر ويحكم بقليل من التغيير في الوجوه وبذات الأساليب والمناهج . أما المرحلة الانتقالية في صحافتنا القومية فيجب أن تبدأ بأسرع ما يمكن إنقاذاً لهذه المؤسسات العملاقة وللأسماء التاريخية لصحتها ، بعدما فقدت المصداقية لدى القراء وانهار توزيعها و شاع فيها حديث الفساد وإهدار المال العام ، و خصوصاً بعد أدائها التحريري غير المقبول شعبياً ومهنيًا في تغطية ثورة ٢٥ يناير . ولم يعد خافياً على الرأي العام أن المؤسسات الصحفية القومية أصبحت أشبه بريميل بارود على وشك الانفجار . وقد اختلط في هذا المشهد النادر صراعات مصالح اجتماعية ومهنية بل وشخصية أيضاً . وهي صراعات تبدو من بعيد للشوار والعسكريين والساسة بالغة التعقيد ، إلا أن نظرة من قرب تسمح بالتقاط ما هو محوري ونبيل فيها ، حيث يتشكل منذ اندلاع الثورة في رحم هذه المؤسسات ضمير مهني وطني إنساني يكسب يوماً بعد يوم أنصاراً وكتلا مؤثرة . وتتشكل جماعات من عمال وادريين وصحفيين تبلور أفكاراً خلاقة لعبور المرحلة الانتقالية ، وتتحرك من أجل تغيير يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والشفافية . وهذه العملية على أهميتها لا تخلو من مشكلات وعراقيل ، لا مجال لمناقشتها هنا وفي الحيز المحدد المتاح للنشر .

لكن المهم أن هذه الحركة داخل المؤسسات وبتأثير رياح الثورة أخذت في غضون أقل من شهر واحد في بلورة حلول جماعية للمرحلة الانتقالية . وعلى سبيل المثال فقد وصلت هذه الحركة في مؤسسة «الأهرام» إلى وضع قائمة مطالب من ١٥ بندا يقوم بالتوقيع عليها جموع العمال والإداريين والصحفيين . وتنطلق هذه المطالب من مزج خلاق بين ثلاث مكونات هي : الشرعية الثورية .. و الشرعية القانونية لنصوص إيجابية ظلت معطلة ومهملة .. و تراث النضالات الاجتماعية السياسية والنقاية المهنية على مدى العقود الماضية . إذ أنه ليس دقيقاً القول أو الإيحاء بأن ملف الصحافة القومية لم يكن مفتوحاً في يوم أو عهد ما ، بما في ذلك عقد الستينيات من القرن الماضي . فلطالما كان هناك عدم رضا إزاء صيغة الصحافة القومية قانوناً وتطبيقاً منذ ولدت . وطالما كان هناك مقترحات للإصلاح . ولدينا تراث جماعي صاغته توصيات مؤتمرات الصحفيين العامة بتقاربهم ، وآخرها المؤتمران الثالث والرابع في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ . ولدينا

تراث فردي كان لكاتب هذا المقال شرف المشاركة فيه بكتاب صدر مطلع عام ٢٠٠٥ بعنوان : « حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية ».

ويخطئ من يقول بان إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءا بتغيير القيادات الآن تخلف فراغا وفوضى. فلدينا بوصلة رؤية وكتلة حية من الصحفيين ومختلف العاملين تعرف جيدا ما هو الطريق . وأكتفى هنا بالإشارة إلى أن الاستطلاع الذي أشرف عليه الزميل الراحل الدكتور «محمد سيد سعيد» وقامت به وحدة تابعة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام و جرى تقديمه إلى المؤتمر الرابع للصحفيين . وقد انتهى إلى أن الغالبية وبنسبة أكثر من ٧٥ في المائة طالبت بانتخاب القيادات الصحفية من جانب المحررين وبقية العاملين بهذه المؤسسات ، إما انتخابا غير مشروط (٦٠ في المائة) أو بالاختيار من بين ثلاثة مرشحين تختارهم الجمعيات العمومية . أما الآن فان الحركة الجارية بين العاملين في « الأهرام » أسفرت عن اقتراح ضوابط للترشح لانتخابات القيادات الإدارية والتحريرية تقوم على استيفاء معايير محددة من الخبرة والكفاءة والمهنية والتزاه والاستقلالية . وقد جرى صياغة هذه المعايير تفصيلا في مشروع ديبى يجرى عرضه على قانونيين محترمين .

حقا أن إصلاح السمكة من رأسها ، لذا تبدو المطالبة بتغيير قيادات المؤسسة الصحفية وعلى أسس جديدة أمرا لا يحتمل التأجيل. لكن المنادين بهذا التغيير - مثل شعبهم - على وعي بأن رأس السمكة وحده لا يكفي . وهم في ذلك يسعون لإنقاذ هذه المؤسسات واستعادة مصداقيتها ، تمهيدا لاستقرارها على أسس الرشادة والكفاءة والتزاه. ولديهم بسماحة ثوار ٢٥ يناير وإنسانيتهم ما يجنب الانزلاق إلى مهاوي الانتقام والضغائن الشخصية وتصفية الحسابات أو انتهاك حقوق زملاء أن عليهم أن يتقلوا من مواقع القيادة بكل احترام وتقدير للمسئولية إلى صفوف العاملين بالمؤسسات القومية . يساهمون في صناعة مستقبل جديد لها. يتجنون ويكتبون وينشرون ، ويتركون الآخرين يتجنون ويكتبون وينشرون في مناخ تسوده الديمقراطية وتعدد الآراء والعدالة والشفافية واحترام القانون.



(٨)

«الأهرام»

تمرد في الثكنة

(الجزء الأول)

هبّت رياح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الصحافة . ولم يكن «الأهرام» بكل ميراثه المحافظ شبه الرسمي وتربيته محرريه على الامتثال لـ «الرئيس» بمعناى عنها . «الأهرام» العريق الذي يمتد عمره إلى ١٣٥ عاما كغيره من مؤسسات الصحافة والدولة لا تحكمه تقاليد ديمقراطية ، توعى حق الاختلاف والنقد و اتخاذ القرار بعد مناقشات حرة . وحتى مجلس التحرير المتشقى بعناية وفق رغبات الحاكم الفرد وأسوته وحزبه وأجهزة أمنه - إلا من رحم ربي - يعمل بلا سياسة تحرير مكتوبة و «كود» مهني أخلاقي .

كان المرحوم الكاتب الصحفي «موسى جندى» - أبرز المحررين المتمردين في تاريخ «الأهرام» - عندما يضيق بحال زملائه «الطيعين المطيعين»^(*) يصفهم بأنهم «أمن مركزي» . لذا فإن تعبير «الثكنة» يبدو مناسبا جدا لحال المؤسسة وبخاصة الجريدة الأم «الأهرام اليومي» ، و حيث يتركز ثقل أليات القمع والترويض المهني والإداري والسياسي بمعدلات أعلى من إصدارات المؤسسة الأخرى . وما أرويه هنا

(*) نشر هنا المقال تحت عنوان : «الأهرام .. تمرد في الثكنة (١)» في موقع «البديل» الإلكتروني بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١١ . وعادت ونشرت جريدة «العربي» الناصري المطبوعة لاحقا مع نص بيان الاعتلاء من صحفيين في الأهرام .

(**) هذا هو عنوان الفصل الثالث من كتاب «حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية» الذي صدر لي في مطلع عام ٢٠٠٥ ، حيث كنت ممنوعا من العمل ودخول المؤسسة بناء على قرار عبثي «كافكاوي» من رئيس مجلس الإدارة والتحرير السابق (الأستاذ إبراهيم نافع) . وهو الإجراء نفسه الذي جرى اتخاذه من قبل ضد الراحل الأستاذ «موسى جندى» . فقد مات الرجل وهو محروما من العمل ودخول مؤسسته ومحاصرا في فرس النشر داخل بلد . بل أبلغتني ابنته «منى» مؤخرا أن إدارة «الأهرام» امتنعت عن تعليق نيا وفاته في أودار المؤسسة إلى حتى مر موعد العزاء .

هو بمثابة شهادة شخصية من داخل الكتلة على جانب مما جرى في «الأهرام» . شهادة من صحفي لم يكن الآن أو سابقا مطلعا على ما يجري داخل حلقات صنع القرار التحريري والإداري . إذ أنني بقيت ومازلت في جريدتي ومؤسستي على الهامش . كما لا أزعم أنها رواية شاملة لما جرى . فروايتي هذه تتحدد بأفق حركة واحد من محرري «الأهرام» ليس إلا . كما استمبح القارئ عذرا في أنني سأعرض إلى حركتي الذاتية على مدى أيام الثورة ، بوصفي أحد الفاعلين في أحداث التمرد بالمؤسسة العريقة .

يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ خرجت «الأهرام» على قرائها بعنوان رئيسي وموضوع يحتل النصف الأعلى من الصفحة الأولى عبارة عن حوار مع وزير الداخلية السابق «حبيب العادلي» أجراه رئيس التحرير وأحد مديري التحرير الذي طالما وضع نفسه كمتحدث غير الرسمي بلسان جهاز أمن الدولة الرهيب . وقد أطلت صورة كبيرة للوزير المبتسم . فيما خلا العدد نفسه من أية إشارة - ولو في صفحة الوفيات - إلى الحدث الذي كان ينتظره المصريون (تنظيم مظاهرات شعبية تقصد وزارة الداخلية احتجاجا على سجنها الإجرامي في حق المواطنين) . وفي عدد اليوم التالي كان العنوان الرئيسي للجريدة «احتجاجات واضطرابات واسعة في لبنان» . فيما دفع المسؤولون عن سياسة التحرير بحدث المظاهرات السلمية العارمة في القاهرة والمحافظات إلى أسفل مبرزين استشهاد مجند أمن مركزي ، ومنجاهلين تفريق مئات الألوف في ميدان التحرير على مقربة من مقر الجريدة بالقوة المفرطة فضلا عن المطلب الأساس للمظاهرات «رحيل مبارك ونظامه» . بل بلغ تزيف الوعي مداه بنشر خبر بجوار القصة الإخبارية للمظاهرات عنوانه باللون الأحمر «شيكو لاته وورد في عيد الشرطة» . ويتحدث عن تبادل المواطنين مع رجال الشرطة وقياداتها مشاعر حب .

ذهبت إلى الجريدة مساء الخميس ٢٧ يناير . كان المتواجد من الزملاء محدودا . لكنني لمست بينهم تزمرا مكتوما واستهزاا بالغطية الصحفية البائسة لما يجري في الشوارع على مدى اليومين الماضيين ، وقد عاينوه واقعا بأنفسهم . وشمل هذا التزممر حتى أولئك الذين لا يهتمون بالسياسة ، بل وينفرون من الحديث في أي قضية عامة . وعندما عدت إلى الجريدة مرة أخرى في الأحد ٣٠ يناير بعد يومين مجيدين عصيين

تمرد في الثكنة

داميين في البلد ، كانت دبابتان للجيش ترابطان أمام المبنى القديم بشارع الجلاء . وكنت أحمل معي «نداء إلى زملائي في الأهرام» كتبتة فجرا ووقعت عليه بخط يدي ومع رقم هاتفني المحمول ، بعدما شاهدت بعيني هاتين الجثث والجرحى يتدفقون على ميدان التحرير الليلة السابقة مصابين بنيران القناصة في الشوارع القريبة الموصلة إلى مقر وزارة الداخلية . و الدماء التي عاينتها لم أرها في حياتي وقد بلغت ٥٢ عاما . وأخذت في توزيع نسخ من ندائي انطلاقا من قلب الثكنة .. أي صالة التحرير بالدور الرابع وعلى الزملاء المشاركين في اجتماع مجلس التحرير وبينهم مديرو تحرير . وقد حرصت على رواية شهادتي عن الليلة الماضية و وضعت عناوين بارزة في مقدمة النداء : « لاتصمتوا على مجازر مبارك وعصابته .. شكلوا لجانا شعبية للحفاظ على مؤسستكم .. مارسوا عملكم بمهنية وضمير وانحازوا إلى شعبكم » . واللافت أن أيا من الزملاء - بما في ذلك القيادات - لم يكلف نفسه محاولة الاتصال بي ، ولو من باب الفضول ، ليستوضح من شاهد عيان تفاصيل مجزرة الشوارع القريبة من ميدان التحرير .

وانطلقت إلى الأدوار المخصصة لتجهيز الصحيفة « الماكنتوش » و « المطبعة » . لكن أعداد العاملين كانت قليلة ربما بفعل الحالة الأمنية في البلاد . بل أن إدارة المؤسسة كانت بالأصل قد أغلقت مكاتب الكتب والصحف فضلا عن المركز الطبي (١) . وعندما بلغت الأدوار من الخامس إلى السابع حيث مكاتب الكتاب والمحجرين قابلني الزميل الأستاذة أسامة الرحيمي « ورافقني . لكنه اشتبك في عراك جانبي مع شخص كان يتبعني ويبلغ عن تحركي . وقد اتضح لاحقا أنه أحد مساهمي مدير الأمن بالمؤسسة ، وهو لواء شرطة سابق . وعندما بلغت مقررا الدور التاسع حيث مكاتب للإداريين أحاطت بي مجموعة من الأشخاص اعتدوا علي ، واتهموني بأنني « إرهابي » و« مخرب » . وبعد دقائق عصبية امتدت يد رجل ضخم البنية لتخرجني من حصار المعتدين . فيما تنهت صوت الرجل : « تعالى .. المدير العام عايزك » . وفيما بعد أبلغني الزميل «أسامة» أن هاتفني المحمول كان مفتوحا على مكالمة معه وأنه سمع رجلا يقول لحصار المعتدين : « ده فلان في المؤسسة ما يصحش » ، فجيجه صوت رجل آخر : « دي تعليمات المدير العام » .

وأعبر سريعا على اعتذار المدير العام وتسامحي إزاء المعتدين بوصفهم « جنود

أمن مركزي من عبد المأمور ، لأصل إلى أنني بعدلما بأقل من ساعتين كنت مع الزميل الأستاذ «أسامة» و الزميل الأستاذ «عاصم عبد الخالق» مراسل الأهرام السابق في واشنطن . ووضع الأول مشروع بيان إلى الرأي العام من صحفيي «الأهرام» يتضمن الانحياز لمطالب ثورة الشعب و أولها تنحي «مبارك» ونظامه و التبرؤ من سياسة تحرير «الأهرام» و المطالبة بـ «تشكيل مجلس تحرير نزيه يدير الجريدة مؤقتا و يشرف على تغطية الأحداث الجارية بشكل مهني صحيح». وقد وقع على هذا البيان لاحقا نحو خمسين صحفيا بالمؤسسة .

وصادف أن اتصل بي من بيروت الزميل الأستاذ «إبراهيم الأمين» رئيس تحرير صحيفة «الأخبار» اللبنانية وأبلغته بما يحدث داخل «الأهرام». وبعدلما بدقائق كانت «الجزيرة» من قطر على الخط تذيع للعالم على الهواء بصوتي نأ بيان صحفيي «الأهرام» المعترضين. وفي اليوم التالي كان رئيس مجلس الإدارة (الدكتور عبد المنعم سعيد) ينشر بيانا في موضع بارز بالصفحة الأخيرة أصدره لتكذيب النبأ ، وينصح «الجزيرة» بالالتزام المهنية و يطالب بمراعاة «المصالح العليا للبلاد» . و اللافت أن أيا من وسائل الإعلام المصرية بما في ذلك الصحف الخاصة الكبرى التي تدعى الاستقلالية لم ينشر أي شيء عما يحدث في «الأهرام» ، رغم أننا حرصنا على إرسال بيان الصحفيين المتمردين إليها . لكن الصدفة وحدها سمحت لنا بالرد على التكذيب الكاذب لرئيس مجلس الإدارة . فقد تقابلت في ميدان التحرير مع الزميل الأستاذ «أيمن جمعة» من قناة «الجزيرة» وقد بادرنى بصوت مرتفع «إحنا قناة السودان القضائية» حيث كانت السلطات قد أغلقت مكتب «الجزيرة» لمنعها من تغطية ما يجري. و الزميل «جمعة» وأنا كنا قد عملنا معا بقسم الشؤون الخارجية بالأهرام المسائي في مطلع التسعينيات . وهكذا سجل معي تكدينا لتكذيب إدارة المؤسسة . واضطرت - أسفل - إلى وصف الأداء الإعلامي لرئيس مجلس الإدارة إزاء الثورة وزملائه بأنه أشبه بأساليب وزير دعاية النازي «جوزيف جوبلز».

على مدى الأيام التالية كنت ألحظ توافد المزيد من زملائي في «الأهرام» على ميدان التحرير ليروا كيف تولد مصر من جديد ، وقد أخذوا في التزايد بعد يوم الأربعاء الدامي

(موقعة الجمال والبنال) ٢ فبراير ، وحيث كانت « الأهرام » في اليوم التالي قد صدرت بعنوان رئيسي باللون الأحمر « الملايين يخرجون تأييدا لمبارك » . وبحلول ٧ فبراير كان العشرات من صحفيي « الأهرام » يشاركون بين نحو ١٢٠ زميلا من المؤسسات الصحفية القومية في توقيع بلاغ إلى النائب العام يطالب بمنع سفر رؤساء إدارة وتحرير هذه المؤسسات من السفر احترازا ومنع خروج أية مستندات أو وثائق منها والتحقيق في مشروعية ثرواتهم (يحمل رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١) .

وبحلول مساء يوم الخميس ١٠ فبراير كان نحو خمسمائة صحفي بـ « الأهرام » يجتمعون في قاعة « محمد حسنين هيكل » بالمبنى القديم بناء على دعوة وزعتها قبل يومين من أجل مناقشة ديمقراطية متحضرة لسياسة تحرير الجريدة الأم والإصدارات خلال أيام الثورة ويحضور رئيس مجلس الإدارة ورؤساء التحرير . وفي البداية لم يحضر رئيس مجلس الإدارة أو رؤساء التحرير . لكن بعد نحو الساعة من بداية الاجتماع الذي حمل انتقادات حادة لسياسة التحرير والفساد وسوء الإدارة جاء رئيس مجلس الإدارة وحده ، وجلس على المنصة إلى جانب زميلنا الأستاذ « نادر العدلي » الذي تولى إدارة اللقاء . لكن قبل دقائق من حضوره كان مندوبا عنه يوزع على المجتمعين ورقة تحمل عنوان « النقاط العشر : السياسة التحريرية لإصدارات مؤسسة الأهرام » . وهي تحمل توقيع رئيس مجلس الإدارة ومن دون إشارة إلى تاريخها . ولما قرأت الورقة بدت لي بمثابة إعلان ولاء إلى جهاز أمني ما ، وحيث أفاضت في الحديث عن الالتزام بـ « الأمن القومي المصري في مواجهة أية تهديدات خارجية أو داخلية » . وخلت الورقة - وقد خيل لي إنها كتبت داخل دبابه جيش - من أية إشارة معتبرة إلى القراء أو قواعده مهتية محددة أو تقديم رؤية نقدية لإهدار قواعد العمل الصحفي في المؤسسة على مدى عشرات السنين .

وقد استمع رئيس مجلس الإدارة إلى كلمات قاصية تخاضبه تطالبه ورؤساء التحرير بالرحيل وتحملهم مسئولية انهيار المصداقية والتوزيع ، وتدعوهم إلى الكشف عما يتحصلون عليه من أموال من عوائد المؤسسة يتناوب على هذه الكلمات زملاء تنوع مشاربهم بما في ذلك قيادات صحفية وسطى . وحاول الرجل الدفاع عن نفسه فزعم أنه كان يدعو في كتاباته إلى مطالب الثورة (١) . وقال أنه غير نادم على أية كلمة كتبها . وأبدى استعداده لما اسماء ينقل السلطة في المؤسسة على نحو هادئ . واقترح أن تطرح عليه في

اجتماع لاحق « خريطة طريق لهذا الانتقال ».

ولما كنت لم أتحديث في حضوره خلال الاجتماع ، فقد طالبت بالتعقيب على كلمته . لكنه نهض متأهبا لمغادرة القاعة بدعوى ارتباطه بالتسجيل مع احدي القنرات الفضائية . واضطرت إلى الصراخ في وجهه كي يجلس ويستمع . و ذكرته بأنني نشرت رسالة مفتوحة إليه في مطلع شهر ديسمبر ٢٠١٠ بعد التزوير الفاضح للانتخابات البرلمانية أطالبه بالاستقالة من الحزب الوطني و ادعوه لفتح حوار على صفحات «الأهرام» حول استقلاليه الجريدة ومهنتها و حول عواقب الطريقة الإقصائية التي أديرت بها الانتخابات على مستقبل البلاد ، وعلى أن تشارك في هذا الحوار كافة أطراف المجتمع بما في ذلك « الإخوان » . وقلت أنني حزين للموقف الذي وضع نفسه فيه .. وأني بعدما كنت أطالبه بالاستقالة من الحزب .. لا أرى الآن مدعاة لذلك . فليحفظ بعضيته ويستقل من رئاسة مجلس إدارة المؤسسة ، وعلى الأقل احتراماً لقانون الصحافة الذي وضعه نظام « مبارك » نفسه والذي ينص على استقلاله الصحف القومية عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية .

وبعد إعلان تنحي « مبارك » ، صدرت « الأهرام » يوم السبت ١٢ يناير ٢٠١١ بعنوان رئيسي « الشعب اسقط النظام » . وتوالى العناوين الرئيسية للصحيفة لاحقاً على شاكلة : « الفاسدون يتساقطون » و « لا عودة لأوضاع ما قبل ٢٥ يناير » ، فيما يغلي الصحفيون و الإداريون والعمال في المؤسسة متدربين من نشر هذه العناوين مقترنة باسمي رئيسي الإدارة والتحرير نفسيهما على « ترويسه » الجريدة في الصفحة الأولى . وهما طالما دافعا عن الاستبداد و تزوير الانتخابات وناقضا « مبارك » وأسوته ومعهم رموز الفساد .

و في يوم الأحد ١٣ فبراير كتبت بياناً بعنوان « اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام » يكشف آليات السيطرة على الصحيفة والمؤسسة على مدى العقود السابقة من جانب حاكم فرد وأسوته الحاكمة وحزبه ورجال أعماله وأجهزة أمنه ، و يفسر الانهيار المهني الأخلاقي كما يظهر في سياسة التحرير . وقد تمكنت و الزملاء من جمع ٢٨٥ توقيعاً من الصحفيين في المؤسسة على هذا البيان كدفعة أولى ، وذلك خلال أقل من أربع ساعات

في يوم واحد . وطلبنا بنشر البيان في الصفحة الأولى بـ «الأهرام» اليومي أعمالا لحقنا في التعبير عن رأي مخالف لرئيسي مجلسي الإدارة والتحرير، وقد ظلنا ينشران في الصفحة الأولى إلى حينه . لكن رئيس التحرير ومديره رفضوا الاستجابة لمطلبنا . والطريف أنني تلقيت في الوقت نفسه عرضا من احد قيادات التحرير - وهو زميل دفعه في كلية الإعلام جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ - لأكتب افتتاحية الجريدة لليوم التالي . وأجبتة مندهشا: «كيف تريدني أن أكتبها .. وأنا بالأصل ممنوع من نشر رأيي الشخصي بالأهرام الآن» على مدى سنوات .. و انتم تحظرون نشر رأي جماعي لمئات الصحفيين .

وفي الوقت نفسه كان مئات الصحفيين يحضرون اجتماعا صاخباً بقاعة «هيكل» غاب عنه رئيس مجلس الإدارة ورؤساء التحرير . فقط حضر احد مديري التحرير (كـ) لبعض الوقت، وكان غير موفق في تعامله مع الجمع الغاضب. وقد برز خلال هذا الاجتماع تيار رئيسي يدعو للإسراع بالتغيير وبتنحي قيادة المؤسسة و البدء في فترة انتقالية بوجوه وسياسات جديدة تحاول استعادة ثقة القراء والشعب . لكن ظهرت أصوات تنطلق من تصفية حسابات شخصية أو تسعى لإفساد مساعي التغيير أو من راكبي الموجه أو ممن تجري لهم حاليا في وسائل الإعلام «عملية غسيل سمعة» (٢٢).

~ ~ ~

(٢٠) هو الأستاذ عبد العظيم درويش وقد اتضح لاحقا تنفذه في مجريات الأمور بالجريدة حتى بعد تولي رئيس تحرير جديد . ومن مظاهر هذا التنفذ مبكرا أنه ظهر على شاشات التلفزيون بعد فتش متعلقات رئيس التحرير وفتحه الأستاذ «أسامة سرايا» ليقول بأن الرجل لم يعد له صلة بإدارة أسوار الجريدة وليزعم بأنه لم يجر العثور على ما يفيد بمخالفة أو تجاوز في متعلقاته.

(٢١) طرح خلال هذا اللقاء مشروع خريطة طريق للأهرام بعدما كنت قد دعوت لهذا اللقاء سابقا وعلى أساس هذا التمهيد إلى لقاء ٩ فبراير ٢٠١١ . لكنني لم أستطع متابعة اجتماع ١٣ فبراير إلى نهايته، حيث طلب الزملاء مني والزميلة الأستاذة «صباح حامو» السعي لنشر «اعتذار وتوضيح صحفيي الأهرام» . لكننا فشلنا في ذلك تماما، بما في ذلك مساعي قمنا بها لدى قتيبة الصحيفة اليومية . وبعدها دعوت إلى مؤتمر صحفي في بهو مبنى الأهرام القديم يوم ١٦ فبراير ٢٠١١ قدما فيه إلى وسائل الإعلام صورا من «اعتذار وتوضيح صحفيي الأهرام» مرفقة بالتوبيعات، وكشفنا فيه عن الخداع في سياسة التحرير بعد ١١ فبراير ٢٠١١، وشددنا على ضرورة اختيار قيادة جديدة للمؤسسة وعلى أسس جديدة . وكان لافتا في هذا السياق أن إدارة المؤسسة لم تمنع دخول ممثل وسائل الإعلام . لكنها بحثت بائنين من الصحفيين المقربين لها (أحدهما ينتمي رئاسة الجمهورية والثانية تنتمي ملف السودان) للتشويش على المؤتمر الصحفي ولمحالة إبراز انقسام الصحفيين في «الأهرام» حول مطالب الإصلاح والتغيير.

وعلى أية حال فقد ارتفعت أصوات مظلومين في المؤسسة طالبوا التزموا الصمت . فنظم عشرات من عمال شركة الورق وقفة احتجاجية أمام مبنى المؤسسة وقام العاملون غير المعيّنين بوقفات مماثلة ، وبعضهم جاوزت مدة خدمته عشر سنوات ، وزيما تاربت العشرين عاما . وبدأ عاملون وادرايون وصحفيون في الكشف عن وثائق تتعلق بوقائع فساد .

وفي كل ذلك تبقى العديد من الأسئلة المعلقة ، ومن بينها الدوافع التي تقف وراء تجاهل وسائل الإعلام المحلية وبخاصة الصحف الحزبية المعارضة والخاصة لما يجري في «الأهرام» والمؤسسات الصحفية القومية الأخرى . وقد أعاد هذا الموقف إلى ذاكرتي موقفا مماثلا من صحف خاصة كبرى رفضت أن تنشر رسالتي المفتوحة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة قبل نحو ثلاثة أشهر . وأن كان يحسب لـ «العربي» أنها تحلت بالجرأة ، ونشرت المقال / الرسالة في ١٢ ديسمبر الماضي ، بعدما نشرها موقع جريدة «البديل» الإلكتروني .

وعلى كل الأحوال لقد بدأت قصة جديدة لم يعرفها تاريخ «الأهرام» ، وفصولها لم تكتمل بعد .



(٨ - أ)

نداء عاجل

إلى زميلاتي بالأهرام

لا تصمتوا على مجازر مبارك وعصابته

شكلوا لجانا شعبية للحفاظ على مؤسساتكم

مارسوا عملكم بمهنية وضمير وانحازوا إلى شعبكم

زميلاتي وزميلاتي

منذ الثلاثاء الماضي (٢٥ يناير ٢٠١١) كنت في ميدان التحرير مع ثورة الشعب المصري العظيم ضد الدكتاتورية والفساد والنهب الاقتصادي والظلم الاجتماعي وإهتار الكرامة. وسألني متظاهرون: متى يحترم الأهرام قراءه؟ .. متى ينحاز الأهرام إلى الشعب الذي يدفع من قوته أجورنا؟

الليلة الماضية (٢٩ يناير ٢٠١١) كنت في ميدان التحرير وشاهدت بعيني هاتين أكثر من عشرة جثث و ستين جريحا لشباب عزل ، وهم يتلقون بعد ضربهم برصاص قناصة «مباروك» على مقربة من الميدان . الدم في الشوارع ولا أحد بإمكانه إسعاف كل هؤلاء الجرحي ، بعدما حولت عصابات أمن الدولة والحزب الحاكم التابعة للدكتاتور سيارات إسعاف إلى عربات رعب لترديد المواطنين والسلب والنهب والحرق ، وهدف إشاعة الفوضى كي يبقى مبارك وعصابته .

الآن وليس غدا علينا أن نخرج عن صمتنا ولنتحرك معا للعمل على:

- تشكيل لجان شعبية للمساهمة في حماية كافة مرافق المؤسسة من مخطط السلب والنهب والحرق .

- منع تهريب أية وثائق أو مستندات أو أموال أو مقتنيات من مؤسستا .
- ممارسة الزملاء لمهامهم الصحفية بمهنية ونزاهة والنزول إلى الشوارع لنشر الحقائق.
- توجيه مناشده لأحرار العالم عبر مطبوعات الأهرام ومواقعها الإلكترونية بالعربية والإنجليزية للتحرك للضغط على الإدارة الأمريكية لإجبار الدكتاتور وعصابته على وقف المجازر وترك السلطة ومحاكمتهم على جرائمهم.
- زميلاتي وزملائي
- حتما ستحين لحظة محاسبة القيادات على كل ما حصلوا عليه من أموال وامتيازات وما فعلوه بسمعة الأهرام ومكانته ، وما فعلوه في حق زملائهم .
- أما الآن الآن .. لنحاز لمهنتنا ولضميرنا الصحفي والأخلاقي ولننضم لشعبنا الذي يدفع دما ثمن حريته.

زميلكم

كارم يحيى

٣٠ يناير ٢٠١١

رقم الهاتف المحمول :....

(٨ - ب)



بيان إلى الرأي العام

يعلن صحفيو «الأهرام» الموقعون على هذا البيان انحيازهم لثورة الشعب المصري ، وتأيدهم كافة مطالبه المشروعة ، بدءا من تنحي الرئيس مبارك ونظامه ، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني من شخصيات عامة نزيهة ممن عارضوا النظام الفاسد ، وصياغة دستور يحمي كافة الحقوق والحريات ، لإرساء حياة ديمقراطية شاملة .

وامتدادا للمطالب الشعبية المشروعة نطالب باستقالة كل قيادات مؤسسة الأهرام من الحزب الوطني فورا ، وإعلانهم التضامن مع مطالب الشعب المالك الحقيقي للمؤسسة ، احتراماً للدستور والقانون . وإلزام هيئات التحرير بالتقاليد المهنية الصحيحة في إدارة كافة إصدارات الأهرام . وكشف الحقائق أمام الشعب ، خاصة سياسة الأرض المحروقة والمجازر التي يرتكبها النظام المتهالك وحرق الوطن كاملا فداء لعصابة نهبته وخربته على مدى ثلاثة عقود .

(*) وقع على هذا البيان مساء ٣٠ يناير ٢٠١١ وعلى مدى يومين تالين الصحفيون بالأهرام التالي أسماءهم وفق الترتيب الأبجدي : إبراهيم داوود وإبراهيم فاروق وأحمد الشهاوي وأحمد عبد العزيز وأحمد محمد حمدي السيد وأسامة الرحيمي وأمل سرور وأمين عبد العزيز وحسان حجاج وخالد السرجاني ودينا حشمت ودينا سمك ودينا قابيل وسحر البحر وسعادة حسين عبد الصمد وسامي كمال الدين وسعد الدين شحاتة وسعيد شلش (عنه علاء العطار لأنه خارج البلاد) وسلمي حسين وممير السيد وشيرين المنيري وسيد محمود حسين وشيرين المنيري وصفاء شاكر وزهاد عبد الرحمن وزين خيرى وعبد الحبيب الختاني وعادل اللقاني وعاصم عبد الخالق وعزمي عبد الوهاب وعزمي النشترى وعلاء العطار وعمرو عبد الغني وغادة الشراقوي وكارم يحيى وماجد كامل ومحمد أحمد عبد الواحد ومحمد عبد الخالق ومحمد عثمان ومحمود إبراهيم ومحمود القرملاوي ومصطفى الغمري ومروى حسين وممدوح الولي ومنى عبد العظيم أنيس ومي عبد الحميد عطا ونجات بالحاتم وإائل المشي ويحيى غانم .

ونطالب بتشكيل مجلس تحرير نزيه لإدارة جريدة الأهرام مؤقتا والإشراف على
تغطية الأحداث الجارية بشكل مهني صحيح . واستبعاد كل الذين زوروا الحقائق
وحاولوا تصوير الثورة الشعبية المجيدة بأنها « انتفاضة حرامية » كدأب النظام الفاسد
منذ ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

ونعلن تبرأنا من كل ما نشر عن الثورة الشعبية من بدايتها ، وكل المحاولات
الفاشلة لطمس الحقائق ، ونهيب بكل الزملاء في المؤسسات القومية والصحف الحزبية
والخاصة أن يستجيبوا لآمال الشعب ويمطالبه ، وأن يلتزموا بالحقائق والصدق دون
تهيب من الاستبداد والفساد الذي يتهاوى تحت أقدام الشعب المصري .

ونناشد الجيش المصري بتاريخه الوطني أن ينحاز إلى الشعب المصري لمساعدته
على تجاوز هذا الوقت العصيب برمه ، للوصول إلى وطن ينعم بسائر الحريات السياسية
والاجتماعية .



(٨ - ت)



خير نفي البيان

د. عبد المنعم سعيد :

لاصحة لما أذاعته قناة الجزيرة

حول بيان باسم صحفي «الأهرام»

أصدر الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة الأهرام بياناً ينفي فيه ما أذاعته قناة الجزيرة القطرية حول بيان صحفي الأهرام . وقال البيان : تنفى مؤسسة الأهرام بصورة قاطعة ما ذكرته قناة الجزيرة حول صدور بيان باسم «صحفي الأهرام» . وتؤكد المؤسسة أن كل إصداراتها متمسكة بالقواعد الصحفية المهنية في تغطية الأحداث الجارية في مصر ، مع الحرص أن تعبر هذه التغطية بلغة واضحة ومستولة عن أبعاد هذه المرحلة الصعبة ، آملة أن تنتهي بأسرع وقت ممكن .

وتؤكد المؤسسة أن من يعبر عن مواقف المؤسسة بصفتها الرسمية ، هما رئيس مجلس إدارة المؤسسة و مجلس إدارة المؤسسة ، كما تطالب أية جهة تروج لمواقف تدعي أنها تعكس مواقف الأهرام بأن تلتزم بالحد الأدنى من المهنية ، في التعامل مع القضايا التي تتعلق بمصالح مصر العليا ، ومؤسستها القومية الرئيسية .



(٨ - ج)

بلاغ للنائب العام

السيد المستشار النائب العام

تحية طيبة وبعد

على ضوء التطورات الجارية في البلاد يجرى فتح ملف الفساد في العديد من مؤسسات الدولة التي افتقد عملها إلى الشفافية وإعمال القانون على مدى عقود .

وفي هذا الإطار يتقدم الصحفيون الموقعون على هذا البلاغ مطالبين بفتح ملف الفساد وإهدار المال العام في الصحافة المصرية وبخاصة الصحافة القومية ، التي يتولى أعضاء الحزب الوطني غالبية مواقعها القيادية . وقد لاحظ الصحفيون المتقدمون بهذا البلاغ مخالفة نصوص القانون بالامتناع عن نشر ميزات الصحف والمؤسسات الصحفية خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية (قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ المادة ٣٣) وعمل صحفيين في جلب الإعلانات والحصول على مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا من نشر الإعلانات ، بل والتوقيع بأسمائهم عليها (المادة ٣٢ من القانون نفسه) ، فضلا عن عمل صحفيين كمستشارين لوزراء ورجال أعمال وشركات ومصالح محلية وأجنبية ، مما يخالف استقلالية المهنة المنصوص عليها في الدستور والقانون . ويدعون سيادتكم إلى سرعة اتخاذ الإجراءات التالية :

- منع سفر رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين .
- منع تهريب والتخلص من أية وثائق أو مستندات أو أرشيفات أو أموال أو

(*) وقع على هذا البلاغ نحو ١٢٠ صحفيا بالمؤسسات القومية بما في ذلك مؤسسة «الأهرام» ، وجرى تقديمه إلى النائب العام يوم ٨ فبراير ٢٠١١ وحصل على رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ .

مقتنيات من المؤسسات الصحفية.

- الكشف عن ثروات القيادات الصحفية الحالية و السابقة ومصادرهما ، ومدى قانونية ومشروعية هذه الثروات.

- رد الأموال التي حصل عليها رؤساء مجالس الإدارة والتحرير كنسبة من الإعلانات بقرارات إدارية ، لا تقرها المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة .
و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

(٨ - د)



دعوة حوار ديمقراطي

حول سياسة تحرير الأهرام

زميلاتي وزملائي

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ الوطن و«الأهرام»، أصبح ضروريا أن يلتقي صحيفيو المؤسسة مع قياداتها، وبخاصة رئيسا مجلس الإدارة والتحرير لمناقشة وتقييم سياسة تحرير الصحيفة. وحقيقة فقد تأخر إطلاق هذا الحوار كثيرا. ناهيك عن غياب مجالس تحرير مسئولة وفاعلة تناقش ديمقراطيا سياسة تحرير الجريدة. ولا بد هنا أن أذكر زملائي الأعزاء أنني كنت قد نشرت رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس الإدارة بموقع جريدة «البديل» الإلكتروني وبجريدة «العربي» المطبوعة منذ أكثر من شهرين، دعوته فيها إلى فتح حوار على صفحات «الأهرام» حول أدائه المهني وتطويره واستقلالته. ودعوته أيضا إلى الاستقالة من الحزب الحاكم احتراماً لمكانه «الأهرام» وللقانون الذي ينص على استقلاليه الصحف القومية عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية.

زميلاتي وزملائي

أنني ادعوكم ورئيسي مجلسي الإدارة والتحرير إلى حوار موضوعي ومتحضر حول سياسة تحرير الجريدة، وبحضور وسائل الإعلام إعمالاً للشفافية ومن أجل إرساء تقليد ديمقراطي يليق بـ«الأهرام» وردا لاعتبار اسمه التاريخي ومكانته في الثقافة العربية. واقتراح عليكم أن نلتقي جميعا الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١ بقاعة الدور الثاني بالمبنى القديم، وذلك في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر.

زميلكم .. كارم يحيى

في ٩ فبراير ٢٠١١

(*) يمكن العودة إلى نص الرسالة وخمس مقالات ودراسات كتبت قد نشرتها حول الصحافة المصرية وبخاصة القديمة في الموقع الإلكتروني لجريدة «البديل» على مدى شهري ديسمبر ويناير الماضيين.

(٨ - ن)

النقاط العشر

السياسة التحريرية لإصدارات الأهرام

إن الأهرام مؤسسة إعلامية قومية - تلتزم بالمصالح القومية العليا لمصر ، وتدافع عنها ، سواء أكان ذلك يتعلق بسيادة الدولة أو وحدتها الوطنية ، أو استقرارها السياسي ، أو نموها الاقتصادي أو مكانتها الإقليمية ، ومن هنا :

١ - أن أول التزاماتنا هي الحفاظ على الأمن القومي المصري ، في مواجهة أي تهديدات خارجية أو داخلية ، خاصة في الظروف الحالية ، التي تواجه فيها المنطقة المحيطة بنا واحدة من موجات من عدم الاستقرار الحادة .

٢ - كما أننا مع إرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة ، والتي تقوم على المواطنة ، دون تمييز ، كأساس للحقوق والواجبات ، فالدين لله والوطن للجميع ، مع احترام الدستور وسيادة القانون والنظام العام ، والقيم الروحية للمجتمع .

٣ - إننا مع التنمية والتقدم ، على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بهدف اللحاق بالدول المتقدمة ، لتحتل مصر مكانتها في العالم كقوة صاعدة .

٤ - في نفس الوقت ، فإننا نقف إلى جانب الفئات محدودة الدخل ، والمناطق الأقل نمواً ، للخروج بهما من « دائرة الفقر » ، عبر تنمية الثروة مع سياسات اجتماعية ملائمة .

٥ - كما أن الأهرام تنحاز تماماً إلى التفكير العلمي والتوجهات المعتدلة والثقافة الرفيعة ، ضد التفكير الخرافي ، والتفكير المتطرف ، والتفكير التأمري دون براهين ، والثقافة الهابطة .

٦ - إننا نؤمن أيضاً بأن مصر جزء من العالم ، وعلينا أن نتفتح عليه ، ونتفاعل معه ، ونندمج فيه ، بكل الوسائل ، مع مقاومة كل التوجهات السلبية الخاصة بالانغلاق ومعاداة الآخرين .

٧ - أن التوجه العام لإصدارات الأهرام ، يؤكد أن « أخبار الدولة » تمثل مصدر قوة لإصدارات المؤسسة ، كما أن « تفاعلات المجتمع » تمثل مصدر حيوية لها ، على أن يتم التعامل مع كل ذلك بأساليب تحرير وإخراج حديثة وجذابة ، تتلاءم مع توجهات القراء في الفترة الحالية .

٨ - في هذا الإطار ، نؤكد على التزام أكثر درجات المهنية صرامة ، على نحو يليق بمدرسة الأهرام الصحفية ، خاصة فيما يتعلق بحرية النشر ، فلا يجب استبعاد أي حدث يجري على الساحة ، طالما يتم التعامل معه بمهنية ، إضافة إلى انتقاء الموضوعات ، ومصادر الأخبار ، وصياغة المادة الصحفية ، وعدم الخلط بين الخبر والرأي والإعلان والتحرير .

٩ - الأهم ، أنه يجب أن نؤمن بالتطوير والتحديث المستمرين ، لبنية مؤسستنا ، وتطوير مطبوعاتها ، وقدرات محرريها ، وأساليب عملها في ظل التحديات الإعلامية الحالية .

١٠ - وفي النهاية ، فإننا لدينا جميعا مسئولية تاريخية تجاه المؤسسة ، وهي أن يسلمها كل جيل إلى الجيل التالي بأفضل مما كانت عليه ، فعمل مؤسستنا يمتد منذ عام ١٨٧٥ ، بلا توقف ، عبر ١٣٥ سنة ، وعلينا أن نحافظ عليها ، وعلى موقعها ، كأكبر مؤسسة إعلامية في مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط ، وصولاً إلى العالمية .

بتوقيع : عبد المنعم سعيد

(بدون تاريخ)

(٨ - هـ)

اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام

يعتذر صحفيو «الأهرام» الموقعون على هذا البيان للقارئ والشعب المصري العظيم على السياسة التحريرية غير المهنية وغير الأخلاقية التي اعتمدتها قيادة المؤسسة والصحيفة في تغطية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وهي السياسة التي أساءت إلى سمعة «الأهرام» ومكانته في الداخل والخارج.

ويوضح الصحفيون أن «الأهرام» عاش على مدى عشرات السنين من حكم الاستبداد والفساد رهينة قيادات اختيرت على أسس غير مهنية، وحيث كان المعيار هو الولاء للحاكم الفرد وأسرته وللحزب الحاكم ولأجهزة الأمن. وفي ظل هذه الظروف المخائفة جرى تغييب الحقائق وتزييف المعلومات وأصبح الرأي مقيدا على صفحاته، وأخفقت الجريدة في أن تعكس تنوع وحيوية الآراء والاتجاهات في المجتمع. بل وتدهور الأداء المهني إلى حد ارتكاب أخطاء إملائية ومطبعية في صفحاته الأولى، ودون أن تعرف قيادة المؤسسة والجريدة فضيلة الاعتذار للقارئ.

ويوضح الصحفيون أن أبناء المؤسسة أنفسهم دفعوا ثمن هذه السياسات المشينة من تفاوت رهيب في الأجور والدخول. كما أن العديد من الكتاب والصحفيين عانوا من «حرمان فني»، حيث احتكر نفر من المقربين للنظام الدكتاتوري بحاكمه الفرد وأسرته وحزبه الحاكم وأجهزة أمنه مساحات النشر وحجبوا فرصه عنهم، ومارسوا رقابة كريمة على المعلومات والآراء وقمعوا حرية زملائهم في التعبير.

(*) وقع على هذا البيان خلال أقل من أربع ساعات من ظهيرة يوم ١٣ فبراير ٢٠١١ نحو ٢٨٥ صحفيا بالأهرام. وكان مقررا العمل على دفعة ثانية من التوقيعات. لكن يبدو أننا استهلكنا في مساعي محاولة النشر عشا. وقد عملية جمع التوقيعات على نحو خاص الأستاذة: آمال عويضة وعلاء العطار وكارم يحيى.

وكغيرها من مؤسسات الدولة فقد أدير «الأهرام» في غياب الديمقراطية والشفافية والرقابة المالية الفعالة، في ظل حديث عن فساد ونهب وامتيازات بالمخالفة للقانون ويغير وجه حق. بل شاع الخلط بين الإعلان والتحرير على صفحات «الأهرام» ومطبوعاته الأخرى وعمل محررون كمستشارين لوزراء ورجال أعمال وشركات ومصالح محلية واجنبية في انتهاك سافر للقانون وميثاق الشرف الصحفي.

ولقد نهض عشرات من صحفيي «الأهرام» كصوت ضمير فأصدروا بياناً للرأي العام في ٣٠ يناير الماضي يبرأون فيه من سياسة التحرير و يتبنون مطالب الثورة كاملة. لكن قيادة «الأهرام» أمنت في غيها وأصدرت تكديماً لم يكن هو إلا الكذب بعينه. كما شارك العديد من صحفيي «الأهرام» زملاءهم في المؤسسات الصحفية القومية الأخرى في التقدم ببلاغ إلى النائب العام في ٩ فبراير الماضي يطالبه بمنع رؤساء الإدارة والتحرير الحاليين والسابقين في عهد مبارك من السفر احترازياً والتحقيق في مشروعية ثرواتهم.

ويتعهد الصحفيون بالعمل على إصلاح شأن مؤسساتهم وإعادة المصداقية إلى «الأهرام» في ظل هذه الثورة العظيمة، وأن تنحاز المؤسسة وإصداراتها إلى الشعب، تعكس حضارته وتنوع اتجاهاته، لا أن تكون بوقاً لأي حكومة أو حاكم. وهم على وعي بأن «الأهرام» يحتاج إلى تغيير في السياسات والمنهج لا الوجود فقط من أجل مشاركة المصريين في بناء دولة مدنية ديمقراطية ومجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والوطنية.



(٨ - و)

مشروع خريطة طريق للأهرام

نقترح على الزميلات والزملاء مناقشة مشروع خريطة طريق للأهرام في هذه الفترة الانتقالية على ضوء ثورة الشعب المصري وسقوط شرعية نظام مبارك، ويزوغ شرعية جديدة مستمدة من الثورة. واسمحوا أن نتقدم ببعض المقترحات القابلة للإضافة والحذف والتعديل، وذلك على النحو التالي:

- في إطار خطة يجرى إطلاقها لمصالحة « الأهرام » للقارئ والشعب المصري، تنشر المطبوعة الرئيسية « الأهرام اليومي » والإصدارات اعتذارا ونقدا ذاتيا لا لبس فيه عن الجرائم المهنية والأخلاقية التي ارتكبت في حق ثورة ٢٥ يناير وعلى مدى عقود سابقة نتيجة التبعية لحاكم فرد واصطناع أسرة حاكمة ولحزب واحد ولأجهزة الأمن. وعلى أن يتضمن هذا الاعتذار عهدا بان ولاء الأهرام سيكون للقارئ والشعب المصري والمهنية وحدهم، وكذا الإعلان عن انتهاء عهد احتكار مساحات النشر من جانب العشرات من الصحفيين و « الحرمان المهني » لمئات الصحفيين في المؤسسة وفتح مجال النشر أمامهم بحرية.

- تشكيل لجنة من الكتاب والصحفيين المشهود لهم بالمهنية والاستقلالية والنزاهة لوضع مشروع وثيقة سياسة تحرير الجريدة وإصدارات المؤسسة، ويمكن الاستعانة على وضع هذه الوثيقة بزملاء مخضرمين شاركوا في صياغة تاريخ الأهرام مثل الأساتذة: محمد حسنين هيكل وسلامة أحمد سلامة وفهمي هويدي وغيرهم.

- يجتمع مجلس الإدارة اجتماعا عاجلا وأخيرا يقرر فيه اعتماد قرار بالآلا يتجاوز الفارق بين أدنى وأعلى دخل من عائدات المؤسسة سبعة أضعاف، ويلغى هذا القرار النسبة المخصصة من حصيلة الإعلانات لقيادات المؤسسة، وإعادة ما جرى التحصيل

عليه من هذه النسبة ، نظرا لان المادة ٧٠ في قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات .

- بالنسبة لانتقال القيادة في الأهرام انتقالا منظما ومتحضرا هناك عدة بدائل يمكن مناقشته الاختيار فيما بينها ، ومنها تقدم رئيس مجلس الإدارة ورؤساء التحرير باستقالتهم إلى جمعية عمومية من العاملين بالمؤسسة نظرا لمسئوليتهم عن سوء الأداء المهني والفشل الإداري . وتشكيل مجلس مؤقت يدير المؤسسة من خمسة أعضاء يضم في عضويته رئيس مجلس الإدارة الحالي وعدد من خبراء الاقتصاد والإدارة المشهود لهم بالنزاهة ، ومجالس تحرير مؤقتة من زملاء مخضرمين مشهود لهم بالمهنية والنزاهة والاستقلالية . والبديل الثاني هو تفويض مجلس الإدارة ومجالس التحرير سلطاتها إلى هذه المجالس المؤقتة . والبديل الثالث يقضى بالإبقاء على المجالس الحالية مؤقتا مع توسيع عضويتها ، على إلا تتخذ أي قرارات إلا بموافقة الأعضاء الذين انضموا حديثا لهذه المجالس . ويقترح أن تمتد المرحلة الانتقالية أيا كانت الصيغة إلى حين انتخاب برلمان يضع تشريعا ديموقراطيا لإدارة المؤسسات الصحفية القومية . وفي كل الأحوال يستحسن الاستعانة بقانوني مخضرم ونزيه كالدكتور محمد نور فرحات لصياغة مخرج قانوني لهذه المرحلة الانتقالية .

- لقطع الطريق على الشائعات والأقاويل ، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة . وتعكف هذه اللجنة على مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها . على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التي حصلت عليها هذه القيادات .

- اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات في مختلف مباني المؤسسة و منع تهريبها أو التخلص منها ..

الزميلات والزملاء

نقترح عليكم عقد اجتماع لمناقشة هذه الورقة وما يعن لأي منا من مقترحات بحضور السادة رؤساء التحرير ورئيس مجلس الإدارة ، وذلك يوم الأحد ١٣ فبراير ٢٠١١ الساعة الواحدة بعد الظهر بقاعة الأستاذ محمد حسين هيكل بالمبنى القديم .

في ١٢ فبراير ٢٠١١

(٨ - ٥)

دعوة لمؤتمر صحفي بالأهرام

ندعو الزملاء من الصحف و الإذاعات والتليفزيونات المحلية والعربية والعالمية لحضور مؤتمر صحفي يجرى خلاله الإعلان عن بيان من مئات الصحفيين في مؤسسة «الأهرام» منعت الإدارة نشره على صفحات الجريدة . كما يكشف منظمو المؤتمر الصحفي عن جرائم مهينة وأخلاقية لا تزال يرتكبها رئيسا مجلس الإدارة والتحرير والمستولون عن النشر في «الأهرام» في حق القراء والشعب المصري وزملائهم الصحفيين ، فضلا عن العديد من الوقائع والأمور الأخرى التي لا تقل أهمية .

ينعقد المؤتمر الصحفي في تمام الساعة الثانية عشر ظهر يوم الأربعاء الموافق ١٦ فبراير ٢٠١١ في هو المبنى القديم بشارع الجلاء (القاهرة) .

زملاء وزميلات المهنة

شاركوا معنا في إطلاق حرية التعبير

ساعدونا على مقاومة محاولات إسكات صوتنا

كارم مجيى

الصحفي بالأهرام

في ١٥ فبراير ٢٠١١

محول رقم : ...

(٩)



«الأهرام»

تمرد في التكنة

(الجزء الثاني)

كان الصديق والزميل «علاء العطار» يداعبني فيقول على مدى السنوات الماضية «أنت المجنون الوحيد في الأهرام». لكنني اكتشفت مساء يوم الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١ أن هناك من هم أكثر جنونا في هذه المؤسسة المحافظة شبه الرسمية.

تستحق الزميلة الشابة الأستاذة «صباح حمامو» التي لم أتشرف بمعرفتها إلا منذ أيام قليلة فقط كل تحية وتقدير من زملائها ومواطنيها. فقد استمدت من روح ميدان التحرير وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ شجاعة شعب، وتصدت ومعه الزميل الأستاذ «خالد بركات» لمحاولة تهريب صناديق (كراتين) من مكتب رئيس التحرير عضو الحزب «مبارك» الحاكم وأحد أركان آله القمع المعنوي لنظام الفساد والاستبداد. والمثير للأنامل أن الزميلة «صباح» خرجت من صفوف واحد من أكثر أقسام الصحيفة اليومية تورطا في جرائم خلط الإعلان بالتحرير ومشاركة رجال الأعمال فسادهم «قسم الاقتصاد». وإن كان بالقسم ذاته العديد من الزملاء المحترمين ممن قبضوا على الجمر.

اليوم كان أجازة جمعة والملايين في ميدان التحرير وجواره يحتفلون بإزاحة الدكتاتور «مبارك» ويطلبون استكمال إزالة نظامه ومحاكمته وأركانه ورموزه، وقد ارتفعت في جنبات الميدان الوسيعة أيضا لافتات تدعو لرحيل رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية ومحاكمتهم على جرائمهم المهنية والسياسية والمالية. وفي قلب الميدان تحرك عدد من صحفيي وعمال وإداريي مؤسسة «الأهرام» خلف لافتة انطلقوا بها من مبنى نقابة الصحفيين مكتوب عليها «نطالب برحيل عصابة مبارك في

(*) نشرت على موقع «البديل» في ١٩ فبراير ٢٠١١.

تمرد في الثكنة

مؤسسة الأهرام والصحف القومية . وفي هذا التوقيت اختارت قيادات في مؤسسة «الأهرام» استكمال تهريب ما شاءت من مستندات و مقولات .

حوالي الساعة الرابعة عصرا تلقينا اتصالا هاتفيا يفيد بان مكتب مدير الإعلانات و الحوت الشهير «حسن حمدي» يقوم بتهريب خمس صناديق (كراتين) إلى خارج المؤسسة . و انطلقنا على الفور الزميلة «شيرين المنيري» و الزميل «محمد حربي» و أنا إلى الجريدة حيث كانت هناك الزميلة « صباح » . و تحاورنا مع مسئول الأمن في مدخل المبنى الجديد للمؤسسة . حملت كلماتهم معلومات متضاربة . و حاولنا الاتصال بمدير الأمن لكننا لم نصل إلى شيء محدد . فقط كان لدينا وعد بالآي يخرج أي شيء من المؤسسة من دون أن يفتش الأمن مسبقا .

وفي طريق العودة إلى الميدان هاتفني الزميلة «صباح حمامو» مستجده ، و قد تهجد صوتها : أبلغتني أن هناك ثلاثة صناديق (كراتين) تخرج الآن من مكتب رئيس التحرير «أسامة سرايا» . و قالت أنها بمفردها تحاول منع التهريب في مواجهة رجال الأمن . و سارعت و الزميلة «سعادة حسين» - التي كانت قد عادت إلى منزلها - بالاستنجاد هاتفيا بعدد من الزملاء أن يتجهوا على الفور إلى مقر المؤسسة . أما الزميلة «شيرين» التي كانت قد اقتربت من العودة إلى منزلها في مدينة السادس من أكتوبر فقد عادت أدرجها على الفور .

وعندما عدت إلى مقر المؤسسة وجدت الزميل الأستاذ «أسامة غيث» عضو مجلس الإدارة السابق قد سبقني لموازة الزميلة «صباح» التي اعتصمت أمام جناح الأمن في الطابق الأرضي ومنعت بجسدها النحيل خروج الصناديق الثلاث ، حيث استقرت . وكان هناك أيضا أحد مديري التحرير الأستاذ «حازم عبد الرحمن» وهو من رجال الإدارة والنظام و طالما روج للتطبيع وقمع حق زملائه في التعبير عن رأيهم على صفحات الجريدة واستفز مشاعرهم بتزعاته العنصرية ضد العرب والمسلمين ، وهو أيضا صاحب المانشيت الشهير يوم الغزو الأمريكي البريطاني في مارس ٢٠٠٣ بدأت حرب تحرير العراق . و قد انخرط في محاولة إخراج الصناديق دون تفتيشها . وعندما فشل استدار إلى محاولة إعادة الصناديق لمكتب رئيس التحرير دون تفتيش .

وبعدما ظل الزميل الأستاذ « غيث » يحاول الاتصال عبثا لأكثر من ساعة بمدير الأمن اللواء السابق « محمد عطية » ، توصل إلى تسويه عبر الهاتف مع مدير الشئون القانونية الأستاذ « فوزي العريان » ، تقوم على تشكيل لجنة بإشراف ممثل للشئون القانونية لفتح « الصناديق » وجردها . وكنت من بين أعضاء هذه اللجنة عن المحررين . وبدأت اللجنة عملها برئاسة المحامي « عبد المنعم فكري » في جناح الأمن بالدور الأرضي بالمبنى القديم بعد محاولات تعطيل وعرقلة لا تتوقف . وللأسف فقد جرى الدفع بزميلين مقررين من الإدارة ، هما الأستاذان « إسماعيل العوامي » و « محمود المناري » كي ينضموا للجنة بعد أن بدأت عملها ويتحرشا بالزملاء الصحفيين الذين أصروا على كشف المستور . وهو التحرش الذي وصل إلى حد الاعتداء على الزميل الأستاذ « أسامة الرحيمي » بألفاظ نايه ، مما دفعه للاشتباك بالأيدي مع الزميل « المناوي » .

الأهم انه اتضح من الجرد لثلاثة صناديق خرجت بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من تفجر ثورة ٢٥ يناير - حدث فيها ما حدث من تدبير وتهريب وثائق ومستندات في كل مؤسسات الدولة - أن رؤساء تحرير صحف « الأهرام » و « الأخبار » و « روز اليوسف » و « الجمهورية » - وجميعهم أعضاء في حزب « مبارك » ومن أبواق نظامه - كانوا قد كتبوا برسالة إلى الدكاتور في ١٥ فبراير ٢٠١٠ يشكون فيه عجزهم عن منافسة الصحف الخاصة الجديدة ، وهي بالأصل ليست بعيدة عن سيطرة النظام ولا تصدر أصلا إلا بترخيص من الجهات الرسمية وموافقات أجهزة الأمن وفي مقدمتها « أمن الدولة » . وقد تضمنت الرسالة المشتركة لرؤساء التحرير المطالبة بمنع إعلانات الحكومة والمؤسسات والشركات العامة عن صحف « الدستور » و « المصري اليوم » و « الشروق » ، والتي وصفوها بأنها تحمل « أجندات أجنبية » ، فضلا عن حجب إيه تصريحات أو أحاديث خاصة أو انفردات صحفية عنها . كما طالبوا برئيس الجمهورية المخلوع بأن يسمح لهم بقدر من الانتقاد لبعض المسؤولين بهدف إضفاء حيوية مصطنعة على صحفهم . كما تضمنت الرسالة تحريضا على رؤساء مجالس إدارات صحفهم بدعوى أنهم يتدخلون في شئون التحرير . ولاشك أن هذه الوثيقة تقضح العلاقة غير القانونية وغير الدستورية بين الصحف القومية والرئاسة وتنطوي على فساد

سياسي صحفي يستحق التحقيق والمحاكمة . وكذا تعكس ثقافة قيادات الصحف القومية المعينين بسلطات الحاكم الفرد وأسرته وحاشيته وحزبه وأجهزة أمنه ، وإلى حد أنني لم أستطع أن أمنع نفسي فخرجت مني كلمة « فاشيست » . ولحظتها تذكرت كيف جادلني صديق عندما كتبت ونشرت في ٣ يناير ٢٠١١ على موقع جريدة « البدن » الإلكتروني مقالا بعنوان « حزب كفر وخون » ، أشرت فيه إلى ملامح « شبه فاشية » في الحزب الوطني الحاكم .

وفي جعبة صناديق رئيس التحرير كان هناك أيضا مشروع بيان كتبه إلى زملائه بالصحيفة يستعطفهم بشأن سياسة التحرير التي اتبعها أبان أيام ثورة ٢٥ يناير . لكن البيان لم يتضمن استقالته . وبالأصل فإن البيان لم ينشر ، فيما انخرط الرجل في تدبيح ونشر مقالات في الصفحة الأولى من الجريدة بما في ذلك يوم الجمعة ذاته تهاجم « النظام السابق وتطالب بمحاسبة رجاله » ويتطوع فيها بإسداء النصائح لقيادة المرحلة الانتقالية ، فيما يحذر من المبالغة في الحديث عن الفساد . وهو المقال الذي نشره بعد يوم واحد من نأ طلب جهاز الكسب غير المشروع التحقيق معه . والأستاذ « أسامة سرايا » نفسه هو ذات الرجل الذي لا يزال يمنع النشر عن زملائه المحرومين مهنيا من حقهم في التعبير عن رأيهم على صفحات الجريدة ، وإلى حد أنه وأعوانه منعوا منذ الأحد ١٣ فبراير ٢٠١١ نشر بيان وقع عليه نحو ٣٠٠ زميل كدفعه أولى يدين سياسة التحرير إبان أيام الثورة وعلى مدى عقود قبلها .

و الأخطر أن صناديق رئيس التحرير حوت أوراقا عن وساطات مارسها رئيس التحرير لدى الجهات الرسمية وبخاصة وزير الإسكان « أحمد المغربي » لشراء عشرات الآلاف من الأقدنة لحساب شركات خاصة ورجال أعمال تخوم حولهم شبهات فساد (١) . و خرج من الصناديق مستند موجه إلى رئيس مجلس الإدارة من دون تاريخ يطالبه بتخصيص مبلغ ١٨٣ ألف جنيه كمكافآت إضافية لثلاثة وخمسين من الزملاء يتقدمهم مدير التحرير . وقد جرى تخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه لعدد منهم من حصيلة الإعلانات ، ومن بينهم الأستاذ « حازم عبد الرحمن » نفسه ، فيما تحصلت مديرية مكتبه الأستاذة « مها النحاس » على خمسة آلاف جنيه . و من بين المقتنيات التي كانت بطريقها إلى خارج المؤسسة لوحة « بورتريه » زيت رسمها الفنان الراحل « صلاح

جاهين « لنفسه ووقع عليها . علما بأنه توفي في عام ١٩٨٦ . وقد نهبت زملائي إلى انه من المستبعد أن يكون الفنان الراحل قد أهداها لرئيس التحرير قبل هذا التاريخ وأنه يتعين التحقيق أولا فيما إذا كانت اللوحة من ممتلكات رئيس التحرير الشخصية أم أنها تخص المؤسسة . ولذا فقد صممنا على إلحاقها بالمستندات والمقتنيات الخاصة بالأهرام (٥) .

و هناك أيضا مشروع كتاب ومسلسل تليفزيوني عملاق عن حياة الدكتاتو وصور تجمع بين نجله « جمال مبارك » ورئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة وهم في حالة ضحك بدا هستيريا . وإلى جانب ذلك كانت هناك تقارير مرفوعة إلى رئيس التحرير عن توزيع الصحيفة وبخاصة في الأسابيع الأخيرة ، إلا أننا لم نتمكن من الاطلاع على فحواها . و لكنني تذكرت ما روته لي قيادة في المؤسسة قبل نحو شهرين عن اننيار توزيع «الأهرام» اليومي إلى حد انه لم تصبح الجريدة الأولى في كل أيام الأسبوع ، باستثناء عدد يوم الجمعة . كما تذكرت ما قالته لاحقا القيادة ذاتها من أن إدارة التوزيع استقائت برئسي مجلس الإدارة والتحرير يوم ٢٦ يناير ٢٠١١ مطالبه بتغيير سياسة التحرير فوراً ، بعدما عاد معظم المطبوع من الجريدة كمرجع إلى المخازن لتحقيق المؤسسة خسائر بملايين الجنيهات .

كانت التسوية التي تم التوصل إليها بين الصحفيين المتمردين و الإدارة القانونية تقضى بوضع محضر جرد بمحتويات الصناديق ، و تصوير نسخة منه وتسليمها إلى الصحفيين و إعادة الصناديق كوديعة لدى الشئون القانونية ، بعدما اقترحت فرز المستندات والمتعلقات الشخصية عن تلك التي تخص المؤسسة ، وعلى ألا تخرج الأخيرة منها بأية حال . لكننا فوجئنا بعد الانتهاء من الجرد بمندوب الشئون القانونية يتراجع عن الاتفاق و يرفض تسليمنا صورة من محضر الجرد . و مع إصرارنا اضطر للسماح للزميلة « صباح » بتصوير أوراق المحضر بهاتفها المحمول ، دون أن يستجيب

(٥) بعد أن تغير القائمان هل منصبي مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير الأهرام وحين استدعيت للإلاء بأقوالي لدي الشئون القانونية بشأن المشادة بين الزميلين الأستاذين أسامة الرحيمي و محمود المناوي طالبت بحل الغاز لوحة صلاح جاهين والتحقيق في ملكيتها وفي كشف المكافآت الاستثنائية . لكن حتي نشر هذا النص لا أعرف هل جرى تحقيق أم لا . وما مصير اللوحة وغيرها .

لتسليمنا صورة ضوئية بواسطة الماكينة المتوافرة بالغرفة ذاتها .

وفي تلك الأثناء كان كلا من الزميل « غيث » والزميلة « سعادة » قد اتصلا بالجيش واستدعياه للقدوم إلى مؤسسة «الأهرام» . وهو إجراء عارضته من قبل حيث كنت أرى انه لا يصح تدخل القوات المسلحة في مؤسسات مدنية على هذا النحو . وكانت الزميلة الأستاذة « حنان حجاج » وكذا الزميلة الأستاذة «سعادة» ليلة الأربعاء الماضي (١٦ فبراير ٢٠١١) قد أبلغتاني هاتفيا بهتريب خمسة صناديق (كراتين) من مكتب رئيس التحرير . واقترحا الاتصال بالجيش . ورغم أن الزميل الأستاذ « محمد غزلان » في جريدة «التمساء» كان قد أمدني بهاتف عقيد قال انه مسئول عن شئون الصحافة ، إلا أنني امتنعت عن الاتصال به إدراكا مني بضرورة عدم إقحام الجيش في شئوننا .

لكنني وجدت نفسي مع زملاء نندفع إلى استقبال قوة شرطة عسكرية بقيادة ضابط برتبة «مقدم» مسئول عن تأمين وسط البلد . وقد وصلت القوة إلى «الأهرام» بعد منتصف الليل وانتهاء عملية الجرد . وسعى مدير الأمن إلى صرفهم ومنع دخولهم إلى المؤسسة مدعيا بأن « كل الأمور على ما يرام ولا توجد اية مشاكل » ، رغم ما لمسناه على مدى نحو خمس ساعات من مصاطلات و ممانعات . وخارج المبنى أخذ مدير الأمن يحاول منعي من التحدث إلى قائد القوة حتى انه استخدم يده وذراعه للحيلولة بيني وبين متابعة التحدث إليه .

وبعد نحو الساعة من الكر والفر - لحق بنا خلالها الزميل العزيز الأستاذ « ضياء رشوان » - بدا أن قائد القوة العسكرية مرتبكا لا يعرف كيف يتصرف أمام هذا الموقف . واقترح أن يصحب أحدنا إلى قسم شرطة « بولاق » الذي يتبعه «الأهرام» لجلب جنود يقومون على حراسة غرف كبار قيادات المؤسسة لضمان عدم تهريب المستندات والوثائق والمقتنيات . وحاول القائد الاتصال بمكتب اللواء «سامي عنان» رئيس الأركان لكنه فشل . إلا أن ما حسم الموقف انه بينما كنا منشغلين في الحوار مع القائد العسكري داخل هو المبنى قام مدير الأمن بمساعدة معاونيه و مندوب الشؤون القانونية بإخراج الصناديق إلى خارج باب المبنى القديم . وإزاء ذلك اتخذ قائد القوة على الفور قرارا حازما بوضع منافذ المؤسسة تحت سيطرة الجيش ، ومنع خروج أية ورقة منها . وقام بتنفيذ القرار على الفور .

كانت الساعة قد جاوزت الساعة الواحدة والنصف عندما تركنا خلفنا مباني « الأهرام » بشارع الجلاء وقد أحكمت الشرطة العسكرية سيطرتها على مداخلها، كما بدأ لنا. واقترح الزميل « رشوان » أن نعزز في الصباح البلاغ الذي تقدم به أكثر من ١٢٠ صحفيا بالمؤسسات الصحفية القومية إلى النائب العام يوم ٨ فبراير الماضي ، والذي يطالب بسرعة منع رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين في عهد « مبارك » من السفر احترازا و اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تدمير أو تهريب ايه وثائق أو مستندات أو مقتنيات في هذه المؤسسات .فضلا عن التحقيق في ثرواتهم ومدى مشروعيتها و رد المبالغ المليونية المتحصلة شهريا من حصة القيادات في عائدات الإعلانات والتي لا تقرها المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ وعندما دخلت إلى ييش كنت غير مستريح تماما لأننا اضطررنا للجوء إلى الجيش .. لكن ماذا كان علينا أن نفعل بعد مشوار طويل من الإنكار لمطالبنا ومن المماطلة والتلاعب .



(٩ - أ)



بلاغ للنائب العام

السيد المستشار للنائب العام

تحية طيبة وبعد

مقدم هذا البلاغ يناشد السيد النائب العام الإسراع الاستجابة لمطالب الصحفيين بالصحف القومية الذين تقدموا بالبلاغ رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ في ٨ فبراير الجاري . ويأتي تجديد طلبنا على ضوء ما لعسناه في مؤسسة «الأهرام» وفي غيرها على مدى الأيام الماضية، وبلغت ذروته مساء أمس الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١ . فقد تصدى زملاء في «الأهرام» لمحاولة إخراج مستندات ومقتنيات من المؤسسة في يوم عطلة وأثناء انشغال المواطنين والصحفيين بالتظاهر في ميدان التحرير .

وعلى مدى الأيام الماضية هناك شهود من بين صحفيي المؤسسة على إخراج صناديق (كراتين) من مكاتب قيادات المؤسسة ، بما في ذلك مدير الإعلانات السيد حسن حمدي . ومساء أمس تصدوا لمحاولة إخراج ثلاثة صناديق من مكتب السيد رئيس التحرير الأستاذ أسامة سرايا ، وبعد يوم واحد من طلب جهاز الكسب غير المشروع من الجهات الرقابية معلومات عن ثروته وزملاء له في المؤسسات القومية . وتمكن الصحفيون

(*) تقدمت بهذا البلاغ إلى مكتب النائب العام ظهر يوم السبت ١٩ فبراير ٢٠١١ . وهافتني حينها الزميل الأستاذ أسامة غيث لالحنني في نيابة باب الخلق لأبني بأقوالي في محضر حررته الشرطة العسكرية بشأن متعلقات السيد رئيس تحرير الأهرام . وعندما وصلت كان قد استكمل أقواله هناك . وأعترف وكيل النيابة عدم السماع إلى أقوالي مكتفياً بما قاله الأستاذ غيث حتى ذلك الحين . وتركت رقم هاتفني المحمول . إلا أن أحداً من النيابة لم يتصل بعدها وإلى حينه .

والعاملون بالمؤسسة من فرض خيار تشكيل لجنة برئاسة محامي من الشئون القانونية قامت بجرد محتويات الصناديق. وحضرت الشرطة العسكرية فجرا إلى مقر المؤسسة. ولما اكتشفنا في حضورها محاولة جديدة لتهرب الصناديق إلى الخارج، فرضت سيطرتها على المبنى ووضعت عساكرها على كل المنافذ لمنع خروج أي ورقة أو مقتنيات.

سيادة النائب العام

نطالبكم بالتحقيق في هذه الواقعة والاستماع إلى شهودها والتحفظ على الأوراق والمستندات والمقتنيات التي تخص المؤسسة. ولما كانت الشرطة العسكرية قد أبلغتنا بأنها لن تستطيع الاستمرار في رقابة المبنى، فإننا نناشدكم اتخاذ إجراءات فورية لحماية مقدرات مؤسسة الأهرام وغيرها من المؤسسات الصحفية القومية، كما طالبناكم يوم ٨ فبراير ٢٠١١. ونجدد بلاغنا السابق الذي يطالب بمنع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير بالمؤسسات القومية الحاليين والسابقين من السفر احترازا واتخاذ التدابير لمنع تدمير أو تهريب أية وثائق أو مستندات أو مقتنيات تخص هذه المؤسسات والتحقيق في مشروعية مصادر ثرواتهم، ورد المبالغ المتحصلة من نسبة الإعلانات المخصصة للقيادات الصحفية والتي لا تقرها المادة ٧٠ من قانون الصحافة لعام ١٩٩٦.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام

في ١٩ فبراير ٢٠١١

(١٠)



«الأهرام»

تمرد في الثكنة

(الجزء الثالث)

الساعة الثانية عشر ظهر الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ دلفت إلى صالة التحرير بالدور الرابع بمبنى «الأهرام» القديم، وأخذت في توزيع نسخ من آخر مقال كتبت من سلسلة «مقالات الثورة وميدان التحرير». ويحمل عنوان «ارحلوا أكرم لكم». إلا أن المشهد في الصالة التحرير غير مسبوق. فقد انعقد اجتماع مجلس التحرير اليومي برئاسة الأستاذ «أسامة سرايا» تحت حراسة قوات خاصة من الجيش ترتدي ملابس قتال وخوذات معدنية وتحمل الرشاشات والأسلحة الآلية. الضباط والجنود داخل صالة التحرير وعلى أبوابها متجهمون وكأنهم على أهبة اشتباك. أما ضباط وجنود الشرطة العسكرية الذين كلفوا بمنع تهريب المستندات والوثائق فقد غادروا بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من استدعائهم ليلة ١٨ فبراير، من دون معرفة مصير الصناديق «الكراتين» التي كان يجري تهريبها من مكاتب قيادات المؤسسة بما في ذلك رئيس تحرير الأهرام اليومي (والى كتابة هذا النص).

بعد انتهاء اجتماع مجلس التحرير بدقائق أخذ ضباط وجنود القوة الخاصة في الانسحاب. وعلى أبواب المصاعد بالدور الرابع سألت قائدهم عن أتى بهم ولماذا؟. أجاب في اقتضاب: «أوامر عليا». أما الزملاء فقد تبادلوا أحاديث جانبية عن استدعاء «سرايا» وإدارة المؤسسة الجيش لحماية اجتماع مجلس التحرير بدعوى اعتزام مجموعة من المحررين طرد رئيس التحرير وتشغيل الجريدة بسياسة تحرير جديدة.

واقع الحال أن أحدا من المتمردين في «الأهرام» لم يفكر في مثل هذه الخطوة. ولقد دهشت شخصيا عندما استمعت إلى شائعة تقول بأنني إلتويت اقتحام مكتب الزميل الأستاذ «سامح عبد الله» المسئول عن بوابة «الأهرام» الالكترونية والسيطرة عليها

وتشغيلها بسياسة جديدة . وبالأصل أنا لا أعرف أين يقع هذا المكتب أو أعلم شيئا عن البوابة أو كيفية تشغيلها . كما أنني لا أتابعها . وبالمصادفة التقيت بالزميل « سامح » في ذات اليوم على سلام مبنى المؤسسة فلم أتمالك نفسي من الضحك ، دون أن أبدي سببا . وبسبب أنني تذكرت لحظتها أن الزميل متين اللينان إذا ما قورن بي .

حقيقة الأمر أن نحو أربعين يوما فاصلة بين ٢٠ فبراير و ٣٠ مارس ٢٠١١ حين صدر قرار حكومة تغيير الأعمال برئاسة المهندس « عصام شرف » بتغيير عدد من قيادات الصحف القومية من بينهم رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيسا تحرير مطبوعتيه اليوميين الرئيسيتين « الأهرام الصباحي » و « الأهرام المسائي » كانت خافلة بالأحداث المثيرة وبالصراعات الضارية .. والمعقدة أيضا . مما يشكل لوحة متعددة الأبعاد . وقد اتضح لاحقا للكاتب والفاعل أيضا في سياق أحداث في هذه الصراعات بعضا مما كان مخفيا منها بالنسبة له . ولا شك أن جوانب أخرى مازالت خافية حتى لحظة كتابة هذا النص في شهر فبراير ٢٠١٢ ، بعدما غاب عن مسرح الأحداث أول رئيسي مجلس إدارة وتحرير للأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير : الأستاذ «ليب السباعي» رئيس مجلس الإدارة بالوفاة رحمه الله وبعد أسابيع معدودة من إحالته إلى المعاش في مطلع شهر نوفمبر ٢٠١١ .. والأستاذ «عبد العظيم حماد» بالاستقالة في منتصف شهر يناير ٢٠١٢ ، وإثر أحداث مؤسفة . لكنها كاشفة ونسهم في إلقاء المزيد من الضوء على ما كان خافيا خلف تعثر التغيير في « الأهرام » .

الأيام الأربعون أو نحو ذلك الذي يختص هذا النص برواية شهادة كاتبه عليها - بقدر ما تسعف الذاكرة ويتسع مجال الحركة والرؤية - خافلة بأحداث ربما لم يعرفها تاريخ « الأهرام » المديد والذي يبدأ بعام ١٨٧٥ : وفي العديد من المحطات خلال هذه الأيام المعدودة ما يعد بحق سابقة في هذا التاريخ وفي تاريخ الصحافة المصرية منذ إصدار «الوقائع المصرية» في عام ١٨٢٨ . ولعل ذروة هذه الأيام الأربعين هو تنظيم الانتخابات غير المسبوقة لاختيار رئيس تحرير «الأهرام» . وأظن أن هذه الانتخابات التي وصفناها حينها بأنها «إسترشادية» تجربة لا مثيل لها في الصحف المصرية الأخرى ما بعد ثورة ٢٥ يناير . وذلك على الرغم من حدود وعيوب هذه الانتخابات . ومع

الأخذ في الاعتبار أن العديد من مؤسسات الصحافة القومية شهدت أحداثا جساما لا تقل إثارة عما عرفته «الأهرام» . وعلى سبيل المثال فإن دار التحرير التي تصدر عنها جريدة «الجمهورية» ومؤسسة «روزاليوسف» و«وكالة أنباء الشرق الأوسط» شهدت طرد قيادات إدارية وتحريرية ومنعها من الدخول . لكن في ظني يبقى يميز تجربة «الأهرام» في سابقة هذه الانتخابات الاسترشادية وفي كم نوعية الوثائق الجماعية الداعية إلى التغيير والمتجاوبة مع نبض الثورة في البلاد . كما لا يفوتني هنا أن أشدد أيضا على أن تجربة الانتخابات لم تكن هي أيضا بعيدة عن مزاج عموم المصريين الذي وجد في هذه الآلية الديمقراطية البديل للأساليب الاستبدادية الفاسدة وغير الرشيدة في اختيار القيادات من العمد في القرى إلى أساتذة الجامعات في المدن .

في الطريق إلى الانتخابات صاغت مجموعة من العاملين بالمؤسسة وثيقة تنطوي على أهمية خاصة حيث جمعت بين الفئات الثلاث التي تضمها المؤسسة : العمال والإداريون والصحفيون . وبدأت حملة توقيعات على الوثيقة التي حملت عنوان : «مذكرة مطالب العاملين بمؤسسة الأهرام» في العديد من الإدارات . واللافت أن هذه الوثيقة تبنت في بندها الأول مبدأ الانتخاب في اختيار قيادات المؤسسة ومديري الإدارات المختلفة . و أبرزت الحاجة إلى وضع سياسة تحرير مكتوبة . وشملت إصلاحات إدارية ومالية تحمل توجهها نحو العدالة الاجتماعية، من بينها وضع حدين أعلى وأدنى للدخول (١ إلى ٧) . فضلا عن خطوات محددة لضرب الفساد داخل المؤسسة ، بما في ذلك إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير وحمل الصحفيين بالإعلانات . ومن يقرأ مذكرة المطالب يكشف أنها أشبه بروشة إصلاح متعددة الجوانب . استفادت من أوجه الخبرات والمعاناة المتنوعة في مختلف إدارات المؤسسة .

أثناء عملية جمع التوقيعات أصبح بالإمكان التعرف على زملاء بين العمال والإداريين يتمتعون بدرجة عالية من الوعي والصلابة والنضالية . وتبين خلال ذلك أن هناك أفرادا غيرنا - المقصود غير الصحفيين - يعانون من الظلم والتمييز وإهدار الكفاءة كل في تخصصه وإدارته . بل وأيضا - وهذا هو الأهم - هناك من بينهم من واجه على مدى سنوات محاولا كشف الفساد ، وظل يدفع الثمن غالبا من قوته وقوت أبنائه . وهنا يتعين أن أذكر - لا على سبيل الحصر بأي حال - الزميلة مديرة الحسابات الأستاذة

« فاتن بركات » ، والتي وقفت على مدى أزمته رؤساء مجالس إدارة تعاقبوا على المؤسسة تطالب عبثا بفتح التحقيق في مجموعة مخالفات مالية جسيمة فاضحة . و لعل أكثرها إثارة نفقات زيارة الرئيس « مبارك » لمبنى مؤسسة « الأهرام » في مدينة السادس من أكتوبر في نوفمبر عام ٢٠٠٦ ، وبينها مبلغ ٣١٠ ألف جنيه من دون فواتير . وفي ٢٤ فبراير ٢٠١١ انضم مجموعة من الصحفيين إلى بلاغ مشترك مع الزميلة الأستاذة « فاتن » مقدم إلى النائب العام بشأن هذه المخالفة . وحمل البلاغ رقم ٢٤٦٠ . لكنه انتهى كغيره من البلاغات المقدمة بشأن الانحرافات في الصحافة القومية عامة و « الأهرام » خاصة إلى مصير مجهول ، وحتى لخطة كتابة هذا النص .

و لعله من أكثر اللحظات إثارة في هذا المسار الجماعي للعمال والإداريين والصحفيين مع أنه في منتصف شهر مارس ٢٠١١ جاعنا زميل من العاملين بإدارة الأمن ليبلغنا بتهديب قيادات رفيعة في المؤسسة لما تبقى من هدايا رأس السنة الثمينة المخصصة لعلية القوم في البلد من المشرفين على اختيار وإبقاء قيادات الصحف القومية في مواقعها بالمخالفة لكل قانون واعتبارات الرشادة والمهنية . جلس الرجل يتنا وهو يكاد يرتعد في غرفة الزميل الأستاذ « أسامة غيث » (أحد مديري التحرير) وروى ما شاهده وزملاؤه بأعينهم من تهريب الساعات المرصعة بالماس وغيرها من الهدايا غالية الثمن وبملايين الجنيهات في حقائب من تم التماهم على المؤسسة . قال الرجل أنه شاهد عيان ، لكنه يطلب الحماية لأنه يخشى على مصيره ومصير أولاده . وقتها تداولنا في الأمر (الأستاذ غيث والزميلة الأستاذة صباح حمامو والأستاذة شيرين المنيري وأنا) . و استعنا بمحام من خارج المؤسسة صاغ لنا بلاغا إلى النائب العام أنطوى على قدر من الحذر . وحينها كتبت مقال « هدايا الأهرام جيت » ، ونشرته على الفور في موقع جريدة « البديل » . لم أستطع أن أقول فيه كل ما أعرف . لكن ما قلته كان كافيا وزيادة .

كان في كل ذلك بوادر حركة تقوم على التفاعل بين الصحفيين والعمال والإداريين الذين طالما صنع عهد الاستبداد والفساد أسوارا من عزلة بينهم . لكن يتعين الاعتراف بأن هذه الحركة لم تبلغ غايتها . ولم تحدث الأثر المطلوب من أجل التغيير . وفي رواية

ملايسات اجتماع المدير العام وقتها الدكتور «طه عبد العليم» ونص ملاحظاتي على هذا اللقاء ما يلقي الضوء على هذه المعضلة . لقد تبين لنا كصحفيين معنيين بالتغيير في «الأهرام» - وحتى قبل تنحي مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ - ضعف معرفتنا بحال العاملين بالمؤسسة . فقط مع وقفات احتجاجية تالت في جو المبنى الرئيسي القديم بشارع الجلاء بالقاهرة خلال شهري فبراير ومارس من هذا العام تبين أن هناك مئات بل الآلاف من العاملين بدون عقود تعيين ولا تأمينات . يتقاضى العديد منهم منات معدودة من الجنيهات كل شهر على مدى سنوات تطول وقد تصل إلى العشرين عاما في خدمة «الأهرام» . كان بعض هؤلاء يأتون من داخل إدارات بينها تلك التي تخص التحرير الصحفي داخل المباني الرئيسية بشارع الجلاء . لكن أغلبهم جاء من المطابع في السادس من أكتوبر وفي قلوب خارج القاهرة . بل أن الآلاف جاءوا من مختلف محافظات مصر حيث أنهم ملحقون بالعمل في التوثيق الضوئي (الميكرو فيلم) للأهرام بمكاتب الشهر العقاري . قابلنا حينها زملاء عمل يقررون من العقد الخامس من دون تأمينات أو عقود ، ويأخذ الواحد منهم مكافأة غير ثابتة قد لا تتجاوز في هذا الشهر أو ذاك المائتي جنيه ! . وكان من بين هؤلاء من يتحمل مسؤولية الإنفاق على أسر وأطفال . وإلى جانب حكايات العمل الأسود فيما يشبه السخرة بأجور بالغة التدني ، استمعنا من زملاء في إدارة التوزيع إلى وقائع فساد مشينة تهدر ملايين الجنيهات ولحساب مؤسسات صحفية منافسة للأهرام كـ «المصري اليوم» مثلا . وحينها تعرفت على أحد قوانين الفساد في صحافتنا المصرية في عهد «مبارك» والليبرالية الجديدة المتوحشة . فبينما تمارس الصحف الخاصة الجديدة «صحف رأسمالية المحاسيب» أقصى أشكال الاحتكار في تعاملها مع الصحفيين بل وكتاب الرأي ، تسمح لنفسها بتوظيف وتشغيل صحفيين وكتاب من الصحافة القومية وهم على رأس أعمالهم في جرائدهم . بل تستخدم أساليب في الإفساد والرشوة مع إدارات الطبع والتوزيع إلى حد الحصول على ميزات غير قانونية وغير منطقية على حساب طباعة وتوزيع الصحافة القومية بما في ذلك «الأهرام» . ووفق قاعدة «كل شيء يمكن شراؤه بالمال» .

يوم ٢٧ فبراير ٢٠١١ كان بالنسبة لشهادتي هذه هو الذروة في هذه الوقفات الاحتجاجية . فقد دخلت اللجنة النقاية للعاملين بالأهرام على خط هذه الوقفات قبل

أن تعود سريعا إلى ثباتها العميق مثلها كحال الجمعيات العمومية في المؤسسات الصحفية القومية . فقد دعا سبعة من أعضاء اللجنة على رأسهم الأستاذ «حسين كمون» إلى وقفة وصفوها بإحتجاجية سلمية « صبيحة هذا اليوم للمطالبة بتنفيذ مجموعة مطالب بتصدرها تغيير رئيس مجلس الإدارة ورئيسي تحرير المطبوعتين الرئيسيتين « الأهرام اليومي » و « الأهرام المسائي » ومدير عام المؤسسة . كما طالبوا وفق مذكرة لهم موجهة إلى المشير «حسين طنطاوي» رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بـ «توزيع عادل للدخول في المؤسسة وضمان عدالة توزيع مخصصات الحوافز الشهرية» وبإنهاء التعاقد مع المستشارين فوراً وبالتحقيق في مشروعات وصفوها بأنها إهدار للمال العام ، وهي وفق المذكرة : « نادي العاملين بالأهرام ومعرض المقننات الفنية ومشروع التطوير » .

صبيحة هذا اليوم تجمع نحو المائتين من العاملين في بهو المبنى الرئيسي القديم مطالبين بالتغيير في القيادات والسياسات ومنددين بالفساد . لكن بعد نحو الساعة من الهتاف الغاضب استطاع عدد من أعضاء اللجنة النقابية والجمعية العمومية إقناع المحتجين بالصعود إلى قاعة « هيكل » بالمبنى ذاته للحوار مع المدير العام للمؤسسة «الدكتور طه عبد العليم» . ولما تبين أن القاعة لا تتسع تقرر نقل الاجتماع إلى قاعة أوسع تسع نحو الألف (نجيب محفوظ بأحدث مباني شارع الجلاء التابعة للأهرام) . وفي النصف ساعة الفاصلة للانتقال بين القاعتين تغير سريعا الجمهور . فقد جلبت هذه الدقائق إلى المشهد عاملين يرفعون مطالب محض إصلاحية وشخصية بالأساس ، من بينها رغبات في تعيين الأبناء والأقارب بالمؤسسة . وهكذا غلب على المشهد التحول من الثورة على القيادة والإدارة إلى التوسل إليها بمطالب . قد يكون فيها الحق والمنطق . لكن بالتأكيد شابهها الكثير من المطالب الشخصية المخالفة للقانون والمنطق بل ولروح ثورة ٢٥ يناير . وكما تجسدت في منهج توريث الوظائف تماما كتوريث السلطة الذي ثار عليه المصريون . وجوهر التحول في هذا المشهد هو الانتقال من معنى التغيير في السلطة داخل المؤسسة ومحاسبة المستبدين الفاسدين من أتباع نظام «مبارك» والقطيعة مع زمانهم إلى مجرد رفع مطالب إصلاحية إلى السلطة ذاتها . وهو تحول يفيد الاعتراف بشرعية هذه السلطة التي كان يريد الجمهور منذ دقائق الإطاحة بها ومحاسبتها . ولعل

هذا المشهد يعبر عن حال البلد بأسرها بالانتقال إلى لعبة تدوير الكتلة الثورية المؤثرة الساعية إلى التغيير في قطاعات من الجماهير ذات المطالب الإصلاحية المحدودة ، ومعها تأثيرات أولئك العابرون بعد العبور والناثرون بعد الثورة . ولعل هذا المشهد على مستوى «الأهرام» يحاكي ما حدث لعموم البلد مساء يوم ١١ فبراير ٢٠١١ حين جرى الإعلان عن تنحي « مبارك » فاندفعت كتل محافظة كانت أبعد ما تكون عن أيام الثورة الثمانية عشر السابقة لتنتقل ميدان التحرير إلى حالة احتفالية قاعة يهكذا تنحى لم يسقط أبدا النظام . ويترجم هذا الانتقال الخطير المانشيت «الأهرام» الرئيسي في اليوم التالي ١٢ فبراير ٢٠١١ : «الشعب أسقط النظام » . وما تلاه من مانشيتات للجريدة خلال هذا الشهر تناقض استمرار أسماء رئيسي التحرير ومجلس الإدارة نفسيهما ، من قبيل : « تنظيف مصر » و « الفاسدون يتساقطون » . ولعل في كل هذا وذاك لونا من حيل الرجعية في ممارسة الخداع والاستمرار في السلطة دون تغيير حقيقي . أما ما حدث بعدها في الاجتماع مع المدير العام الذي وجدت نفسي مطالبا بالجلوس إلى المنصة بجواره والزميلة الإدارية الفاضلة « وفاء وحيد » فليخصه النص اللاحق بعنوان : « ملاحظات على لقاء المدير العام للأهرام » . لكن يتعين هنا أن أسجل ملاحظة لا تخلو من دلالة . فعندما حانت لحظة الجلوس على المنصة رفض الجمهور في القاعة جلوس أي من أعضاء اللجنة النقابية وأنزلوهم . وهو ما يعكس إلى حد ما ضعف الثقة في هكذا لجان نقابية في المؤسسات الصحفية وغير الصحفية .

على أية حال ، لم تنتج هذه الحركة الجماعية بين إداريين وعمال وصحفيين إلا القليل من الإصلاحات . وكما حدث في العديد من مؤسسات البلد جرى انتزاع حقوق بعض العاملين في التعيين والتثبيت والتأمين . و أظهرت الحركة الحاجة إلى الإسراع بتغيير وجوه في القيادة بعينها باتت «محروقة» وعبأ على استمرار النظام . لكن هذه الحركة الجماعية لم تفض إلى تغييرات جذرية كإنتزاع الحق في لوائح معلنة وشفافة وعادلة إدارية ومالية ولعلاقات عمل . كما ظلت غالبية القيادات في المؤسسة في مواقعها دون تغيير أو محاسبة . وخلف كل ذلك يبرز قصورنا كصحفيين في دوام وتوسيع التواصل والتفاعل مع مختلف العاملين ، وصولا إلى مشكلة غياب القدرة على بناء تنظيمات نقابية مستقلة تجمعنا معهم .

والى جانب هذا المسار الذي استهدف انخراط كافة العاملين في أعمال مشتركة وعلى رأسها حملة التوقيع على مذكرة مطالب العاملين ، تقدمت مجموعة من الصحفيين على مسار مواز باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ مطلب انتخاب رئيس تحرير صحيفة الأهرام (المطبوعة الرئيسية) . فقد شرعنا في التنفيذ العملي وفق هذا المسار نظرا لمحدودية عدد الصحفيين مقارنة بإجمالي عدد العاملين في المؤسسة . ولأن القيادة التحريرية المسئولة مباشرة عن المادة المنشورة التي يطالعها القراء يوميا ظلت الأكثر استفرازا وإثارة ونأثيا على التوزيع والإعلانات والأموال التي تدفق على المؤسسة . وبدأت هذه المهمة بوضع وثيقة « شروط الترشح للمناصب القيادية » . تداول بشأنها عدد من الصحفيين في نهاية شهر فبراير ٢٠١١ . وتوليت صياغتها في صورتها النهائية . وكانت الوثيقة في ذاتها عامة تشمل شروط الترشح للمواقع القيادية في مختلف تخصصات العمل بمؤسسة صحفية ، وإن خصصت بندا خاصا برئيس التحرير . والفلسفة التي تقف وراء بنودها هي القطيعة مع ما كان ووضع معايير إضافية تضمن الكفاءة والاحترافية والتزاهة . ولكن عندما شرعنا في إجراءات الانتخابات الإسترشادية جرى إعادة مناقشة الشروط وتم إدخال تعديلات عليها كان من أهمها الشرط المتعلق بأن يكون المرشح من بين الصحفيين بجريدة الأهرام اليومي . وبما يفيد قطع الطريق على أي زميل من خارج الإصدار الرئيسي وحرمان الصحيفة من فرص الاستفادة بكفاءة تأتي من الإصدارات ، والتي تظل - في نظري وآخرين - تتمتع بمناخ أكثر صحية ومهنية ، لاعتبارات تتعلق بوطأة القيود وتربية الصحفي الطبع المطيع في مركز الشكنة « الأهرام اليومي » .

لكن الاجتماع الذي انعقد في قاعة « هيكل » بالمبنى القديم وشهد إدخال هذا التعديل عرف ما هو أكثر تأثيرا على عملية الانتخاب . فقد وجدت نفسي بين أقلية عندما احتدم النقاش حول طريقة الاقتراع التي قادها الزميل الأستاذ « محمد حربي » . كنت مع التوصل إلى قائمة مرشحين محددين يتقدمون بأنفسهم أو يتقدم بأسمائهم من يشاء على أن تطبق شروط الترشح على كل منهم لاستبعاد من لا ينطبق عليه إحداها . وبعدها منحت فرصة التقدم ببرنامج عمل انتخابي لكل مرشح في قائمة مرشحين محددة تنتهي بخانة مفتوحة (آخرون لفتح المجال أمام من لم يشاركوا في العملية التي أسفرت عن

تمرد في الثكنة

عملية الاقتراع ليستخبوا من يشاءوا). لكنني فوجئت بأغلبية تصوت ضد هذا التصور. وتغلب ما أصفه بأسلوب عشوائي معيب يقوم على حق الناخب في أن يصوت لما بين مرشح أو ثلاثة مرشحين يختارهم بدون قوائم أو برامج. وهكذا جرى إهدار تطبيق شروط الترشح مسبقاً على وعد تطبيقها حين تظهر النتائج (١). ونزولاً على رأي الأغلبية - التي لا أعرف من أين تم حشدتها فجأة لتتجه في هذا المسار - شاركت في الإشراف على عملية فرز أصوات قادها مع عملية الاقتراع بالأساس الزميل الأستاذ «حربي». وأنا غير مقتنع بما اعتبرته لقاء لشروط الترشح في مسألة المهملات وإشاعة الارتباك في التصويت وعد الأصوات جراً ترك عملية الاقتراع مفتوحة للتصويت لشخص أو اثنين أو ثلاثة (١).

سارت عملية الاقتراع بصعوبة رغم إنها تجربة مبهرة غير مسبقة في «الأهرام». وكان واضحاً أنها تلقي مقاومة من كافة مراكز القوى الحريضة على إبقاء الأمور على ما هي عليه. وعلى سبيل المثال لم يتمكن من أن نعلق إعلاناً واحداً في لوحات المؤسسة أو على جدرانها الداخلية بالدعوة للاقتراع. إلا أن عملية التصويت والفرز وإعلان النتيجة جرت في قاعة «هيكول» من دون أي محاولة لإغلاقها أمامنا. وقد تحولت القاعة في ظني لما يشبه المتنفس لحركة التغيير داخل «الأهرام» منذ اجتماع ١٠ فبراير ٢٠١١ الذي أشرت إليه سابقاً. واستمرت عملية الاقتراع بطيئة وثيلة لخمس أيام من الأحد ٦ مارس إلى الخميس ١٠ مارس ٢٠١١ ومن الساعة العاشرة صباحاً إلى الخامسة مساءً. وإعترضتها محاولات متكررة من أتباع مراكز القوى داخل الجريدة لعرقلتها بممارسة الدعاية المضادة للفكرة والطقن في نزاهتها. وحتى بالسعي للتشويش عليها بمحاولة مجادلة المشرفين عليها بإعادتها مرة أخرى على أسس جديدة محورها تمزيق وثيقة شروط الترشح، مع أنها لم تطبق مسبقاً على قائمة مرشحين (١).

وفي النهاية صوت ٢٢٥ صحفياً من «الأهرام» اليومي من بين نحو ٩٠٠ على اختيار رئيس تحرير الصحيفة في صندوق «كارتون» كان يجري إغلاقه يومياً بمحضر شهود بعد زمن الاقتراع وإيداعه في غرفة مغلقة. الغرفة الخاصة للأستاذ «كمال جاب الله» مدير التحرير الذي أبدى حماساً للتجربة. وجرت عملية فرز الأصوات مساء الخميس ١٠ مارس ٢٠١١ بإشراف لجنة من الصحفيين. كنت أحد أعضائها. ولفت نظري

حينها المشاكل الناجمة عن طريقة التصويت التي اعترضت عليها من الأصل . فقد تبدلت أصوات ناخبين على صحفيين تستبعدهم شروط الترشح بوضوح كعضوية الحزب الوطني والاشتراك في إدارة التحرير المتسببة عن انهيار سمعة الجريدة و هبوط توزيعها . كما حصل صحفيون خارج الجريدة بالأصل (كالأساتذة محمد حسين هيكل وفهمي هويدي و سلامة أحمد سلامة) على أصوات ناخبين . وفضلا عن ذلك حصل من في سن المعاش كالأستاذ فاروق جويده على المرتبة الثانية في الأصوات . وعلمنا بأن شائمة قد راجت قبل التصويت بأيام قليلة عن اختيار المجلس العسكري للأستاذ «جويده» رئيسا للتحرير . وفوق هذا وذاك لم تطبق الاعتبارات الخاصة بإعلان الذمة المالية على سبيل المثال .

أسفرت عملية الانتخاب عن إعلان تقدم الأستاذ «عبد العظيم حماد» إلى المركز الأول بـ ١٣٠ صوتا والأستاذ «فاروق جويده» للمركز الثاني بـ ٩٢ صوتا ، ثم الأستاذ «يحيى غانم» في المركز الثالث بـ ٤٠ صوتا والأستاذ «عبد المحسن سلامة» في المركز الرابع بـ ٢٩ صوتا والأستاذ «كمال جاب الله» في المركز الخامس بـ ٢٦ صوتا . (نص محضر فرز الأصوات بالملاحق في نهاية الكتاب) وهكذا يتبين أن من بين من شغلوا المواقع الخمس الأولى من كان معلوما عنه أنه عضوا بالحزب الوطني ومسئولا عن سياسة تحرير أسخطت القراء والشعب وانتهكت قواعد المهنة وأخلاقياتها . لكن المشهد مع كل ذلك كان لا يخلو من البهجة . فقد جرت الانتخابات وإعلان نتائجها رغم كل العراقيل . وأسفرت عن التقدم للإعلام وللرأي العام باسم الأستاذ «عبد العظيم حماد» والذي لم يعرف عنه ما يسئ إلى القارئ والمهنة .

لكن ثمة منغصات إضافية في هذا المشهد الجليل في تاريخ «الأهرام» تضاف إلى طريقة الاقتراع « شبه العشوائية » والمهددة لوثيقة شروط الترشح للمناصب القيادية . وقد حاولت تسجيل تحفظي هذا في محضر الفرز وإعلان النتائج الذي وقعت عليه لكن جرى منعي بدعوى « ألا أفسد الفرح » . وسأكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة منغصات :

الأول .. أنني كنت أطمح إلى حضور أعضاء محترمين من مجلس النقابة لعملية فرز

الأصوات وإعلان النتائج ليضفوا عليها «باركة نقابية ويرفعوا منها مثالا أمام عموم الصحفيين ، خصوصا وأن هذه الانتخابات محط أنظار زملاء في مؤسسات صحفية أخرى . وبالفعل وجهت الدعوة إلى الأستاذ «يحيى قلاش» والأستاذة «غير سعيد» . لكنهما لم يحضرا وحرما هذه التجربة من إضفاء ثقل معنوي عليها يتجاوز جريدة واحدة ومؤسسة واحدة . ولا أدري ما إذا كان الانقسام في «الأهرام» حول هذه الانتخابات وشرعيتها السبب في هذا التخلف عن الحضور أم أن الأمر لا يتعلق بهذا الشأن .

و الثاني .. أنني فوجئت بالأستاذ «عبد العظيم حماد» في حوار جانبي خلال عملية الاقتراع يقول كثيرا على رئيس مجلس الإدارة حينها الدكتور «عبد المنعم سعيد» . ولقد تحدث حينها بأن الدكتور «سعيد» لديه قنوات مفتوحة ومؤثرة مع قادة المؤسسة العسكرية وأنه رشحه لمنصب رئيس التحرير في ظل استمراره هو في منصب رئيس مجلس الإدارة . وبلغت نظري الآن عندما أراجع «محضر قرز اختيار رئيس تحرير جريدة الأهرام اليومي» ما ورد في نهايته من إشارة لـ «إعجاب رئيس مجلس الإدارة» بهذه التجربة الديمقراطية .

لكن المنعص الأكبر (الثالث) اتضح لاحقا بعد أشهر عندما استمعت من زملاء في «الأهرام» إلى اتهامات بإدارة الانتخابات لصالح من حصل على المرتبة الأولى الأستاذ «عبد العظيم حماد» . ولقد خضت على مدى أشهر مناقشات طويلة مع زملاء - بعضهم لا أشك في استقامته وبعده عن ممارسة الابتزاز الرخيص - تبدأ من نقطة مسئولتي الشخصية عن وصول الأستاذ «حماد» إلى موقع رئيس التحرير عبر هذه الانتخابات . وواقع الحال أنني شخصا لم أمنحه صوتي ولم أمارس أية دعاية له أو ضده ، وباعتبار أن الإخلاص لفكرة الانتخابات ومقتضيات الحيادية للمشاركين في الدفع تجاهها والإشراف على جانب من عملياتها يتنافى مع ممارسة أية دعاية . لكنني فوجئت هؤلاء الزملاء يلحون في أن آخرين قريبين لي ممن أشرفوا على الانتخاب مارسوا مثل هذه الدعاية لصالح الأستاذ «حماد» . وهو أمر لم أره أو ألاحظه بنفسي في حينها على أية حال .

يلفت النظر في هذا السياق أن عددا ممن أبدى الحماسة لانتخاب الأستاذ «حماد» حينها انخرط في صراع مع رئيس مجلس الإدارة الدكتور «سعيد» وإلى حد

اتهمهم بالتحرش والإساءة إليه وإلى أعضاء في مجلس الإدارة . وهو أمر كنت بطبعي بعيداً عنه . لكن حين جرى إحالة الزميلات « سعادة حسين » و « فائق بركات » و « وفاء وحيد » و « صباح حمامو » إلى الشئون القانونية في « الأهرام » والزميل « محمد الشرايدي » إلى تحقيق مماثل في مؤسسة « أخبار اليوم » وجدت نفسي مدفوعاً لكتابة مقال بعنوان : « تحقيق إداري في اتهامات سياسية » في ٢٢ مارس ٢٠١١ . كما ذهبت مع الزميلات إلى مقر وزارة الدفاع (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) للتقدم بشكوى إزاء قرار وقفهن عن العمل ومنعهن من دخول المؤسسة ، وحيث كانت الشرطة العسكرية قد حضرت إلى مكتب رئيس مجلس إدارة الأهرام في ذروة صدام عدد منهن معه ومع أعضاء في مجلس الإدارة . وكتب هذه الشرطة محضراً بهذا الشأن . وإن كنت شخصياً في موقع لا أستطيع أن أثبت منه تفاصيل ما جرى عند مكتب رئيس مجلس الإدارة . وهل انطوى على إهانات شخصية لا تليق ؟ .

و تأثير عودة الشرطة العسكرية الجدل حول مشروعية إدخال المؤسسة العسكرية طرفاً فيما يجري بالصحافة القومية . وإذا كان رئيس مجلس الإدارة « الأهرام » هو الذي استدعى الشرطة العسكرية هذه المرة ، كما قيل . فإننا كنا - في حركة التفسير - قد تحولنا إلى مخاطبة المجلس العسكري مباشرة بعد فترة من التحفظ . فقد بعثنا بالفاكس في ٢ مارس ٢٠١١ إليه وإلى مجلس الوزراء بوصفه مفوضاً بصلاحيات المجلس الأعلى للصحافة بوثيقتي : « مذكرة بمطالب العاملين بمؤسسة الأهرام » و « الشروط المقترحة للترشح للمواقع القيادية » . وكنا فيما يشبه سباق مع الزمن في إرسال هذه الوثائق مذيلاً بتوقيعات المثات وكذا بشأن إعلان نتائج الانتخابات الاسترشادية لرئيس التحرير الجديد . سباق مع الزمن نظراً ما يصلنا من معلومات عن تقدم طالبي هذين الموقعين القياديين بمذكرات تزكيتهم لها عليها توقيعات مأخوذة من الصحفيين والعاملين بسيف المناصب وذهبها . علماً بأن الساعين لهذه المناصب كانوا عادة من المشرفين على هلاك سمعة « الأهرام » كصحيفة وعلى ميزات كمؤسسة . والمسافة التي تفصل إرسال الوثيقتين المشار إليهما إلى المجلس العسكري والحكومة في شهر مارس ٢٠١١ وبين وثيقة ثالثة تحمل عنوان « رسالة إلى ثوار ٢٥ يناير » بدأنا جمع التوقيعات عليها في ٢٠ فبراير ٢٠١١ تبدو في نظر البعض بمثابة انتقال إلى سلوك أكثر واقعية .

وعلى أية حال ، فقد كان الدخول في معارك جانبية من قبيل الصراع حول إحالة الزميلات للشئون القانونية مستنزفا للطاقة في الفترة الفاصلة بين إعلان نتيجة الانتخابات الاسترشادية لرئيس تحرير الأهرام اليومي وبين قرار مجلس الوزراء بالتغيير في قيادات الصحف القومية . وهي فترة استغرقت نحو عشرين يوما حفلت بالصراعات . لكن عندما أراجع أوراقي أعثر على ما يفيد بنوايا مواصلة السير في الطريق الذي بدأناه يوم ٣٠ يناير ٢٠١١ . لكنها على ما يبدو لم تلق التفاتا كافيا من كتلة مؤثرة في « الأهرام » . فقد دعوت الزملاء صحفيين وإداريين وعمال إلى لقاء يوم ٢٩ مارس ٢٠١١ . وأعددت ورقة حوار لهذا اللقاء « للتداول في اختيار رئيس مجلس إدارة ومجلس تحرير » . وأرفقت مع ورقة الحوار مقالا نشرته حينها على موقع البديل بعنوان « رئيس مجلس إدارة الأهرام الذي نريده » . لكن عدد من حضر الاجتماع بقاعة « هيكل » بدأ أقل مما هو معتاد من قبل . كما كانت أنباء قرب تغيير رئيسي مجلس الإدارة والتحرير تداومنا . ففي اليوم التالي تمام أعلنت حكومة المهندس « عصام شرف » التغييرات الصحفية « لتبدأ مرحلة جديدة ، نروي جانبها من تفاصيلها في الجزء الرابع من « الأهرام .. تمرد في الشكنة » .

ولكن قبل أن تصل إلى هذا الجزء بملحقاته وقبله مقالان بمثابة نقد ذاتي للأهرام على صفحاته ، يتعين أن أختتم هنا بخمسة مشاهد لا تخلو من دلالة :

المشهد الأول .. أنني كنت شاهدا ظهيرة يوم الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠١١ على لحظة التسليم والتسلم « لمنصب رئيس التحرير بين الأستاذين « مبرايا » و « حماد » . وقد هالني ما أغدقه الثاني على الأول من مديح وقوله بأن الأول كان مرشحا لمنصب رئيس مجلس الإدارة وأعتزم حينها ترشيح الثاني لرئاسة التحرير (١) .

المشهد الثاني .. ظهيرة اليوم التالي الخميس ٣١ مارس ٢٠١١ صدمني ما أسره رئيس التحرير الجديد بأنه منع سابقه من الكتابة في « الأهرام » . ولما سألت : هل هو الممنوع بمفرده ؟ ، أجاب بنعم . ووقتها أبلغته تحفظي على هذا الإجراء الذي لا يستند إلى قاعدة عامة موضوعية تنطبق على رئيس التحرير السابق وعلى غيره . وفي اللقاء ذاته طلب مني رئيس التحرير الجديد تحمل مسئولية قسم الرأي في الأهرام مع الزميل الأستاذ « عاصم عبد الغالقي » ، فاعتذرت على الفور طالبا أن تضع سياسة تحرير مكتوبة

للأهرام تعيد له المصادقية ويعدّها يجرى اختيار الأندر على تنفيذ هذه السياسة في كل تخصص . وحينها ، سمح الأستاذ « حماد » بتعليق دعوة للحوار حول هذه السياسة في اللوحات الداخلية للأهرام قمت بصياغتها . لكن الأمور سارت في طريق آخر كما سيوضح في الجزء الرابع .

المشهد الثالث .. يبلغني زميل من أعمدة حركة التغيير الجماعي في « الأهرام » أنه اقترح على رئيس التحرير الجديد التوجه إلى ميدان التحرير في اليوم التالي (الجمعة ١ إبريل ٢٠١١) . لكنه اعتذر .

المشهد الرابع .. يدعوني رئيس التحرير الجديد مع عدد من زملاء في حركة التغيير إلى لقاء بقاعة «توفيق الحكيم» بالدور الخامس بالمبنى القديم ظهيرة يوم ٢ إبريل ٢٠١١ مع ممثلين من «شباب الثورة» أو هكذا قيل عنهم . لكنني عندما ذهبت فوجئت برموز كل من هو ضد الثورة بما في ذلك قيادية في الحزب الوطني ومسئولة عن تغطية أنشطته في الجريدة تسد علينا باب الدخول . وبالطبع عافت النفس الحضور بين هكذا جمع . ولم يسأل رئيس التحرير : لماذا تخلفنا عن لقاء من وصفهم بـ « شباب الثورة » ؟!

المشهد الخامس .. لاحظت في الأسبوع الأول من عهد رئيس التحرير الجديد نشر صور للرئيس المخلوع « مبارك » في الصفحة الأولى تنطوي على تشويه للموجه بتأثير العدسة والكمبيوتر لخلقته كإنسان . فأبلغته كتابة بتحفظي على مثل هذا التناول حتى ولو كان لشخص ديكتاتور أمقته شخصيا وعارغته في عنفوانه وأوانه . لكن الرجل دافع عن هذه المعالجات والتي لا تستقيم بالأصل مع طبيعة الأهرام كجريدة محافظة تحريريا . و بعدها بأسابيع معدودة أبلغني زميل بقسم التصوير أن رئيس التحرير الجديد منع إنفرادا صوره بعدسته لجناح المستشفى الفاخر الذي سيجرى نقل «مبارك» اليه على ذمة المحاكمة . وقال لي هذا الزميل أنه باع هذا الإنفراد لصحيفة خاصة منافسة بعشرة آلاف جنيها . لكنه قبلها نقل عن رئيس تحرير الأهرام سبب رفضه النشر . ببساطة كان يخشى إثارة القراء ، وفق ما قاله الزميل الصحفي المصور .



(١٠ - أ)



رسالة إلى ثوار ٢٥ يناير

يطالب الموقعون على هذا البيان من العاملين بمؤسسة الأهرام من الصحفيين والإداريين والعمال برحيل رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد المنعم سعيد ورئيس التحرير أسامة سرايا ورؤساء تحرير كل الإصدارات الأخرى وقيادات المؤسسة ممن أفشوا الفساد والظلم وأعانوا على الاستبداد خلال السنوات الماضية .

و امتدادا لموقفنا المؤيد والداعم لثورة ٢٥ يناير منذ لحظتها الأولى نطالب الجميع بالوقوف ضد أتباع الرئيس المخلوع في الأهرام - وبقية المؤسسات القومية - واستبعادهم خوفا على الثورة ، ومن أجل مصالحة الصحف القومية على القواء ، وإنقاذ هذه المؤسسات « المملوكة للشعب » من الانهيار المهني والاقتصادي . ووقف تفاقم الأوضاع ، بعيدا عن المتحولين الذين يمثلون خطرا على إنجازات الثورة ويشكلون احتياطيا للثورة المضادة .

وندعو ثوار ٢٥ يناير ممن يتفاوضون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يدرجوا هذا المطلب على قائمة أولوياتهم ، حماية للروح الجديدة التي ولدت مع الثورة .



(١٠ - ب)



مذكرة مطالب العاملين

بمؤسسة «الأهرام»

الموقعون على هذه المذكرة من العاملين في مؤسسة «الأهرام» من عمال وإداريين وصحفيين يتقدمون في ظل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بمطالبهم التالية بهدف الإسراع بإصلاح شؤون المؤسسة وإنقاذها من انهيار محقق نتيجة الفساد وسوء الإدارة والسياسة التحريرية غير المهنية وغير الأخلاقية . ولما كان العاملون يستشعرون خطر ألا يجدوا مرتباتهم في ظل بقاء هذه القيادات المسئولة عن انهيار التوزيع وإهدار موارد المؤسسة وفي ظل استمرار نفس أساليب الإدارة فإنهم يتوجهون بهذه المذكرة إلى كل من يعينهم الأمر من رجال الثورة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة وزملائهم في المؤسسة :

١ - انتخاب رؤساء مجلس الإدارة ومجالس التحرير ومديري الإدارات من خلال جمعيات عمومية حقيقية تضم جمهور العاملين المعنيين ، مع مراعاة شروط الخبرة والكفاءة والنزاهة . ويجرى عزل أي منهم بسحب الثقة في حال فشله في تحقيق خطة الانجاز المكلف بها .

٢ - إنهاء عهد السرية في إدارة المؤسسة بالمخالفة لنصوص القانون ، وذلك بإعلان اللوائح الإدارية والمالية والميزانية ، وتعديل هذه اللوائح بما يتماشى مع قيم الثورة من ديمقراطية وشفافية ومساواة واحترام للقانون . وكذا إنهاء سرية تقارير تقييم أداء العاملين .

٣ - كافة أعمال مجلس الإدارة والجمعية العمومية تجرى تطوعاً ولا يتقاضى الرئيس أو العضو عنها أي مقابل مادي أو امتيازات .

(٥) بدأ جمع التوقيعات على هذه المذكرة في ٢٣ فبراير ٢٠١١ ، وبلغت أعداد الموقعين المثلث من مختلف الإدارات بالمؤسسة بحلول شهر مارس ٢٠١١ م .

٤ - تشكيل لجنة من الكتاب والصحفيين المشهود لهم بالمهنية والاستقلالية والتزاهة لوضع مشروع وثيقة سياسة تحرير الجريدة وإصدارات المؤسسة ، ويمكن الاستعانة على وضع هذه الوثيقة بزملاء مخضرمين شاركوا في صياغة تاريخ الأهرام مثل الأساتذة : محمد حسنين هيكل و سلامة أحمد سلامة و فهمي هويدي غيرهم . وعلى أن ينشر مشروع الوثيقة في مطبوعات المؤسسة لاستطلاع رأي القراء بشأنها تمهيدا لإقرارها في صورتها النهائية .

٥ - ألا يتجاوز الفارق بين أعلى وأدنى دخل في المؤسسة نسبة الواحد إلى سبعة .

٦ - الاستغناء عن جميع المستشارين الذين طالما كلفوا المؤسسة مبالغ طائلة ، والالتزام بسن الإحالة على المعاش وفق القانون دون استثناءات أو تمييز .

٧ - توزيع حوافز وعمولات الإعلانات على كافة العاملين بالمؤسسة ، وألا تقتصر على إدارة الإعلانات وحدها .

٨ - إلغاء النسبة المخصصة من حصة الإعلانات لقيادات المؤسسة ، وإعادة ما جرى التحصل عليه من هذه النسبة ، علما بأن المادة ٧٠ في قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات .

٩ - إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفي وحظر قيام الصحفيين بجلب الإعلانات و تقاضى عمولاتها .

١٠ - إنهاء المكافآت السرية الخاصة التي تمنح للعاملين من جانب قيادة المؤسسة ، وعلى أن تتحدد مكافآت الأعمال الإضافية والتميزة وفق أسس موضوعية وشفافية .

١١ - إلغاء الامتيازات الممنوحة لسكرتارية و مكاتب قيادات المؤسسة والتي تنطوي على تمييز غير مبرر بين العاملين ، بما في ذلك السيارات .

١٢ - الاكتفاء بسيارة واحدة لكل من رئيس مجلس الإدارة وقيادات المؤسسة ، واستبدال السيارات الفارهة بأخرى تلائم البطل في مؤسسة صحفية لا حياة الأمرء ورجال الأعمال .

١٣ - لقطع الطريق على الشائعات والأقاويل ، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تشكل من خبراء يتمتعون بالتزاهة . وتعكف هذه اللجنة على

مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها . على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التي حصلت عليها هذه القيادات .

١٤ - اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات في مختلف مباني المؤسسة و منع تهريبها أو التخلص منها .

١٥ - تشكيل لجنة مستقلة ونزيهة تنظر في كافة المظالم التي وقعت في حق العاملين بالمؤسسة خلال العهد السابق.



(١٠ - ت)

شروط مقترحة للترشيح

للمواقع القيادية

بمؤسسة الأهرام

تدول عدد من الصحفيين بالأهرام في وضع شروط للترشح لانتخابات المواقع القيادية بالمؤسسة خلال المرحلة الانتقالية حتى وضع قانون ديمقراطي ينظم شئون المؤسسات الصحفية القومية. وانتهوا إلى اقتراح الشروط التالية :

١ - استبعاد القيادات التي أدارت العمل في المؤسسة أثناء حكم الرئيس المخلوع «حسنى مبارك»، وذلك احتراماً لإرادة الشعب ومصداقية «الأهرام»، ونظراً لأنهم حصلوا على فرصتهم كاملة في قيادة المؤسسة. وكذا لمنح الفرصة إمام وجوء وأجيال جديدة.

٢ - ألا تقل خبرة العمل في المؤسسة عن عشرة سنوات .

٣ - ألا يكون قد تورط من قبل في وقائع الفساد أو سوء الإدارة أو إهدار المال العام .

٤ - بالنسبة لرؤساء التحرير يشترط ألا يكون قد تورط في خلط الإعلان بالتحريض أو العمل كمستشار لمستول حكومي أو رجل أعمال أو شركة أو مصلحة محلية أو أجنبية ، وذلك إعمالاً لقانوني تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ و نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ وميثاق الشرف الصحفي .

٥ - ألا يكون أو كان منضمًا إلى أي حزب سياسي .

٦ - تقديم إقرار ذمة مالية يحال إلى الجهات الرقابية للتأكد من صحته ومشروعيه ثرواته .

٧ - أن تراعي كل قيادة متخبة في اختيار معاونيها ذات الشروط التي ترشحوا بمقتضاها .

أحكام مكملّة

- يتولى رؤساء مجالس الإدارة والتحرير اختيار أعضاء هذه المجالس وفق المعايير والشروط التي ترشحوا بمقتضاها ، على أن تقرر الجمعيات العمومية المعنية هذه الاختيارات .

- يتقدم المرشحون ببرامج لإدارة أعمالهم يحاسبون على أساسها و يجرى سحب الثقة منهم في حال التقصير أو الفشل.

في ٢٤ فبراير ٢٠١١

(١٠ - ج)

رسالة نقابة العاملين بمؤسسة الأهرام

سيادة المشير / رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
تحية تقدير وإعزاز وعرفانا بالجميل بحماة مصر وأمنها

إن ما وجهتمونه سيادتكم في البيان العسكري للجان النقابية للقيام بدورها في حفظ الأمن ودعم الاستقرار داخل المؤسسات والمحافظة عليها وعلى المكتسبات والحقوق وأن ما قدمتموه سيادتكم لثورة ٢٥ يناير ووقوف سيادتكم ومن خلفكم قواتنا المسلحة والتي يكن لها الجميع خالص التقدير والاحترام وما أرسيتمونه سيادتكم من إرساء دعائم الحق والعدل ونحن كلجنة نقابية موجودة داخل كبرى المؤسسات الصحفية وهي مؤسسة الأهرام ومنذ ثورة الـ ٢٥ يناير ونحن نحاول ونسعى جاهدين أن نكون على مستوى الحدث من حفظ للأمن والاستقرار حتى في أشد الأوقات صعوبة علينا جميعا . وكما تعلمون سيادتكم ، وقمنا كممثلين عن العاملين بالمؤسسة بالعمل على تهدئة الأوضاع في الداخل وعرضنا بعض المطالب العادلة التي يطلبها عشرات الألوف ما بين صحفيين وموظفين وعمال وهي مطالب عادلة ، فأرسلنا إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة بيان أول مرسل لسيادتكم صورته وهو يحتوى على مطالب في الصالح العام وليس لصالح أفراد . لكن الإدارة الحالية التفتت عنا دون جدوى فهي ما زالت بعقلية ما قبل ٢٥ من يناير .

وقد قمنا بإرسال بيان ثان إلى الإدارة مرسل صورة لسيادتكم ققاموا بالاجتماع معنا وطالبوا بتهدئة الأوضاع ، فقمنا بذلك حفاظا على الاستقرار داخل المؤسسة . ورغم ذلك لم تستجب لهذه المطالب المشروعة .

لذا نعرض على سيادتكم بعض المطالب بياها كالاتي :

- ١ - لا للتجديدات فوق من الستين في جميع القطاعات وعدم استثناء أي أشخاص .
- ٢ - تغيير رئيس مجلس الإدارة .
- ٣ - تغيير رئيسي تحرير اليومي والمساتي .
- ٤ - تغيير مدير عام المؤسسة .
- ٥ - توزيع عادل للدخول في المؤسسة وضمان عدالة توزيع مخصصات الحوافز الشهرية في الإدارات ، وذلك بتشكيل لجنة فورية وتحديد الانتهاء من أعمالها في وقت زمني معلن .
- ٦ - السادة المستشارون يتم إنهاء تعاقداتهم فوراً .
- ٧ - التحقيق الفوري في المشروعات التي تتعلق بإهدار المال العام ومنها : نادي العاملين بالأهرام .. ومعرض المقنيات الفنية .. مشروع التطوير .
- ٨ - استكمال الهيكل الوظيفي لكافة قطاعات المؤسسة .
- نحيط سيادتكم علماً بأن اللجنة النقابية في حال انعقاد دائم بالمؤسسة .
- نخاطر سيادتكم بوقفة احتجاجية سلمية داخل المؤسسة يوم الأحد الموافق ٢٧ / ٢ / ٢٠١١ الساعة الحادية عشر صباحاً لحين تنفيذ هذه المطالب .
- ونحن كلنا أمل وثقة وتقدير لسيادتكم وللمجلسكم الموقر الذي حفر أسمه من نور في قلوب المصريين جميعاً .
- وفق الله سيادتكم وسدد خطاكم على طريق الحق
- توقيعات سبعة أعضاء باللجنة
- جسين كمون و رضا حسني وأبو بكر و تامر على و علاء الصاوي و أحمد زكي و إبراهيم لطفي

سند

(١٠ - د)

ملاحظات على لقاء المدير العام للأهرام

الزميلات والزملاء

لا أخفيكم سرا أنني خرجت من اللقاء الذي جرى بين جموع العاملين بمؤسسة الأهرام ومديرها العام الدكتور «طه عبد العليم» يوم الأحد ٢٧ فبراير ٢٠١١ وقد تملكني شعور بعدم الارتياح . وذلك للأسباب التالية :

- أنهى المدير العام اللقاء بطريقة غير لائقة و تنطوي على استهانة بمئات الحاضرين وبالمنصة . فقد قرر من جانب واحد انتهاء اللقاء ومن دون أي احترام لأن هناك من يريد التحدث في القاعة أو لمن يدير اللقاء.

- تجاهل المدير العام طلب اللجنة النقابية و جموع الصحفيين والعاملين في المؤسسة ورغبة الشعب المصري العارمة في رحيل القيادات الصحفية بالصحف القومية وعلى رأسها «الأهرام» ، بوصف أن إصلاح هذه المؤسسات واعادة المصداقية إليها لن تتحقق إلا بهذه الخطوة أولا . وعندما وجد نفسه مضطرا لتناول هذا المطلب ادعى أن انتخاب القيادات من جموع العاملين المعنيين عمل غير شرعي بدعوى أن هذه المؤسسات الصحفية القومية مملوكة للدولة . وكأنه لا يعلم أن فلسفة انتقال هذه المؤسسات الصحفية من الملكية الخاصة إلى نوع من الملكية العامة ذات الطبيعة الخاصة أنها ملك للشعب . وكأنه لا يعلم بان مصر حدثت فيها ثورة تعبد الشرعية للشعب في كل شيء وفي أصول الأمور بما في ذلك الدستور . وكأن الاستمرار في أسلوب اختيار القيادات الصحفية في السر والخفاء وعلى غير معايير الكفاءة والنزاهة وباعتبارات الولاء من الحاكم الفرد وأسرته وحزبه الحاكم وأجهزة أمنه سيستمر كما كان عليه الحال من قبل . وكأنه لا يعلم بأننا في فترة انتقالية وان القيادات الصحفية

سيجرى تغييرها خلال أيام أو أسابيع ، وأن إشارة نائب رئيس مجلس الوزراء المكلف بملف الصحافة (الدكتور يحيى الجمل) إلى ضرورة تمتع القيادات المقبلة بـ «القبول» تتطلب أن يكون للعاملين في هذه الصحف رأي في اختيار هذه القيادات . وهذا لن يتحقق إلا عبر انتخابات يتقدم فيها المرشحون وفق معايير الكفاءة والاستقامة والتزاهة.

- طلب المدير العام تشكيل عدة لجان وزج باسمي في واحدة منها لتلقى الشكاوى الفردية . و هو ما أرفضه وأراه تهرياً من مسؤولياته وإزاحتها إلى من ليس يملك سلطة قرار . بل انه لم يأخذ الرأي في جدوى تشكيل هذه اللجان ولم يتحدد توقيت الانتهاء من عملها . وكأن كل ما كان مطلوباً من هذا اللقاء هو فض وقفة العاملين في هو المؤسسة وتفرغ شحنه غضبهم وتوجيه طاقتهم إلى زملاء آخرين ليس بأيديهم أية صلاحيات إدارية أو غير إدارية . (وعلى سبيل المثال فإنني شخصياً لا أملك نشر رأيي في الصحيفة إلى حينه ، وعندما تفضلت قيادة الجريدة ونشرت لي رأياً في قضية محلية قامت بالتشويه والحذف منه بالمخالفة لكل الأعراف والأخلاقيات المهنية .. بل أن قيادة المؤسسة والجريدة ترفض نشر بيان يتضمن الرأي الجماعي لنحو ٣٠٠ صحفي يستنكر السيادة التحريرية للجريدة في تغطية أحداث الثورة)

- تحدث المدير العام طويلاً بكلام غير صحيح وغير دقيق دون أن يتاح لأحد - بمن فيهم العبد لله - أن يرد ويصحح . وعلى سبيل المثال ادعى أنه كان معارضاً لتوريث الحكم لجمال مبارك وأنه جراء ذلك أضيف فأقبل من قيادة الهيئة العامة للاستعلامات . وهو كلام غريب ويدعو للدهشة . فقصه الإقالة تماماً كقصه التعيين معروفة ولا صلة لها بأيه معارضة مدعاه . وهل لو كان عارض في أدنى شيء - وليس التوريث - ما كان تولي موقعه القيادي في الأهرام أو تمتع بمساحات النشر الممنوحة له والممنوعة عن الكتاب والصحفيين المعارضين والمستقلين . وهل كان بإمكان أي كان في هذا البلد التقدم إلى موقع قيادي في مؤسسات الإعلام والصحافة من دون أن يكون عضواً في الحزب الوطني الحاكم أو محل رضا من «جمال مبارك» وعصابته وأجهزة الأمن . وهل يظن سيادته أننا بلا ذاكرة . فكتابه الأسبوعية في «الأهرام» منشورة ، فأين المعارضة فيها

للتورث أو لغير التورث !. أما ما حدث أثناء أيام ثورة ٢٥ يناير وتحديدًا يوم ٣٠ ٢٠١١ وأنا شاهد عليه وفي واقعة طرفها المدير العام فلن يكون في صالحه بأي حال .

- كيف أصف ادعاء المدير العام بأن قيادة الأهرام الحالية التزمت بقاعدة واحد إلى سبعة بين أقل وأعلى دخل في المؤسسة ١٩. واكتفى هنا بالتساؤل إذا كان البيان الأخير لمجلس الإدارة يعد بتخفيض سقف ما يتحصل عليه رئيس مجلس الإدارة شهريًا إلى ٧٥ ألف جنيه (طبعًا لم يقولوا لكم كم كانوا يتقاضون ؟) ، فمعنى ذلك أن يحصل أقل العاملين حقلًا في المؤسسة الشهر القادم على أكثر من عشرة آلاف جنيه شهريًا . وللعلم فقد سئل رئيس مجلس الإدارة في لقاء مع الصحفيين يوم ١٠ فبراير ٢٠١١ عما يتقاضاه من أموال المؤسسة ولم يجب حتى الآن . وأظن أن المدير العام لن يجب هو الآخر .

- وكيف أصف ادعاء المدير العام بأن الفساد في المؤسسة يقتصر على عهد سابق (عهد الأستاذ إبراهيم نافع) . وكأن العهد الذي يمثله وقد استمر بنفس قواعد الإدارة الاستبدادية ليس امتدادًا لمن سبقه . وكأن مئات الشكاوى التي تقدم بها العاملون عن وقائع فساد وإهمال المال العام غير موجودة ١٩ وكأنه وقيادة الأهرام الحالية لم تكرم القيادة السابقة ١٩

الزميلات والزملاء

إنني أربأ بنفسي وبكم أن نوضع في موضع المخدوعين أو البلهاء أمام قيادات لا ترتفع إلى مستوى مسئولية ما يحدث في البلد فتتحلى بفضائل الصدق والاعتراف والاعتذار . وهذا أضعف الإيمان . لذا فإنني امتنع عن المشاركة في أي أوهام تتعلق بنظر شكاوى جماعية أو فردية لا طائل منها ومن تقديمها إلى إدارة فقدت شرعيتها نتيجة الثورة وبفعل ما ارتكبتها بأيديها في حق «الأهرام» والزملاء والقراء والشعب . فالمهمة الأولى الآن هي اختيار قيادة جديدة للمؤسسة وعلى أسس جديدة كي نتمكن معها من إنهاء كل أوجه معاناتنا الجماعية والفردية .

زميلكم

كارم بحى

في ٢٨ فبراير ٢٠١١

(١٠ - ق)

بلاغ نفقات زيارة مبارك للأهرام

السيد المستشار النائب العام.

المتقدمون بهذا البلاغ من العاملين في مؤسسة «الأهرام» يطالبونكم بفتح التحقيق في نفقات زيارة السيد / حسنى مبارك الرئيس المتنحى لمبنى المؤسسة في مدينة السادس من أكتوبر بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦، وبخاصة نفقات تقلد بما يزيد على ٣١٠ ألف جنيه بدون فواتير.

ونرفق بطلبنا هذا مستندات ومخاطبات موجهة إلى كل من رئيسي مجلس الإدارة الحالي الدكتور عبد المنعم سعيد و السابق الأستاذ مرسى عطا الله فضلاً عن مدير عام المؤسسة الدكتور طه عبد العليم و المدير العام السابق المهندس محمد تيمور عبد الحسيب والسيد فكري محمد السيد مسئول الإدارة المالية. وندعوكم إلى الاستماع إلى شهادة السيدة «فاتن عاطف بركات» مدير إدارة التكاليف بالإدارة العامة للشئون الهندسية والمشروعات التي ظلت تتقدم عبثاً بشكاوى إلى إدارة المؤسسة منذ نحو أربع سنوات تفيد بصرف مبالغ من دون فواتير. بل أنها لقيت جزاء ذلك ألواناً من الاضطهاد الإداري. علماً بأنها كانت قد تقلعت إلى الشئون القانونية بشكوى تم التحقيق فيها برقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٨ و انتهى إلى أدانته السيد فكري محمد السيد. إلا أنه تم ترقيته لاحقاً إلى نائب مدير عام.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والشكر

(*) بلاغ رقم ٢٤٦٠ في ٢٤ فبراير ٢٠١١. قام بالتوقيع عليه وفق الترتيب الأبجدي: أسامة الرحيمي وحنان حجاج ومحمد السرجاني وسلامة حري وشيرين المنيري وعاصم عبد الخالق وعلاء العطار وعلي عبد الرحمن وفاتن بركات وكارم يحيى وعبد حري.

(١٠ - ن)

المعايير التوافقية لاختيار رئيس التحرير

اجتمع عدد من صحفيي الأهرام في قاعة «محمد حسنين هيكل» يوم الخميس ٣ مارس ٢٠١١، واتفقوا على أن يكون اختيار قيادات المؤسسة بدءا من رئيس تحرير الأهرام اليومي بالانتخاب بوصفه أكثر الطرق شفافية وضمانا للكفاءة، وأقروا الشروط التالية للمترشح لمنصب رئيس التحرير خلال المرحلة الانتقالية لحين وضع قانون ديمقراطي بشأن المؤسسات الصحفية القومية.

والشروط هي:

- ١- استبعاد القيادات التي أدارت العمل في المؤسسة أثناء حكم الرئيس المخلوع «حسني مبارك»، احتراماً لإرادة الشعب، ومصداقية الأهرام، بعدما حصلوا على فرصتهم كاملة في قيادة المؤسسة. ولمنح الفرصة لوجوه جديدة.
- ٢- أن يكون المرشح من العاملين في الأهرام اليومي.
- ٣- أن يكون مهنياً، وألا تقل خبرته في العمل بالمؤسسة عن عشر سنوات.
- ٤- ألا يكون قد تورط في وقائع فساد أو سوء إدارة أو إهتار للمال العام.
- ٥- ألا يكون المرشح لرئاسة التحرير قد تورط في خلط الإعلان بالتحرير.
- ٦- ألا يكون قد عمل مستشارا لمسئول حكومي، أو رجل أعمال، أو شركة أو مصلحة محلية أو أجنبية إعمالاً لقانوني تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ونقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠، وميثاق الشرف الصحفي.
- ٧- ألا يكون - أو كان - منضماً إلى أي حزب أو جماعة سياسية.
- ٨- أن يقدم إقراراً بذهاب ماليه بحال إلى الجهات الرقابية للتأكد من صحته ومشروعية

ثروته.

٩- أن يراعي المرشح بعد انتخابه اختيار معاونيه بذات الشروط التي انتخب هو بمقضاها، ويلتزم بالاستماع إلى عموم الآراء في اختيار مجلس تحرير مهني يحظي بالاحترام.

١٠- وأن يلتزم بتقديم تصور مفصل ودقيق للنهوض بالأهرام مهنياً، ويعمل على تقليل الفروق بين الدخول، وإن يكافئ المُميز والمُجتهد، ويُرَاعِي الشفافية التامة في هذا الصدد.

- واتفق الحضور على دعوة جميع صحفيي الأهرام اليومي إلى اجتماع عام يوم الأحد المقبل ٦ مارس ٢٠١١ في قاعة «محمد حسنين هيكل» في تمام الواحدة ظهراً، لاختيار قيادة للأهرام اليومي خلال المرحلة الانتقالية.

- وسيكون للحضور الحق في اختيار الأسماء التوافقية وفقاً للمعايير السابقة، والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

- وتشكل لجنة أثناء الاجتماع من بعض الزملاء غير المرشحين لتلقي طلبات الترشح، والإشراف على عمليتي التصويت والفرز.

الخميس ٣ مارس ٢٠١١

(١٠ - و)



ورقة حوار لاجتماع

٢٩ مارس ٢٠١١

الزملاء الاعضاء

لما كانت عملية انتخاب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام باللغة الصعوبة في الظروف الحالية، نظرا لأعداد العاملين التي تتجاوز عشرة آلاف بين عامس وإداري وصحفي ولأن الإدارة الحالية غير متعاونة في مثل هذا الإجراء كما اخترنا بأنفسنا عندما قمنا بتجربة اختيار رئيس تحرير الأهرام اليومي ، فإنني اقترح عليكم أن نكتفي في هذه المرحلة بما يلي :

أولا .. رئيس مجلس الإدارة

- التأكيد على وجهة وأهمية مبدأ اختيار رئيس مجلس الإدارة ورؤساء مختلف الإصدارات بالانتخاب بين العاملين المعنيين بعد ضمان توافر شروط الكفاءة والتخصص والخبرة والتزاهة وغيرها ، وكذا المطالبة بتوفير شروط إجراء مثل هذه الانتخابات.

- صياغة ورقة استفتاء على معايير موضوعية ليمصب رئيس مجلس الإدارة نتفق عليها في اجتماعنا هذا مستلهمين الشروط التي كنا قد توافقنا سابقا عليها بشأن انتخاب القيادات بالمؤسسة ورئيس تحرير الأهرام اليومي .

- رفع ما ننهي إليه اليوم من قائمة الشروط في يرقيات عاجلة إلى الجهات المعنية بتعيين قيادات المؤسسات الصحفية وأخطارها بعملية الاستفتاء التي سنشرع فيها .

- المطالبة بأعمال الديمقراطية والجماعية في اتخاذ القرارات داخل مجلس الإدارة

(*) للتناول في اختيار رئيس مجلس إدارة ومجلس تحرير الأهرام.

الجديد ، وحتى نتجنب سلبيات ومخاطر القرار الفردي

ثانياً .. مجلس تحرير جريدة « الأهرام »

- استلهم ذات المعايير التي جرى على أساسها اختيار رئيس التحرير ، على أن يجري التسامح فيما يتعلق بمعيار الانتماء الحزبي مع ضمان تنوع الاتجاهات داخل مجلس التحرير .

- السلطة النهائية في اختيار أعضاء مجلس التحرير هي حق لرئيس التحرير الجديد ، وبعد أن يتشاور مع جموع الصحفيين وعلى أن يراعي المعايير المتوافق عليها .
- يقترح أن يضم مجلس التحرير رؤساء الأقسام إلى جانب خبرات صحفية متميزة ، مع مراعاة تمثيل الأجيال الشابة .

- الدعوة فور الإعلان عن تولي رئيس التحرير الجديد إلى اجتماع عام للصحفيين بالأهرام اليومي لمناقشة كيفية تغيير صورة الأهرام السلبية و مصالحه القراء والشعب ووضع سياسة تحرير جديدة ومكتوبة بالاستفادة من الخبرات الدولية ، على أن يعرض ما يجري التوصل إليه على أساتذة أكاديميين متخصصين وفي استفتاء على القراء ، وذلك حتى يكتسب الأهرام مصداقية تعرضت للإهتار على مدى السنوات الماضية .

زميلكم

كادوم يحيى

في ٢٩ مارس ٢٠١١

(١٠ - ١)



رئيس مجلس إدارة الأهرام الذي نريد

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ مؤسسة صحفية عريقة كـ «الأهرام» يحق التفكير في مستقبل منصب رئيس مجلس الإدارة، وذلك علي ضوء خبرة العقود الماضية . وفي مثل هذه اللحظات نفتقد أسماء أعلام في إدارة واقتصاديات الصحافة ببلادنا كالمرحومين «سيد أبو النجا» و «صليب بطرس» . وأيضا زميلنا بالأهرام «إبراهيم أحمد إبراهيم» الذي حصل على درجة الدكتوراه من «السرّون» بفرنسا في اقتصاديات الصحافة المصرية . وهو تخصص نادر في بلادنا . لكن إدارات «الأهرام» المتعاقبة أهدرت وجوده بينما منذ عودته في عقد التسعينيات و تجاهلت الاستفادة بعلمه وخبرته وإخلاصه ونزاهته . وتركته ينزوي في مكتب الجريدة بالإسكندرية . وسرعان ما أحالته إلى المعاش بعد عام واحد من بلوغه سن الستين . فلا منصبا إداريا يستحقه تبوأ ولا مستشارا عمل على كثرة المستشارين الذين لا حاجة لهم وسخاء الميزانيات والمخصصات . وببساطة لأنه لم يكن من «شلة المستفيدين المتأفقين» في أي عهد .

رئيس مجلس الإدارة الذي نريد من الأفضل أن يكون دارسا لعلمي الإدارة والاقتصاد . وكفى «الأهرام» - وهي كيان اقتصادي عملاق يعمل في بيئة معقدة - ما لاقاه على أيدي غير المتخصصين وغير المؤهلين سواء أكانوا صحفيين أو باحثين في السياسة .

والرئيس الذي نريد من الضروري ألا يكون أو كان مستشارا لجهة حكومية أو خاصة محلية أو أجنبية . لأن في ذلك ما يخل باستقلالية المنصب ويؤثر على مصالح المؤسسة .

والرئيس الذي نريد عليه أن ينهى عهد استئثار «الشلة» والأصحاب والأتباع بمقدرات المؤسسة ، حتى ولو كانت «شلة» من مركز الدراسات «» ، وفورا عليه أن يعيد كلا إلى تخصصه . و ألا يسمح باستمرار الجمع بين مناصبين قياديين أو أكثر .

والرئيس الجديد عليه الاستجابة لتيار الرشادة والعقلانية في هذه المؤسسة ، ويدرس باهتمام مطالب العاملين وقد صاغوها بعد حوار ديموقراطي في ١٥ مطلباً ، فيحدد أفاقاً معقولة بين أقل وأعلى دخل ويلبى على الفور نسبة الإعلانات المستقطعة المخصصة لمنصبه ولمناصب رؤساء التحرير وغيرهم . كما عليه أن يتخلى عن الامتيازات الباطلة التي لا تتناسب مطلقاً مع وظيفة عامة ومقتضيات الإدارة والعمل الصحفي ، من قبيل تخصيص أكثر من سيارة للرؤساء وسيارات للعاملين في مكتبه ومكاتب الرؤساء والمديرين . وعليه أن يكون قدوة فيكتفى بسيارة واحدة لأغراض العمل فقط ، ويستبدل السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل في مؤسسة صحفية لا حياة الأمراء ورجال الأعمال .

الرئيس الذي نريد عليه ألا يستغل مبلطة منصبه في احتكار مساحات النشر في الصحيفة الرئيسية والمطبوعات أو انتزاع عامود يومي أو إصدار كتب باسمه من أموال المؤسسة .

الرئيس الذي نريد يجب أن يفتح بلا تهاون أو مراوغة ملفات الفساد واهذار المال العام بالمؤسسة على مدى عقود مضت ، وأن يعمل على استرداد هذه الأموال ومحاسبة المتورطين في هذه الجرائم .

الرئيس الذي نريد عليه التقدم ومعه قيادات المؤسسة إلى العاملين بإقرار ذمة ماله عند توليه ومرة كل عام .

الرئيس الذي نريد عليه أن يتفرغ تماماً لمسئوليته الجسيمة ويرعى جلال المنصب . وأن يبقى في القاهرة أكثر مما يقضى خارج البلاد ، وأن يتعفف عن نشر صوره وإخباره في مطبوعات المؤسسة ، ناهيك عن صور السيدة قريبة .

الرئيس الذي نريد عليه أن يدير بشفاافية وينهي عهد اللوائح والتخاريير السرية ، وأن يطلع العاملين على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية وعليه أن يكون

رجل حوار يستمع إلى مختلف الآراء بين العاملين أولاً قبل اتخاذ أي قرار استراتيجي يخص المؤسسة ومستقبلها.

والرئيس الذي نريد عليه أن يعتمد سياسة توظيف رشيدة وعادلة وألا يسمح بتعيينات جديدة من دون لجنة اختبار متخصصة ونزيهة ومحترمة يتقدم لها طالبو العمل في المؤسسة.

الرئيس الذي نريد يجب ألا يكون مكروها من الرأي العام لتورطه في فساد سياسي أو نفاقه لسلطة ما ، أو لانخراطه في خصومات سياسية غير مبررة .

هذا هو رئيس مجلس الإدارة الذي نريد وإلى أن نعبر المرحلة الانتقالية التي يعيشها « الأهرام » والبلاد ، وحتى تنهأ الظروف لانتخاب رئيس مجلس الإدارة من مجموع العاملين بعد استيفاء معايير التخصص والكفاءة والنزاهة .



(١١)

هدايا «الأهرام» جيت

منذ عاودت الكتابة في نقد أحوال الصحافة المصرية اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٠، وأنا استمع من زملاء في «الأهرام» وخارجها عن وقائع تشيب لها الرؤوس. وفي نهاية مقال بعنوان «صحف قومية أم نشرات حزبية» ألمحت في ٩ يناير ٢٠١١ إلى تزايد أحاديث الفساد في كواليس هذه الصحف. لكنني وقتها رفضت أن أتناول أيًا منها بغرض النشر. فأنا بطبعي لا أميل إلى الكتابة «الفضائية»، رغم إغراء الإثارة وجذب القراء. ولقد ظلت اعتقد أن الخلاف مع قيادات صناعة الصحافة في بلدنا هو بالأساس سياسي ومهني.

ولا أعرف ما إذا كان هذا المقال يخرج عن عهدي مع نفسي والكتابة. لكنني أجدني مضطراً لممارسة أبغض الحلال في حديث الفساد. فمن الوقائع التي سمعتها من مصادر موثوقة حين نشرت مقال «صحف قومية أم نشرات حزبية» ما جرى في أول زيارة يقوم بها الرئيس «مبارك» إلى واشنطن بعد انقطاع دام لخمس سنوات، وتحديدًا في أغسطس ٢٠٠٩. فقد اصطحب الرجل - وكان قد بلغ عامه الحادي والثمانين - معه من القاهرة وفداً صحفياً ضخماً ضم نحو عشرة صحفيين من مؤسسة واحدة هي «الأهرام»، مع أن للجريدة بالأصل ثلاثة مراسلين مقيمين بالولايات المتحدة. وبالطبع فإن كل هذا من أموال الشعب المختطفة لحساب ميزانية مؤسسة الرئاسة السرية والمحصنة من أية رقابة. ولقد أمضى الحشد الصحفي والإعلامي المرافق

(*) نشر هذا المقال في موقع «البدل» الإلكتروني بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١١ ومعه صور من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. وأعادته العديد من المواقع الإلكترونية فضلاً عن صحيفة «العربي» الناصري المطبوعة نشر هذا النص.

لـ «مبارك» نحو أربعة أيام لا يفعل شيئاً ذي بال باستثناء إنفاق الوقت في «الكافي شوب» بالفنادق و«مولات التسوق» التي يرتادها الأغنياء، من بينها مول «تايسون كورنر» بفرجينيا المتاخمة لواشنطن. وببساطة لأن الحالة الصحية للرئيس المصري وتدهور مكانه البلد لم تسمح له إلا بخروج وحيد يتيم من مقر إقامته إلى البيت الأبيض للقاء الرئيس «أوباما». بل أن الحديث الصحفي الوحيد الذي أحل به لصحيفة «الأهرام» أثناء الزيارة كتب أسئلته وإجاباته كلا من النجل الأستاذ «جمال مبارك» ومدير المخابرات اللواء «عمر سليمان». أما رئيس مجلس إدارة المؤسسة الدكتور «عبد المنعم سعيد» فقد سبق الزيارة بخطوات ليتفرغ لمهمة الترويج لـ «الدوائر الأمريكية لسيناريو «التوريث».

هذه المقدمة ضرورية لفتح ملف هدايا رأس السنة من مؤسسة «الأهرام» إلى كبار المسؤولين في البلد وزوجاتهم وأبنائهم. وحقيقة لا أعرف في عهد أي رئيس مجلس إدارة بدأ هذا التقليد الجهنمي. لكن ما أعلمه جيداً أن الزميلين الأستاذين «أسامة غيث» و«أحمد السيد النجار» وقتما كانا عضوين بمجلس الإدارة أثارا في اجتماعات المجلس خلال عام ٢٠٠٨ مدى ما تنطوي عليه هذه الهدايا من إهدار لمال عام. ولقد بلغ قيمة ما أمكن للجهاز المركزي للمحاسبات رصده من هذه الهدايا في آخر أعوام الأستاذ «إبراهيم نافع» في رئاسة مجلسي إدارة وتحرير المؤسسة (عام ٢٠٠٤) نحو ١١٠ ملايين جنيه، وتحديداً ١٠٩.٥ مليون جنيه، وإن كان الأستاذ «غيث» يقدرها بنحو ١٧٦ مليون جنيه. وعلى كل حال، فإن أيا من الرقمين يفوق بكثير الأرباح والحوافز السنوية لما يزيد على عشرة آلاف عامل وإداري وصحفي بالمؤسسة في هذا العام (نحو أربعين مليون جنيه). وأتذكر جيداً أن هذا العام كان من السنوات العجاف على المؤسسة والعاملين بها، من حيث تزايد الخسائر بمئات الملايين وانخفاض الحوافز والأرباح السنوية إلى أربعة أشهر فقط. كما أتذكر جيداً أنني شاهدت على مقربة من مبان «الأهرام» بشارع الجلاء مع حلول موعد توزيع الأرباح والحوافز على العاملين صفوفاً من سيارات الأمن المركزي وجنودها في حالة تأهب. وهو بالمناسبة العام العاشر على التوالي الذي استمر فيه «نافع» - وهو في سن المعاش - في مناصبه القيادية بمؤسسة «الأهرام» بالمخالفة للقانون. وهو للمصادفة - ليس إلا -

هو ذاته العام الذي قرر فيه رئيس مجلس الإدارة والتحرير إبعادني عن المؤسسة ومنعي من العمل والدخول إليها بقرار عبثي لا سند له في قانون . حمل رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ٩ فبراير . وقد منحني الرجل - مشكورا - ما أسماه «إجازة خاصة مفتوحة مدفوعة الأجر» . كما خصني وأنا في سن السادسة والأربعين من عمري وبينه وبينني ٢٤ سنة كاملة بمتعة الانتظار في « طابور » طويل مع أصحاب المعاشات بالفرع الرئيسي للبنك الأهلي ، لكي اصرف شيكا براتبي أتسلمه بمقر نقابة الصحفيين شهريا . لكنني عمليا تقاضيت ثلثي ما كنت أتحصل عليه من راتبي الهزيل أصلا . كما أنني كنت محاصرا مهنيا إلى حد أن أيا من زملاء الدراسة والمهنة لم يجروا على الاستعانة بي في عمل أو نشر مقال أو حتى سطر واحد عن هذا «القرار العبثي» .

وبالطبع فقد انتهت البلاغات والقضايا التي رفعها - بعد رحيل «نافع» عن مواقفه القيادية - زملاء شرفاء بالمؤسسة ، ممن أتيح لهم التحصل على وثائق تتعلق بفساد قيادتها إلى الحفظ أو الخسارة . وعلى سبيل المثال فقد تقدم الأستاذ «أحمد سالم» المشرف العام السابق على إعلانات الصفحات المتخصصة بالمؤسسة و معه عدد من العاملين في عام ٢٠٠٥ يبلغ إلى كل من الرئيس «مبارك» والسيد «صفوت الشريف» رئيس المجلسين «الشورى» و«الأعلى للصحافة» والأمين العام السابق للحزب الحاكم وإلى النائب العام حول مخالفات مالية عديدة بينها الهدايا و صرف مبالغ ضخمة بدون قواعد . ولكن بلا أي جدوى . وبالنسبة للنائب العام تحليدا فقد انتهى لإحالة البلاغ إلى قاضى التحقيق المستشار «أحمد الشلقاني» . وبعدما شرع الرجل في العمل صدر قرار من وزير العدل بنقله فجأة ، و تكليف المستشار «أحمد إدريس» بدلا منه . فحفظ الأخير البلاغ في صمت . وبعد تنحي «مبارك» ظهر المستشار «الشلقاني» في التلفزيون لبتساءل ويتعجب كيف جرى حفظ البلاغ رقم ٨١٢ لسنة ٢٠٠٥ هكذا ويكل بساطة . وعلى أية حال فإن الأستاذ «سالم» قد أوضح لي أن عهد «نافع» وضع الأسس المؤسسية للفساد ، و التي سار عليها اللاحقون وحتى الآن ، ومن بينها لوائح تتيح صرف أموال عامة بطرق غير مشروعة وغير منضبطة .

ولعلني كنت محظوظا فقد خسرت وحسب القضية التي رفعتها ضد قرار رئيس

مجلس الإدارة بعد مراوغات في المحاكم استمرت نحو خمس سنوات. أما الزميل «النجار» فقد حكم القضاء بتغريمه بتهم «سب وقذف»، فيما كانت الإدارة الجديدة برئاسة الدكتور «عبد المنعم سعيد» ومديرها الدكتور «طلح عبد العليم» ورئيس تحرير المطبوعة الرئيسية بالمؤسسة الأستاذ «أسامة سرايا» تحتفي بـ «الأب الروحي» لها وتكرمه وتمنحه مكتباً فخماً وسيارة فارعه وخمسين ألف جنيه شهرياً، فضلاً عن عاموده اليومي الذي يطل من الصفحة الأخيرة بـ «الأهرام». ورحمة الله على الأستاذ «أحمد بهاء الدين» وأمثاله من النموذج الفضل «نافع» ورجاله وأبنائه.

ووفق تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن عام ٢٠٠٤ المقدم إلى النائب العام المستشار «عبد المجيد محمود عبد المجيد» في ١٩ يوليو ٢٠٠٦ فإن المبالغ المخصصة لشراء الهدايا «لا يتوافر بشأنها الضوابط والمستندات اللازمة للتحقق من صحة قيمتها وأوجه الصرف الفعلي لها وأسماء من صرفت لهم الهدايا المشتراة». كما أشار البلاغ إلى ما تنطوي عليه هذه الهدايا من «إسراف شديد». وكشف التقرير المرفق بالبلاغ عن أن من بين هذه الهدايا ٣١٠ ساعة يد بقيمة ١١.٥ مليون جنيه منها خمسة فقط تتراوح قيمة الساعة الواحدة منها بين ٢٨٥ ألف جنيه و ٣٣٤ ألف جنيه.

وغاية ما نعلم أن هذا البلاغ جرى التعامل معه وكأنه لم يكن. وهذا ما جرى في مكتب النائب العام المعين بقرار رئيس الجمهورية، والذي مازال يشغل منصبه إلى الآن. وغاية ما حدث أيضاً داخل مجلس إدارة مؤسسة «الأهرام» أن إثارة زميلين الأستاذين «غيث» و «النجار» للموضوع انتهت للاشئ. فقد رفض المجلس وعلى رأسه الأستاذ «مرسي عطا الله» حينها إحالة المخالفات بدوره للنائب العام، وذلك على الرغم مما هو معلوم من خصومة شخصية وضغائن بين الأستاذين «عطا الله» و «نافع». وهو رفض لا يمكن تفسيره إلا بكون خطوط «هدايا الأهرام جيت» تنتهي إلى من قاموا بتعيين الرجل نفسه في موقعه رئيساً جديداً لمجلس الإدارة. بل ما حدث أن شركاء الأستاذ «نافع» ظلوا في مواقعهم القيادية وحتى هذه اللحظة، وعلى رأسهم الأستاذ «حسن حمدي» مدير الإعلانات ورئيس النادي «الأهبي». ولقد ظلمت إدارة «الأهرام» على تقليدها الجهنمي في تقديم الهدايا لكبار المسؤولين. وما بات معلوماً أيضاً أن الجهاز المركزي للمحاسبات توقف بعدها عن الإفصاح عن تقارير لاحقة بشأن

مؤسسة «الأهرام» .

وبالطبع لا أحد من العامة في «الأهرام» يعلم المبلغ المخصص لهدايا رأس السنة الماضية (عام ٢٠١٠) . فالمؤسسات العامة في بلادنا تدار وما تزال في ظل انعدام الشفافية والمحاسبة . و المادة ٣٣ في قانون «تنظيم الصحافة» رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ معطلة ومتهكة في «الأهرام» وغيرها من الدور الصحفية ، وهي التي تنص على أنه «تلتزم جميع الصحف بنشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية» . وحتى تقارير الجهاز المركزي عن جهات مثل المؤسسات الصحفية القومية سرية أو شبه سرية و يتأخر صدورها سنة تلو أخرى ولا تناقش في البرلمان . لكن مجلس إدارة «الأهرام» تفضل أخيراً ومتأخراً جداً ومع التلويح بخسائر بمئات الملايين من الجنيهات تنظرها المؤسسة هذا العام (٢٠١١) ، وقال في بيان «غامض» صدر الشهر الماضي (فبراير ٢٠١١) وإن كان غير مؤرخ إنه قرر «تقليص قيمة هدايا المؤسسة في نهاية العام بنسبة ٧٥ في المائة» ، ومن دون أن يفصح عن قيمتها .

وما أعلمه يقينا الآن - وعليه شهود عدول - أن هذه الهدايا يجري شراؤها من دون أية قواعد شفافة و من كبريات الشركات العالمية بما في ذلك «كارتيه» ، ومن الجواهرجي الشهير «حسن عبد السلام» الذي يتردد على المؤسسة لانتقاء الهدايا الثمينة لنساء «أهل الحل والعقد» . ويدخل في عداد هذه الهدايا الثمينة ساعات مرصعة بالماس ومجوهرات بملايين الجنيهات . بل هناك معلومات تفيد أن سيارات فاخرة تدخل في قائمة هذه الهدايا ، وبينها سيارات «جاجوار» ذهبت إلى كبار كبار رجال الدولة . وما أعلمه الآن يقينا - وعليه شهود عدول يطلبون الحماية والأمان - أن هذه الهدايا تذهب سنويا إلى من لهم كلمة في استمرار القيادات الصحفية على مقاعدنا ، رغم ما يتسببون فيه من خسائر فادحة لمؤسستهم . وتشمل القائمة الطويلة لزبائن هذه الهدايا بيت الرئيس «مبارك» بما في ذلك زوجته «سوزان ثابت» التي يقال أنها مغرمة بمجوهرات «حسن عبد السلام» . وهناك شاهد مسئول وموثوق - يطلب الحماية والأمان - يروي أن «شجرة الدر» في عصر مبارك «طلبت من «الأهرام» عام ٢٠٠٧ ستة محابس من الماس . وقد جرى استيرادها خصيصا من سويسرا . و ثمن الواحد منها يقدر

بنحو ٦٦٠ ألف جنيه .

وعلى قائمة « هدايا الأهرام جيت » هناك أيضا الدكتور « فتحى سرور » رئيس مجلس الشعب السابق والسيد « صفوت الشريف » . وكذا وزراء وقادة الشرطة بما في ذلك رؤساء جهاز مباحث أمن الدولة ، نهاية باللواء « حسن عبد الرحمن » . وتضم القائمة أيضا رؤساء أجهزة سيادية ورقاية يصعب التصريح بأسمائهم الآن . لأن الصدمة ستكون بلا حدود ، وكفيلة بأن تفقد الناس أي ثقة بإمكانية حدوث أي تغيير حتى بعد ثورة ٢٥ يناير .

على أية حال ، فقد اتضح أن زبائن هدايا « الأهرام » الثمينة يتلقونها إما بإيفاد مندوبين عنهم إلى مقر المؤسسة أو من خلال موفدين من المؤسسة يذهبون إليهم بالهدايا في مكاتيبهم ومنازلهم . رثمة واقعة عليها شهود عدول أيضا عن رئيس جهاز رقاىي شهير مازال في موقعه رفض تلقى الهدية في مكتبه وتقبلها في منزله .

فضيحة « هدايا الأهرام جيت » اليوم في بلاغ أمام النائب العام ورئيس المجلس العسكري . لكن أصحاب البلاغ وهم يتقدمون به لديهم قليل من الثقة في اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة وفي تحقيق جاد ، وذلك لأسباب عديدة من الحكمة ألا نتطرق إليها هنا والآن . ونكتفي بالإشارة إلى أن نحو ١٢٠ صحفيا في المؤسسات الصحفية القومية تقدموا يوم ٨ فبراير ٢٠١١ للنائب العام ببلاغ يطالبونه بمنع قيادات هذه المؤسسات الحاليين والسابقين من السفر احترازا واتخاذ تدابير عاجلة للمحولة دون تهريب أو إتلاف المستندات والوثائق والمقتنيات منها . ولا مجيب ولا رقيب حتى الآن ، باستثناء ما علموه بأن النائب العام حول البلاغ إلى جهاز الكسب غير المشروع ، ومن دون اتخاذ أية إجراءات تدخل في نطاق سلطات منصبه (١) . وبصراحة فإن حكاية النائب العام ستظل لغزا كبير كما كتبت ونشرت في موقع « البديل » بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١ . وكذا فإن المتقدمين بالبلاغ لا يتقنون في وجود إعلام نزيه محترم يهتم ويتناول أبعاد هذا البلاغ السياسية التي تتجاوز بكثير مجرد نهب مال مؤسسة « الأهرام » . ولعل كل أمل مقدمي البلاغ في أن يسفر عن التحفظ على خزائن تحوي بقايا هذه الهدايا الثمينة لدى رئيس مجلس الإدارة الدكتور « عبد المنعم سعيد » . ومستشاره رئيس تحرير مجلة « السياسة الدولية » الدكتور « محمد عبد السلام » . ولعل غاية ما يهدفون إليه الآن هو

منع تهريب ما تبقى من هذه الهدايا إلى خارج المؤسسة و لحساب قيادات بعينها لا تزال تحكم قبضتها على اقتصاديات « الأهرام » وتحتكر مساحات النشر الصحفي . بل وتحتكر التحدث الآن باسم « الثورة » عنها ، وتبذل نصائحها المسمومة وكأنها أعضاء في جمعية «كتاب تحت الطلب» الأشبه بسيارات نقل الموتى « تحت الطلب » .

« هدايا الأهرام جيت » قضية فساد سياسي بامتياز أبطالها داخل «الأهرام» وخارجه . يتبادلون المصالح والمنافع . ويمارسون نمطا في نهب المال العام يسود اللولة المصيرية ، ويقوم على تبادل الهدايا الثمينة من أموال شعب فقير يعيش نحو نصفه بأقل من ١٢ جنيهًا يوميا . وهي قضية تمتد من مبنى المؤسسة الكائن في شارع الجلاء بالقاهرة إلى قصور الحكم ووزارات ومؤسسات رقابية وسيادية . وهي أيضا بلا شك على صلة وثيقة بما روينا في مقدمة هذا المقال عن القيادات الصحفية على طائفة الرئاسة .



(١١ - أ)

بلاغ بهدايا الأهرام

السيد المستشار النائب العام

تحية واحتراما وبعد

مقدمه لسيادتكم / الموقعون

العاملون بمؤسسة الأهرام

ضد

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام د عبد المنعم سعيد

مستشار رئيس مجلس الإدارة مؤسسة الأهرام (الدكتور / محمد عبد السلام)

مدير مكتب السيد رئيس مجلس الإدارة (السيد / وليد حامد)

مقدمو البلاغ لسيادتكم مجموعة من العاملين بمؤسسة الأهرام الحريصون على الحفاظ على المال العام . وحيث يعلم جميع العاملين بمؤسسة الأهرام بشكل يقيني أن سياسة مجلس إدارة الأهرام في ظل النظام السابق كانت محايية لهذا النظام . ومن السلوكيات والتصرفات التي تدل على هذا هو أن مجلس الإدارة يقوم بشراء هدايا ومقتنيات قيمة يتم إهداؤها إلى الشخصيات العامة في الحكومة السابقة . وهذه الأشياء الثمينة التي تقدر أثمانها بملايين الجنيهات كانت تشتري من ميزانية المؤسسة أي أنها مال عام.

(*) جرى تقديم هذا البلاغ إلى مكتب النائب العام تحت رقم ٥٤٨٨ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١١، ووقع على تقديمه كل من : إبراهيم فهمي وأسامة الرحيمي وسعادة حسين وشيرين المنيري وصباح حمامو وعلاء العطار وكارم يحيى ومحمد حربي (وفق الترتيب الأبجدي) .

ونظرا لما قام به الشعب المصري من ثورة أطاحت بكل الرموز القديمة والتي كانت تهدى لها هذه الأشياء فلم يتمكن مجلس الإدارة من إعطاء هذه الهدايا لهذه الشخصيات وظلت موجودة بخزينة المؤسسة . إلا أنه قد نما إلى علمنا أن كثير من هذه الأشياء لم تعد متواجدة في خزانة المؤسسة ولا نعلم أين ذهبت أو من قام بالاستيلاء عليها ، بالإضافة إلى قيام مجلس إدارة المؤسسة بفرم كم هائل من الأوراق والمستندات ولا نعلم سبباً ذلك .

وحيث أن المقدم ضلهم البلاغ هم المسؤولون عن حفظ وحماية أموال المؤسسة من العبث بها أو إهدارها فإننا نقدم بذلك البلاغ لسيادتكم للتحقيق في الأمر ، وحصر كافة محتويات خزانة المؤسسة والتحفظ على ما بها حفاظا على الصالح العام .

وبناء عليه

يلتمس الطالبون :

١ - التحقيق في الوقائع الواردة في البلاغ .

٢ - حصر كافة محتويات خزانة المؤسسة الموجودة في مكتب كل من : الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة والدكتور «محمد عبد السلام» مستشار رئيس مجلس الإدارة وغرفة الهدايا والتي تحتوي على هدايا من عينة شاشات التلفزيونات والكمبيوترات المحمولة .

٣ - التحفظ على الوثائق الموجودة في مكتب مدير عام الشؤون المالية بالمؤسسة ، حيث تضم الوثائق فواتير شراء ، ويخشى أن يتم التخلص من هذه الوثائق عن طريق الفرغ كما حدث من قبل ، وذلك حفاظا على الصالح العام .



(١٢)



تحقيق إداري في اتهامات سياسية!

هل انتقلت قيادات الصحف القومية الموروثة من عهد الطكتاتور «مبارك» على قاعدة «الأمور مهنيا وإداريا» من الدفاع إلى الهجوم؟.

بعد أكثر من أربعين يوما من تخلي «مبارك» عن السلطة، مازالت أذناؤه في الإعلام والصحافة تجلس على مقاعد القيادة، علي الرغم من تسببها في خسائر يومية واستمرار نزيف الفساد والنهب وإهدار المال العام بما يهدد بانحيار هذه المؤسسات اقتصاديا. بل بدأت هذه القيادات تتصرف وكأن أجهزة سرية في النظام مازالت تحميها وتحملها مخالفاتها وجرائمها. وقد بلغت الحماقة بعدد منها حد إشاعة أنها «مسنودة من مراكز قوى داخل الجيش».

ولعل من مظاهر الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، قيام عدد من القيادات الصحفية بوقف زملاء عن العمل والتحقيق معهم في اتهامات هي بالأصل سياسية. ولما كانت إدارات الشؤون القانونية في دولة بوليسيه بامتياز بمثابة قفاز في يد رئيس العمل تأتمر بأوامره وتنفذ تعليماته ولو بالمخالفة للقانون واللوائح، فإن الحال نفسه ينطبق على المؤسسات الصحفية القومية. في «الأهرام» قامت الإدارة القانونية بأوامر من رئيس مجلس الإدارة الدكتور «عبد المنعم سعيد» - أحد أبواق مشروع التوريث - بوقف الزميلات «سعادة حسين» و«فاتن بركات» و«صباح حمامو» و«وفاء وحيد» عن العمل وإحالتهم إلى التحقيق الإداري. وهو ما يخالف القانون واللوائح المنظمة لعلاقات العمل. فاقتران التحقيق بالوقف عن العمل لا يجوز إلا إذا كان الاستمرار في العمل من شأنه التأثير على مجرى التحقيق، بأن يجري إتلاف أو أخفاء أدلة مادية :

(*) نشر هذا المقال في موقع جريدة «البديل» بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١، وأهديته إلى الزميلات «سعادة حسين» و«فاتن بركات» و«صباح حمامو» و«وفاء وحيد» والزميل «محمد الشرايدي».

مثلا . وهو أمر لا يتوافر من دون شك في حال الزميلات . وكذا في حال الزميل « محمد الشرايدي » في مؤسسة « أخبار اليوم » التي أخاله رئيس تحريرها « ممتاز القط » - صاحب « طشة الملوخية » في خلدمة التمنيد لمبارك - إلى التحقيق مع وقفه عن العمل .

أما التهم الموجهة إلى الزميلات في « الأهرام » فهي تدعو للرثاء والشفقة على حال إدارات مذعورة من رؤسها ، وقد اعترفت هي نفسها بأنها عاجزة عن الحوار . فالزميلات تواجهن تهمة « التجمهر » ، وهي تهمة جنائية سياسية لا صلة لها بعلاقات العمل ولا يصح فيها تحقيق إداري . وبالأصل فإن التهمة موروثه عن القوانين سيئة السمعة التي تعود إلى عصر الاحتلال الإنجليزي وفرض الأحكام العرفية على مصر مع الحماية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى . أما التهمة الثانية فهي « ترديد ألفاظ خارجة تتنافى مع عادات وتقاليد المؤسسة » . وإذا ما نحينا جانبها حكاية « العادات والتقاليد » لأنه لا يوجد قانون في العالم المعاصر يجرم مخالفه العادات والتقاليد ، فقد اتضح من مجريات التحقيق الإداري أن « الألفاظ الخارجة » ما هي إلا هتافات سياسية مستلهمة من ميدان التحرير وعلى غرار : « هو يمشى .. مش هاتمشي » و « ما يفهمش عربي .. كلموه عبري » . وعلى أية حال فلنبدل شهودا عدولا - استمعت إليهم - أكدوا أن العشرات من العاملين في « الأهرام » اشتركوا في ترديد هذه الهتافات أمام مكتب رئيس مجلس الإدارة . كما رددوها في مناسبات وأماكن أخرى منذ ٢٥ يناير . ويصعب على أي « نصير بصمات صوتيه » تحديد من كان يهتف ومن كان لا يهتف . هذا إذا اترضنا أن إدارة المؤسسة استعانت بمثل هذا الخبير .

في الحقيقة ما يجمع بين الزميلات « سعادة » و « فاتن » و « صباح » و « ولاء » ومعهم الزميل « الشرايدي » من « أخبار اليوم » أنهم جميعا اشتركوا في تقديم بلاغات للنائب العام ضد قيادات مؤسساتهم الصحفية ، فتأتمت بإحالتهم إلى تحقيق إداري في اتهامات سياسية . وهذه البلاغات تتعلق بوقائع فساد تستأهل تحقيقا جديا وعاجلا وإيقاف هذه القيادات عن ممارسة أعمالها ، حيث هم الذين يتوافر فيهم شرط التأثير على مجريات التحقيق وإتلاف وإخفاء الأدلة .

لكن ما يجري الآن في انتقال أذنان الدكتاتور « مبارك » في الإعلام والصحافة من الدفاع إلى الهجوم وممارسة الإرهاب الإداري يدعونا أن نقنع ضمنا استقلاليه إدارات الشئون القانونية في مختلف مؤسسات الدولة على جدول أعمال تفكيك الدولة البوليسية .

(١٣)

صحافة الثورة !

مصر في حاجة إلى صحافة للثورة حتى ولو كان ثوريو ٢٥ يناير خارج السلطة. ولا أستطيع خداع القراء بإدعاء أن التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية القومية - صحافة الشعب بالأصل - جاء بالثوريين إلى مسئولية صنع القرار الإداري والتجريبي. لكن إزاحة عدد من وجوه ما قبل ٢٥ يناير خطوة مهمة لمعالجة الاحتقان في الشارع والمؤسسات، وخاصة أنها ظلت بمثابة عبء ثقل على صحفها وتورطت في ممارسات لا مهنية وحامت حولها شبهات فساد سياسي وغير سياسي.

الزملاء الجدد الذين يتولون مسئولية هذه المؤسسات مدعوون إلى تلبية متطلبات مرحلة انتقالية في السياسة والصحافة، ويصرف النظر عن الملاحظات بشأنهم وعلى طريقة اختيارهم. ولا يتصور أن نبدأ هذه المرحلة من دون سياسات تحرير جديدة تقوم على القطيعة مع عهد الولاء لرجال السلطة والأعمال على حساب القراء والمهنية. ويتطلب وضع هذه السياسات أولاً حواراً حراً بين الصحفيين أنفسهم ومع القراء ومختلف تيارات وقوى المجتمع من دون إقصاء أو استعلاء. وبالأصل تحتاج شجاعة نقد الذات والاعتراف بالأخطاء وتدراكها، ويقدر ما تحتاج أيضاً إلى إطلاق ميادير الإبداع والابتكار.

ولست مع استبعاد أي كان من الكتاب والصحفيين حتى من تورطوا في ممارسات معادية للشعب والثورة وفي انتهاك حقوق زملائهم المادية والمعنوية بما في ذلك المنع من النشر والحرمان المهني والتهميش والتجريح. لكنني لا أتصور أن يظل هؤلاء في العهد الجديد محتكرين لمساحات النشر وأن يتقاضوا نظير ذلك مكافآت سرية سخية

(*) نشر في صفحة «الرأي» بالأهرام بتاريخ ٤ إبريل ٢٠١١، أي بعد تغيير القيادات الصحفية بأربعة أيام.

أو أن تشعر أعمدتهم الصحفية المنتصبة بسلطة المناصب القيادية مفروضة على القراء . فقد أن الأوان لكي نختفي من صحفنا القومية ظواهر من قبيل « كرسى وجمهورية » و « غابة الأعمدة » ، وأن تتحدد الأعمدة لكتاب لهم شعبية بحق بعد استطلاع آراء القراء .

و أتصور أن يتحكم في فرص نشر الرأي الاعتبارات الموضوعية لا الشخصية ، مع مراعاة تنوع الاتجاهات والانفتاح على أسماء جديدة وشابة . وعلى نحو خاص أتمنى أن يطالع القراء في « الأهرام » مقالات كتاب من قبيل الأستاذة « جلال أمين » و « طارق البشري » و « حسن حنفي » و « علاء الأسواني » و « عزمي بشارة » و « نادر فرجاني » و « حسام عيسى » و غيرهم من الأسماء اللامعة المحترمة . و أتمنى أن يعود إليها الأستاذة « محمد حسنين هيكل » و « سلامة أحمد سلامة » و « فهمي هويدي » و « أسامة الغزالي حرب » .

أما إصلاح الإدارة في هذه المرحلة الانتقالية فيتطلب فوراً فتح ملفات الفساد المتركمة ، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكراره ، و صياغة عقد جديد بين الإدارة والعاملين في لائحة داخلية معلنة تنهى عهد سرية العمليات والمكافآت والتقارير والجمع بين المناصب القيادية وتضع حداً معقولاً بين أدنى وأعلى دخل و توصيفا وظيفيا ماليا لكل منصب و قواعد موضوعية وشفافة للشوَاب والمقاب ، فضلاً عن سياسة توظيف رشيدة ترعاها لجان اختبار . وفي ظني فإن هذا لن يتحقق من دون الاستماع لمطالب العاملين المشروعة التي صاغوها في عدة وثائق على مدى الشهرين الماضيين وفتح حوار مع جمعية عمومية موسعة لا جمعية الستة وثلاثين عضواً المختارة بقواعد مجلس الشورى ونظام حكم « مبارك » و غالبيتها من المعينين وفق مبول الحزب الوطني ورئيسه ونجله وزوجته وأجهزة الأمن .

أعرف أن الطريق طويل وشاق وسيكون مليئاً بالمعوقات والعراقيل والمصاعب . فهناك قوى داخل هذه المؤسسات الصحفية ستقاتل لاستمرار الأوضاع القائمة ودفاعاً عما تحتكره معنويًا وماديًا وللتغطية على الفساد السياسي والمهني والمالي والإفلات من المحاسبة فيما ارتكبه لعشرات السنين . وأعرف أيضاً أن الانتقال إلى اتخاذ القرار

التحريري والإداري بجماعية وديمقراطية ليس بالسهل . كما يتطلب تشكيل مجالس إدارة وتحرير مؤهلة لتغيير الصورة التقليدية السلبية للصحف القومية ولممارسة هذه الثقافة المفتقدة في إتخاذ القرار.

أكتب مقالتي هذا ولا أدري إذا ما كان سيلقي مصير المنع ذاته لأي مقال كتبه لجريدتي «الأهرام» في شأن محلي منذ بداية علاقتي بالنشر فيها عام ١٩٨٦ . ولعل من المفارقات المؤسفة أن يجري حجب مقال كتبه في فبراير الماضي (٢٠١١) بعنوان « مستقبل الصحافة القومية بعد ثورة ٢٥ يناير » فيما أخذ المسئولون عن أزمة هذه الصحافة يحتكرون الحكمة ومساحات النشر بشأن هذا المستقبل على صفحات الجريدة.

لكن دعونا نتفاءل قليلا ونحاول.



(١٤)

عن فساد الرياضة أيضاً

الزميل العزيز الأستاذ هزت النجار

رئيس القسم الرياضي بالأهرام المسائي

أهتكم و «الأهرام المسائي» على هذا العهد الجديد في تاريخ الجريدة ، متمنيا لها
وللزميل العزيز الأستاذ «علاء ثابت» رئيس التحرير الجديد ثقة قراء تلوم .

طلعت مقالكم «فساد الرياضة» بعدد الاثنين ١١ أبريل ٢٠١١ . وهو يفتح النقاش
بشأن ملف العلاقة المريضة بين السياسة والرياضة ، وحيث جرى استخدام الرياضة
والرياضيين على مدى عشرات السنين في تضليل الناس واصطناع شعبية للطغاة وأبنائهم .
وهو أمر لا يقتصر - للحق - على عهد مبارك وحده . لكن اسمحو لي أن أنبه إلى مسئولية
الصحافة والإعلام الرياضي . ولستوات مضت استمعت من زملاء أهزاء لما يفرغ عن
حجم هذا الفساد الصحفي الرياضي وأوجهه المتعددة . واكتفي هنا بالإشارة إلى التأثير
الضار على مصداقية الصحافة والإعلام لظواهر من قبيل عمل الصحفيين والإعلاميين
كمستشارين في خدمة الأندية الكبرى ورؤسائها ومجالس إدارتها . وكنا عند
الاتحادات الرياضية . فضلا عن العمل في صحف ووسائل إعلام تابعة لهذه الجهات
فيما يعملون في صحف قومية أو حزبية أو خاصة . ولقد كان صادما لي أن استمع إلى أن
ناديا كبيرا يدفع مبالغ شهرية لعديد من الصحفيين والإعلاميين ليضمن ولاءهم .
ولا شك أن ظاهرة توظيف الرياضيين حالين أو سابقين في العمل بالدور الصحفي .

(*) أرسلته في ١٢ أبريل وانتظر ١٨ يوما حتى جرى نشره في «الأهرام المسائي» . وتصادف أن جرى النشر بعد إحالة
الأستاذ حسن حمدي مدير الإعلامات في الأهرام ورئيس النادي «الأهلي» ومع رئيس مجلس إدارة الأهرام
السبق الأستاذ إبراهيم نافع إلى التحقيق بقرار من النائب العام .

سواء أكان في وظائف صورية يتقاضون مقابلها مرتبات مجزية أو في جلب الإعلانات و في إداراتها ما يسمح بفساد في الرياضة والصحافة معا . ولعلنا أيضا في حاجة لمراجعة شروط استضافة الأندية والاتحادات للصحفيين والإعلاميين في رحلات خارج البلاد . ولما كان الصحفيون الرياضيون - في ظني - الأكثر تنظيما بين جموع الصحفيين ، ولهم رابطتهم الخاصة التي يرأسها الزميل العزيز الأستاذ «أيمن أبو عايد» ، فإنني اقترح أن تبادر الرابطة بمناقشة وصياغة ميثاق شرف لأعضائها يحول دون التورط في فساد الرياضة . وأهل مكة أدرى بشعابها . وأظن أن الرابطة مؤهلة لكي تقدم نموذجا رائدا أمام الصحفيين من مختلف التخصصات في وضع مثل هذه المواثيق النوعية . وهو ما يفتح الباب لإعادة صياغة ميثاق الشرف الصحفي الذي يعود إلى عام ١٩٩٦ . وهو بعد ثورة ٢٥ يناير يحتاج إلى مراجعة وتطوير . وقبل ذلك إلى تفعيل .



(١٥)



مجرد تحليل مضمون

انتهت معركة اختيار أمين عام جديد للجامعة العربية بـ «مظفري الفقي» ومؤيديه، وأغلبهم من أعضاء الحزب الوطني المنحل. ولعل للمعركة دلالة رمزية على المستوى السياسي العام لا يتعين إغفالها. فقد كان اختيار الرجل منذ البداية عكس حركة التاريخ تماما. مثلما كانت كتابات من دافعوا عن هذا الاختيار. وقد أثبتوا بذلك أنهم لا يتعلمون من أخطائهم السابقة، نهاية بتبرير تزوير انتخابات ٢٠١٠. ولقد كان مأمولا أن تستجيب الحكومة لنفض الثورة والشعب وتراجع احتراما للرأي العام المحلي. لكنها في النهاية اضطرت للتراجع تحت ضغط أشقاء عرب (١).

وفي تفسير هذه المقارقة علينا أن نجرى عملية «تحليل مضمون» بسيطة للصحافة بوصفها إحدى الوسائل المساعدة على اتخاذ القرار، وتحديدًا لجريدة «الأهرام» كنماسة حالة. فعلى مدى الفترة من ١٢ إبريل ٢٠١١ اليوم التالي لإعلان ترشيح «الفقي» إلى ١٥ مايو ٢٠١١ يوم اختيار الأمين العام الجديد تناولت الصحيفة الأكثر تأثيرا على صناع القرار في بلدنا هذه القضية ٣٦ مرة. توزعت بين ٢٠ مادة رأي و ١٦ مادة خبرية. وأتضح أن إجمالي المواد المنشورة المؤيدة للدكتور «الفقي» هي ٢٢ مادة مقارنة بعشر مواد معارضة و أربع مواد على الحياد. أي أن اتجاه التأيد يمثل أغلبية ٦١ في المائة أو ما يقرب من الثلثين مقابل معارضة تتجاوز الربع بقليل.

و الملاحظ أن كتابات الرأي المنشورة تأييدا بلغت ١١ مرة مقابل ٧ معارضة

(*) سلمت لصفحة الرأي بالأهرام في ١٦ مايو ٢٠١١ أي فور الاتفاق في الجامعة العربية على تعيين الدكتور نبيل العربي أمينا عاما لها. وجرى نشر المقال في الأول من يونيو ٢٠١١. وعشية صباح النشر اتصل بي على الهاتف المحمول من رقم خاص الدكتور «الفقي» معانبا (١).

تمره هي الشكنة

واشتتن على الحياد. أي بنسبة ٥٥ في المائة. وقد تركزت بوضوح بين أصحاب الأعمدة (٧ مرات) وفوي المقالات الدورية (٣ مرات). أما المعارضة وبنسبة ٣٦ في المائة فقد وجدت حظها بالأساس عند كتاب بلا أعمدة أو مساحات ثابتة (٤ مرات). واستكمل المعارضون حصتهم بثلاثة أعمدة لكاتب واحد من بين مديري التحرير. وهو ما يدعو إلى تأمل استمرار سيطرة كتاب نظام «مبارك» على مساحات الرأي في صحافتنا، وبالتالي فرصهم الأوفر في تشكيل الرأي العام.

أما عن المادة الإخبارية فبلغت الانتباه أن أيا منها لم يقدم تغطية متوازنة محايدة تعرض وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين معا، وذلك باستثناء خبر محدود الكلمات بنوه عن سؤال راديو «الأهرام»: هل مصطفى الفقي هو المرشح المناسب؟. ومن دون أن نعرف بعدها نتيجة الإجابة على السؤال. وعلى أية حال فقد حصدت المادة الإخبارية المؤيدة ١٢ مرة من إجمالي ١٦ مرة وبنسبة ٧٥ في المائة. وتضمنت مواد مسهبة تحتل مساحات نشر بارزة وممتازة مقارنة بثلاثة مواد معارضة فقط في مساحات هامشية ومنزوية. ولقد كان لافتا أن موضوعا إخباريا أطل في الصفحة الثالثة في ١٨ إبريل بعد يوم واحد من نشر أول مادة رأي معارضة. وهو تصريحات لـ «الفقي» يرد فيها على معارضي ترشيحه من دون الإشارة إلى أين قال هذا الكلام ومتى وإلى من؟.

صحيح يعود لشورة ٢٥ يناير الفضل بالأصل في أن يجد معارضو خطوة مثل ترشيح «الفقي» مكانا تحت الشمس ومساحة نشر في «الأهرام». وفي ذلك ما يفيد بأن شيئا يتغير في هذه الجريدة. لكن في نتائج تحليل المضمون أكثر من دلالة سياسية ومهنية تستحق الدراسة والانتباه.



(١٦)

صفحة رأي مختلفة لأقل من شهر واحد

اليوم تولد صفحة رأي جديدة في الصحافة المصرية . صفحة نأمل أن تكون مختلفة ومتميزة . وألا تكون مجرد رقم يضاف إلى أرقام ، وورقة تضاف إلى أوراق . ولأنه من حقك عزيزي القارئ أن تعرف ، فإننا نكتب لك عن سياسة تحرير الصفحة الجديدة لتكون هذه السطور عقدا مشهرا بيننا وبينك وبين الكاتب .

وبداية فإن هذه الصفحة ما كان لها أن تصدر وترى الشمس إلا بفضل ثورة ٢٥ يناير ودماء شهدائها وتضحيات ثورها . وما كان لها أن تجد من يحتضنها إلا صحيفة امتلكت شجاعة الاعتذار من دون لبس للقارئ عن تضليل متعمد جرى ارتكابه على صفحاتها (كما جاء في بيان أسرة تحرير الأهرام المسائي بعدد الأول من إبريل ٢٠١١) .

(٥) هذه هي افتتاحية صفحة الرأي التي توليت مسئوليتها في جريدة «الأهرام المسائي» . وقد نشرت في ١٤ يونيو ٢٠١١ تحت عنوان : « ميثاق وعهد الرأي والرأي الآخر .. من حقك أن تعرف .. ومن حقك أن تعبر عن رأيك » . ولقد جاهدت الصفحة للإلتزام بما وعدت . ولما على ما يبدو لم تستمر لأكثر من شهر واحد ، انتهى بنشر افتتاحية للجريدة داخل حيز الصفحة تحذر من أفكار أقصى اليمين وأقصى اليسار . وهكذا انتهى العقد المعنوي بيني وبين رئيس تحرير الأهرام المسائي واتفاه على مراعاة طبيعة الصفحة وعدم التدخل في مادتها . وقد توافقت أحداث مسرح البالون وفرض إعتصام التحرير بالقوة المسلحة مع التدخل في الصفحة وإغلاقها ، بعد أن اجتهدت للإفتتاح على مختلف التيارات والأجيال في المجتمع . فكتب فيها على سبيل المثال لا الحصر : أحمد ماهر مؤسس حركة ٦ إبريل « و على عبد الفتاح القيادي بمجموعة « الأخوان المسلمين » و القيادي الجهادي السابق الدكتور «كمال حبيب» و القيادي اليساري « أحمد بهاء شعبان » ورئيس حزب العمل الإسلامي « مجدي أحمد حسين » . كذا خير البرول الشهير « عمرو حودة » و « هاني الحسني » من حركة « ٩ مارس » والطيبة « مني مينا » منسقة « أطباء بلا حقوق » و « الطبيب طارق الغزالي » حرب « وحرصت « الرأي والرأي الآخر » على تناول القضايا الساخنة في حينها مع إتاحة الفرصة للآراء المختلفة بشأنها في أن تتجاوز معا في صفحة واحدة ومحاكاة متساوية ..

وفي الاعتذار وعد بالصدق وأمل في التغيير.

وهذه الصفحة تصدر في زمن يتطلع فيه الوطن لمستقبل لم يتحدد معالمه ، بينما الماضي مع قوانينه ورجاله يسكن العديد من المؤسسات بل والنفس ، وبجهد ليشد حركة التاريخ إلى الخلف. ومع ذلك فالزمن والوطن في مسير الحاجة لكل كلمة صادقة و رأي حر وفكر مستنير واجتهاد جريء.

وميثاق هذه الصفحة أو سياستها التحريرية تنطلق من نقد حال صحفحات الرأي المتاحة للقارئ المصري. ولهذا وذاك فإن الصفحة التي اخترنا لها عنوان «الرأي» (الرأي الآخر) هي بالأبصار ملك للمجتمع بكل مكوناته وأطيافه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. تسعى لأن يتجاوز فوق مساحتها المحدودة والمعدودة بالاستبيمرات الجميع في حوار مجتمعي راق وفي حرية بلا ضفاف. وتهدف بذلك إلى إنهاء احتكار اتجاه أو جماعة أو مشلة أو صحبة لتساحات الرأي ، حتى لو تدر هذا الإحتكار بإدعاء الحكمة واحتراف الكتابة. فلقد أسفطت ثورة ٢٥ يناير كافة الأقنعة العلمية والبحثية والإستراتيجية والنجومية المدعاة عن محتكري مساحات رأي افتقدوا الصدق العلمي بل والإنساني ، وأعماهم غرور الإحتكار عن رؤية واقع الوطن والناس وعن استشراف أن التغيير قادم إلى بلادنا لا محالة . ولم يكن هذا الإحتكار إلا قرين احتكار عرفته البلاد في السياسة والاقتصاد . وأسوأ أنواع الإحتكار هو احتكار الرأي كما قال بحق كاتبنا الراحل الأستاذ «كامل زهيري» .

.. ولكن ما الذي يعنيه كسر احتكار الرأي في صفحة جديدة تصدر هنا وفي مصر وفي صيف عام ٢٠١١ ؟

ببساطة هذه الصفحة لن تمنح أحدا كان «أبعادية نشر» يقطعها لنفسه مساحة ثابتة أسبوعيا أو يوميا . وسواء أكان هذا الاستقطاع بسلطة المنصب والنفوذ في المؤسسة الصحفية أو جهاز الدولة أو في الحياة العامة .

وببساطة هذه الصفحة تضع (المقال / الموضوع) قبل (الشخص / الكاتب) . وأولوية النشر ستكون للفكرة و المعالجة بصرف النظر عن الشهرة والسيطرة والألقاب . وببساطة هذه الصفحة ملك لكل من يجد لديه القدرة والاستعداد في هذا الوطن على تقديم فكرة ورأي. ومساحتها ليست ملكا لأصحاب البيت من كتاب وصحفيين عاملين في

الجريدة والمؤسسة ، بما في ذلك المشرف عليها . وهو يتعهد أمامكم الآن ألا يطل مرة أخرى هنا إلا عندما تستدعي ضرورة ملحة في مخاطبة القارئ بشأن سياسة تحرير الصفحة .

و ببساطة أيضا هذه الصفحة مفتوحة أمام كل قضايا المجتمع ولا تقتصر على السياسة بمعناها المباشر الضيق . وتفتح ذراعيها لمساهمات الرأي والفكر من كافة ربوع مصر ساعية إلى كسر احتكار نخبة الدولة المركزية في القاهرة . ولعل النجاح الأكبر لها في أن تقدم للرأي العام كتابا جديدا في شتى المجالات والاهتمامات ومن الصعب وسيناء والريف قبل القاهرة .

ولأن سياسة هذه الصفحة تؤمن بأن كتابة الرأي ليست امتيازاً لأرستقراطية مدعية تجنى العطايا والمكافآت نظير تواجدها في مخاطبة عوام القراء ، فإنها - وعلى قاعدة المساواة بين كل من يكتب إليها - لا تمنح أحداً كان أي مقابل مالي . ولعلنا جميعاً ندرك أن كتابة الرأي في هذا الزمن من تاريخ الوطن عمل لا يتصور إلا أن يكون تطوعياً خالصاً لوجه المجتمع والمستقبل .

ولأن الحرية هي روح الكتابة . فإننا نعد بالعمل على ضمان أقصى هامش ممكن الآن في الصحافة المصرية قومية كانت أو حزبية أو خاصة (صحف رجال أعمال) . ونرحب بكل مساهمة جريئة . ونعتقد بأنه لا سلطة في هذا البلد فوق النقد الموضوعي ، وأن من صالح كل سلطة أن تخضع للنقد . ونؤمن بأنه لا محذور سوى الخروج على آداب الحوار وقوانين النشر التي تجرم السب والقذف . ولا محذور أيضاً إلا الانزلاق إلى الأمور الشخصية وممارسة الدعاية الفجة أو الكتابة لأغراض المصالح الذاتية . نقول أقصى هامش ممكن ولا نقول : « حرية تكفي ألف صحيفة » و « حرية بلا سقف » وغيرها من الرعود والإدعاءات التي خدعت بها صحف قراءها في عهد « مبارك » لسنوات وسنوات .

وتلتزم هذه الصفحة أمام الكاتب والقارئ بإعادة الاعتبار لتقاليد افتقدها للأسف معظم صفحات الرأي في صحافتنا . تلتزم باحترام النص . فلا حذف لكلمة واحدة بدون استئذان الكاتب . وبالطبع لا تعديل مطلقاً لأي كلمة . وتلتزم أيضاً باحترام كاتب النص ، فتعذر له خلال أسبوع واحد في حال تعذر فرص النشر .

ولأن هذه الصفحة تسعى لإحياء تقاليد العمل الجماعي والنقد الذاتي ولأنها كما قلنا

تعمده في الشكنة

من للمجتمع وله ، فإنها تعكف حاليا على تشكيل هيئة مستشارين لها . تجتمع كل ثلاثة أشهر لتقيم وتتقد الأداء ، وتشارك في اقتراح أجندة قضايا الحوار للأشهر الثلاثة التالية . وتراعي الصفحة في اختيار هيئة مستشاريها ضمان تنوع وتعدد الاتجاهات والأجيال والخبرات .

ما تطمح إليه هذه الصفحة هو المساهمة - ولو بالنذر اليسير - في استعادة مكانة «الأهرام» ودورها التاريخي في صناعة الرأي العام و كمنارة مصرية في الصحافة والثقافة العربية . فهذا البلد لا يتقصه الكتاب والخبرات والمبدعين وأصحاب الرأي ، لكن كان يتقصه الحرية وتقبل التنوع والتعدد والرأي الآخر وإعلاء شأن ما هو عام وموضوعي على ما هو شخصي وخاص .

هذا هو عهد الصفحة مع القارئ والكاتب . فمن حقلك أن تعرف .. ومن حقلك أن تعبر عن رأيك .



(١٧)



«الأهرام»

تمرد في الثكنة

(الجزء الرابع)

سألتني أكثر من زميل مهنة و من صحف مختلفة وبغرض النشر : ما الذي يجري في الأهرام ؟..

اعتذرت عن عدم الإجابة لسببين اثنين :

الأول .. لأنني قلت ونذر الأزمة الداخلية تتصاعد في اجتماع عام لعدد من محرري «الأهرام» بحضور رئيسي مجلس الإدارة والتحرير قبل نحو أسبوع من مهزلة ١٤ / ١٥ يناير ٢٠١٢ أنني تيقنت أن التغيير من داخل المؤسسة والصحيفة شبه مستحيل وأن «الأهرام» لن يتغير إلا بدفع من خارجه . وقلت أيضا أن مصر حتما ستغير . ولدينا محطة ٢٥ يناير المقبل (٢٠١٢) وأن «الأهرام» سيتغير حتما بتغير البلد . قلت كلمني وانصرفت لأنني وصلت إلى نتيجة مفادها أن الغالية إما فاسدة أو صامته لها حسابات خاصة ضيقة من مزايا ومغانم ومناصب وتعين الأنجال والأقارب والبلديات وعلى طريقة التوريث الذي ثار عليه الشعب . ولأنني تبينت حجم الخراب المهني بل والإنساني الناجم عن عقود من التربية على الامتثال والطاعة والخوف وصناعة «الصحفي الطيع المطيع» منذ سنوات الأستاذ «هيكمل» . وقد لحق بها نحو أربعين عاما تقشى في معظمها الفساد والإفساد الكبير ، وبما في ذلك عمل الصحفيين بالإعلانات وعند المصادر المؤثرة ، وعلى نحو يقوض استقلالية الصحفي والصحافة . وهي روح هذه المهنة .

الثاني .. أن كافة الصحف تقريبا تعاني من الآفات التي تضرب «الأهرام» ، بما في

(*) نشرت هذا المقال في موقع «البديل» الإلكتروني بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٢ تحت عنوان «ما الذي يجري في الأهرام ؟» خمسة تصويص كاشفة في تفسير ١٥ يناير . وقد جرى نشر ثلاثة من التصويص المشار إليها في المقال في الصفحات السابقة . ونشر التصييص الرابع والخامس في الصفحات التالية.

ذلك الصحف المطبوعة الكبيرة الجديدة التي سألني مندوبوها . وهي بالأصل صحف جرى منح تراخيصها ومناصب رؤساء تحريرها بعناية أمنية فائقة ، وبما في ذلك صحف رجال أعمال رأسمالية المحاسيب المسماة زوراب « المستقلة » . وهنا ربما كان لدينا استثناء مثال هو الزميل الأستاذ « عبد الحليم قنديل » برأسه لتحرير جريدة « صوت الأمة » وإن لم تخل إدارة الرجل وسياسة تحريره من أمراض عديدة في الصحافة المصرية . ولذا فقد اخترت النشر في موقع « البديل » الإلكتروني حيث تفضل مشكورا باستضافة كتابتي في نقد أحوال الصحافة و « الأهرام » منذ ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

وإخلاصا للسبب الأول لن استهلك الكثير من الوقت في الكتابة عما جرى يومي ١٤ و ١٥ يناير ٢٠١١ والطريق إلى هذه الأزمة الداخلية . فقط سأكتفي بأن أرفق مجموعة تغييرات كاشفة مع الإشارة سريعا للنقاط محددة :

١ - يقينا فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يقدم على تغيير أي قيادة في مؤسسة « الأهرام » أو أي من الصحف القومية إلا بعد نحو خمسين يوما كاملة من تخلي رئيسه (مبارك) عن السلطة في ١١ فبراير ٢٠١١ . و يقينا أن حركة التغييرات الأوسع في نهاية مارس ٢٠١١ لم تشمل إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز عشرة في المائة من قيادات الصحافة القومية على مستوى رئيسي مجلس إدارة وتحرير . وفي حالة « الأهرام » على سبيل المثال فإن هذه الحركة لم تشمل حينها إلا ثلاثة (رئيس مجلس إدارة واثان من رؤساء التحرير) فيما جرى الإبقاء على ما يزيد على ١٥ رئيس تحرير مطبوعة بالمؤسسة . وتاليا اتضح محدودية التغيير في القيادات التحريرية والإدارية دون هذا المستوى . و يقينا فإن المجلس العسكري وتحكوماته المتعاقبة لم تقدم على مدى عام كامل على الدفع إلى تغيير القوانين الحاكمة لعمل المؤسسات الصحفية القومية أو لوائحها (أن وجدت هذه اللوائح أو نفيها أصلا هي ومواد القانون الأكثر رشادة وموضوعية) . كما لم تتم محاسبة أي من المسؤولين عن الفساد السياسي المهني والمالي والإداري بها .

٢ - بعد أيام معدودة من تغييرات نهاية مارس دفع المجلس العسكري الحاكم بملاحق إعلانية مدفوعة الثمن إلى كبريات المؤسسات الصحفية القومية تصدرها صور قادته (تقلد قيمة كلي عنها بمليون جنيه) . ولا أدري تهمت أي بند وضعت هذه الإعلانات الدعائية السياسية في ميزانية وزارة الدفاع ؟ . لكن ما أعلمه جيدا أن التغيير في القيادات الصحفية كان يتم بقرار من مجلس الوزراء بوصفه مفوضا باختصاصات

مجلسي الشورى والأعلى للصحافة في الإعلان الدستوري المؤقت . لكن لاحقا أخذ المشير «حسين طنطاوي» بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر قرارات تعيين القيادات الصحفية بصفته ونفسه . وكما هو عليه الحال في قرار تعيين رئيس مجلس إدارة الأهرام الجديد في مطلع نوفمبر ٢٠١١ . وقد جرى نشر القرار في الصحيفة بصيغة وافق المشير .. على تعيين .. . وليس هذا هو المطعن الوحيد على هذا القرار . بل المطعن الآخر يتعلق بالمضمون السياسي له . إذ لم يكن متصورا تعيين عضو لجنة سياسات بحزب «مبارك» ونجله و مستشار سابق لوزير مالية هارب و لرجل أعمال مسجون على رأس أكبر مؤسسة صحفية قومية في حركة تغييرات نهاية مارس ٢٠١١ . وهكذا فإن ما لم يكن ممكنا بعد نحو شهرين من الثورة أصبح ممكنا بعدما بنحو تسعة أشهر ، ومع تنابع مجازر أجهزة الأمن والعسكر ضد المدنيين في الميادين والشوارع . وبالنسبة للأهرام تحديدا فإن تعيين قيادة على هذا النحو وبهذه الملابس حملت معها - في ظني - رسالة من ضوء أخضر لكل ما في هذه المؤسسة من قوى الثورة المضادة (*) .

٣- يقينا لدينا أول رئيس تحرير للأهرام جاء بعد ثورة يناير ٢٠١١ أحجم عن وأخفق في التغيير ووالى جنرالات «مبارك» على حساب المهنية وحق القراءة . لكنه تعرض لتهجم على مكتبه وعلى شخصه يوم ١٥ يناير ٢٠١٢ . وجرى إجباره على البقاء في منزله و قبلها توقيع ورقة بخط اليد (معلقة في النور الرابع بالمبنى القديم) يلغى فيها قراره بتفسير قيادات أقسام الأهرام اليومي أصدره قبل يوم واحد . وهو ما لم يحدث مع سابقه المحسوب تماما على نظام «مبارك» . وفي كل ذلك ما يدعو للأسف والأسى والاستنكار . (حتى من جانب شخص مثلي تعرض لتضييق في النشر ومنع العديد من المقالات منذ الأسبوع الأول لرأاسته ونهاية بقرار أعجوبة غير مسبوق بالمنع التام في ١٩ نوفمبر ٢٠١١) .

٤- لم أطلع كاملا على حركة القيادات التي سبقت وقائع يوم ١٥ يناير ٢٠١٢ المؤسسة . لكن يقينا أن هذه الحركة - بصرف النظر عن أسماء واتجاهات الحركة - جاءت متأخرة جدا وبعد نحو ثمانية أشهر من تسليم رئيس التحرير منصبه . فقد أبقى الرجل على نفس رجال سابقه المحسوبين تماما على نظام «مبارك» وأسرته وأجهزة أمنه يتحكمون في عجلة العمل .

(*) لا تستهدف هذه الفقرة أية إساءة شخصية للزميل الأستاذ عبد الفتاح الجبالي ، فيني ويته الكثير من الود منذ عقد الثمانينيات . لكن هذا النقد موجه لقرار سياسي اتخذته المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

وأبقى على نفس كتاب الأعمدة والمقالات منتظمة النشر فاقتدي المصادقية عند القراء من داخل المؤسسة وخارجها، وباستثناءات جد محدودة. وباستقراء الملامح الرئيسية لحركة تغييرات ١٤ يناير ٢٠١٢ بين أنها لم تلحق ضررا بالمفاتيح الرئيسية المتسببة في سوء سمعة الجريدة وإثباتها مهنيًا. ولعل ما تسبب في موقعة ١٥ يناير أن الصف الثاني لأطفال النظام المدللين لم يحصلوا على ما توقعوه من مغام. فضلا عن أن شخصا بعينه يقبض على السلطة الحقيقية في الجريدة منذ نهاية عهد رئيس التحرير السابق ويشتهر بأنه كان يخدم في مكتب «كمال الشاذلي» أحد أركان نظام «مبارك» وجد اللحظة مناسبة لإزاحة «رئيس التحرير».

٥- الأمر لا يتوقف فقط عند تأخر حركة التغيير ومحبوبيتها. والأهم هنا أنها جاءت بنفس الأسلوب القديم من افتقاد لأي منطق أو معايير موضوعية وغياب أي تصور معلن لتغيير سياسة التحرير. وهنا تكمن أهمية النصوص المرفقة. فكلها جرى إهدارها نصا وروحا. بل وللأسف خيانتها من زملاء حسبوا يوما على حركة التغيير في هذه المؤسسة. وفي ظني فإن اجتماع ٣ إبريل ٢٠١١ كان حاسما في حكاية فشل التغيير في الأهرام. حينها كنت قد بادرت شخصيا بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع لمناقشة وضع سياسة تحرير مكتوبة للأهرام (بمناخ دستور عمل وميثاق لأخلاق المهنة) ويهدف عقد مصالحة تاريخية بينه وبين القارئ بعد الثورة. ولقد طرحت الدعوة على خلفية عرض السيد رئيس التحرير بعد تسلمه منصبه يوم واحد على شخصي تحمل مسؤولية تحريرية. وحيث كانت إجابتي على العرض بالعبارة التالية نصا: «الأهرام ليس به سياسة تحرير مكتوبة.. لنضع هذه السياسة أولا.. وبعدها يجرى اختيار الأقدر والأكثر على تنفيذ هذه السياسة في كل منصب قيادي.. وقد أكون وقتها أنا أو غيري». لكن عندما انعقد الاجتماع جرى حشد القوى المناوئة للتغيير. والأخطر أنه اتضح تنكر رئيس التحرير لكل ما جاء به إلى موقعه (كما يتضح في النص المعلنون بـ: هل ننفاه؟). وعندما جرى وضع الأوراق التي اجتهد زملاء في كتابتها مقترحين خطوطا لسياسة تحرير جديدة أزاحها جانباً وأخرج من جيبه ورقة أعلن اكتشافه بها. وهي لصفحة فيس بوك شباب صحفيي الأهرام، والتي اصطنعها رئيس التحرير السابق له وأعلن عنها باحتفاء في الصفحة الثانية للجريدة يوم ١٩ مارس ٢٠١١ كي تصبح بديلا يشوش على حركة التغيير الجماعية التي وضعت العديد من الوثائق وأقدمت على تنظيم أول انتخابات لرئيس تحرير، وذلك بصرف النظر عن طريقة الانتخاب التي اختلفت حينها معها وعن كيفية إدارتها. ومن المؤشرات المنبئة بما جرى لاحقا في «الأهرام» أن رئيس التحرير الجديد

عرض نص بيان « اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام » على نحو يمنع خصوم التغيير فرصة منعه من النشر في الجريدة . مع أن النشر ببساطة بمثابة حق للتعبير عن رأي نحو ٢٨٥ صحفيا كما أن النص في ذاته يمنح فرصة لإعلان نية جماعية للقراء بالعمل على القطيعة مع ما مضى .

٦ - في هذا الاجتماع - الذي أظنه كان حاسما في مصير التغيير في الأهرام - صمت كل من كانوا حولي من دعاة التغيير في شهري فبراير ومارس ٢٠١١ ، بما في ذلك الأقربون . ووجدتني وحدي . وقد طال بهم الصمت وما زالوا حتى إزاء انتهاك أبسط الحقوق المهنية للقراء وللمزلاء . ولقد تبنت لاحقا أن هؤلاء الصامتين أنفسهم كانوا من بين من تصلدوا قائمة حركة الترقيات (المجهضة) في ١٤ يناير ٢٠١٢ .

وهكذا استمر « الأهرام » بلا سياسة تحرير مكتوبة (دستور عمل وميثاق أخلاقيات مهنة و التزام مع الزملاء والقراء) . و استمر « الأهرام » على حاله يديره ذات الأشخاص وينفس أساليب عهد « مبارك » . وهكذا فشل أول رئيس تحرير له بعد الثورة في تغيير أدائه التحريري ، وحتى عندما حاول متأخرا « توسيع النخبة » أي عضوية « نادي سلطة القرار التحريري » فشل وتعرض للإهانة .

للأسف ما يجري ليس خلافا على سياسات تحرير ولا بشأن الموقف من عمل الصحفيين بالإعلان أو غيرها من جرائم العدوان على أبجديات المهنة وأخلاقياتها . أمين الرجل إهانة غير مسبوقه . وهذا أمر يدعو للأسف حتى لو كان هو المنسبب الأول عما وصلت إليه الأمور وعن إهدار فرصة التغيير مع أن الطريق وقتها كان واضحا تعززه : رغبة الشارع والقراء العارمة في أن ترى أهراما آخر .

لم يعتذر « الأهرام » اعتذارا صادقا وواضحا عن ماض بائس ومسيء . وحتى غالبية من كانوا يسعون لتغييره من داخله في فبراير ومارس ٢٠١١ ضحوا بفرصة التغيير على مذبح الطموح في الشراكة مع ما كان . وضجوا بكيل ما وضعنا من وثائق جماعية واختاروا المناصب وامتيازاتها والطمع في الوجاهة الفارغة والنهب والعودة في سيارات المؤسسة . ولأن الواقع شديد البؤس في هذه المؤسسة كغيرها من مؤسسات لم يمسهما أي تغيير حقيقي ، فإن من يسعى لمستقبل أفضل لأقدم جريدة في مصر مازالت علي قيد الحياة عليه أن يتزل إلى ميدان التحرير وكل الميادين في ٢٥ يناير ٢٠١٢ للانخراط في أكبر حركة جماهيرية لاستكمال الثورة . ولأن « الأهرام » لا يمكن أن يتغير من داخله .

(١٧ - ١)



ورقة نقاش

حول سياسة تحرير

جديدة

سياسة تحرير جديدة للأهرام اليومي
لماذا .. وكيف .. ومقترحات تحريرية وتنظيمية
أولا .. لماذا ؟

يحتاج «الأهرام» إلى سياسة تحرير تنطلق في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخه وتاريخ البلاد وحتى وضع دستور جديد وقوانين صحافة جديدة تعيد تنظيم شؤون المؤسسات الصحفية القومية . وثمة فرصة تاريخية أمام «الأهرام» لوضع هذه السياسة . فالأمر لا يتوقف فقط على أن لدينا رئيس تحرير جديداً نتق في مهنته . وقد جاء استجابة لتجربة أول انتخابات لهذا المنصب في حياة الجريدة والمؤسسة . بل هناك طلب على تغيير سياسة الأهرام بين قرائه والشعب وصحفيه وجميع العاملين به بفضل رياح ثورة ٢٥ يناير . ولعل من أبرز مظاهر هذا الطلب داخل الجريدة والمؤسسة تنامي النقد الذاتي العلني الفردي والجماعي رغبة في «أهرام» جديد . ويتعزز هذا الطلب بما لمسناه من تدهور ترتيب «الأهرام» في سوق النشر الصحفي وتقديم صحف خاصة جديدة .

لكن هذا التدهور - في الظن - رهن بمرحلة يأفل نجمها . فالصحافة المصرية كغيرها من أوجه الحياة في مطر والمنطقة على أعقاب تحولات كبرى . ولقد تفاءلت عندما استمعت من أساتذة من كلية إعلام جامعة القاهرة ما يؤكد توقعات بأن المستقبل سيكون للصحافة القومية لو أحسن إصلاحها وإدارتها ، وذلك في ظل القيود

(*) نشرت هذا المقال في موقع «البليل» الإلكتروني بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٢ تحت عنوان «مالذي يجري في الأهرام ؟» خمسة نصوص كاشفة في تفسير ١٥ يناير . وقد جرى نشر ثلاثة من النصوص المشار إليها في المقال في الصفحات السابقة . ونشر التصنيف الرابع والخامس في الصفحات التالية .

والمشكلات التي ولدت بها الصحافة الخاصة (صحافة رجال الأعمال) ، فضلا عن الميراث السلبي للصحافة الحزبية.

وفي كل الأحوال ، فإن المستقبل الذي يتظر للصحافة القومية رهن بتطوير الممارسة الديمقراطية والمهنية داخلها و بانفتاحها على المجتمع بكل مكوناته وكذا على الوطن العربي والعالم بمناهج و عيون جديدة .

ثانيا .. كيف ؟

أقترح معالجة السياسة التحريرية الجديدة للأهرام على مستويين زمنيين :

الأول .. قوري وعاجل .

والثاني .. انطلاقه في الأول من مايو ٢٠١١ .

الشق الأول أظن أن رئيس التحرير بدأ في معالجته بقرارات سريعة منذ اليوم الأول لتوليه مسئولية موقعه . وأعتقد أنه قد يجد في هذا الاجتماع من الأفكار والمقترحات ما يستحق التنفيذ عاجلا يحدره ما وعد به في مقال « تحت القسم » من التزام بالمهنية والقارئ والوطن (بتاريخ ١ إبريل ٢٠١١) .

أما الشق الثاني .. لكي نضع سياسة تحرير جديدة ومكتوبة لصحيفة «الأهرام» بتاريخها العريق وأسماها المرموق ، يجب أن نجهز أدوات وضع هذه السياسة . وأقترح أن تكون على النحو التالي :

- الإطلاع على السياسات المكتوبة لكبرى الصحف العالمية، والانتهاء إلى صياغة ورقة موجزة لتقل الخبرات. ويمكن الاستعانة هنا بزملاء في « الويكي » و « الإبدو » (الإصداران الأسبوعيان لمؤسسة الأهرام بالإنجليزية والفرنسية) .

- دراسة نقاط القوة والضعف لست صحف منافسة على وجه التحديد : المصري اليوم و الشروق و الأخبار في السوق المحلية و الحياة و الشرق الأوسط و القدس العربي في السوق الخارجية . والانتهاء من صياغة ورقة موجزة بكيفية معالجة هذه المنافسة تحريريا لصالح الأهرام .

- الاستفادة من الوحدة الخاصة ببحوث الرأي العام في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لوضع ورقة حول اتجاهات القراء . ويمكن تكليف الوحدة بانجاز دراسة

عاجلة عن هذه الاتجاهات بعد ثورة ٢٥ يناير.

- بعد الاطلاع على الثلاث أوراق السابقة يقوم كل قسم بالجريدة بمناقشة ووضع خطوط سياسته التحريرية .

- تتولى مجموعة عمل صياغة مشروع السياسة التحريرية الجديدة للجريدة .

- يعرض مشروع السياسة التحريرية الجديدة للأهرام على مجموعة من خبراء و أساتذة الصحافة . وتبرز هنا فكرة إنشاء هيئة استشارية دائمة لسياسة تحرير «الأهرام» ، تضم متخصصين ومفكرين من كافة الاتجاهات فضلا عن ممثلين لشباب الثورة من ذوي الأدمغة . ويقترح أن يتولى رئاسته هذه الهيئة شخصية ذات ثقل معنوي كالأستاذ محمد حسنين هيكل . ويمكن أن تعقد الهيئة الاستشارية لقاء مع رئيس ومجلس التحرير كل شهرين أو ثلاثة أشهر لمتابعة وتقييم وتطوير السياسة التحريرية ومعالجة ما يبرز من مشكلات .

ثالثا .. مقترحات

١ - تحريرية:

- «الأهرام» جريدة قومية مستقلة ولاؤها للقارئ المصري والعربي وللوطن والمهنة . وتهدف بفضل رياح ثورة ٢٥ يناير إلى أن تصبح جسرا بين الشعب وثواره وبين سلطات الدولة المختلفة وهي في مرحلة إعادة البناء . كما تهدف إلى المساهمة في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة . وتذكر «الأهرام» دورها المجتمعي والسياسي والثقافي وأهمية أن تصبح ساحة حوار حريين مختلف الاتجاهات والرؤى ، وبخاصة الجديدة والشابة .

- الفصل بين الخبر والرأي .. والإعلان والتحرير .. والالتزام بميثاق الشرف الصحفي .

- تمارس الجريدة النقد الموضوعي وعلى أوسع نطاق لكافة السياسات والسلطات والهيئات ، من دون الانزلاق إلى الشخصية أو مخالفة القانون أو تجاوز آداب النشر .

- بناء علاقات مهنية محترمة مع قوي المجتمع الجديدة وبخاصة شباب الثورة بمختلف اتجاهاتهم ، فضلا عن مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية . وفي هذا الإطار

يمكن عقد سلسلة ندوات بالمؤسسة لمختلف اتجاهات شباب الثورة لتعريف القراء على خلفياتهم وخبراتهم ومواقفهم وتصوراتهم للمستقبل. وكذا يمكن تخصيص محررين لتغطية أخبار هؤلاء الشباب. وتوجيه المراسلين بالمحافظات إلى بناء العلاقات المهنية نفسها.

- تنوع الاتجاهات في صفحات الرأي دون استبعاد أو إقصاء، والانفتاح على نخبة المجتمع ومتخصصيه وأصحاب الأفكار المبتكرة في كل المجالات والميادين مصرياً وحزبياً ومراجعة الأعمدة والمساحات المخصصة لكتاب الرأي من داخل «الأهرام» وخارجها بما يتماشى مع الثورة ومعياري إعلاء الموضوعي على الشخصي، وإثارة القضايا الحيوية وطرحها على بساط الرأي من زوايا متعددة.

- الاهتمام بدرجة أكبر بالحياة خارج القاهرة لمعالجة مشكلة المركزية في بلد كمصر. وقد يصبح الأهرام يوماً ما منفثاً على أفكار مؤسسية جديدة مثل إطلاق طبعات إقليمية بمطابعها وشبكات توزيعها وهيئات تحريرها في كل من الإسكندرية والصعيد (أسبوط) والوجه البحري (طنطا أو المنصورة) والقناة (الإسماعيلية).

- إعمال حق الرد والاعتراف بالأخطاء وتصحيحها.

- العودة إلى مراجعة بروقات الصحيفة معلوماتياً إلى جانب تفعيل المراجعة اللغوية.

- إعادة النظر في سياسة توزيع مراسلي «الأهرام» بالخارج على نحو يتناسب مع ثورة ٢٥ يناير وتأثيراتها على الصعيد العربي. وهنا يمكن اعتماد مراسلين محترفين في كل من تونس وليبيا وسوريا والجزائر والبحرين والأردن. مع توجيه المراسل في تونس إلى نقل خبرات بناء الدولة بعد الثورة. كما يقترح إعادة النظر في طريقة اختيار المراسلين من محرري الجريدة بحيث تتولى لجنة مختصة المفاضلة بين المرشحين وفق مؤهلاتهم للاضطلاع بكفاءة بمهمة المراسلة في هذا البلد أو ذلك.

- الاهتمام بإصدار الطبعة الأولى وتوزيعها قبل الصحف الأخرى.

- بناء علاقة جديدة بين كل من مركز الدراسات والمطبوعات المتخصصة كالسياسة الدولية ومختبرات إسرائيلية ومختبرات إيرانية. وغير خاف أن «الأهرام» كغيره من الصحف المصرية أصبح يعاني من غياب تحليل الشؤون القريبة والأفريقية

تمرد هي الشكنة

والدولية . وهنا يتعين التنويه إلى أننا فقدنا أعلاما في هذا التحليل كالراحل الأستاذ « محمد سيد أحمد » . كما غاب عن صفحاته متخصص في الشؤون الأفريقية كالدكتور « عبد الملك عودة » أطال الله عمره . كما يمكن تطوير وحدة قياس الرأي العام بالمركز وتوجيهها كي تولي المزيد من الاهتمام لدراسة قراء « الأهرام » وربط هذه الوحدة بقسم التحقيقات المحلية بصيغة تعاون قد تشمل حضور أحد أعضاء الوحدة لاجتماعات القسم .

- يمكن الاستعانة بعضو من قسم المعلومات للمشاركة في اجتماعات أقسام الأخبار والتحقيقات المحلية والاقتصاد ، وذلك للاستفادة من خبرته وتوظيفها في تهيئة قاعدة معلومات للقضايا المطروحة .

- إقامة قسم أو وحدة متخصصة في الرسوم والأشكال الإيضاحية من خرائط وجداول بيانات . ويعمل هذا القسم أو الوحدة يوميا بالتنسيق مع مجلس التحرير . ويمكن الاستعانة بمتخصص من أحد أقسام الجغرافيا بالجامعات المصرية .

- دراسة استحداث صفحات متخصصة لقطاعات كالعامل و طلاب الجامعات والفلاحين وموظفي الدولة ، تعالج قضاياهم وهمومهم وتفسح المجال لطرح أفكارهم واتجاهاتهم المتعددة .

- دراسة تخصيص صفحة كاملة للمرأة وأخرى للطفل تتناول بمنهج جديد القضايا النوعية الخاصة بهاتين الفئتين .

- الصفحات الثقافية تحتاج إلى إعادة تنظيم وتطوير . وهناك مقترحات بصفحة ثقافية يومية . وأضيف إلى ذلك اقتراحا باستحداث صفحتين ثقافيتين جديدتين . الأولى تختص باتجاهات الثقافة في الوطن العربي والأخرى بهذه الاتجاهات في العالم ، كي يصبح « الأهرام » نافذة قرانه على الثقافتين العربية والعالمية مثلما يتعين أن يكون مرآة للثقافة المصرية . وهنا يمكن الاستعانة في الإشراف على هاتين الصفحتين بمتخصصين منفتحين على الثقافات من خارج المؤسسة أمثال الدكتور « صبري حافظ » والدكتورة « سامية محرز » والدكتورة « روضي عاشور » والأستاذ « طلعت الشايب » وغيرهم .

- تطوير قسم المتابعة بأن يضاف إليه اختصاص متابعة شبكة الإنترنت من مواقع

ويلوجات وفيس بوك وتويتر ، وإمداد الأقسام الأخرى بما يمكن الاستفادة منه ومعالجته وتطويره إخباريا.

- التقدم ضمن خطة السياسة التحريرية الجديدة في الأول من مايو ٢٠١١ بشكل إخراجي جديد لصفحات «الأهرام» بما في ذلك صفحته الأولى ، على أن يحفظ طابع الجريدة وتميزها الإخراجي عن غيرها من الصحف. ومن شأن هذا أن يسهم في تعزيز انطباع القارئ بتغيير صورة الأهرام والقطيعة مع سليات المرحلة السابقة .

٢ - تنظيمية :

- إعادة تدريب وتأهيل المحررين المبدئين في الأقسام الإخبارية المحلية على نحو يكفل استقاء الأخبار وكتابتها وفق المعايير المهنية الاحترافية .

- تشكيل مجلس تحرير يمارس مسئولية جماعية تجاه المادة المنشورة ، وإعادة النظر في رؤساء الأقسام وفق معايير القدرة على تنفيذ السياسة التحريرية الجديدة وتطويرها .

- وضع معايير لعمل الدسك المركزي تعلي من قِبل الموضوعية والإجادة على حساب الاعتبارات الشخصية . فالمهم هو الموضوع أولا وليس من كتبه .

- تحديد اختصاصات وصلاحيات مديري التحرير .

- عقد اجتماع شهري مفتوح لكافة الصحفيين مع رئيس التحرير ومجلس التحرير لمناقشة مشكلات تنفيذ السياسة التحريرية وكيفية تطويرها .

وأخيرا ..

من المفهوم ضمنا أن سياسة التحرير الجديدة تقوم بالأصل على العنصر البشري . ولا يتصور نجاح أي سياسة من دون إصلاحات مالية إدارية تشمل إنهاء عهد سرية المكافآت وتقارير الأداء ، وإعادة الاعتبار لربط المكافآت بقيمة العمل والإجادة والكفاءة . وفي كل ذلك ما يستحق مناقشة ديمقراطية وموضوعية مع رئيسي التحرير ومجلس الإدارة معا .

كارم يحيى

في ٣ أبريل ٢٠١١

(١٧ - ب)

هل تغافل؟

بشأن ما جرى في اجتماع

صحفيي الأهرام يوم ٢ أبريل ٢٠١١

لا أستطيع أن أخفي شعوري بالصدمة لما تحول إليه اجتماع تشرفت بالدعوة إليه لمناقشة جماعية لسياسة تحرير جديدة للأهرام في عهد الثورة وبعد تغيير رئيسي مجلس الإدارة والتحرير. فقد ساد - للأسف - التفاف الرخيص والغواية ومصادرة حق الزملاء في حرية التعبير والتكرار لآلية ديمقراطية كالانتخاب. وفوق كل ذلك كله التكرار لثورة ٢٥ يناير ودماء شهدائها بما في ذلك السعي لاصطناع فراعنة جدد في المؤسسة والاستعلاء على القراء والشعب برفض الاعتذار عما بدر من «الأهرام» خلال أيام الثورة وعلى مدى عشرات السنين. بل وحتى الاستعلاء على زملائنا وشركائنا في هذه المؤسسة من عمال وإداريين لمست في عدد منهم خلال عمل مشترك على مدى الأيام الماضية وعيا وإخلاصا وتضحية لا يتمتع بها العديد من الزملاء الصحفيين.

شخصيا أرى أن الزميلين الأستاذين «ليب السباعي» و«عبد العظيم حاء» جاءا في لحظة مختلفة من تاريخ البلاد. وهو ما يفترض أن يكونا مختلفين عما سبقهما إلى مناصبي رئيسي مجلس الإدارة والتحرير. ولكنني اختلف مع الأول فيما تبين لي خلال الاجتماع من عدم تقدير للشرعية الجديدة في المجتمع والمؤسسة ومحاولة العودة إلى شرعية جمعية الست وثلاثين عضوا المعين أغلبهم بإرادة «مبارك» وحزبه وصفوت الشريف وأجهزة أمنه. كما اختلف معه في تصريحه بتخصيص حصته وحصته رئيس التحرير من الإعلانات والتوزيع - وهي بالأصل مطعون عليها قانونا - للصحفيين وحدهم في تنكر غير مفهوم للعمال والإداريين شركاء العمل في هذه المؤسسة.

(*) لاحقا أوضح الأستاذ ليب السباعي مضمون قراره بأنه ينسحب على كافة العاملين بالمؤسسة بما في ذلك العمال والإداريين.

وأختلف أيضا مع الثاني فيما بدا من توجه لتقديم الشخص على الموضوع ، بما في ذلك ما قاله بشأن « من يحق له كتابة الرأي ومن لا يحق له ؟ » . وهي عبارة تحمل مخاطر استمرار انتهاك حرية التعبير . وهو ما يضاف إلى ما شهدته الاجتماع من استمرار في انتهاك حق أكثر من ٢٨٥ صحفي بالأهرام في التعبير عن رأيهم بالامتناع عن نشر بيان الاعتذار والتوضيح منذ ١٣ فبراير الماضي (٢٠١١) . كما اختلف مع ما بدا من استعداد للتضحية بقسم المهنة وقوانينها وأخلاقياتها وميثاق شرفها على مذبح النفعية البرجائية في استمرار الخلط بين الإعلان والتحرير .

وعلى أي حال ، فإن الخلاف في الرأي مع كليهما لا يفسد للود قضية . وأتشم ألا يمنعهما طنين التفاف المبلول لكل رئيس وكل سلطة من تفهم حق الاختلاف مع الاحتفاظ بكل مودة واحترام . لكن ما أدهشني أكثر أن يتفضل رئيس التحرير بالقول - على خلاف الحقيقة - انه نصح بالنسبة لإجراء انتخاب رئيس التحرير باعتماد معايير لأشخاص ، وأن من أخذوا على عاتقهم إجراء الانتخابات خالفوا ذلك . (!) . وكأننا لم نضع - بمبادرة منا بالأصل - معايير موضوعية لاختيار رئيس التحرير وناقشناها في لقاء مفتوح . وكأننا لم نتحاور علنا حول كيفية إجراء الانتخابات . وقد انتهى النقاش إلى عدم الأخذ بقائمة مرشحين وترك عملية التصويت مفتوحة . وقد كنت هنا في موقع الأقلية بين زملائي ، وتقبلت بصدر رحب إرادة الأغلبية ، وشاركت في الإشراف على عملية الانتخاب رغم أنها لا ترقى لما اطمح إليه من كمال . وهذا لا يعني بأي حال الطمن على نزاهتها .

وهنا فإن في رقبنا جميعا دينا لا ينكر للزميل الأستاذ « كمال جاب الله » مدير التحرير الذي ساهم بتواضع وإخلاص للفكرة وللمؤسسة وللمهنة في رعاية هذه التجربة الديمقراطية غير المسبوقة . ولقد كان مكسبه دار أمان لصندوق التصويت على مدى أربع ليال . ولا أدل على نزاهة هذه الانتخابات من أن الرجل نفسه حصل على ٢٦ صوتا رجاء ترتيبه الخامس . وهو بالأصل لم يكن طالبا لمنصب . وللأسف فإنني لم أتمكن في أجواء الغوغائية والتفاف والإرهاب التي سادت الاجتماع من الإشادة بموقفه . وها أنا أعتذر له هنا علنا عن تقصير أظنه كان خارجا عن إرادتي . أما من تقولوا بأن رئيس التحرير

تمرد هي الثكنة

سيكون أسير فضل من انتخبوه ، فقد مارسوا لونا مؤسفا من التزييف والابتزاز الرخيص . وأظنه يهدف إلى الإبقاء على ذات الأوضاع المستبدة الفاسدة وغير المهنية . وعلى الأقل فقد جانبوا الحق والحقيقة . لأنه ببساطة لا يعرف إلا الله وحده من صوت لمن ؟ . وإذا كان رئيس التحرير الجديد مدينا لشئ ما ، فإنه مدين للديمقراطية ولأشواق التغيير ولكل ما هو نبيل ومهني في هذه الجريدة . وهو مدين بالقطع لفكرة ولتجربة لا لأشخاص بعينهم .

و بالمقابل فإنني أود هنا الإشادة بدور زملاء تعرفت للمرة الأولى بهم ، وكانوا مثالا لكل ما هو حقيقي وغير مزيف في هذا البلد . ولم يكن أحدهم - وأنا على ثقة بأنني من بينهم - يسعى لمغتم أو منصب في كل ما قام ويقوم به ، وعلي ما ينطوي عليه من مخاطر معارضة إدارة وسلطة مستبدة وفاسدة ومطلقة السلطات . ولعلكم تعلمون أن الحركة الجماعية الساعية للتغيير في «الأهرام» هذه المرة على خلفية الثورة بدأت يوم ٣٠ يناير ٢٠١١ ميرة من صحبة أولئك «العابرين بعد العبور» .. أي بعد ١١ فبراير ٢٠١١ ومن لحق بهم بعد ٣١ مارس ٢٠١١ .

ومع كل الملاحظات النقدية على ما جرى في الاجتماع وخروجه بالأصل عما هدف إليه من مناقشة مفتوحة وموضوعية لسياسة تحرير جديدة ، فإنني لا أملك إلا القول بأنه حتما سيتغير «الأهرام» يوما ما بفعل ما يجري في مصر والمنطقة من تحولات كبرى لا راد لها . وإذا كان هناك داخل المؤسسة - حتى ولو بدوا كأغلبية صامته تعلوها أقلية غوغائية «متفعة زاعقة الصوت» - من لا يرى ويدرك ما يجري حوله وحولها من واقع ، فإن هذه المؤسسة ومعها اسم الجريدة العريق أمام خيارين : إما تغيير حقيقي وجذري وقطعية مع الاستبداد والفساد واللامهنية .. أو الاندثار كديناصورات العصر الحجري .

اللهم هل بلغت .. اللهم فاشهد

كارم يحيى

في ٤ إبريل ٢٠١١

(١٨)



النقابة المختطفة (الجزء الأول)

بحلول انتخابات نوفمبر ٢٠٠٧ انتكس المسار الديمقراطي لنقابة الصحفيين . عاد الأستاذ « مكرم محمد أحمد » النقيب الحكومي عضو الحزب الوطني ونادي رؤساء مجالس إدارة وتحرير المؤسسات القومية بعد أربع سنوات استقطعها تاريخ النقابة لصالح النقيب المستقل الأستاذ « جلال عارف » الذي كسر احتكار الحكومة وحزبها وقياداتها المعينة في مواقع الإدارة والتحرير للمنصب منذ عام ١٩٨١ ، حين فاز المرحوم الأستاذ « صلاح جلال » رئيس تحرير مجلة « الشباب وعلوم المستقبل » الصادرة عن مؤسسة « الأهرام » بمنصب النقيب .

بحلول انتخابات ٢٠٠٧ ، حدث ما نهبت إليه في كتابي « حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية » الصادر مطلع عام ٢٠٠٥ وفي فصل بعنوان « النقابة المختطفة » ، فقلت : « أن انشغال قيادة النقابة بشيئ رأس الجسر مع السلطة السياسية على حساب خوض معارك مطلبيه ملحة كقضية تحسين الأجور يحمل مخاطر أن تعود القيادات العازلة إلى مقعد النقيب ، وقد يفيد بأن البيروقراطية لم تتزعزع قبضتها على نقابة الصحفيين .. وبأن التغيير في صحافتنا بهذا الأسلوب ما يزال بعيد المنال » .

واقع الحال أن عودة الأستاذ « مكرم » إلى مقعد نقيب الصحفيين في انتخابات دورة (٢٠٠٧ و ٢٠٠٩) كان أيضا بمثابة استعادة الإقطاع الصحفي السياسي لهذا الموقع . وهو إقطاع مارس احتكار منصب النقيب منذ عام ١٩٨٥ ممثلا في شخصي الأستاذ « مكرم » رئيس مجلس إدارة دار الهلال السابق والأستاذ « إبراهيم تافع » رئيس مجلس

(*) نشر في صحيفة « الأهرام المسائي » في عدد الأحد ٨ مايو ٢٠١١ تحت عنوان « إختطاف نقابة الصحفيين من جديد (١) : لماذا إستعادت القيادات الإقطاعية مقعد النقيب » .

إدارة وتحرير الأهرام السابق. وقد أسهم الرجلان في سيادة أنماط متخلفة من علاقات العمل الاستبدادية الأبوية «البطركية» وأشكال احتكارية في الإنتاج الصحفي وانتهاك آداب المهنة وأسسها بما في ذلك الخلط بين الإعلان والتحرير واقتصاد الاستقلالية إزاء السلطات والمصادر المؤثرة، فضلا عن الممارسات النقيية المشوهة. بل كان وجود مثل هذه القيادات على رأس نقابة الصحفيين بمثابة نسف لأسس العمل النقابي ذاته، حيث جمعا لسنوات مدمية بين تمثيل مصالح مالك الصحف القومية وسلطة الإدارة والثواب والعقاب من جانب وإدعاء الدفاع عن حقوق الصحفيين العاملين بأجر من جانب آخر.

وعلاوة على ذلك جسد الرجلان حال «القيادات العازلة» وقد شخصتها في الدراسة المشار إليها سابقا باصطناع أدوار تجعل من العمل النقابي أشبه بمهارة «سمسار» يبيع السلطة للصحفيين ويبيع الصحفيين للسلطة موهما «الزبائن» على الجانبيين بأن الصفقة آمنة وتجري لصالحهم أبغض الأثمان وأقل التكاليف. وفي هذه الأدوار ما يفسر ظاهرة «البدل النقدي» الهزيل المهيمن الذي يجري تقديمه مع كل انتخابات لتعويم النقيب الحكومي منذ عام ١٩٨١ والإحجام عن بذل أي مجهود ومصادرة أي نضال نقابي لتحسين الأجور وضمان عدالتها واستكمال ما تحقق في معركة لائحة عام ١٩٧٦. وهي آخر لائحة أجور جرى التفاوض عليها في تاريخ الصحفيين المصريين ونقابتهم.

تستحق السيرة المزدوجة للأستاذين «نافع» و«مكرم» وتأثيرهما الطاغوي على الصحافة المصرية مهنة ونقابة على مدى أكثر من نحو ثلاثين عاما دراسة خاصة ومستقلة بذاتها. فقد شغل الأول منصب رئاسة تحرير «الأهرام» ٢٦ عاما ورئاسة مجلس إدارة المؤسسة ذاتها ١٩ عاما. وشغل الثاني رئاسة مجلس إدارة مؤسسة «الهرال» ورئاسة تحرير مجلة «المصور» معاً ٢٤ عاما. وتناوب الرجلان على موقع نقيب الصحفيين ١٨ عاما متصلة بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٣. استهلك منها الأول ١٢ عاما، وترك لقرينه الثاني ٦ سنوات. واللافت أيضاً أن الأول لم تكن له أي سابق عضوية بمجلس نقابة الصحفيين، أما الثاني فقد انقطعت صلته بالمجلس منذ عام ١٩٧٣، حيث أنتخب دورتين عضوا به (١٩٦٨ و ١٩٧١). وبعدها غاب عن النقابة لنحو ١٦ عاما ليصبح فجأة نقيبا للمرة الأولى في عام ١٩٨٩. وعلى أية حال، فإن السيرة المزدوجة للأستاذين «نافع» و«مكرم» يتعين النظر إليها في سياق إعادة اكتشاف

حقيقة جيل القيادات الصحفية المعمرة الذي جاءت به حركة تغيير هذه القيادات في ديسمبر ١٩٧٩ و يونيو ١٩٨١ . وهي في ظني من أخطر التحولات التي أصابت صحافتنا وعلى خلفية ما لحق بالدولة المصرية بدءاً من نهاية عهد الرئيس الأسبق «أنور السادات» وسياسات «الديمقراطية ذات الأنساب» و «الانفتاح سداح مداح» و التحالف الاستراتيجي مع واشنطن و التطبيع مع إسرائيل . وثمة أسئلة مفتوحة هنا بشأن مؤهلات اختيار «السادات» لهذه القيادات الصحفية في مرحلة أفول حكمه وانهار شعبيته في مصر خاصة والعالم العربي عامة، أو ما يسمى بـ «السنوات الأسوأ في عهد السادات» . وبعض هذه الأسئلة يتصل بإعداد و تجهيز أمريكي لهذا الجيل من القيادات سبق توليها مناصبها .

عاد «مكرم» بكل ما يمثله إلى مقعد نقيب الصحفيين في عام ٢٠٠٧ وقد تجاوز عامه السبعين . وإن كان فقد هذه المرة منصب رئيس مجلس الإدارة والتحرير (مؤسسة الهلال / مجلة المصور) بعد إحالته للمعاش متأخراً عن أوائه بأكثر من خمس سنوات بالمخالفة للقانون . وفي عودة الرجل السبعيني ما يدعو لتقد تيار «الاستقلال النقابي» بين الصحفيين ، و الذي يمثله «عارف» و منافسا «مكرم» على مقعد النقيب في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ . الزميلان الأستاذان فرجائي الميرغني ، و « ضياء رشوان » و حدود الخطاب والأداء . فقد كان النقيب السابق الأستاذ «عارف» بمثابة «إصلاحي كبير» في زمن تطلبت فيه النقابة أثرا يقلب قواعد اللعبة النقابية والانتخابية ويحرر أصوات غالبية الصحفيين من أسر الرشوة الحكومية الموسمية وضغوط الإدارة والسلطة . لكن قد يكون للرجل الإصلاحي قدرا من العذر ، فمجلس النقابة الذي عمل معه بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ أظنه كان معرقلا ومعوقا لخطته إلى حد كبير . وهو بالأصل ينقسم إلى ثلاث كتل . أربعة أعضاء من إجمالي الأعضاء الإثني عشر محسوبين على تيار الاستقلال النقابي و اليسار بتعدد أطبافه و مثلهم من المحسوبين على الحزب الوطني والحكومة و مثلهم أيضا من المحسوبين على «الإخوان» . مع الأخذ في الاعتبار ازدواج الولاء لإدارة المؤسسة القومية و لتيار سياسي معا في هذا العضو أو ذاك .

وجد نقيتنا المستقل الإصلاحي نفسه بين أقلية المجلس في مواقف حاسمة ،

تمرد هي التكتية

وبعضها ما تعلق بشخصه وبمهاجرة موقعه . ولعل في ذلك ما يفسر الأداء غير القوي للنقيب والمجلس إزاء اختطاف منصب رئيس إتحاد الصحفيين العرب لحساب النقيب الحكومي السابق عليه الأستاذ « نافع » في أكتوبر عام ٢٠٠٤ . وكذا منح النقيبين الحكوميين السابقين في صيف ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ الجائزة التقديرية للنقابة في عهد الأستاذ « عارف »، رغم أن أحدهما الأستاذ « نافع » كان في الأثناء متروطا في فصل زميل صحفي ومنع آخر من العمل والدخول إلى مؤسسته . بل الأخطر أن مجلس النقابة حينها انتهى إلى مباركة التعديلات الجزئية المنقوصة على عقوبة الحبس في قضايا النشر والتهليل لها بوصفها انتصارا لحرية الصحافة مع الامتنان للرئيس « مبارك » في صيف عام ٢٠٠٦ . وعلاوة على ذلك ، استمر عجز النقابة أو عزوفها عن محاسبة وتأديب أي من أعضائها على انتهاك القانون وآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي ، بما في ذلك الخلط بين الإعلان والتحرير الذي نفّس كوياء بين الصحفيين في عهد النقيبين السابقين الأستاذين « نافع » و « مكرم » .

مع ذلك ، يعود إلى هذه الفترة المهمة في تاريخ النقابة الفضل في هامش الحرية الأوسع لعمل المجموعات الحية من أعضاء الجمعية العمومية وفي تفاعل أفضل مع حركة التغيير في المجتمع ، فضلا عن فتح ملفات تخص المهنة وأهلها ظلت مثقلة لعقود ، ومن بينها الحق في لائحة أجور جديدة عادلة والتمتع الصحفية ونسبة النقابة من إعلانات الصحف . ولعل أهم ما كان في هذه المرحلة أن النقابة أسهمت في الدفع نحو تغيير قيادات الصحف القومية المزمنة ممن تجاوزوا من المعاش . وهي أول حركة كبرى بهذا الحجم في حقول الصحافة في عهد « مبارك » الذي اتسم بالجمود وانتهاك القوانين وفساد سياسي غير مسبوق في تاريخ البلاد الحديث . وحقيقة كان من الصعب إنجاز حركة تغيير هذه القيادات إذا ما استمر احتفاظ الإقطاع الصحفي السياسي ممثلا في الأستاذين « نافع » و « مكرم » ورفاقهما من دفعة ٧٩ / ١٩٨١ بمقعد نقيب الصحفيين . وحيث كنا قبل مجيء الأستاذ « عارف » إلى مقعد النقيب إزاء وضع تحولت فيه النقابة إلى رهينة لاستمرار القيادات المزمنة في مقاعدها بالمؤسسات الصحفية القومية . كما أصبحت هذه المؤسسات بدورها - وبما لها من قوة تصويتية غلبة في الانتخابات النقابية - رهينة لإبقاء سيطرة وموز الإقطاع الصحفي السياسي على

بالقطع يظل فضل الأستاذ « عارف » ومجلسه - وتحديدًا زملاء المتحررون نسبيًا من الارتباط بالإقطاع الصحفي السياسي - غير منكور على حركة تغيير قيادات الصحف القومية صيف عام ٢٠٠٥ . لكن طبيعة الدور « الإصلاحي » وحدوده هي التي تفسر - بالطبع ضمن عوامل أخرى تتعلق بالمجتمع والمهنة - لماذا جلبت حركة التغييرات هذه إلى صحافتنا أبواب مشروع التوريث والناطقين غير الرسميين بلسان الحزب الوطني الحاكم ؟. وهنا لا يجب أن نغفل تأثير رموز الإقطاع الصحفي السياسي من القيادات القديمة نفسها في تركية خلفائها « المطيعين الطيعين » و « الملتزمين بشعار » نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس . لكن حدود إصلاحية النقيب « عارف » آنذاك تتضح في القناعة بإزاحة القيادات القديمة متهمكة القانون ومختطفة النقابة من دون الطموح إلى طرح تفسير قواعد اختيار قيادات هذه المؤسسات بالأصل والانحياز لمعايير الكفاءة والمهنية والنزاهة . وهنا تتميز حركة « صحفيون من أجل التغيير » - التي شرفت بالدعوة إليها وصياغة بيانها التأسيسي و بانتخابي أول منسق عام لها - بالمطالبة صراحة بإنهاء سيطرة الحزب الحاكم وأجهزة الأمن على الصحافة وشؤونها بما في ذلك اختيار قيادات المؤسسات القومية . ولقد كان ذلك سابقا على إعلان حركة التغييرات في ٤ يوليو ٢٠٠٥ .

ولا يمكن فهم إعادة اختطاف موقع نقيب الصحفيين مرة أخرى بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ إلا في سياق اجتماعي سياسي عام بدا خلاله نظام « مبارك » - وقد تأهب لعملية « توريث الحكم » - يقوم بتصفية كافة مواقع المقاومة، ومعهما مسارح الاحتجاج السياسي المتاحة . ولما كانت « سلام » نقابة الصحفيين أبرز هذه المسارح المفتوحة أمام هكذا احتجاجات منذ عام ٢٠٠٣ فقد اعتمد النقيب الحكومي في حملته الانتخابية في عام ٢٠٠٧ خطابا يركز على مصادرة الحق في الوقفات الاحتجاجية السلمية ، وحتى شاع وقتها عن الرجل أنه « نقيب شيل السلم » . ومن الواضح أن فوز « منكرم » بتدخل حكومي وإداري سافر في المرتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ جاء في سياق الإجهاد على مساحات الحركة المستقلة على صعيد الجغرافيا السياسية للعاصمة القاهرة ، وتحديدًا شارع « عبد الخالق ثروت » ، وفي صفوف النقابات والطبقة الوسطى بالمعنى الاجتماعي السياسي .

تمرد في التكنة

وفي هذا الإطار تأتي محطات من قبيل التخلص من تيار الاستقلال في نادي القضاة بالإسكندرية يناير ٢٠٠٨ ثم نادي القاهرة فبراير ٢٠٠٩، وصولاً إلى فوز الأستاذ «حمدي خليفة» عضو الحزب الوطني الحاكم بمنصب نقيب المحامين في مايو ٢٠٠٩.

ويختصص انتخابات نقابة الصحفيين تحديداً، فإن هناك حاجة لمراجعة واحدة من أوهاام عهد «مبارك». فالإدعاء بأن هذه الانتخابات بالغة النزاهة لا يصمد في الواقع مع حقائق التدخل السلطوي السافر من قبيل قيام رئيس الحكومة ووزرائها بأن يختصوا مرشح الحزب الوطني باللقاءات في فترة الدعاية الانتخابية وبذلك الوعود له بمنح امتيازات خاصة للصحفيين. ولا أدل على هذا التدخل الفج مما جرى في انتخابات النقيب عام ٢٠٠٩ ومطاردة الأستاذ «مكرم» لأعضاء الجمعية العمومية للنقابة برسائل «إس. إم. إس» على الهواتف المحمولة تحمل سيلاً من الرشاوى الحكومية. وقد اتضح لاحقاً أن العديد منها محض خداع. ولا أدل أيضاً على الضغوط الإدارية داخل المؤسسات الصحفية لصالح مرشح الحزب الحاكم ما شاهده وعاينه الصحفيون بأنفسهم مع هذه الانتخابات، بما في ذلك كافة أساليب الإغراء والترهيب. ولم يعد سرا خطاب رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط السابق الأستاذ «عبد الله حسن» الذي يبلغ فيه مراسليه في أنحاء العالم بالعودة إلى القاهرة وتكفل ميزانية الوكالة بنفقات السفر لانتخاب الأستاذ «مكرم». ولو جرت واحدة من هذه الوقائع في بلد ديمقراطي محترم لأقبلت الحكومة أو استقالت وجرى عزل المتورطين في المجتمع الصحفي من مناصبهم القيادية وتغريمهم بنفقات هذه المهام الانتخابية الرخيصة ولعوقبوا تأديباً من نقابتهم. أما تدخل الأجهزة الأمنية في انتخابات الصحفيين وغيرها من النقابات المهنية والنوادي الرياضية الموصوفة زوراً بالنزاهة فهو ملف أسود سيجري فتحه حتماً في قابل الأيام.

إذا ما أريد في هذا العهد الجديد نقابة بحق للصحفيين فإن علينا فتح ملفات عهد الفساد السياسي الصحفي النقابي بصراحة وشجاعة. و يفيد مسار التحقيقات الجارية الآن مع رجال الصف الأول من الحكم أن الفساد السياسي بالضرورة قرين فساد مالي وعقاري وبأن هذه التحقيقات ستصل إلى حتماً إلى أهل الصف الثاني «رجال الرئيس في الصحافة والإعلام». اللهم إلا إذا تدخلت قوى عاتية لإنقاذ رقاب نجوم عصر الاستبداد والفساد على صفحات الصحف وشاشات التلفزيون.

ومع أهمية المحاسبة والمحاكمة ، فإن الأهم هو أن يتدلس الصحفيون و المجتمع بأسره الضمانات والسبل الكفيلة بوقف مسيرة هذا الفساد السياسي الصحفي النقابي و الحيلولة دون إعادة إنتاجه مستقبلا . ففي بلد يسعى لإقامة دولة القانون والديمقراطية وفصل السلطات لا مكان لدعم حكومي مباشر أو غير مباشر للصحفيين ونقاباتهم . وعلى جموع الصحفيين أن يواجهوا بشجاعة هذا الرعب غير الأخلاقي من سحب البذل الحكومي المقدم لهم من ميزانية المجلس الأعلى للصحافة . صحيح أن آلاف الصحفيين يعتمدون على هذا البذل (يزيد على الستمائة جنيه شهريا بقليل) لبقاء على قيد الحياة وقد تدنت المراتب أو انعدمت تماما . وشخصيا أعرف زملاء أعزاء أكفء يعيشون على هذا البذل ليس إلا . لكن علينا أن ننظر إلى أبعد من أقدامنا وندرك بأنه في النهاية لن يصح إلا الصحيح ، وإن علينا العمل من أجل استبدال البذل الحكومي الذي يطعن استقلالية الصحافة والصحفيين في بلادنا بأجور عادلة لائقة وإعانة بطالة معتبرة ومقتنة من الأموال الحرة للنقابة . كما على النقابة كمؤسسة مستقلة محترمة أن تستبدل تسول الدعم الحكومي سنة بعد سنة لسد عجز ميزانيتها بانتزاع حقها وحق الصحفيين المهندر في نسبة معتبرة من إعلانات الصحف و في تمغة صحفية محترمة . وفي ذلك ما يجعل منها نقابة غنية تمت مظلة ولايتها وحمايتها على كل من يعمل بحق بالمهنة . وفي ذلك ما ينهي أنانية وضييق أفق أعضائها ممن يتصورون أن انضمام كل عضو جديد يهدد امتيازاتهم و يقتسم معهم العطايا الحكومية المحددة والمحدودة .

وفي بلد يسعى لإقامة دولة القانون والديمقراطية لا مكان لتدخل أي سلطة بما في ذلك سلطة الحكومة وأجهزة الأمن ورجال الأعمال في انتخابات نقابة الصحفيين . وبالقطع لا مكان لصمت وتواطؤ النقابة على كل هذا الفساد الصحفي من عمل الصحفيين بالإعلانات و كمستشارين أو محررين لدى مسؤولي الدولة ورجال الأعمال ولشركات ومصالح محلية وأجنبية بما في ذلك السفارات .

وفي كل هذا ما يضع نقابة الصحفيين على طريق استقلاليتها ويرد لأهل المهنة ولها الاعتبار . وهو أمر لم يكن بالإمكان تصوره في ظل سيطرة الإقطاع الصحفي السياسي و القيادات العازلة . بل لا يمكن حدوده مستقبلا مع استمرار هذه السيطرة .

(١٩)

النقابة المختطفة

(الجزء الثاني)

لما كان حال نقابة الصحفيين على مدى عقود متوالية من سيطرة الإقطاع الصحفي السياسي « القيادات العازلة » على مقدراتها وعلى المهنة كما أوضحنا في المقال السابق فإنه علينا ألا نلهش عندما نرى بؤس أداء النقيب ومجلس النقابة في ثورة ٢٥ يناير. فقد ظل مبنى النقابة لأربعة أيام من الثلاثاء ٢٥ يناير إلى الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ في قبضة قوات الأمن. تحاصره وتمنع من تريد من الدخول وتقول أنها تتسق مع النقيب الأستاذ « مكرم » ، وإلى حبل الاشتباك في ٢٦ يناير مع زملاء الأساتذة « يحيى قلاش » و « محمد عبد القدوس » و « كارم محمود » وعدد آخر من الصحفيين واختطافهم واعتقالهم فضلا عن الاعتداء بدنيا على الأستاذ « أحمد قلاش » نجل الأول . أما موظفو أمن النقابة فقالوا أنهم تلقوا تعليمات من النقيب بمنع دخول الزوار ، وذلك خشية لجوء نشطاء معارضين إلى مبني النقابة هربا من مطاردات قوات الأمن . ولقد تبينت هذه التعليمات بنفسى عندما اعترض موظفو الأمن ضيفة سبقتني إلى مقر النقابة صباح يوم ٢٥ يناير ومنعوها من الدخول .

و الحقيقة لم يكن سلوك النقيب جديدا . فقبلها بنحو شهر واحد كان قد منع دخول الدكتور « محمد البرادعي » حامل جائزة « نوبل » ضيفا على صحفي « الدستور » المعتمدين ومتضامنا معهم . وفي ذلك خلط غير مقبول بين انتمائه وولائه لحزب

(٥) نشرت في جريدة « الأهرام المسائي » بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ تحت عنوان : « اختطاف نقابة الصحفيين من جديد (٢) : غياب و أداء بائس خلال أحداث وثورة ٢٥ يناير : نقيب « مخلوع ومجلس منقسم ، ومعه صور ضوئية لمجموعة وثائق بينها خطابان بتوقيع الأستاذ « مكرم محمد أحمد » . الأول بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١١ بإعتاقه من مهام منصب النقيب لظروف صحية .. والثاني بتاريخ ١ مارس ٢٠١١ بقى فيه (١) .

الدكتور «مبارك» الذي عينه عضواً بمجلس الشورى وبين النقابة ومقام منصب النقيب. ولم يكف بذلك. بل منع نشر رد كتبه على مقاله بـ «الأهرام» الذي يدافع فيه عن منع «البرادعي».

ولقد تكرر مشهد أحكام قبضة قوات الأمن على مبنى النقابة والتحكم في الدخول إليها ويدعوى التنسيق مع النقيب من قبل في يوم عيد ميلاد «مبارك» الأخير ٤ مايو ٢٠١٠، خشية انتقال الوقفة الاحتجاجية لمعارضتي نصدير الغاز إلى إسرائيل من أمام مقر مجلس الدولة في «الجزيرة» إلى سلم النقابة في شارع «عبد الخالق ثروت». وكيف ينسى الصحفيون إغلاق قاعات النقابة بأوامر من النقيب الأستاذ «مكرم» أمام حفلات توقيع كتابي الزميل الصحفي «عبد الحليم قنديل» «الأيام الأخيرة» و«كارت أحمر للرئيس» المنتقدين للرئيس «مبارك» في يونيو ٢٠٠٨ وأغسطس ٢٠٠٩. ومع ذلك، يعجب المرء لقدرة الزميل الأستاذ «محمد عبد القدوس» عضو مجلس النقابة وشجاعته الاستثنائية في كسر الحصار الذي فرضه النقيب الحكومي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ على تفاعل النقابة مع الشأن العام وحالة الاحتجاج المجتمعي والسياسي، وذلك بإقامة ندوات لجنة الحريات المميزة وبظواهره المتكرر على سلم النقابة. وإن كان غالب هذا الأداء لا يقترب من هموم المهنة والنقابة الأكثر حساسية أو يصطدم مباشرة مع سلطة الإقطاع الصحفي السياسي.

على مدى أيام الثورة وحتى يوم الثامن من فبراير ٢٠١١ ظلت النقابة عاطلة من أي خدمات بما في ذلك «الكافيتريا»، وذلك باستثناء الطابق الأرضي الذي ظل شبه معتم. تصدح في أحد جنباته شاشة فضائية «الجزيرة»، فيما كان الصحفيون في أمس الحاجة إلى مكان يلجأون إليه طلباً للحماية وتبادل المعلومات. والأخطر من ذلك أن الاتصالات ظلت مقطوعة عن النقابة، بما في ذلك خدمة «الإنترنت» التي لم يجر إعادة فتح قاعاتها إلا بعد عودة الخدمة إلى البلاد بثلاثة أيام. وبالقسط فإن عيادة النقابة الطبية ظلت هي الأخرى مغلقة خلال هذه الأيام الحرجة، وحتى اقتراب يوم رحيل «مبارك» عن السلطة. وهي التي كان يفترض تشغيلها لساعات إضافية كي يلجأ إليها الصحفيون والمواطنون للعلاج من إصابات الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي،

فضلا عن هجمات « بلطجية » الحزب الوطني وجهاز الأمن .

غاب النقيب ومعه المجلس عن حدث الثورة تماما وغيا معها نقابة رأي بوزن نقابة الصحفيين وراءها تاريخ مشرف يعود إلى عام ١٩٤١ . فلا موقف سياسيا من ثورة غير مسبقة تجري في البلاد ولا موقف نقائيا إزاء اعتداءات قوات وعملاء الأمن وبلطجية الحزب الوطني ورجال أعماله على الصحفيين المصريين والأجانب . ولا مخاطبات للسلطات المعنية لتسهيل عمل الصحفيين وتنقلهم في أوقات حظر التجول . ولا جهد في رصد وإحصاء الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وما يلحق بهم من إصابات . وبالطبع لا خط ساخنا لتلقي شكاوى الزملاء واستغاثاتهم . والمؤسف أيضا أن النقيب تفرغ للدفاع عن دكتاتوره ونظامه المستبد الفاسد واجتهد في تبرير القمع البوليسي على الفضائيات وصفحات الصحف والمجلات ، وبصفته نقيبا للصحفيين المصريين وأميننا عاما لإتحاد الصحفيين العرب .

لم يجتمع مجلس النقابة ولم يصدر عنه بيان أو تصريح صحفي طوال ١٧ يوما من عمر الثورة بالتمام والكمال . بل لم يدخل النقيب وغالبية أعضاء المجلس إلى مبنى النقابة حتى يوم ٧ فبراير حين حضر النقيب متطفلا على مبادرة من أعضاء الجمعية العمومية واقتراح منى بتنظيم جنازة غائب لشهيد الصحفيين المصريين في الثورة الزميل الأستاذ أحمد محمد محمود (٣٩ عاما) . بل أعمى بصيرته صلف وغرور نظامه الدكتاتوري عن الانتقادات التي جاءت في نص دعوة جنازة الغائب . وقد ورد فيها نصا : « تفتح واقعة استشهاد زميلنا الوضع المخزي للنقابة في هذا الوقت فلا حماية ولا دور وغياب كامل عن حدث استثنائي تعرض فيه الصحفيون للاعتداء والاعتقال والتضييق والمصادرة والمنع » . كما أعمى الصلف والغرور الرجل إلى حد الاستهانة بمشاعر أرملة الشهيد الزميلة الأستاذة إيناس عبد العليم . فتحدث إليها عن تعويض مناسب وعن طلب تحقيق ينتهي إلى اتهام مجهول . لكنه رفض التضامن معها ضد قتلة زوجها وتوجيه الاتهام إلى وزارة الداخلية وقناصتها . وقال نصا : « لن أدخل في تحقيقات ضد الشرطة » ، فيما مرتكبو الجريمة واضحون وضوح الشمس وعليهم شهود .

لذا فإن النقيب واجهته عاصفة غضب من أعضاء الجمعية العمومية ترى في محاولته المشاركة في عزاء الشهيد رياء رخيصا من رجل شارك بأدائه النقابي وبكتاباته

في إطلاق النار على مواطنيه وزملائه، وأصبح واضحاً حينها أنه من المستحيل عليه الدخول إلى مقر النقابة مرة أخرى دون التعرض للعديد من المواقف المخرجة، فأضطر للتقدم باستقالة مراوغة تشبه ما كان من محاكمات « مبارك » في أيام حكمه الأخيرة . وهكذا أرسل لوكيله وزميله في الحزب الحاكم الأستاذ « عبد المحسن سلامة » بخطاب يطلب « إعفاء » من مهامه النقابية لأسباب صحية . ويقترح في الوقت نفسه نقل اجتماعات مجلس النقابة إلى مقر إتحاد الصحفيين العرب (بمبنى هيئة الاستعلامات الحكومية بشارع طلعت حرب) كي يتمكن من حضوره ورئاسته (!) .

واللافت أيضاً أن هذا الخطاب الظاهر الارتباك والتخبط ظل طي الكتمان . وثمة علامة استفهام إضافية هنا بشأن تجاهل الأستاذ « مكرم » لمهام السكرتير العام الزميل الأستاذ « حاتم زكريا » ويوصفه وفق التقاليد النقابية واللائحة التنفيذية لقانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ « الأمين على سجلات النقابة وأوراقها والمستول عن إعداد محاضرها وحفظها ، وهو الذي يوقع على المحاضر إلى جانب النقيب » . وما حدث أنه لا الزميل الوكيل الأستاذ « عبد المحسن سلامة » أعلن خطاب الاستقالة المراوغة للصحفيين . ولا النقيب « المستعفي من مهامه » نشر نصه كاملاً على الرأي العام ، أو حتى اهتم بضممان إرساله إلى زملائه أعضاء مجلس النقابة . ناهيك عن تجاهله لقانون النقابة الذي ينص في مادته الخامسة والأربعين على أنه « إذا خلا مركز النقيب اختيار مجلس النقابة أحد الوكيلين ليقوم مقامه إذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة ، فإن زادت المدة على ذلك دُعيت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ خلو المركز لاختيار نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلي » . وكيف نعجب لاستهائه بقانون النقابة وقد اعتاد ورئيسه وحزبه انتهاك القوانين من قبل مرة تلو أخرى وعاما إثر عام .

وجاء التقرير السنوي لمجلس النقابة في مارس ٢٠١١ وكان الاستهانة بأعضاء الجمعية العمومية والاستخفاف بالعقول بات سلوكاً مستقراً للنقيب والمجلس . ونكتفي هنا بتسجيل ثلاث ملاحظات : الأولى أن التقرير خلا من أي إشارة إلى مخاطبات النقيب بشأن استقالته في ١٠ و ١٢ و ٢٠ فبراير و ١ مارس ٢٠١١ . والثانية

تمرد في الثكنة

انه عنوان بيان مجلس النقابة بشأن الثورة في ١٠ فبراير بـ « بيان النقابة القوي لتأييد الثورة ». في حين أن البيان المتأخر جدا جاء مشابها تماما لتوجه مقالات رؤساء التحرير المتحولين قبله بأيام ، وقد خلا من أي إشارة أو تحديد موقف من مطلب الثورة الأول: رحيل « مبارك » وإسقاط نظام حكمه . ولا شك أن بيان مجلس النقابة « القوي » يتوارى خجلا أمام بيان لنشطاء النقابات المهنية اجتمعوا بنقابة الصحفيين قبلها بعشرة أيام . وقد نص صراحة وبوضوح وفي ٣١ يناير ٢٠١١ على تحقيق مطلب إسقاط نظام الحكم وتنحية « مبارك » . وكان من بين المشاركين في صياغة هذا البيان والتوقيع عليه عضو مجلس النقابة الزميل الأستاذ « يحيى قلاش » ووكيل النقابة الأسبق الزميل الأستاذ « رجائي الميرغني » . أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالموقف المشين للنقيب والمجلس والذي جاء تحت عنوان « شهيد الصحافة والثورة » . وقد تجاهل تماما أية إشارة إلى مسئولية قنافة الشرطة ووزير الداخلية ورئيسه « مبارك » عن قتل الشهيد ، رغم وضوح رواية زوجته وشهود العيان في تحديد هوية القاتل . وهكذا تمتد سلطة أمن الدولة على صحافتنا إلى نقابة الصحفيين أيضا . بل كيف نصف بحق بيان مجلس النقابة « القوي » وهناك اغتيال و جرح لزملاء واعتداء على حرمة مقر النقابة إذا ما قارناه ببيان المجلس السابق برئاسة النقيب الإصلاحي المستقل الأستاذ « جلال عارف » في مطلع يونيو ٢٠٠٥ والمطالب بإقالة وزير الداخلية « حبيب العادلي » لاعتداء قواته على زميلات صحفيات وناشطات سياسيات أمام مبنى النقابة في ٢٥ مايو ٢٠٠٥ يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور ؟ .

وسط اختطاف وتغييب النقابة على هذا النحو إزاء حدث كبير وتاريخي بأهمية ثورة ٢٥ يناير يتعين التنويه بجهد أفراد من الجمعية العمومية حاولوا أن يملأوا ما استطاعوا هذا الفراغ . ويتقدم هذه المجموعة الزميل الأستاذ « قلاش » الذي كان بمثابة مركز الحركة وقبلتها . وهذه شهادة حق لا يجب إنكارها اختلفنا أو اتفقنا معه . وأنا شخصيا اختلفت معه في أمور و اتفق في أخرى . وللمفارقة فإن الرجل بالأصل تقدم باستقالته من مجلس النقابة في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ احتجاجا على غياب العمل المؤسسي والجماعي وامتنع عن حضور أي اجتماعات للمجلس ، فيما تجاهل النقيب والمجلس الاستقالة والرجل وكأنهما غير موجودين . فلا تحقيق في استقالة مسببة ولا قرار بشأنها . وهكذا

بدا عضو المجلس المستقل وكأنه الوحيد الذي تكفل بالاضطلاع بمسئولية العمل النقابي كله في أيام الثورة . فدعا وشارك في صياغة بيان باسم الصحفيين المصريين في ٣٠ يناير ٢٠١١ يؤيد الثورة ويدين القمع البوليسي ويطالب مبارك بالرحيل . وأشرف على إقامة مركز دائم للصحفيين في ميدان التحرير أمام شركة « بنها للإلكترونيات » على مقربة من مدخل شارع طلعت حرب باشا . ورعى رفع لافتات باسم الصحفيين المصريين للمرة الأولى في الميدان في اليوم ذاته تعيد أمام الثوار اعتبار الصحافة المصرية وشرف نقابتها المختطفيتين لحساب الدولة البوليسية . وفي يوم ٧ فبراير بلغ الإلتحام بين هؤلاء الصحفيين المصريين والثورة ذروته بانطلاق جنازة الغائب للشهيد «أحمد محمود» من مقر النقابة إلى قلب ميدان التحرير لتمتزج بمئات الألوف من الثوار . وقد رددت جنابات الميدان في مشهد مهيب شعارات حرية الصحافة والوطن : «هر ما أخاله مشهدا لم تعرفه مصر منذ مظاهرات حرية الصحافة قبل ما يزيد على المائة عام ، وتحديدًا في مارس ١٩٠٩ . كما شهد اليوم نفسه جمع توقيعات على مذكرة إلى النائب العام من نحو مائة وعشرين صحفياً بالمؤسسات القومية تطالب بمنع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير الحاليين وقتها والسابقين طوال عهد «مبارك» من السفر إحترازياً والتحقيق في مصادر ثرواتهم والحفاظ على الوراثة والمستندات في هذه المؤسسات ، فضلاً عن المطالبة برد المبالغ التي تحصلت عليها قيادات الصحف القومية بغير وجه حق أو نص في القانون ، وذلك باستقطاع نسبة من إعلانات الصحف جليت لها على مدى عشرات السنين مئات الملايين من الجنيهات .

ولم تقتصر جهود نفر من الجمعية العمومية على ذلك . بل طرحوا مسألة شرعية التقيب والمجلس على ضوء اختطاف النقابة وحكم المحكمة الدستورية في ٢ يناير ٢٠١١ ب إعلان قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠ . ولذا وقع نحو ثلثمائة صحفي في يوم ٨ فبراير على طلب عقد جمعية عمومية طارئة بهدف « التدارس في آثار حكم المحكمة الدستورية و النظر في سحب الثقة من التقيب ومحاسبة المجلس على أذاثهم خلال الثورة وإزاء الاعتداءات على الصحفيين » . إلا أن مجلس النقابة تلاعب بطلب انعقاد الجمعية العمومية مستوفية الشروط القانونية . و تقاعس متعمداً عن الوفاء بالشروط القانونية الواجبة في الدعوة إليها . فلم يعلن عنها في صحيفتين يوميتين قبل انعقادها :

تمرد في الثكنة

بأسبوع على الأقل (نص المادة ٣٤ لقانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠). و سارع إلى عقدها يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ بعد أربعة أيام فقط من قرار المجلس الدعوة إليها (١). وهكذا منح المجلس النقيب «المخلوع» فرصة الظهور في الفضائيات مساء اليوم ذاته ليدعى بأن الجمعية لم تكتمل وأن معارضيه أقلية، متجاهلا عدم استيفاء حلقاته ورجاله في المجلس للشروط القانونية لصحة الدعوة لانعقادها وتقاعسهم عن إعلام الصحفيين بها. والأكثر غرابة أن الأستاذ «مكرم» كتب إلى الأستاذ «عبد المحسن سلامة» رسالة موجزة قبل موعد الجمعية العمومية بيوم واحد (في ١٣ فبراير ٢٠١١) يطلبه يرفع رغبته في الإعفاء من مهامه النقابية إلى مجلس النقابة بصورة عاجلة. لكنه عذلي كتب إليه رسالتين في ٢٠ فبراير و ١ مارس ٢٠١١ وقعهما بصفة نقيب الصحفيين (١) يدعى فيهما «تزييف محاضر الجمعية العمومية الطارئة بالنسبة لإحصاء أعداد الحضور». وهي بالأصل جمعية لم يجر الدعوة لها بالشروط القانونية الواجبة، فضلا عن أنها لم تكتمل أصلا ولم يزعم أحد ما بأنها اكتملت (١). بل أن الأستاذ «مكرم» ذهب في نص الرسالة الأخيرة إلى حد إنكار تقدمه باستقالته (١)، وذلك بعد نشر خبر قبول المجلس الاستقالة.

ومع ذلك تحول يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ إلى مناسبة لعقد مؤتمر لمئات الصحفيين تداولوا خلاله أفكارا لاستعادة النقابة المختطفة والمفتقدة كسند لنضالات الصحفيين في مختلف المؤسسات بهدف تطهيرها من رموز وأساليب النظام الفاسد المستبد ولاستردادها من أيدي الحاكم الفرد وأسرته وحزبه وأجهزة أمنه ورجال أعماله، وكي تصبح خالصة للمهنة والشعب. وفي هذا السياق تقدمت شخصيا إلى المؤتمر بورقة عمل مكتوبة تتضمن ١٨ مقترحا وتوصية. إلا أن الزملاء المكلفين بصياغة بيان وتوصيات المؤتمر تقاعسوا عن إنجاز أي شيء!، وعلى أي حال، فقد جدد مجلس النقابة الدعوة للجمعية العمومية الطارئة يوم ٢٨ فبراير ٢٠١١ بذات التقاعس والإهمال للشروط القانونية للدعوة. وبالطبع لم يكتمل انعقادها. بل كان عدد الحضور أقل من اللقاء السابق.

وأضح في الشهر التالي أمام أعضاء الجمعية العمومية ملامح تحالف في مجلس النقابة بين أعضاء في الحزب الوطني الحاكم والإخوان المسلمين للإبقاء على حال

النقابة المشلول، فيما ارتفعت سخونة الحركات المطالبة بالتغيير في المؤسسات الصحفية القومية، بل والخاصة (صحف رجال الأعمال) كذلك. ولم يكتف أعضاء المجلس بالغياب عن هذا المشهد حتى في مؤسساتهم. بل امتنعوا عن تقديم أي دعم معنوي، حتى ولو بإصدار بيان أو بعقد ندوة. وهكذا لم يشارك أي منهم بفاعلية - باستثناء الزميل الأستاذ يحيى قلاش - في أية أنشطة مطالبة بهذا التغيير. ومن بينها وقفات احتجاجية أمام مقر النقابة و «ماسبيرو» وفي ميدان التحرير وحتى أمام بعض الدور الصحفية.

واتجه خمسة أعضاء في المجلس إلى تقديم استقالتهم في محاولة لإقناع زملائهم السبعة الآخرين بالاتفاق على إعلان وتحديد موعد انتخابات النقيب والمجلس احتراماً للشريعة الثورية التي توافقت مع الشريعة القانونية كما تمثلت في حكم المحكمة الدستورية. ولما فشلت جهود الأعضاء الخمسة الأساتذة الزملاء (يحيى قلاش وياسر رزق وجمال فهمي وعلاء ثابت وعبير سعدي) على مدى اجتماعين للمجلس، اضطروا لإعلان استقالتهم الجماعية يوم ٢ مارس ٢٠١١. وقد بات واضحاً أن التحالف بين الحزب الوطني والإخوان داخل المجلس مصمم على تجميد الأوضاع في نقابة الصحفيين والاستمرار وكأن ثورة لم تقع في مصر وكأن حكماً لأعلى محكمة في البلاد لم يصدر ليُطل شرعية المجالس المنتخبة للنقابات المهنية وفق القانون ١٠٠. ولقد كنت شخصياً حاضراً وطرفاً في نهاية اجتماع مجلس الصحفيين ٢ مارس. وشهدت بنفسني كيف يدافع بشراسة الزميل الأستاذ «صلاح عبد المقصود» القائم بأعمال النقيب الآن - وهو زميل دراسة ومهنة أكن له كل تقدير وإعزاز - وبمعاونة زملائه من «الإخوان» و«الوطني» في الاحتفاظ بمقاعدهم في المجلس وفي رفض إجراء الانتخابات. وأعاد هذا المشهد إلى الذاكرة ما كان في مارس ٢٠٠٤ بين الزميلين الأستاذ «عبد المقصود» والأستاذ «أحمد موسى» عضو المجلس السابق والمتحدث غير الرسمي لسنوات بلسان وزارة الداخلية حينما انتقدت الأول أداء الأستاذ «موسى» وجريدة «الأهرام» في تعرض وزير الداخلية السابق اللواء «الحبيب العادلي» للهجوم على النقابة إثر قيام مرشد «الإخوان» السابق بإعلان مبادرة الإصلاح السياسي للجماعة من إحدى قاعاتها. وقتها استشاط الأستاذ «موسى» غضباً وصاح واصفاً «الإخوان» بالجماعة المحظورة، فبادره الأستاذ «عبد المقصود» بالكشف عن أنه

تمرد في الشكنة

اصطحبه خلال الاستعداد لانتخابات الصحفيين التي جاءت بكليةها للصلاة خلف « المرشد » (صيف عام ٢٠١٣) .

و متأخرا جدا في يوم ١٣ مارس ٢٠١١ تحرك مجلس النقابة المنقسم على نفسه والتقي وفد منه بالدكتور « يحيى الجمل » نائب رئيس مجلس الوزراء المكلف بملف الصحافة . وضم الوفد ١١ عضوا من أعضاء المجلس ، في حين غيب الزميل الأستاذ « علاء ثابت » لسفرو . وقد انقسم وفد النقابة إلى أربعة مستقلين من عضوية المجلس (الزملاء الأستاذة يحيى قلاش وباسر رزق وجمال فهمي وعيبر سعدي) والمبعدة المتمسكين بالبقاء (الزملاء الأستاذة صلاح عبد المقصود وعبد المحسن سلامة وحاتم زكريا ومحمد عبد القدوس ومحمد خراجة وجمال عبد الرحيم وهاني عمارة) . بل و وجد الدكتور « الجمل » خلال الاجتماع أمامه مذكرتين اثنتين بمطالب الصحفيين تقدمت بها كل مجموعة . ومن يراجع المذكرتين يجد اختلافات في الرؤية حول كيفية تغيير القيادات الصحفية و حول الأولويات .

واقع الحال أن علاقة السلطة السياسية وأجهزة الأمن بجماعة « الإخوان » في النقابات المهنية وبخاصة نقابة الصحفيين بالغة التعقيد . فمع كل عمليات التضييق والإقصاء كانت هناك صفقات وتحالفات خفية تقوم على اقتسام المقاعد وضمان دعم إدارات الصحف القومية لمرشحي « الإخوان » المتفق عليهم . وكذا دعم أصوات « الإخوان » لمرشحي السلطة ، بما في ذلك النقيب الحكومي . ولعل في ذلك ما يفك الغاز تشكيلات المجالس المتعاقبة لنقابة الصحفيين في عهد « مبارك » . و آخرها مجلس ٢٠٠٧ ونقيبه الحكومي . وقد انخفض فيه تمثيل تيار الاستقلال النقابي واليسار إلى مقعدين اثنين ، بعدما كان أربعة في المجلس السابق . وربما يفسر ذلك أيضا أن أعلى الأصوات للمراكز الخمسة الأولى في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٧ حصدها ثلاثة من المحسوبين على الحزب الوطني والحكومة وإدارة الصحف القومية ثم اثنان من « الإخوان » . وقد تصلر القائمة الزميل الأستاذ « عبد المحسن سلامة » عضو الحزب الوطني برقم مدعش هو ١٩٦١ صوتا .

المشهد الحالي لنقابة الصحفيين المختطفة مجددا بدعو للرئاء ولا يفيد بأن الثورة مست النقابة بعد . فلدينا نقيب « مخلوع » ارتبكت مواقفه بين « الإعفاء لأسباب صحية

وغير صحيحة» وبين إنكار الاستقالة . وهناك مجلس (نصفه + واحد) استقال من دون أن ينفذ فعليا استقالته و(نصفه الآخر - واحد) مثبت بالسلطة والكراسي على جثث الشرعيتين الثورية والقانونية . لكنه فعليا لا يمارس مهامه الأساسية دفاعا عن الصحفيين ومصلحتهم . وبين هذا وذاك يلوح تحالف من «الوطني» و«الإخوان» لإبقاء النقابة في «ثلاجة» الشلل والاختطاف . وهكذا مرت نحو ثلاثة أشهر لم يدخل خلالها النقابة «نقيب» . وأكثر من شهر ونصف الشهر من دون الإعلان عن اجتماع لمجلسها . بل انه حتى آخر اجتماع معلوم لم يصدر عنه بيان . أما جمهور الجمعية العمومية فقد بقي فعظمه على سلبه وانسحابه إلا من قلة مقاتلة مشاغبة ، لكنها واعية ومخلصة للمهنة والنقابة . وهكذا ذهب أدراج الرياح تحذير كاتب صحفي محترم ونقابي مخضرم هو الأستاذ «سمير تادرس» من خطورة تحكم رؤساء إدارة وتحرير الصحف في جدول العضوية بالدفع بالمزيد من الإداريين والعاملين بمهام السكرتارية ليصبحوا من «حملة الكارنيه» . وفي ذلك ضمان آخر لسيطرة السلطة السياسية على النقابة والمهنة . وهو التحذير المسجل في محضر الجمعية العمومية للنقابة في مارس ١٩٧٥ .

.. وبعد ٣٦ عاما هذا هو حال نقابة الصحفيين ومصري في ثورة لم يعرفها تاريخا الحديث من قبل.



(١٩ - أ)

مقترحات ومستروع

قرارات لمؤتمر الصحفيين

١٤ فبراير ٢٠١١

أولاً.. موقف سياسي ومهني وتقابي

١- بيان يحي نضال وتضحيات الشعبين المصري والتونسي من أجل الحرية . كما يحيي البيان الصحفيين المصريين والأجانب بما في ذلك الزميل الشهيد أحمد محمد محمود ، ويدين جرائم الاغتيال والقتل بأيدي الجهاز الأمني ويلطجة الحزب الوطني ورجال أعماله ، ويطالب بمحاكمتهم عقابهم . ويتضمن البيان محورين : الأول يشدد على مطالب الثورة المصرية وأبرزها الإسراع ببناء دولة مدنية ديمقراطية ترعى حقوق الإنسان والحريات بما في ذلك حرية الإعلام والصحافة وكذا العدالة الاجتماعية وسياسة وطنية في الإقليم. ويدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الإسراع ودون تلكؤ بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية تهيئ البلاد لنظام ديمقراطي جديد . وكذا إطلاق سراح المسجونين السياسيين المدنيين المحكومين بأحكام القضاء العسكري ، والتأكد على ضمان حرية الصحافة ورفض فرض أي رقابة عسكرية أو غير عسكرية على الصحف (ويقترح أن يصدر من الصحفيين نداء خاص للجيش » . كما يدعو البيان إلى التحقيق في الإنباء عن تورط الجيش في أعمال اعتقال وتعذيب مدنيين خلال الثورة . وكذا المطالبة بمحاكمة مبارك وعائلته ورجالته على جرائم قتل وتعذيب واعتقال بغير وجه حق وإفساد الحياة السياسية والعامة وتكوين ثروات غير مشروعة . أما المحور الثاني المهني فيحیی انتقال روح الثورة إلى الصحف والمؤسسات الصحفية ومساعي إعادة الاعتبار للمهنية والكفاءة والاستقلالية ، ويدين استمرار نفس الوجوه والأساليب الغير ديمقراطية والفاصلة في إدارة هذه الصحف . كما يستنكر التغطية غير المهنية وغيب الأخلاقية لأحداث الثورة والمحاولات الجارية من زبانية النظام القمعي الفاسد في

الصحافة للتلون واحتضان الثورة من أجل طعنها.

٢- مشروع قرار بتطلع الجمعية العمومية للصحفيين إلى قوانين ديمقراطية للنقد والصحافة في ظل برلمان ما بعد الثورة ، وعلى أن تشكل النقابة لجنة من خبراء قانونيين وصحفيين مختصين لوضع مشاريع قوانين تتقدم بها النقابة إلى البرلمان الجديد

٣- مشروع قرار بتنظيم مسيرة للصحفيين يوم الجمعة المقبلة ١٨ فبراير ٢٠١١ من مقر نقابتهم إلى ميدان التحرير للانضمام جماعياً إلى التظاهرة المليونية . وترفع هذه المسيرة لافتات بمطالب حرية الصحافة والإعلام . والقاء البيان الصادر عن هذا الاجتماع أمام التظاهرة .

٤ - مشروع قرار بتنظيم وقفات احتجاجية ومطلبية مترامنة أمام مقار الصحف القومية كافة يوم الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر تدعو لإنهاء عصر الاستبداد والفساد في هذه المؤسسات .

٥- مشروع قرار يدين تدخل السلطة التنفيذية ورموزها من رئيس وزراء ووزراء في انتخابات نقابة الصحفيين على مدى الدورات السابقة ، بما في ذلك وقائع من قيل أن يخص رئيس الحكومة أحد المرشحين بالمقابلة والوعد ببذل نقلي للصحفيين أثناء الحملات الانتخابية ويوصف هذه الممارسات مشينة وتسعى لاستقلالية النقابة . ويدعو المشروع لاعتماد قرار من الجمعية العمومية بشطب أي مرشح من خوض الانتخابات المقبلة يتورط في مثل هذه الممارسات .

٦- مشروع قرار باستئناف نضال النقابة من أجل لائحة أجور كريمة وعادلة للصحفيين وتوفير موارد مالية تضمن استقلال النقابة بما في ذلك حصة إعلانات الصحف والتمغة الصحفية .

٧- مشروع قرار يطالب إدارات الصحف بإبداء نسخ من اللوائح الداخلية المنظمة لعلاقات العمل و الشؤون الإدارية والمالية (التي ظلت سرية إلى حينه) لدى النقابة لمراجعتها وتعديلها بما يتفق مع قواعد الشفافية والديمقراطية .

ثانياً .. إجراءات تنظيمية :

٨- سحب الثقة من النقيب الحالي والدعوة إلى انتخاب نقيب ومجلس نقابة

تمرد هي الشككت

جديدين وفق القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ، استنادا إلى حكم المحكمة الدستورية في ٢ يناير ٢٠١١ الذي اسقط القانون ١٠٠ للنقابات المهنية (القانون غير الديمقراطي) وما يترتب عليه من بطلان مجالس هذه النقابات . وهناك خيار آخر هو سحب الثقة من النقيب والمجلس معا وتفويض لجنة من الجمعية العمومية بإدارة النقابة والانتخابات ، ولكن من أقدم مائة عضو بالجمعية ، كما يقترح الزميل الأستاذ « يحيى قلاش » .

٩- مشروع قرار بإعلان تجميد عضوية النقابة المصرية في اتحاد الصحفيين العرب لمواقفه الداعمة للدكتاتوريين العرب . وذلك حتى الإطاحة بقيادته المرتبطة بنظام الاستبداد والفساد وفي مقدمتها رئيسه وأمينه العام .

١٠- مشروع قرار يدعو للإسراع بتشكيل لجان للصحفيين في كل المؤسسات والصحف تكون بمثابة فروع للتنظيم النقابي (نقابة الصحفيين) وعلى أن تفتح هذه اللجان حوارا مع العمال والإداريين في الصحف تمهيدا لتأسيس تنظيمات نقابية ديمقراطية بمختلف الدور الصحفية . ومن المقترح أن تشرف النقابة على انتخاب هذه اللجان .

١١- تشكيل لجنة من كبار الصحفيين المشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية تتلقى شكاوى الزملاء بشأن الجرائم المهنية التي ارتكبت بالمخالفة للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ وميثاق الشرف الصحفي ويحق الشعب والقراء والزملاء ، تمهيدا لإحالتها إلى لجنة التأديب التابعة للنقابة ، وعلى أن تقترح لجنة كبار الصحفيين العقوبات من الإنذار إلى الشطب من الجدول والمنع من ممارسة المهنة وفق نصوص قانون النقابة المواد ٧٥ إلى ٨٨ .

١٢- قرار بتشكيل لجنة متابعة تتبشع عن الاجتماع تضم ممثلين عن مختلف الصحف للسهر على تنفيذ قراراته .

ثالثا .. بشأن الصحافة القومية

١٣- مشروع قرار بأن تسارع النقابة إلى دعوة مجموعة من القانونيين المحترمين لوضع تصور بقواعد وآليات استرشادية للمرحلة الانتقالية في المؤسسات الصحفية القومية .

١٤- مشروع قرار يطالب رؤساء إدارة وتحرير الصحف القومية إلى الاستقالة بوصفهم

من ميراث عهد باتد وطالما اُخبروا بمعايير فاسدة وغير ديمقراطية وجزاء ما اقترفوا من جرائم مهينة على مدى عشرات السنين وإزاء زملائهم وتجاه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

١٥- مشروع قرار يدعو لإعادة تشكيل الجمعيات العمومية ومجالس إدارات الصحف والتحرير في الصحف القومية بالانتخاب ، وعلى أن تقود هذه الهيئات المؤسسات والصحف مؤقتا إلى حين وضع تشريع ديمقراطي ينظم شئون هذه المؤسسات . كما يدعو القرار الزملاء في هذه اللحظة التاريخية إلى الارتقاء إلى مستوى الثورة وتضحياتها والإبتعاد عن تصفية الحسابات الشخصية والدخول في مفاوضات لا تليق بالمهنة وحقوق الزمالة .

١٦- بلاغ جماعي من الصحفيين المجتمعين ينضم إلى البلاغ المقدم من أكثر من مائة صحفي إلى النائب العام رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ بشأن منع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير الحاليين والسابقين في الصحف القومية من السفر والتحقيق في مصادر ثرواتهم .. إلخ ومطالبة النائب العام بالاستجابة فوراً لمطالب هذا البلاغ . وتكليف محامي النقابة بمتابعة البلاغ واتخاذ الإجراءات التي تفيد انضمام النقابة ككيان معنوي إلى هذا البلاغ .

١٧- مشروع قرار يدعو إلى وضع آليات فعالة لمنع تهريب أو التخلّص من الوثائق والمستندات والأرشيفات التي تدين عهد الفساد والاستبداد في الصحف القومية .

١٨- مشروع قرار يدعو لإنهاء احتكار نفر من المرتبطين بنظام الاستبداد والفساد الذين طالما كانوا مدعومين من الحاكم الفرد وأسرتهم وحزبه وأجهزة أمنه لمساحات النشر في الصحف القومية وإطلاق حرية التعبير للعديد من الزملاء الذين ظلوا «محرومين مهنيًا» .

كارم يحيى

في ١٤ فبراير ٢٠١١

(١٩ - ب)



مذكرة

لنقابة الصحفيين

الزملاء أعضاء الجمعية العمومية

الزملاء أعضاء مجلس النقابة

تحية طيبة وبعد

أتقدم بهذه المذكرة بعدما لاحظت وزملاء في الجمعية العمومية الاستهانة التي تعامل بها مجلس النقابة مع الجمعية العمومية وشئون النقابة ، وبخاصة منذ بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . وأطالب بالتحقيق في ثلاث وقائع على وجه التحديد:

١ - المسؤولية في توقف العمل و تعطيل أنشطة النقابة وخدماتها الضرورية بين يومي ٢٨ يناير و ٩ فبراير ٢٠١١ ، بما في ذلك عدم انعقاد المجلس في جلسة طارئة لمناقشة الأحداث و الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون على أيدي قوات الأمن وبلطجية الحزب الوطني الحاكم.

٢ - المسؤولية عن التزوير الواضح في صياغة الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية الطارئة وفق الطلب المقدم من أعضاء الجمعية العمومية والذي نص على مناقشة سحب الثقة من النقيب و النظر في إجراء انتخابات المجلس والنقيب بمقتضى حكم المحكمة الدستورية ببطالان القانون ١٠٠ . فضلا عن التحقيق في عدم استيفاء الشروط القانونية لانعقاد الجمعية الطارئة وفق المادة ٣٤ من قانون النقابة ومنها الإعلان بالنشر مرتين في جريدتين يوميتين تصدران في القاهرة قبل أسبوع من الانعقاد على الأقل . وكذا التحقيق في تغيب غالبية أعضاء المجلس عن اجتماعي ١٤ و ٢٨ فبراير ٢٠١١ بدعوى انهما جمعية عمومية طارئة.

٣ - التحقيق في إخفاء نص استقالة النقيب من منصبه عن الجمعية العمومية بوصف

هذا الإجراء يهدم الشفافية و ينتهك حقوق أعضاء الجمعية وينطوي على استهانة وإساءة لها.

وأنتني على قناعة بأنه لا يمكن إجراء انتخابات نزيهة لاختبار مجلس جديد بدون إعلان نتائج هذا التحقيق الذي اقترح تشكيل لجنة خاصة له من قدامى الصحفيين النقابيين يرأسها قاضي سابق مشهود له بالاحترام والاستقلالية، لكي تستطيع الجمعية العمومية محاسبة من خان الأمانة وأخل بمسئوليته وواجبات موقعه المنتخب واستهان بالجمعية وأساء إلى مكانه النقابة.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام

كأرم يحيى

عضو الجمعية العمومية

في ٢ مارس ٢٠١١

(٢٠)



« غابة »

النقيب المخلوع

تعففت - في البداية - عن الكتابة ردا على الأستاذ «مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين المخلوع . أشفقت عليه وهو في هذه السن وبعدما أفقدته ثورة ٢٥ يناير الاتجاه وأصبح ضائعا بلا «بوصلة» أمنيه أو حزبيه . وهذا حال من ظلوا طوال رحلة صعودهم على سلال صحافة الدولة البوليسية أشبه بـ «عرائس الماريونيت» تحركها خيوط تمسك بها أيادي غير مرئية . يكتبون بـ «تعليمات» . ويهاجون ويدافعون بـ «تعليمات» .

لكن ما جرى من شأن الأمتاذ «مكرم» دفعني للكتابة ، بعدما منحني متعة تأمل لحظة الانخلاع من المقاعد وما يصاحبها من أعراض ارتفاع ضغط الدم وهبوط لغة الحوار و تدهور في المنطق والحجة وانهار في الملكات المهنية إن وجدت . ولقد أتبع لي - للمصادقة - مراقبة هذه اللحظة عند الرجل مرتين . الأولى عندما كتب مستدرا عطف رئيسه في الحزب «حسني مبارك» وفي المجلس الأعلى للصحافة «صفوت الشريف» . قال : «لم يعد في العمر بقيه» في مقال نشره «المصور» بعدد ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ ، وهو على أعتاب إحالته ودفعته من قيادات الصحف القومية إلى «الاستبداد القيادي» ، بعدما دأسوا لسنوات ومعهم نظام «مبارك» بأحذيتهم على القانون . ولقد كان لافتا أن هذا الاستبداد جاء مصحوبا بالاحتفاظ لهم بحق احتكار نشر الرأي هنا وهناك وتلقى المكافآت السخية من أموال المؤسسات الصحفية ، فيما أجيال من الكتاب المحترمين والصحفيين المهنيين محجوبة عن النشر والضوء .

(*) نشر في موقع «البديل» الإلكتروني بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١ ، كما قمت بتعليقه في مدخل نقابة الصحفيين ليومين ، بعدما عجزت عن نشره في جريدة «الأهرام» .

ولحظة الانخلاع الثانية التي استمعت بمراقبتها جاءت عندما دفعته الثورة إلى «التخلي» عن منصب نقيب الصحفيين في شهر فبراير الماضي (٢٠١١). فنالت منه أعراض «فقدان السلطة»، وأخذ يدور على الفضائيات منفعلا ساخطا وهو يهذي بكلمات لا نفهم منها إذا كان استقال أو لم يستقل. وقد وضع نفسه تماما في حال رئيسه وولي النعم والمناصب «مبارك المتخلي» بلا سند في دستور. وقد أوكل هو الآخر سلطاته النقابية إلى سلطة خارج النص (الأستاذ عبد المحسن سلامة). وعلى أي حال فقد امتدت بالرجل الأعراض - ونذوه له بالشفاء - إلى أن نشر في عاموده اليومي بجريدة الأهرام - «نقطة ثور» أو «نقطة ظلام» لا أدري - هياجا تحت عنوان «غاغة المؤسسات الصحفية»، وذلك يوم ٢١ مارس ٢٠١١. وقد حاول أن يستبكي القراء على حاله وحال دفعته ممن احتكروا مساحات النشر بسيف المناصب والتقرب للسلطة. كما أخذ في امتداح نفسه وأقرانه، ولا يمدح نفسه إلا الشيطان. ويبدو أن «النقيب المخلوع» استشعر مع الثورة خطر أن يفقد ميزته الاحتكارية، وأن تفسح الصحف مكانا لأجيال طالما جرى حجبا على يديه وأبدي دفعته وآبائها من القيادات الجديدة التي أخلصت لشعار «ناق رئيسك الذي يناق الرئيس».

أعرف أن هناك زملاء أعزاء انخدعوا في الأستاذ «مكرم» بوصفه الأفضل مهنيا بين دفعته من القيادات الصحفية المستقاة بعناية لأغراض نهاية عهد «السادات» وبداية عهد «مبارك». لكن على هؤلاء الزملاء أن يعودوا بالذاكرة أو يسألوا: وهل كان الرجل وقتها الأكثر استحقاقا من بين زملاء تميزوا بالاستقلالية والمهنية والمحترمين سياسيا ونقائيا؟. وأين الرجل ودفعته - كتابه ونقابة - من الأستاذين «أحمد بهاء الدين» و«كامل زهيري»، وغيرهما ممن فرض عليهم التسيان كي يجرى احتكار مساحات النشر ومنصب نقيب الصحفيين لرجال الحزب الوطني «المطيعين الطيعين» ولكتبه التعليمات والتقارير غير الصحفية.

الطريف أن النقيب المخلوع وبعدما أهان مكانة وموقع النقيب وخلطه باتمائه الحزبي السياسي (كما فعل في واقعة منع الدكتور البرادعي من دخول النقابة في ديسمبر ٢٠١٠) وبعدما صمت دحرا عن انتهاك حقوق زملائه في الكتابة والنشر بصحفهم بما

في ذلك «الأهرام» وإلى الآن، يشكر في مقاله «الغاغة» من غياب الكفاءات في المؤسسات الصحفية القومية. وكأنه لم يكن مسئولاً هو ودفعته من قيادات هذه المؤسسات وعلى مدى نحو ربع قرن كامل عن سياسة توظيف فاسدة وعن تصعيد «الأسوأ مهنيًا وأخلاقيًا» من أتباع مدرسة «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس». وكأنه لم يكن أيضًا مسئولاً عن إلحاق الإداريين والسكرتارية بثقافة الصحفيين وبالمهنة... وكأنه لم يكن ودفعته القادة في حملة استبعاد وتهميش الكفاءات التي تتمتع بالاستقلالية والمهنية، ولا اعتبارات لا تخلو من السياسة وتقارير الأمن؟.

التيب المخلوق في «غاغته» على صفحات «الأهرام» التي ما زلت لا تنشر لكتابها وصحفيها المحترمين والمستقلين ينصح بالتريث في تغيير قيادات الصحف القومية. وهو في ذلك يدافع عن مصالحه الشخصية الضيقة ومعها مصالح من يمنحونه احتكار مساحات النشر والمكافآت المالية السخية والامتيازات الخاصة. وهو في ذلك يدافع أيضًا عن استمرار ارتكاب جرائم مهنية مخجله كخلط الإعلان بالتحريض كما كان يحدث في عهده بمؤسسة دار «الهلال» وعن تدهور توزيع هذه الصحف ونهبها اقتصاديًا. ولتذهب إلى الجحيم حقوق القراء وزملائه الصحفيين ومعها مستقبل البلد. بالقطع لا أتصور أن الرجل بإمكانه التعلم - «على كبر» - فضيلة الديمقراطية والرأي والرأي الآخر وتحمل النقد. ومع أنني سأسلم مكاتبه المتعددة والمعلومة بالنسبة لي في كل من «الأهرام» و«الهلال» نسخاً من هذا المقال. لكنني لا أتوقع أن يتفضل بنشره. ببساطة لأنني حاولت معه في ديسمبر الماضي (٢٠١٠). وكانت النتيجة «صفرًا كاملاً» حصل عليه في اختبار الاختلاف في الرأي (راجع مقال «مكرم نقيب خطر نشر» على موقع جريدة «البديل»). وببساطة أيضاً لأنني لم أفقد بعد والقراء الذاكرة. وكيف ننسى مثلاً مقاله بـ «أهرام» ٢٦ يناير الماضي (٢٠١١) دفاعاً عن قمع المتظاهرين «المؤامرة لن تمر؟».

لكن لعله يرى وسط أعراض وأوجاع الانخلاع الثاني له إنها حقاً ثورة، وستصل إلى صحافة الشعب.



(٢١)



برنامجي كناخب في نقابة الصحفيين

عزيزي المرشح -

- لا تطلب صوتي إذا لم يكن لك موقفا من اضطهاد زميل في حرته أو رزقه إداريا كان هذا الاضطهاد أو سياسيا . ولا تطلبه أبدا إذا لم يكن لك موقفا من هذا الاضطهاد تحديدا داخل صحيفتك وفي مواجهة رؤسائك .

- لا تطلب صوتي إذا لم تكن قد رفعت صوتك في زمن الشمولية ضد الجمع بين سلطة الإدارة والثواب والعقاب وبين التمثيل النقابي للمصحفين . فوقفت يوما تؤيد اغتصاب نادي رؤساء مجالس الإدارة والتخيير لمناصب النقيب وعضوية المجلس منافقا رئيسك واختياراته .

- لا تطلب صوتي بالطبع إذا كنت عضوا بالحزب الحاكم المنحل الذي أذاق المصريين الهوان ومستفيدا من رعايته وامتيازاته ومغانمه ومسايرا لاستبداده وفساده .

- لا تطلب صوتي إذا لم تكن لديك شجاعة المجاهرة والتحرك ضد جرائم خلط الإعلان بالتحريير وعمل الصحفيين بجلب وتحريير الإعلانات أو كمستشارين لدى جهات حكومية أو رجال الأعمال والسفارات والشركات عامة أو خاصة . لأن في كل ذلك ما يقوض « استقلالية الصحفي » روح المهنة وينسف مصداقيتنا ، قبل أن يكون انتهاكا صارخا لقانون الصحافة وميثاق الشرف الصحفي .

- لا تطلب صوتي أبدا إذا لم تطرح في برنامجك وخطابك الكشف والتصدي للفساد السياسي الصحفي المهني النقابي ، الذي قبض على عنق الصحافة المصرية منذ أربعين

(*) نشر باختصار في « الأهرام » تحت العنوان ذاته في ١٠ أكتوبر ٢٠١١ .

عاما وما زال.

- لا تطلب صوتي إذا لم تطرح يوما والآن السؤال : لماذا لم تقدم مجالس نقابة الصحفيين عضوا واحدا بالنقابة على مدى عقود إلى التأديب في جرائم ومخالفات واضحة جليلة لقانون النقابة ومواثيق وآداب المهنة ؟ . ومع أن مخالفات وجرائم الصحافة منشورة وموثقة على صفحات الصحف ، وطالما رصدتها تقارير دورية للمجلس الأعلى للصحافة ، وعقوباتها التأديبية عند النقابة تتدرج من الإنذار والغرامة إلى الشطب من الجدول والمنع من مزاولة المهنة.

- لا تطلب صوتي إذا كنت مرشح خدمات . تبذل الوعود بالشقق والعقارات وبلواضي البناء والزراعة وبالامتيازات وغيرها . تخدع الناخبين . تستغل معاناة البعض وجشع البعض وتفشي غياب الوعي بأن النقابة هي بالأصل من أجل علاقات عمل أفضل وأجور عادلة وحرية التعبير ، وليست لتثنية ورعاية « الصحفي الربيعي » الذي يتاجر في العقارات والامتيازات .

- لا تطلب صوتي مطلقا إذا ما كنت عضوا سابقا بمجلس النقابة ولم تفعل شيئا من أجل لائحة أجور عادلة تصون كرامة الصحفي وتدعم استقلاليته . ولا تطلب أبدا إذا لم تكن متبها إلى حق الصحفيين والعاملين بالدور الصحفية في لوائح عمل وإدارة ومالية معلنة وشفافة لا تركز السلطات في أيدي فرد أو عصابة نفع خاص.

- لا تطلب صوتي إذا كنت قد حرّضت على أي فئة تحريضا على أساس الطائفة أو الجنس بما في ذلك الأقباط أو ساهمت في التحريض على المتظاهرين السلميين المطالبين بالتغيير في هذا البلد على مدى سنوات طوال.

- لا تطلب صوتي إذا تفاخرت في دعايتك الانتخابية بأنك صاحب عمود أو مقال دوري أو من ذوي المناصب . لأننا - أنت وأنا - الزملاء - يعلمون جيدا جنائية تراتبية (هيواريكية) الاستبداد والفساد والنفاق على مدى عقود الدكتاتورية على هرم السلطة في كل صحيفة ومؤسسة وعلى فرص النشر وصناعة القرار التحريري وإلى الآن . وكيف تحكمت معايير لا صلة لها بالمهنية وإجادة العمل بل والأخلاقيات العامة في بناء هذه التراتبية .

- لا تطلب صوتي إذا لم تكن مدركا وناقدا لتدخل الحكومة والوزارات في انتخاباتنا السابقة بأن تخصص مرشحا لمنصب النقيب أو مرشحين لعضوية المجلس بوعود ومزايا للناخبين . فكل ذلك لم يكن إلا تدخلا في استقلالية العمل النقابي يتهدك دستور ١٩٧١ ، ويمثابة ممارسات فساد سياسي نقابي تسقط حكومات في أي بلد ديمقراطي بحق .

- لا تطلب صوتي إذا لم تكن واعيا بأن استمرار الدعم الحكومي للنقابة من أموال وزارة الإعلام و الدعم الرسمي لدخول الصحفيين من خلال بدلات المجلس الأعلى للصحافة وصمة عار تشين استقلالية المهنة والنقابة و الصحفيين أمام مواطنينا وفي العالم . وأنه لا بدليل عن قطع هذا «الحبل السري» بعد ضمان أن نحصل بكرامة وبقوانين جديدة على حقوقنا المسلوبة في نسبة محترمة من الإعلانات وفي التمتع الصحفية وفي : لائحة أجور محترمة عادلة .

عزيزي المرشح

تقدمك لعمل عام أمانة ومسئولية وبخاصة بالنسبة لكيان بضعثوية نقابة الصحفيين وتحديدا بعد ثورة ٢٥ يناير . وتتطلب تحديات المرحلة المشاركة في صياغة دستور جديد للبلاد يضمن حرية التعبير والصحافة وقوانين صناعة نشر ومهنة ونقابة تحرر صحافتنا من عقوبات الحبس و تبرئها من كافة أوجه الفساد وتعيد إليها الاعتبار والثقة . تحتاج هذه اللحظة الفارقة إلى زميلات وزملاء أصحاب رؤى عامة واسعة . تحتاج إلى أفق الساسة لا إلى ضيق أفق « التكنوقراط » . الذين يفكرون ويتحدثون بلغة الماضي البغيض أو لا يرون مشكلاتنا إلا وكأنها مسائل فنية ومالية ليس إلا .

اللهم بلغت اللهم فاشهد

سند

(٢٢)

أي اتحاد وأى صحفيين وأى عربي؟

عندما يجتمع اتحاد الصحفيين العرب الآن في القاهرة بحق لجموع الصحفيين ومعهم شعوبهم من المحيط إلى الخليج - وهم يسعون إلى تغيير مصيرهم ومصير المنطقة - يتساءل عن أي اتحاد وأي صحفيين وأي عرب؟

فالإنحاط ظلما منح درعة وتكريمه وبذل نفاقه لقائمة طويلة من الدكتاتوريين العرب أعلام حرية التعبير والصحافة ، نهاية بالتونسي «زين العابدين بن علي» في إبريل الماضي (٢٠١٠) . و كان منطقيا ألا نتظر من هذا الاتحاد أي موقف جدي ، نهاية بصمته المتواطى لأيام طاللت على قمع مظاهرات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية وملاحقة الصحفيين في كل من تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن وغيرها .

لقد جاءت لحظة الحقيقة . وعلى من ظل مخدوعا في هذا الاتحاد وفي قيادته المزمنة أن يفتح عينه ليرى . أين يسكن مقر الاتحاد ؟ .. في مبنى لهيئة الاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام المصرية . ومن أين يجري تمويل ميزانيته وإغداق الأموال على أنشطته الترفيحية في الفنادق الفاخرة ؟ .. أليس من عطايا الحكومات الدكتاتورية . ومن يتولى قيادته ؟ .. اليسوا هم أنفسهم كتبه الاستبداد والفساد والتمديد والتوريث و «بارونات» الخلط بين الإعلان والتحرير وانتهاك كل ما هو مهني تورعاه صحافة محترمة .

وأي اتحاد للصحفيين العرب - وهو بالأصل اتحاد للنقابات والجمعيات لا للصحفيين مباشرة - في ظل نقابات مختطفة لحساب بلاط الملوك والأمراء والقادة الرؤساء والأحزاب الحاكمة وأجهزة الأمن ، ويفضل انتخابات نقابية طالما جرت في

أجواء إفساد مهني وسباسي ومع اعتياد تدخل السلطة التنفيذية وإدارات الصحف في هذه الانتخابات، فيخص رؤساء الوزراء والوزراء مرشحهم باللقاءات أثناء فترة الدعاية الانتخابية و يمنحوه الرشاوى الجماعية الرخيصة في متاجرة لمعاونة الصحفيين المعيشية وعلى حساب خوض نضال نقابي من أجل أجور عادلة وحرية التعبير . بل أن قيادة هذا الإتحاد لم تتورع في خدمة بلاط الدكتاتور « بن علي » أن تشرف على اختطاف نقابة الصحفيين التونسيين العام الماضي (٢٠١٠) .

نظرة إلى النظام الأساسي للإتحاد كفيلا بأن تكشف طابعه الاستبدادي . وعلى الأقل فإن هذا النظام لا يعترف بتداول السلطة ، فيطلق فتوات البقاء في مقاعد رئاسته وأمانته العامة بلا حدود. وبالفعل فإن رئيس الإتحاد بدأ ولايته الرابعة على التوالي في نوفمبر ٢٠٠٨ .

ونظرة إلى المؤسسة الصحفية التي كان يرأس مجلس إدارتها ورئيس تحرير صحيفتها الرئيسية رئيس الإتحاد تكشف إلى أي حد تجرى الأمور لاعتبارات شخصية محضة . فوكت أن كان الرجل في موقعه القيادي بالمؤسسة كانت أنشطة الإتحاد تحظي بتغطية مميزة ومبالغ فيها على حساب اهتمامات القراء . فتصدر أخبار الإتحاد مع صوره الصفحات الأولى و تشغل مساحات كبيرة . ويعلمنا غادر موقعه إنزوت أخبار الإتحاد أو كادت تختفي تماما .

ونظرة إلى رئيسه وأمينه العام كفيلا بأن تفضح استمراء التعايش بين الشيء ونقيضه . وهل هي صدقة أن يصدر الإتحاد الوثائق والبيانات ضد التطبيع مع إسرائيل فيما اقتراف رئيسه وأمينه العام زيارة إسرائيل . وهل صدقة أن يدعو الإتحاد إلى احترام القانون ، فيما الرئيس والأمين العام شاركا نظامهما المستبد الفاسد بمصر في وضع القانون تحت أحتيتهم ، بما في ذلك البقاء لسنوات في مقاعد رئيس مجلس إدارة و تحرير المؤسسات الصحفية القومية بعد بلوغهما سن التقاعد .

لقد كان مؤلما أن يكون في قيادة الإتحاد نقابي وصحفي محترم من طراز المرحوم الأستاذ « صلاح الدين حافظ » . ولقد صرح لي الرجل وأسر قبل رحيله بأنه متألم أيضا لبقائه في هكذا إتحاد . وكشف في حديث نشرته جريدة « الوقت » البحرينية في ٧ مايو

٢٠٠٧ - التي كنت أرسلها من القاهرة - انه قدم استقالته مرتين . وانتقد زيف التقارير السنوية عن الحريات الصحفية الصادرة عن الاتحاد ، وكان النقابات المسؤولة عن تقديم هذه المعلومات المضللة « تعيش في سويسرا » . كما انتقد كون العديد من « النقابات والجمعيات التي نشأت تحت ضغوط الإصلاح في السنوات الأخيرة تبدو كجمعيات شكلية ليس إلا .

اتحاد الصحفيين العرب عل ما هو عليه الآن وقيادته هذه ركن من أركان نظام عربي رسمي يأفل نجمه و تعصف به ثورات عام ٢٠١١ . ولأن هذا الاتحاد لا يمثلنا ، فإنه قد أن للصحفيين العرب بحق أن يؤسسوا إتحادهم . هذا إذا لم يحدث شيء خارق يجعل منه اتحادا للصحفيين العرب بحق .

شيء خارق يبدأ بأن ترحل قيادته فورا و تتغير لائحته و يصبح ديمقراطيا و مستقلا . وهو ما لن يتحقق فعلا إلا بنقابات و جمعيات صحفية ديمقراطية و مستقلة في كل قطر عربي .



(٢٣)

النقابة والاتحاد وورطة بغداد

أكتب للمرة الثانية في غضون أقل من تسعة أشهر تحت العنوان نفسه : «أي اتحاد .. وأي صحفيين .. وأي عرب ؟». في المرة الأولى كنت ممنوعاً من النشر في جريدتي «الأهرام». وهذا أمر اعتلته وآخرون من دون قرار مكتوب أو معلن. وإن لم يكن مألوفاً وقتها أن تفضل صحيفة قومية أخرى بكسر الحصار فتشتر «الأخبار» في مارس ٢٠١١ المقال ، بنصه وعنوانه دون أي حذف . وهذه المرة أكتب وأنا ممنوع بقرار مكتوب ومعلن بدعوى الإصرار على كسر الحصار المفروض على القارئ في أن يعرف ما الذي يجري في تونس بعد ثورتها . أكتب وأنا لا أعرف أين بإمكانني - هذه المرة - أن أنشر العنوان نفسه ؟ ! وبساطة لأن ما كان بإمكان «الأخبار» نشره في مارس ٢٠١١ ربما لا تستطيعه في ديسمبر ٢٠١١ .

أكتب وأجرى على الله مع مجلس النقابة الجديد بتقييمه . فقد خيرت نفسي بين الصمت تحسباً لتأثير على دعم النقابة في مسألة متعي من النشر بـ «الأهرام» وبين شجاعة قول الحق . فجاء اختياري اقتداءً بسطاء المصريين ، ممن لا يهابون الموت طلباً لحياة كريمة . وفي اختيار أي كاتب إلى جانب قول الحق - غير عابى بالعواقب والتكاليف - ما يتواضع خجلاً مع تضحيات بسطاء شعبنا وشبابه الجسور .

ما يدعو اليوم لتجديد الحديث عن إتحاد الصحفيين العرب أن الزميل النقيب وأربعة زملاء مدعوون إلى زيارة بغداد منتصف شهر ديسمبر الجاري على الجناح الملكي الذهبي لضيفة الإتحاد . وهذه الاستضافة تمتد حبال الكرم ومعها أذرع إخطبوط حول نقابة الصحفيين المصريين . فالإتحاد كما قلت في مارس الماضي على ما

(*) نشر هذا المقال في جريدة «الأخبار» بعدد ١٢ ديسمبر ٢٠١١ تحت عنوان «من جديد .. أي اتحاد وأي صحفيين وأي عرب : فضيحة بغداد وحبال نافع ومكرم» .

هو عليه الآن وبقيادته هذه ركن من أركان نظام عربي يأفل نجمه وتعصف به ثورات عام ٢٠١١. ولم يعد بأي حال يمثل الصحفيين ولا العرب. وأضيف إلى حيثيات عدديتها في المقال السابق مايلي:

- لمست شخصيا من خلال زيارتي لتونس وما سمعت من زملاء زاروا بلادا عربية أخرى كيف أصبح إتحاد الصحفيين هذا بقيادته هذه سرع السمعة إلى أقصى حدود السوء. وتفضل زملاء مهنة وقيادات نقابية محترمة عارضة الدكتاتور «زين العابدين بن علي» في عفوانه وأوانه بإطلاعي على أدلة دامغة مكتوبة ومسجلة بالصوت والصورة على تورط رئيس الإتحاد وأمينه العام وأمين صندوقه في الاصطفاف إلى جانب الدكتاتور وهو يطبج بقيادة النقابة التونسية ويستبدلها بأخرى مطواعة، ويسجل أمام مقر النقابة النقيب الشرعي «ناجي البغوري». وكل هذا ليس بمستغرب على المصريين في قيادة الإتحاد من أعضاء حزب الدكتاتور «مبارك» شبيه «بن علي». ولا هو بالأمر المستغرب على أقرانهم من قيادات صحفية في دول عربية جرى فرضها - هي الأخرى - على صحافتها ونقاباتها بسطوة السلطان وماليكه وحرسه ومخابراته وعائلته. وقد أخلصت حتى الرمق الأخير وإلى ما بعد سن التقاعد والصلاحيه في خدمة الملوك والأمراء والقادة الملهمين والحزب الواحد ومعهم أجهزة الأمن.

- الحديث الجاري في أكثر من عاصمة عربية يستدعي فتح ملف ميزانية الإتحاد تمويلا وإنفاقا. أي من أين يتفق الإتحاد؟ ومن يدفع له ولرجالها؟ وعلى أي شئون تنذهب الأموال؟ .. ومعها ملفات الهدايا الثمينة والموبيلات فائقة التطور وحقائب الهدايا والبذلات والإقامات والرحلات والمهام الخمس نجوم. وغيرها. وخصوصا أن رئيس الإتحاد (السيد إبراهيم نافع) على مدى أربع دورات متتالية - من دون أي تداول للسلطة أو محاسبة - مازال تحت طائلة التحقيق في بلاغات تهمه بالفساد وإهدار المال العام.

- كان وظل الإتحاد بقيادته المزمنة هذه يقول الشيء ويفعل عكسه، يصدر البيانات عن الديمقراطية وحرية التعبير، وهو عمليا إلى جانب كل حاكم دكتاتور يقمع شعبه ويحبس الكتاب والصحفيين ويضيق على حرية الصحافة. يدعو الإتحاد إلى تداول السلطة، ورئيسه لا يتراجع عن موقعه لأربع دورات متتالية، مقتديا بكل الدكتاتوريين العرب. وربما يطمح في خامسة بحلول نهاية العام المقبل. ويذل في ذلك ما اعتاد من

ميزانية الاتحاد الغامضة لتأمين الاستمرار في الرئاسة ومعه تابعه الأمين العام الأستاذ «مكرم» . تشدد بيانات الاتحاد على مقاطعة إسرائيل والإسرائيليين ، ورئيسه وأمينه العام كانا من زائريها في معية سلاطين التطبيع .

أما استضافة الاتحاد «المسمومة» لتقيب الصحفيين المصريين وأربعة من أعضاء مجلسها بما في ذلك السكرتير العام والوكيل الأول فمن شأنها أن تلحق العار بالنقابة وبالصحفيين المصريين . إذ كيف لنا أن نتصور زيارة ممثلي النقابة المصرية لبغداد عاصمة العراق ، وهو ما زال رهن الاحتلال الأمريكي ، وكبي يشاركوا في اجتماع الأمانة العامة للاتحاد ينعقد ببلد عربي تحت الاحتلال الأجنبي ؟ . ولو وقع التقيب ومجلس النقابة في هذا الفخ .. لا قدر الله - فكأنهم انتقادوا إلى فضيحة تسيء إلى التاريخ الوطني لنقابتنا .

فاتحة هذا التعاون بين أول مجلس للنقابة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبين الاتحاد بمقره الكائن في مبنى الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام (والرحمة على استقلالية الصحافة) تفيد بأن قيادة الاتحاد العزمنة من رموز الإقطاع الصحفي السياسي لعهد مبارك تمدد المزيد من خيالها حول رقبة نقابتنا . وفي ذلك ما يشير الشكوك من الاستمرار في الامتناع عن فتح ملفات الفساد الكبير في المهنة والمؤسسات الصحفية والنقابة ذاتها . وهي النقابة التي لم تجرؤ إلى حينه عن محاسبة عضو واحد أنتهك القانون وأخلاقيات المهنة بالعمل بجلب الإعلانات وتحريرها وفي خدمة رجال السلطة والأعمال والشركات المحلية والأجنبية والسفارات . وهي النقابة التي لم تفتح إلى حينه ملفات تهب مئات الملايين من أموال الصحف لحساب القيادات ذاتها وإدارتها كعزب خاصة بالمخالفة للقوانين ومن دون لوائح أو اعتبارات موضوعية . ومعها ملفات تلقى الأموال والامتيازات والاستيلاء على آلاف الأقدنة من الأراضي بأبخس الأثمان .

للأسف حالت ظروف السفر حضوري انتخابات نقابة الصحفيين الأخيرة في شهر أكتوبر الماضي (٢٠١١) . لكنني استمعت من زملاء أعزاء إلى شهادات عن أصابع رئيس إتحاد الصحفيين وأتباعه في إدارة الانتخابات ويومها . وهي شهادات محل تصديق ، لأنني لمست بنفسني في فترة الدعاية الانتخابية داخل مؤسسة «الأهرام» كيف يتحرك أتباع الأستاذ «نافع» وماكينه دعايته القديمة الممولة بسخاء لخدمة مرشح يعينه لمنصب التقيب وفي

تحالف سافر مع « الإخوان ». وكيف يتحركون أيضا لصالح مرشحين بعينهم طالما ظلوا محسوبين على إدارات صحف وأجهزة أمن تقاتل للاحتفاظ بنفوذها على النقابة حتى بعد ثورة ٢٥ يناير . وأتذكر جيدا أنني سألت النقيب الحالي (*) وقت ترشحه للمنصب وفي مناسبتين عن صحة زيارته لرئيس إتحاد الصحفيين العرب قبل إعلان ترشحه ، فلم يجب . والمناسبتان كانتا خلال ندوته بمؤسسة « الأهرام » وندوته التالية بمقر النقابة .

ولأسباب عددها في مقال مارس الماضي وفي هذا المقال فإنني أرى درءا لشبهات الارتباط مع إتحاد للصحفيين العرب هذا حاله فإنني أدعو الزملاء في الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصريين على سمعة نقابتهم وعلى مستقبل أفضل لها بعد ثورة ٢٥ يناير إلى مخاطبة النقيب والمجلس جماعيا برفض الانسحاق إلى فضيحة بغداد وبفك حبال قيادة الإتحاد عن رقبة نقابتنا . ولقد أصبح ملحا الآن اتخاذ قرار بتعليق عضوية النقابة في الإتحاد إلى حين عودته إتحادا بحق وللصحفيين بحق وللعرب بحق . ولعل من أولى الشروط التنظيمية لذلك أن يتولى الزميل نقيب الصحفيين المصريين - بلد المقر - رئاسة الإتحاد . وإذ لا يمكن تصور بقاء رئيس لم يعد له صلة بالعمل النقابي ، فضلا عن أنه محل مساءلة أمام جهات تحقيق في اتهامات فساد وإهدار مال عام .

وأظن أن النقيب الجديد لو فعلها لكان بذلك يكفر ويعتذر عن خطيئة منح من لا يستحق (رئيسه في العمل بمؤسسة الأهرام) رئاسة الإتحاد في نوفمبر عام ٢٠٠٤ على حساب نقيب الصحفيين المصريين وقتها الزميل الأستاذ « جلال عارف » . وراجعوا أرشيف الصحيفة وصفحتها الأولى في ٤ نوفمبر ٢٠٠٤ . وراجعوا أيضا مقال « أي إتحاد وأي صحفيين وأي عرب » بجريدة « الأخبار » في ٩ مارس ٢٠١١ . وذلك حتى لا تتركنا المزيد من الفضائح بفضيحة بغداد هذه المرة .. وحتى لا تلتف المزيد من حبال الأستاذين « نافع » و « مكرم » - أبرز رموز الإقطاع الصحفي السياسي وانتهاك القوانين في عهد الاستبداد العظيم والفساد الكبير للدكتاتور مبارك - حول رقبة نقابتنا .



تعدد في الثكنة

الفصل الثالث

أوراق من تجربة
صحفيون
من أجل التغيير

(٢٤)

البيان التأسيسي لحركة

صحفيون

من أجل التغيير

الصحفيون الموقعون على هذا البيان يعلنون انطلاق حركتهم بعد ما عاينوا وكابدوا سطوة الحكم وأجهزته الأمنية على صحفنا قومية وحزبية وخاصة ، فغابت الحقائق ، أو شوهت تسترا على الاستبداد والفساد ، وفقدت الصحف مصداقيتها لدى القراء إلا فيما ندر . وانزلت مصر بشهادة الهيئات الدولية المعنية إلى المربع المظلم من دول العالم المرصومة بالافتقار إلى حرية الصحافة .

وفي ذكرى مرور عشر سنوات على وقفة الصحفيين في جمعيتهم العمومية التاريخية في ١٠ يونيو ١٩٩٥ انتصارا للصحافة حرة في وطن حر ، فإننا ندعو زملاء المهنة إلى استعادة روحها واحترامها من أجل صحافة تليق بمصر مستقلة ديمقراطية ولكل أبنائها وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية صهيونية وأمريكية ، وذلك بإنهاء احتكار السلطة وإرساء دعائم دولة القانون والسلطات المستقلة المتوازنة .

وإذ نترجى بالتحية إلى قوى المجتمع والتجمعات المهنية والشعبية المطالبة بالتغيير وفي مقدمتها حركتنا استقلال القضاء والجامعات ، نؤكد أن إنجاز هذا التغيير وضمنان نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لا يتحقق إلا بصحافة حرة ، تنتقد أعمال السلطات بما في ذلك رئيس الدولة وحكومته وحزبه ، وتفسح المجال على نحو متكافئ لمختلف الآراء والاتجاهات .

ولذا فإننا نعهد بالعمل معا وبالسبل المشروعة كافة من أجل :

- إنهاء حالة الطوارئ واحتكار السلطة والإخراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء

(*) وقع على هذا البيان التأسيسي في يونيو ٢٠٠٥ نحو ٢٠٠ من الصحفيين أعضاء النقابة من مختلف الصحف والاتجاهات.

تمرد في الشكنة

الرأي، وإطلاق الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة وحق التظاهر السلمي وتأسيس الأحزاب والجمعيات لإفساح المجال لمختلف صور المشاركة الفعالة في صياغة مستقبل مصر.

- سرعة إصدار مشروع قانون نقابة الصحفيين بإلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر، دون مزيد من المماطلة أو تفريغه من مضمونه، ومراجعة كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة، والتي أثبتت الممارسة العملية أنها ليست إلا لإضفاء حصانة على ذوي النفوذ ورموز الفساد.

- إطلاق حرية إصدار الصحف للمصريين وتحريرها من القيود الإدارية، وإنهاء تحكم جهات الأمن في تراخيص الإصدار والتوزيع وفي تعيين القيادات الصحفية وتغييرها.

- إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المناصب القيادية لمن تجاوز سن المعاش، وإعلاء معايير النزاهة والكفاءة في اختيار قيادات المؤسسات الصحفية، والفصل بين الإدارة والتحرير لوقف نزيف خسائرها من أقوات عموم المصريين، وإلزام الصحف بنشر ميزانيتها، وإعلان إقرارات الذمة المالية لقياداتها، وذلك إلى حين التوصل إلى صيغة ديمقراطية لإدارة الصحف القومية.

- حصانة الصحفي ضد سيف السلطة ورأس المال وإغراءهما بإقرار لائحة نقابة الصحفيين للأجور وإنهاء الخلط المتفشي بين التحرير والإعلان.



(٢٨)

تقرير عن التأسيس

* ليس بالجديد على الصحفيين أن تشكل داخل نقابتهم مجموعات تتفاعل مع الشأن المهني الخاص والشأن الوطني العام أو كليهما معا . وقد انتظمت في لجان وروابط في هذا الشأن وذلك .

* تذكرون أننا تنادينا إلى حركتنا هذه في مؤتمر الأول من يونيو الجاري (٢٠٠٥) الذي دعا إليه مجلس النقابة احتجاجا على الاعتداء الوقح لأجهزة الأمن وعصابات الحزب الحاكم على النقابة والزميلات يوم الاستفتاء الأسود ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٥ . ولعل الفكرة راودت أذهان نفر منا على مدى الأشهر القليلة الماضية حتى ولدت في نهاية الشهر الماضي . فكرة انطلاق مبادرة من بين الصحفيين وواقع المهنة إلى أفق وطن ينوق إلى التغيير الشامل وفي هذه اللحظة التاريخية تحديدا . فاللحظة تتمخض عن حالة سياسية جديدة في البلاد ، من رفع سقف المطالب الديمقراطية وانتزاع حق الاعتراض السلمي في الشارع وما صاحب ذلك من الإعلان عن حركات استقلال القضاء واستقلال الجامعات ، فضلا عن الحركات السياسية الجامعة وفي مقدمتها حركة «كفافية» . كما كانت الفكرة تنضج بوهج تداعيات الأزمة بين السلطة والصحافة . وبين ملامح الأزمة المماثلة والمراوغة في إلغاء الحبس في قضايا النشر .. والأوضاع المتردية في المؤسسات الصحفية القومية .. والحرب التي يشنها حلف الاستبداد والفساد الإداري / السياسي ضد جهود استقلال النقابة .

* وبالفعل ليبي دعوة الأول من يونيو (٢٠٠٥) زميلات وزملاء أعزاء من صحف قومية وحزبية وخاصة جديدة ومن مختلف الاتجاهات السياسية ، والتفوا مساء يوم السبت ٤ / ٦ / ٢٠٠٥ في جلسة شرفت بأن رأسها الأستاذ «عبد العال الباقوري» حول مشروع

بيان تأسيسي اقترحته ، وخضع لمناقشات أبرزت النقاط التالية :

- إعلاء الأهداف العامة (الوطنية / السياسية) مع ربطها بالقضايا المهنية .

- استقلالية الحركة والعمل على توسيع المتسعين إليها من أبناء المهنة ، في الوقت الذي ندرك فيه أننا جزء من تيار التغيير في المجتمع . ويتعين أن نصوغ علاقتنا بمكوناته ونتعاون معا على نحو ديموقراطي وواضح ، وذلك فور انتهاء التأسيس .

- ونزولا عند رغبة أغلبية المشاركين في الاجتماع الأول جرى استبدال الاسم المقترح من « حركة استقلال الصحفيين وحرية الصحافة » إلى « صحفيون من أجل التغيير » .

* وعاد الزميلات والزملاء يوم ٧ / ٦ / ٢٠٠٥ لمناقشة وإقرار البيان التأسيسي بعد أن خضعت مسودته الأولى للجنة صياغة أخذت قدر الاستطاعة بالملاحظات المطروحة في اجتماع ٤ / ٦ / ٢٠٠٥ .

* وبدأنا حملة التوقيعات التي أسفرت حتى الآن عن نحو ٣٠٠ توقيع من مختلف الصحف والاتجاهات ، وإن كنا بحاجة إلى تنشيط الحملة في مؤسسات قومية كـ (أخبار اليوم ودار التحرير ودار الهلال) ، فضلا عن الاستمرار في المؤسسات الأخرى وبين الشخصيات الصحفية العامة والكتاب البارزين . والأخذ بمقترحات لتعزيز الصلة بين الحركة وبين الزملاء في دور الصحف (مثل أسلوب المتطوعين) .

* وفي الاجتماع التالي الثلاثاء ١٤ / ٦ / ٢٠٠٥ كان السؤال المنطقي : ثم ماذا ؟ .. وتوافقنا على التالي :

- دعوة الزميلات والزملاء الموقعين على البيان إلى هذا الاجتماع لكي نشترك معا في طرح المبادرات التي من شأنها أن تجعل حركتنا ملموسة ومؤثرة بين الصحفيين وفي المجتمع . ونحن على أمل في أن نخرج من هذا الاجتماع بأجندة عمل تحقق هذا الهدف .

- فتح الباب أمام الزملاء للتقدم بأوراق موجهة تساهم في إثراء النقاش وتوضيح موقفنا مما ورد في البيان التأسيسي من صياغات عامة . وبالفعل جرى إعداد أربع منها حول : الحبس في قضايا النشر .. والتدخل الأمني في شؤون الصحافة .. وأزمة المؤسسات القومية .. وأجور الصحفيين بوصف اختلالها بابا للفساد والاستبداد .

وهذه الأوراق جميعها مجرد مسودات ونصوص مفتوحة تنتظر مساهمات الزميلات والزملاء في إثرائها والدفع نحو صياغة توجهات جماعية مشتركة لحركتنا . كما لا يقوننا التنويه إلى أننا نتظر جهدكم لتوضيح رؤانا حول قضايا لا تقل أهمية وإلحاحا كالصحافة وضمانات نزاهة الانتخابات في ظل الشبهة المتوحشة لألة التشريع التي أخذت في غضون أسابيع معدودة في تمرير قوانين وتعديلات متوالية بشأن الانتخابات الرئاسية ومباشرة الحقوق المعنوية والأحزاب وغيرها .

وفي نهاية هذا التقرير نود أن يكون في شاغلكم اختيار مجموعة يناط بها تنسيق ومتابعة أعمال الحركة ، فالمسئولية لا يمكن أن تلقى على عاتق شخص واحد حتى لو نسبت إليه المبادرة بإطلاق صيحة التنادي للقاء أو أن تترك لشخصين أو أكثر تجمعهما مصادفة الحضور في هذا الاجتماع أو ذاك . واسمحوا لي أن أنبه إلى أن استمرار مثل هذه الحركات وتطورها معلق بالعمل الجماعي وبالتحرر من استئثار أشخاص مؤسسيها وبالانفتاح على قادمين جدد . كما أن الاستمرار والتطور يقتضى تجديد الوجوه بما يناسب كل مرحلة في الحركة .. من الدعوة .. إلى الفكرة .. إلى التأسيس .. فالانطلاق .. وهكذا .

وختاماً .. لا يسعنا إلا أن نقدر التعاون الذي لقيناه في بيتنا هنا وفي عهد نقيب برنامج التغيير واستقلال النقابة (*) .. ولنتذكر معا أن المؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير ٢٠٠٤ لم تكن غائبة عنه المطالبة بإصلاح دستوري وسياسي شامل و دعوات « تداول السلطة سلمياً » و « إلغاء انتهاكات حقوق الإنسان » و « إعادة الاعتبار لكرامة المواطن » .

كارم يحيى

في ٢١ يونيو ٢٠٠٥

(٢٦)

بيان الحبس في قضايا النشر

حماية للتهائف الفساد والاستبداد

بينما يتعالى الصخب الرسمي حول الإصلاح السياسي وما يسمى «أزهي عصور الديمقراطية» يأتي السلوك الفعلي للسلطة الحاكمة ليرهن كل يوم على عدائها لأبسط الحريات وسعيها المحموم لخنق الديمقراطية وفرض مزيد من القيود على حركة القوى الاجتماعية والسياسية .

فبعد أن تم تزييف استفتاء يوم الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ، جاءت القوانين الأخيرة لتسد ضريات جديدة للحريات ، وتضمن قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مادته رقم ٤٨ فرض قيود جديدة على حرية النشر والتعبير بتغليظ عقوبة الحبس (لمدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة حتى خمسة آلاف جنية) على كل من يجري اتهامه بنشر أو إذاعة أخبار كاذبة عن موضوع الانتخابات أو الاستفتاء بقصد التأثير في نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء ، الأمر الذي يفتح الباب للتفتيش في النويا ، ويكشف عن عزم النظام الحاكم إخراس أية معارضة للاستفتاءات والانتخابات المزورة تحت حماية الشرطة وبلطجية الحزب الوطني ، وفي غيبة الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية .

وهكذا تكشف مرة أخرى حقيقة زيف الوعد الرئاسي للمؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير ٢٠٠٤ بإلغاء الحبس في قضايا النشر . فبعد نحو عام ونصف من التصوف والمراوغة توشك الدورة البرلمانية على الانقضاء دون تقديم قانون إلغاء الحبس في قضايا النشر إلى مجلس الشعب ، ووسط تجاهل رسمي لمشروع قانون نقابة الصحفيين في هذا الشأن . بل ويتم اعتداء جديد على حرية الصحافة والنشر من خلال المادة ٤٨ في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

أن هذه التطورات السلبية تجع في سياق توجه حكومي عام لرفع الدعاوى على الصحفيين وجر جرهم إلى المحاكم ، الأمر الذي يؤكد مجددا زيف الوعد الرئاسي المزعوم ، وإصرار تحالف الاستبداد والفساد على المضى إلى آخر الشوط في محاولته للقضاء على حرية الصحافة ، وهو ما يؤكد أيضا الاعتداء الهشجى الخميس على الصحفيات يوم الاستفتاء المزيف . ومن الضروري هنا أن نشير إلى أن التعتيم الإعلامي الذي تفرضه قيادات الصحف « القومية » على استمرار الحبس في قضايا النشر . وكل هذه التطورات ذات التداعيات الخطيرة على جموع الصحفيين والمواطنين ، تفسر إصرار النظام على التمسك بقيادات وأوضاع فاسدة لهذه المؤسسات الصحفية « القومية » . غير أن كل هذا لن يفت في عضد الصحفيين المصريين ولن يوقف نضالهم ضد تحالف الاستبداد والفساد وإصرارهم على أداء الواجب المقدس والدفاع عن مصالح الشعب والوطن وتقديم الصفوف في النضال من أجل الحريات الديمقراطية جنبا إلى جنب مع القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات وسائر القوى الحية في المجتمع . وسوف تسقط قوانين الحبس في قضايا النشر مع غيرها من القوانين القمعية الهادفة إلى حماية تحالف الاستبداد والفساد .

« صحفيون من أجل التغيير » تدعو الزملاء إلى المشاركة في المؤتمر الذي دعت إليه النقابة في الثامنة من مساء الأربعاء ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٥ بدار النقابة . كما تدعوكم إلى المشاركة في مسيرة صامئة تنطلق من دار النقابة في الحادية عشرة من صباح الخميس ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٥ متجهة إلى مجلس الشعب .

عاشت حرية الصحافة واستقلال الصحفيين

صحفيون من أجل التغيير

أي تغيير نريد

بيان حول القيادات الصحفية الجديد بالمؤسسات القومية

توجه حركة الصحفيون من أجل التغيير التحيّة لكل جهد مخلص و موقف شجاع وتضحية نبيلة ساعدت على تغيير قيادات المؤسسات الصحفية القومية بعد مخاض عسير أعقب ربع قرن من الركود. وتنوه الحركة بكل توقيع على بيانها التأسيسي الصادر في مطلع يونيو ٢٠١٥. وقد حمل البيان موقفا صريحا في لحظة صراع مفتوحة على احتمالات متعددة. ونص على: «إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المواقع القيادية لمن تجاوزوا سن المعاش، وإعلاء معايير النزاهة والكفاءة والفصل بين الإدارة والتحرير لوقف نزيف خسائرها من أقوات عموم المصريين، والزام الصحف بنشر ميزانياتها وإعلان إقرار الدمة المالية لقياداتها، وذلك إلى حين التوصل إلى صيغة ديمقراطية لإدارة هذه المؤسسات».

ونؤكد أن التغيير الذي ننشده ونعمل من أجله يتجاوز مجرد احترام نص مادة واحدة في القانون تتعلق بالنسب لشغل المواقع القيادية إلى أسلوب اختبار هذه القيادات وإدارة الصحف على نحو ديمقراطي يحول دون السيطرة والتدخلات غير الدستورية من أجهزة الأمن ورئيس الدولة والحزب الحاكم.

إننا إذ نشدد على الحاجة إلى التغيير بمفهومه الشامل المؤسسي الموضوعي - نترقب مع جموع الصحفيين ما قد يسفر عنه تغيير القيادات والفصل بين مناصبي رئيسي مجلس الإدارة والتحرير، وأن كان هذا الفصل لم يشمل المؤسسات كافة. وذأمل أن يسهم هذا التطور في التخفيف من احتقان علاقات العمل لسنوات طويلة وأن يؤدي سريعا إلى عودة المفصولين والمبعدين والمنقولين والممنوعين من الكتابة والنشر، وبما في ذلك أساندة مهنة احتجبت مقالاتهم وأعمدتهم عن صحف ومجلات طالما ارتبطت لذي

القراء بكتاباتهم المتميزة . وبمناسبة لقاء نقيب الصحفيين ومجلس النقابة مع القيادات الجديدة يوم الخميس ١٤ / ٧ / ٢٠٠٥ بمقر النقابة ، نطالب النقيب والمجلس بأن يأخذوا بجدية ضرورة حل هذه المشكلات وفتح صفحة جديدة في علاقات العمل بالمؤسسات القومية ، ونتمنى أيضا أن يؤسس هذا اللقاء لعلاقات جديدة بين النقابة وإدارات الصحف لضمان الحقوق الجماعية للصحفيين . وبصفة عامة ، نأمل في أن تتقدم أخلاقيات الزمالة والمهنة ما عداها من اعتبارات سياسية وشخصية ، وبما يحول دون الانزلاق مجددا إلى غواية التسلط والعسف وبإغواء التفاق والشللية .

ولقد تابعنا مع الزملاء والقراء على مدى الأيام الأخيرة ما شرع عدد من المطلعين على مجريات الإدارة العليا بمؤسساتنا القومية في التصريح أو التلميح به من وقائع فساد واستبداد تفوق الخيال . كما بادروا بعقد ندوات طرح خلالها الزملاء وقائع موثقة وخطيرة . وإذ نناشد الضمانات الحية ألا نكتم شهادتها وإذ نشجع على الاستمرار في فتح الملفات ، فإننا مع أي توجه لتشكيل لجنة تقصى حقائق وإلى وضع الجرائم والانحرافات أمام القضاء ، وذلك انطلاقا من الحرص على منع تكرارها من الآن فصاعدا . لا رغبة في تصفية حسابات الماضي . ونحذر من أن تتحول جرائم وانحرافات إهدار المال العام واستباحته في الصحافة المنوط بها الكشف عن الفساد إلى مجرد جكايات أو شائعات تجري على الألسنة دون تحقيق ومساءلة .

وقبل كل ذلك ، ننبه إلى أن الحيلولة دون مولد أباطرة جدد لأصحاب عزب ، يعثون بمقدرات المؤسسات الصحفيين ويتعسفون في إدارتها ويعيدون سيرة من سبقهم أمر يتوقف على تخلي جموع الصحفيين في هذه المؤسسات عن السلبية والإحجام عن الدفاع عن الحقوق والكرامة والتفريط في حماية مقدرات صحفيهم . وفي استمرار حالة السلبية ما ينذر بتعميق أزمة هذه المؤسسات ، ويدفع بها إلى الإفلاس والبيع والخصخصة ، مع ما يحمله ذلك من ضياع حقوق الصحفيين وسائر العاملين والمغامرة بحقوق أبنائهم من معاشات وصناديق مكافأة نهاية الخدمة .

ولذا فإنه لا معنى لتأجيل نشر الميزانيات التفصيلية للصحف والذمم المالية لقياداتها احتراماً للمال العام و لتصوص قانون أهدرت لعشرات السنين . وإذ نطالب

تمرد في الشككتة

القيادات الجديدة بالإسراع في الإعلان عن الميزانيات والذمم المالية ، فإننا ندعم أي مقترحات جادة لضمان الشفافية والرقابة والمحاسبة ، وبما في ذلك وضع حد أقصى لمجموع ما تتحصل عليه القيادات الصحفية من مرتبات وحوافز ومكافآت وبدلات وغيرها ، وبما يحول دون استنزاف موارد المؤسسات القومية بدخول شهرية يتردد أنها بالملايين أو بمئات الألوف للقيادة الواحدة .

إننا ومعنا أبناء الشعب المصري الذي تحمل ويتحمل أعباء إصدار هذه الصحف واستمرارها ويتكفل بديونها التي تجاوزت ٧ مليارات من الجنيهات ندعو إلى اليقظة في متابعة انعكاس تغيير القيادات على صفحات الصحف المسئولين عنها . فتعدد بها الآراء ولا تحجب الحقائق أو تشوهها خدمة لأي سلطة . ولا يخفي أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة تمثل اختبارا للحقيقة التغيير في قيادات هذه المؤسسات .

صحفيون من أجل التغيير

٢٠١٥ / ٧ / ١٢

(٢٨)

تقرير واستقالة

مقدم إلى الاجتماع العام الثاني
لحركة «صحفيّون من أجل التّغيير»

الزميلات والزملاء

تحية طيبة وبعد

تعلمون أنّنا قمنا معا بتأسيس هذه الحركة في توقيت له دلّالته على الصّاعدين الوطني العام والمهني الخاص . فحز صيف ٢٠٠٥ و قد تطلّعت مصر وصحافتها إلى تغيير يكسر جهودا خانقا بفعل عقود من الاستبداد والفساد والركود.

سنة أشهر انقضت أو تكاد على اجتماعنا العام الأول سعينا وسعي غيرنا لدفع العجلة إلى الأمام . اجتهدنا فأصينا وأخطأنا وأخفقنا .. نعم أخفقنا . لكننا نلتقي اليوم على أمل شجاعة النقد والمراجعة و بطموح إصلاح المسار والتطور.

أمامكم ورقة بعنوان «تقرير عن التأسيس» كنت قد قدّمت بها إلى الاجتماع الأول . وأظنها مع نظرة على «البيان التأسيسي» تغني عن الكثير من الكلام في استعادة هذه اللحظة . وإن كنت أرد أن أضيف في عجالة أن هذا البيان وقع عليه أكثر من ٣٠٠ زميلة وزميل في غضون شهر يونيو (٢٠٠٥) ومن مختلف الصحف قومية وحزبية وخاصة جديدة ومن شتى الاتجاهات والتيارات الطامحة إلى التّغيير من يساريين وإسلاميين وليبراليين . وكان مقررا أن نشرع في حملة توقيعات تالية لكننا انخرطنا في أنشطتنا وداهمتنا عقبات وأيضاً تقاعسنا .. نعم تقاعسنا . وأضيف أيضاً أن هذا البيان كان محصلة نقاش استمر لنحو أسبوع كامل في مطلع يونيو الماضي (٢٠٠٥) انتهى إلى هذه الصيغة من التفاعل الخلاق بين هموم الصحافة والوطن ، مستلهما دعوات الاستقلال عن السلطة الحاكمة ورفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة المدنية بخاصة و طموح التّغيير الديمقراطي وتداول السلطة بصفة عامة . وقد سبقنا إليها القضاة وأساتذة الجامعات

وبالطبع حركة «كفاية» .

ولعلني اسمح لنفسي هنا أن أؤكد علي ثلاثة منطلقات كادت خلافات جانبية نسبت داخل الحركة أن تعصف بها في الفترة بين نهاية يوليو و منتصف سبتمبر (٢٠٠٥). كما أوقفت هذه الخلافات أنشطة كنا نعول عليها من قبيل حملة توقيعات تطالب بالتحقيق في أوضاع المؤسسات الصحفية القومية . أما المنطلقات الثلاثة فهي :

الأول .. الانطلاق من المهني إلي العام .. من الصحفي إلي السياسي . فلا معني للنقوص عن البيان ولحظة التأسيس والتفوق في الهم المهني والانعزال داخل جدران هذه للنقابة ، وإغلاق أبوابها علينا .

الثاني .. الانفتاح علي الزملاء من كافة التيارات الطامحة إلي التغيير .. والخطر كل الخطر في استئثار تيار سياسي بعينه أو جماعة أو شلة سياسية بذاتها بإدارة الحركة وتوجيهها .

المنطلق الثالث .. الحفاظ علي استقلالية الحركة دون التوقف عن التفاعل مع مجلس النقابة و حركات التغيير في المجتمع .

سنة أشهر مرت حاولنا فيها أن نكون أنفسنا وأن ننخرط أيضا في مسارات نقابية ومهنية و بالطبع سياسية عامة . لم نكتف بإصدار البيانات وإعلان مواقف نظن أنها أسهمت في رفع سقف خطاب التغيير بين الصحفيين وفي الصحافة : من إلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر و أوضاع المؤسسات القومية وانتخابات النقيب إلي كشف وحشية دولة غياب القانون وتوحش الأمن وبلطجة رجال الرئيس والحزب الحاكم مع انتخابات الرئاسة فالانتخابات البرلمانية . ولم نقنع بعقد الندوات وحلقات النقاش وطرح ملف أوضاع الصحف ومناقشة حدود التغيير في قيادات المؤسسات القومية (ننوه هنا بندوتين عن مؤسستي التعاون ودار التحرير) أو بمناظرة بين المرشحين لموقع النقيب حاولت الارتقاء بالمعركة الانتخابية ووضعها في صميم اللحظة السياسية العامة لبلدنا . بل سعينا للمساهمة في تحدي ممنوع التظاهر السلمي . فحاولنا في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ الخروج من مقر نقابتنا إلي مجلس الشعب في مسيرة صامتة من أجل إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر و ضد التشدد المستحدث بهذا الشأن في قانون مباشرة

الحقوق السياسية . و منعنا بقوة وعنف الشرطة وإرادة حاكم مستبد ظل نفر منا يأمل عبثا في أن ينفذ وعده بإلغاء هذه العقوبات . واعتصمنا بجوار مجلس الشعب في الأيام الأخيرة من عمر البرلمان السابق (تحديدًا في يوم ٣ يوليو ٢٠١٥) ، ورجعنا إلي مقر نقابتنا في مسيرة انتزعتها انتزاعا ، و أقدم عدد من الزملاء علي الدخول في إضراب صن الطعام تعريزا لا اعتصام كنا قد بدأناه . وهي مبادرة وتضحية تستحق التنويه بأصحابها (الزملاء الأساتذة : فارس خضر و محمود خير الله و أحمد الحضري) ، وذلك بصرف النظر عما أبداه البعض منا لا حقا من تحفظات علي التوقيت والإعداد .

علي أية حال فإنه يجب أن نواجه أنفسنا بأخطائنا و بأوجه القصور التي نتحمل مسئوليتها . وبالإمكان أن نحدد أبرزها في المشكلات التالية :

١ - اتخاذ القرار .. حيث عانى من التضارب والتراجع في ظل تغير حضور الاجتماع الأسبوعي (مساء الثلاثاء) و الاجتماعات الطارئة . الأمر الذي طرح ضرورة تشكيل لجنة تنسيقية مؤقتة ينادي بها اتخاذ القرار . وهو القرار الذي اتخذته اجتماع موسع انعقد في ١٩ يوليو وتعطل تنفيذه الي نهاية سبتمبر ، وللمفارقة كان ذلك بفعل الانقلاب علي قرار تشكيل اللجنة في الاجتماع التالي ٢٦ يوليو . ومع ذلك فإن أعضاء اللجنة التنسيقية المؤقتة لم ينظموا جميعا في حضور الاجتماع الأسبوعي . فاستمرت المشكلة علي نحو أو آخر إلي حينه .

٢ - التراخي في تنفيذ القرارات والمهام أو الإخفاق في تنفيذها علي الوجه المرجو . الأمر الذي يتطلب تقسيم العمل والمهام بين المجموعة الفاعلة في الحركة ، وعلي نحو محدد و مستقر . و أن كان علينا التنويه بجهود نفر من الزملاء منحوا جهدهم ووقتهم دون حساب وتحمل كل منهم أعباء مجموع ، بل تعرضوا إلي مشكلات أمنية ومهنية بسبب إصرارهم علي العطاء .

٣ - ضعف الاتصال مع أعضاء الحركة و جموع الصحفيين .. في البداية اعتمدنا علي المجموعة البريدية علي شبكة «الانترنت» للزميل الأستاذ احمد هريدي وعلي موقعه الإلكتروني . ثم كانت الحركة بصدد تطوير مجموعة بريدية لكنها لم تستكمل و أهملت . و لقد تشكلت أكثر من لجنة اتصال خلال الفترة الماضية . لكن أيا منها لم ينشط ، بل أن

أعضاء لجنة الاتصال بدوا وكأنهم فاقد الاتصال فيما بينهم . وقيل الاجتماع الأول للحركة كان هناك اقتراح باعتماد مندوبي اتصال في الصحف . ويتعين التنويه هنا إلى أننا في أكثر من مناسبة خلال يونيو ويوليو أجهدنا أنفسنا في اتصالات هاتفية بالزملاء ، لكننا لم نتابع هذا الأسلوب بإصرار لضعف الاستجابة. أما تشكيل مجموعات و لجان اتصال فقد توالي تباعا دون أثر له في الممارسة .

٤ - غياب قاعدة معلومات أساسية .. تحفظ بيانات الحركة وتوقعات مؤسسيها كاملة و قرارات اجتماعها الأسبوعي .

لاشك أن المشكلتين الأخيرتين قد انعكستا علي الدعوة لهذا الاجتماع .. وأنني والزملاء معي في ذلك نشعر بالتقصير ونعترف به . وإن كانت هذه الحركة ليست بالأصل محصنة من أمراض شاعت بين الصحفيين وغيرهم . فهناك من اكتفوا بالتوقيع علي البيان وأخلوا بمسؤوليتهم على طريقة « اذهب أنت وريك فقاتلا أنا هنا قاعدون » .. وهناك من ظلوا أميري أمراض الحلقات والشلل السياسية الضيقة فجاءوا معهم بحساسياتها ضد التنوع والتعدد انتصارا لخصائنها السابقة أو لحساباتها الجارية.. وتصوروا أن توجيه الحركة يجب أن تحكم فيه مجموعة ذات لون سياسي واحد ولو عن بعد .. وهناك من مارسوا أخذ الآخرين بالشبهات والاتهامات.. وفروق هذا وذاك هناك من أصابهم اليأس سريعا ، وقد وجدوا أن أحوال البلاد والعباد من الصحفيين لم تتغير كثيرا وبالسريعة التي تخيلوها. وكنا نأمل ولا نزال أن يأتوا جميعا ويشاركوا ويصححوا ويدفعوا الحركة إلى الأمام في إطار عمل جماعي يقوم علي الشفافية .

و فضلا عن ذلك هناك مشكلات سوء الفهم أو غيابه لطبيعة الحركة والنقص عن بيانها التأسيسي . وهناك الشك والتشكك في استقلاليتها، وكذا الرغبة في استبعادها لمركز جذب داخل النقابة أو خارجها ، كي تتحول إلي مجرد لجنة تمارس ذات الأنشطة المحددة بسقف اللجان النقابية أو تتقلب إلي أداة أو واجهة مموهة لأحزاب أو جماعات أو شلل سياسية عاجزة عن التحقق والفعل في فضاء المجتمع.

وهنا يمكننا أن نعبر عن قدر من الرضا إزاء حرصنا علي الاستقلالية وقدر من العتب علي أنفسنا لأنه كان لنا أن نتفاعل أكثر مع العديد من الجهات التي نقدرها. وبالنسبة إلي

النقابة والنتيقيب فقد تفاعلنا و تعاونا في قضية الحبس في قضايا النشر بين نهاية يونيو و بداية يوليو ، واتخذت الحركة موقفا في انتخابات النتيقيب إلى جانب الارتقاء بالحوار والأداء دون انحياز لشخص مرشح . ولا يفوتنا هنا التنويه بأن غالبية أعضاء مجلس النقابة وقعوا بيانها التأسيسي والإشادة بتعاون الزميل الأستاذ « يحيى فلاش » السكرتير العام ، والأهم من ذلك تفهمه لطبيعة الحركة واستقلاليتها.

وبالنسبة إلى حركة «كفاية» فقد حرصنا علي تحيتها بمناسبة العام الأول لتأسيسها وقلنا في بيان صدر خصيصا بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥ «إننا إذ نحكي كفاية التي ألقت الحجر الأول في المياه الراكدة فإننا نؤكد علي استقلاليتها الذاتية منذ النشأة الأولى» . ولعلنا من الأمور التي تؤكد حاجتنا إلى المزيد من الوضوح والتفهم وأمانه القول وأيضا التزام تقاليد مهنة الصحافة أنني أرسلت إلى صحيفة « نهضة مصر » في ١٦ يوليو ٢٠٠٥ نصحيحا لخبر كانت قد اختلقته ونشرته في الصفحة الأولى يوم ١٢ يوليو بعنوان «صحفيون من أجل التغيير يستقلون عن كفاية» . وجاء في التصحيح : « أن الحركة منذ تأسيسها ولدت مستقلة و بوصفها تجمعا مهنيا له أفقه السياسي المنحاز للتغيير . وأنها منذ اللحظة الأولى تعتبر كل الحركات والقوى الساعية للتغيير محل تقدير ومبعث الهام وعلي رأسها حركة كفاية التي أشرف والعديد من الزملاء الصحفيين بالانتساب إليها بصفة شخصية» . ومع ذلك فإن الزملاء في « نهضة مصر » ، التي نشكر لها اهتمامها بنشاط الحركة تجاهلت التصحيح ، وقد أرسلت نسخة منه إلى قيادة «كفاية» . ومع ذلك أيضا فإن حركة كفاية نشرت في كتيب لها صدر في أغسطس ٢٠٠٥ بعنوان (نحو عقد اجتماعي جديد) أننا من بين الحركات القروية التابعة للحركة الأم .. وبالطبع فإن هذا علي الأقل غير دقيق ، وقد علنا كما أشرت لنوضح ونصحح في بيان تحية إلى «كفاية» في الذكرى الأولى لتأسيسها ، ألقى من فوق المنصة ووزع علي الحضور في الاحتفال الذي استضافته نقابة المحامين .

أما بشأن «التحالف الذي دعت إليه حركة «الإخوان المسلمين» في الصيف الماضي ، فقد تحدد موقفنا منه في سياق توجه عام استقرت عليه مناقشات اجتماعنا الأسبوعي . فلننا طرفا في أي تحالف أو جبهة طالما لم يتخذ مؤتمر عام لحركتنا قرارا بهذا الشأن ،

وان كنا علي استعداد للمشاركة في أنشطة تدخل في إطار أهداف بياننا التأسيسي بعد مناقشتها وإقرارها كل علي حدة في الاجتماع الأسبوعي . ولما كان الداعون لهذا التحالف قد ألحوا مشكورين في دعوتنا للحضور إلي مؤتمر انعقد بنقابة المحامين واني اجتماعات إعداد برنامجه ، فقد ذهبت إلي واحد من هذه الاجتماعات بعد استشارة زملاء فاعلين بحركتنا ، لأبلغ الحضور تقديرنا لاهتمامهم بالحركة واحتضاننا عن المشاركة إلي حين توافر الآليات الديمقراطية التي قررناها لأنفسنا ، ولم يقوطني أن أوضح أنني معهم في هذا الاجتماع بصفة شخصية ، وبهذه الصفة ووفق هذه الملابسات أبدت ملاحظة علي صيغة بيانهم التأسيسي تتعلق بالبعد الخاص بحرية الصحافة . و وفق ما لمستة وأعرفه ، فإنني أشهد للسادة المشرفين علي هذا التحالف أنهم تفهموا واحترموا فلم يدفعوا باسم الحركة أو باسمي إلى أية وثائق أو إعلانات .

وعلي أية حال فقد اقتصرت الأنشطة التي نظمتها الحركة مع آخرين علي ندوتين إحداهما مع حركة « أدباء وفنانون من أجل التغيير » لاهياء ذكرى شهداء محرقة مسرح الثقافة الجماهيرية ببني سويف في أكتوبر ٢٠٠٥ ، والأخرى مع جمعية مهندسي الاتصالات حول الانتخابات البرلمانية وتكنولوجيا المعلومات في نوفمبر ٢٠٠٥ . فضلا عن يوم للإفراج عن المعتقلين في ١١ أغسطس ٢٠٠٥ بالتعاون مع حركة أدباء وفنانون ، وفي إطار حملة الخمسين يوما التي أطلقتها لجنة الدفاع عن سجناء الرأي والمعتقلين . وقد تضمن معرضا للكاريكاتير ورشة لرسم الأطفال أبناء المعتقلين وشهادات لذويهم و ندوة عن الصحافة المصرية والمعتقلين وأسسية شعرية وفنية ووقف احتجاجية بالشموع . وفي كل الحالات جرت النشطة الثلاثة بتكليف من الاجتماع الأسبوعي .

و تبقى الإشارة إلي أن الحركة نالها قدر من الاهتمام الدولي منذ انطلاقها . فقد بادر الزميل التونسي الأستاذ « كمال العيادي » بالاتصال والمتابعة بوصفه مسئولا في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات الدولية عن حرية التعبير (مقرها الرئيسي تورنتو بكندا) . وتفضل مشكورا بالنشر عن أنشطتنا وبياناتنا . كما عرض مؤخرا أمام الاجتماع الأسبوعي ترشيح الحركة لزميل كي يشارك في ورشة تدريبية لبحوث حرية التعبير تنعقد في القاهرة بين ٢٣ و ٢٦ يناير ٢٠٠٦ . كما أود أن أذكر هنا أيضا أنني اعتذرت عن

لقاء وفد أمريكي زار القاهرة الشهر الماضي لاستقصاء أحوال الصحافة والبحث عن شركاء لمشاريع يعترزم إقامتها في المنطقة . ودون الدخول في مزيد من التفاصيل ، فإن الزملاء في الاجتماع الأسبوعي واللجنة التنسيقية المؤقتة كانوا دوماً مطلعين علي هذه الاتصالات وشركاء في نتائجها .

الزميلات والزملاء

اسمحوا لي وأنا أضع اليوم عن كاهلي (مسئولية المنسق العام المؤقت كما قرر اجتماعكم العام الأول) تكليفا لم أطلبه ولم اقتنع به يوما لكنني تحملته قدر استطاعتي كما تحلمتموني قد استطاعتكم ، ونحن في النهاية بشر محدود القدرة علي احتمال ما لا يطبق ولا يقتنع .. أقول اسمحوا لي أن أسترجع معكم فقرة اختتمت بها تقرير التأسيس وخاطبتكم بها منذ ستة أشهر : « نود أن يكون في شأغلكم اختيار مجموعة يناط بها تنسيق ومتابعة أعمال الحركة ، فالمسئولية لا يمكن أن تلقي علي عاتق شخص واحد أو تترك لشخصين أو أكثر تجمعهما مصادفة الحضور في هذا الاجتماع أو ذاك . واسمحوا لي أن أنبه إلي أن استمرار مثل هذه الحركات ونظورها معلق بالعمل الجماعي وبالتحرر من استئثار أشخاص مؤسسيها بقيادتها وبالانفتاح علي قادمين جدد . كما أن الاستمرار والتطور يقتضي تجديد الوجوه بما يناسب كل مرحلة في الحركة .. من الدعوة للفكرة .. إلى التأسيس .. فالانطلاق .. وهكذا » .

وأنا أنظر معكم هذا المساء إلى أحداث ستة أشهر مضت متجنباً الخوض في تفاصيل بعضها يبهج القلب وأخرى تتعسه ، فد يحق أن نسعد بأننا أولى حركات التغيير في مصر ٢٠٠٥ التي تشرع في مراجعة مسارها وتجديد دمايتها ، ولو بدا ذلك مبكراً . كما يحق لي ولكم أن نأمل معا في قيادة متخبة جديدة من زميلات وزملاء أعزاء تمنى لهم كل توفيق .

وشكرا جزيلا

كارم يحيى في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥

تعدد في الشكنة

الفصل الرابع

مقالات

قبل سنوات من الثورة

(٢٩)

لعبة مد السن

للصحافة أيضا وليس القضاء وحده خبرة طويلة ومريرة في مسألة مد سن التقاعد. وخبرة الصحفيين مع مد السن لا تخلو من عبره لمن شاء أن يعتبر. وملخص هذه الخبرة أنه في عام ١٩٨٠ أي قبل اغتيال الرئيس السادات بعام واحد، وهو عام يعلم معاصروه كم كان مأزوماً، ابتدع له «ترزية» الدساتير والقوانين شعار «الصحافة سلطة رابعة». وأصبح للشعار نص في التعديل الدستوري. وتلاه في العام نفسه إصدار قانون سلطة الصحافة، فأجاز مد سن التقاعد للعاملين في المؤسسات القومية كالأهرام والأخبار وغيرهما من ٦٠ إلى ٦٥ سنة فسنة بتوصية من مجلس الإدارة وقرار من المجلس الأعلى للصحافة (المادة ٢٨). وهكذا.. انفتح الباب أمام تمييز لا يزال يعاني منه الصحفيون المقبلون على سن المعاش، بعدما كشفت ممارسة مجالس الإدارات والمجلس الأعلى للصحافة عن هوى سياسي وشخصي في مد السن. لكن قانون ١٩٨٠ لم يكن ليجرؤ على المزيد، فاستثنى المناصب القيادية في الصحف من مد السن. وهكذا أكد على سقف الستين عاما لشغل رئاسة مجلسي الإدارة والتحرير والمواقع القيادية الأخرى في المؤسسة والصحيفة.

ومع زحف التكلس السياسي والقيادي بعد دورتين رئاسيتين لـ «مبارك»، انقضت «ترزية القوانين» في منتصف التسعينيات ولبيل على المادة ٢٨، وعقدوا «جلسة مسروقة» لتمرير تعديل يحذف استثناء المناصب القيادية من مد سن التقاعد. وقبل وقتها أن تعديل هذه المادة اليتيمة جرى لحساب شخص بعينه يمسك بقيادة أكبر

(*) نشر هذا المقال في جريدة «الغد» بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٧ تحت عنوان «لعبة مد السن.. القضاء بعد الصحفيين».

تمرد هي الشكينة

مؤسسة صحفية في البلد ومعها نقابة الصحفيين . ولم تمض أشهر معدودة من هذا العام (١٩٩٥) حتى نشبت معركة تشديد عقوبات الحبس في قضايا النشر . وفي ضجيج المعركة التي خاضها الصحفيون لنحو عام كامل استقر الاستثناء وأصبح قاعدة مع القانون الجديد (٩٦ لسنة ١٩٩٦) ، وقد جرى ترويج هذا القانون بوصفه انتصارا لحرية الصحافة ودرء لعدوان القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . ووجد الصحفيون أنفسهم - وعلى طريقة نشل المارة في معارك الشوارع - في قبضة المادة ٦١ ، والتي قننت غائيا مد السن إلى الخامسة والستين لقياداتهم و بقرار من مجلس الشورى .

ولأنه لا قاع للتدهور فقد انقلب الحال مع الممارسة ، فأصبح الاستثناء هو المد لعموم الصحفيين و القاعدة باتت من نصيب القيادات الصحفية . بل ظلت غالبية القيادات الصحفية على «الكراسي» إلى ما بعد الخامسة والستين ، ومن دون حاجة لتعديل قانون . و مع لحظة تغيير هذه القيادات صيف عام ٢٠٠٤ تبين أن قيادة مؤسسة واحدة من بين تسع مؤسسات صحفية قومية هي التي تسجم مع نص المادة ٦١ من قانون عام ١٩٩٦ . فيما تجاوز الجميع ٦٥ عاما ، وغالبيتهم بنحو سبع سنوات كاملة .

كل من عمل في الصحافة يعرف المبدأ القائل بأن الكتابة في الصحف والعمل بالمهنة لأصله لهما بسن كان ولا بقانون يحدد التقاعد . تماما مثلما يدرك من يعمل بالصحافة جناية الأيدي العجوز التي ظلت لسنوات وسنوات تقبض على المواقع القيادية على المهنة وعلى أجيال وأجيال مازالت تدفع الثمن . وهو المبدأ ذاته الذي يدفع به نادي القضاة وأعلامه الأجلاء مخاطر قانون مد سن التقاعد للقاضي إلى ٦٨ سنة ، فيدعون للتمييز بين مد السن لقاض جالس على المنصة وآخر يشغل موقعا إداريا قياديا قد تتداخل أموره مع سلطة من سلطات الدولة وتؤثر على علاقة القضاة بالشأن العام وبالعيدة بين خصوم السياسة والحكم .

و كل من عايش لعبة تمديد سن التقاعد للمصنفين سيفضحك ساخرا عندما يطالع ما يقال اليوم في تبرير لعبة التمديد للقضاة بوصفهم « ثروة قومية نادرة » . ولأنه جنما سيتذكر عبارات مشابهة قيلت عن « الكفاءات والمواهب الإبداعية النادرة التي لاتعوض » ، فأورثت صحافتنا المصرية خسائر وفضائع وتخلنا مشهودا إذا ما قورنت بصحافة الدول العربية بل والإفريقية .

الصحف القومية بفلسفة قيامها ووجودها «ملوكة للشعب كله» وينص القانون ومنطوقه «لا بواقع الحال والممارسة - هي «مستقلة عن السلطة التنفيذية وجميع الأحزاب»، وكما أكدت المادة (٥٥ من القانون ٩٦). ومن تابع أحوالها لن يدعش عندما يعلم بأن الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس على الصفحات الأولى لهذه الصحف وبذل آيات التمجيد الملكية والإمبراطورية والمملوكية لمبارك لم يظهر على هذا النحو إلا في منتصف التسعينيات.. أي مع لعبة مد خدمة القيادات الصحفية.. فهل هي مجرد مصادفة؟

ومرة أخرى وليست أخيرة، فإن من يري محاولات شق صفوف القضاة والانقضاء على نوابهم ونتائج استفته رفض فيه أكثر من ٨٠ في المائة من أعضائه مد من التقاعد سوف يتذكر حتما أن هذه الألعاب لم تمر في الصحافة من دون تأمين سيطرة أصحاب المصالح الخاصة على نقابة الصحفيين. فاعتدت هذه القيادات على إرادة الجمعية العمومية للنقابة وقرارات مؤتمرات الصحفيين ضد مد السن في المواقع القيادية. كما أطاحت بأمل غالبية الصحفيين في تخليص مد الخدمة لهم من الستين إلى الخامسة والستين من تحكم الأهواء السياسية والشخصية، ولم تكن صدفة أن مقعد نقيب الصحفيين ظل يتناوب عليه لنحو ربع القرن رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية من أصحاب المصلحة الخاصة في مد السن. وهذه القيادات كانت تعرف ويعرف معها الجميع بأن استمرارها في المناصب الإدارية العليا معلق برضا السلطة الحاكمة ورجال الحزب الحاكم وأجهزة الأمن. لذا استبدلت مخاطبة قراء الصحف بقارئ واحد وأسرته وأتباعه، وأمعنت في بذل التفائق الملكي والإمبراطوري والمملوكي وأورثته صحفنا القومية حتى عيد الميلاد التاسع والسبعين لرئيس الجمهورية!.

ما يجري مع القضاة جرى مع الصحفيين وربما مع غيرهم. لكن المصيبة أكبر عندما تصل اللعبة إلى محراب العدالة. وانتهوا لما يستهدف نادي القضاة.



(٣٠)

مهلا..

اسألوا أنفسكم أولا

. أكتب كمواطن وصحفي إلى المجلس الأعلى للمصحافة وعنه قبل عودة هيئة مكتبه للانعقاد اليوم ، وقد غضب وحذر وألذر في اجتماع طارئ الأسبوع الماضي ، وتوعد بإجراءات قانونية على خلفية « شائعة صحة سيادة الرئيس » ، وبعدما كال الاتهامات لصحف وأقلام مصرية بـ « النيل من صورة مصر .. وتهديد أمن الوطن وامتقراره والمصلحة العامة » . ولئن أتوقف كثيرا عند هذه اللغة الاتهامية التخويفية الفظة التي استخدمها بيان مكتب المجلس والمستقاة بامتياز من قاموس سياسي أمني وقانوني عقابي بغض وسئ السمعة . ولست في وارد الدفاع عن نقابة متهمة بالتقصير في رعاية أخلاقيات المهنة وتطبيق ميثاق الشرف الصحفي أو عن الصحف والأقلام المستهدفة . فكلها قادر على الزود عن النفس وله حججه ومنابره . وبإمكان من يشاء تجاهل انه المعني بالاتهام والوعيد طالما جاء بيان المجلس الأعلى خاليا من تخصيص صحف أو أقلام بأسمائها . وطبعا باستثناء النقابة المدعوة وفق البيان إلى تحمل مسئوليتها .

وقبل أن أسمح لنفسي بطرح أسئلة على المجلس الأعلى للمصحافة وعنه وكمواطن وقارئ وصحفي محترف قد لا يتفق بالضرورة مع أساليب معالجة شاعت في صحافتنا بما في ذلك الخاصة الجديدة منها ، لابد من إشارة إلى أن لغة البيان الاتهامية التخويفية تستبق نتائج التقرير الخاص عن « الشائعة » . وهو التقرير الذي كلف الاجتماع لجنة الممارسة الصحفية بالمجلس برئاسة الدكتور فاروق أبو زيد (أستاذنا في كلية الإعلام جامعة القاهرة) بإعداده على وجه السرعة . وبالتالي فإن البيان وبهذه اللغة يصادر مسبقا

(*) نشر هذا المقال في جريدة « العربي » الناصري في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان : «للمجلس الأعلى للصحافة : مهلا.. اسألوا أنفسكم أولا» .

على الوصف الذي أطلقه بنفسه على التقرير بأنه « مهني يتولاّه خبراء مختصون وأكاديميون محايدون ». بل يضع أستاذنا وقد تتلمذت عليه أجيال من الإعلاميين والصحفيين في كلية الإعلام جامعة القاهرة ومع أعضاء اللجنة في حرج ما بعده حرج ، ويعرض مصداقيتهم لتجريح لا يليق بمكانتهم العلمية وعند تلاميذهم . ولعله كان الأوفى له ولهم الاعتذار عن المهمة نظرا للأجواء الغاضبة والتحريضية التي تكتنفها .

عمر المجلس الأعلى للصحافة جاوز ٣٢ عاما . وقد نشأ بقرار من رئيس الاتحاد الاشتراكي ورئيس الجمهورية (أنور السادات) في عام ١٩٧٥ تمهيدا لتعددية سياسية وحزبية سرعان ما أنضج وتأكد لاحقا أنها مقيدة «ديكورية» ومجهضة . وأوضاع المجلس جرى تقنينها دستوريا بتعديل عام ١٩٨٠ وبقانوني الصحافة ١٩٨٠ و ١٩٩٦ . والسؤال هنا إلى أي حد أحدث المجلس - بوصفه من بشارات التعددية والتحول الديمقراطي - القطيعة المفترضة بحساب عمره المديد مع ميراث التنظيم السياسي الواحد . وإذا كان قانون ١٩٩٦ قد خص نقابة الصحفيين وحدها بمحاسبة أعضائها والغى سلطة المجلس في التحقيق مع الصحفي (المادة ٤٦ من القانون ١٩٨٠) وهي خطوة للأمام من دون شك ، فهل يستقيم الإبقاء على طريقة تشكيل المجلس قانونا بقرار من رئيس الجمهورية ؟ .. وهل ينسجم عمليا رئاسة الأمين العام لأحد الأحزاب (الحزب الوطني الحاكم) مع نص القانون على أن المجلس « هيئة مستقلة تقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلاليتها .. » (المادة ٦٧ في القانون الساري لعام ٩٦) ؟ .

و فكرة مجالس الصحافة تعود إلى السويد عام ١٩١٦ و تطورت في أنحاء المعمورة لتواجه تدخل السلطات وتهديدها لحرية الصحافة ولتحقق التوازن بين هذه الحرية وتداول المعلومات وبين حقوق المواطنين وخصوصية حياتهم الشخصية . بهدف رعاية موانئ المهنة وأخلاقياتها . ولقد نشأت وتطورت العديد من مجالس الصحافة في العديد من الدول بعد مصر لتجتمع بين أصحاب الصحف وقرائها والصحفيين ورجال السياسة والقانون ، ومعظمها يعمل برئاسة وأعضاء متطوعين بلا أجر ومن دون بدل جلسات لأعضائها ، والمتوخي بالأصل استقلاليته عن السلطة . فلماذا تستبقي مصر في مجلسها المديد العمر كل ما هو على خلاف ضمانات الاستقلالية والنزاهة

تعدد هي الثكنة

والمصادقية ويعوق الزود عن حرية الصحافة في وجه تهديدات سلطة الحكم والمال ؟ .
أليس من اللافت المؤسف أن تعامل ميزانية المجلس المنوط به رقابة الشفافية المالية
للصحف بوصفها ميزانية مؤسسة حربية (رقما إجماليا واحدا يدرج في موازنة الدولة
وفق نص المادة ٧٥) ؟ .

أما قطار ملكية الصحف في مصر فقد تلكأ حتى يسمح بشق الأنف وبشروط شبه
تعجيزية بالترخيص لصحف خاصة ، باتت تشكل ظاهرة لافتة مع مثيلاتها في الدول
العربية الأخرى ، بما في ذلك الخليج . وينظر إليها العالم الآن بوصفها العلامة الأبرز في
التطور الديمقراطي بالمنطقة . فهل حان الأوان لتمثيل أصحاب ورؤساء تحرير هذه
الصحف التي تشكل الضلع الثالث في ملكية الصحافة المصرية (إلى جانب القومية
والحزبية) في المجلس ؟ . وإذا كان قانون ٩٦ قد فتح الباب لـ « موارد » لشركات
الصحافة الخاصة (وللمفارقة بواسطة المجلس الأعلى) ، ألم يكن واردا أن يشمل
القرار الرئاسي بالتشكيل الأخير للمجلس ضم ممثلي الضلع الثالث بين الشخصيات
العامة التي يرشحها مجلس الشورى (وأغلبه الساحقة منتخبة ومعينة من الحزب
الحاكم) ؟ . أم أن مرض تكلس السلطة أعمى دهاة الحزب والدولة عن رؤية هذا
التناقض ، وأعجزهم عن التفكير في جسد الصحافة وهو يتمدد سائها خارج المجلس
الذي يضم في عضويته رؤساء تحرير الصحف الحزبية مع القومية . وقد جرى استيعابهم
في هذا الإطار المؤسسي بعد أقل من أربع سنوات فقط من صدور أول صحيفة حزبية
معارضة . ؟

هناك أسئلة عديدة تخرج علينا من الأزمة الأخيرة ذاتها . أليس استدعاء المجلس
الأعلى للصحافة من ثباته وتذكر تقارير الممارسة الصحفية وإهمال الصحف أعمال
القانون بنشرها (بما في ذلك الصحف القومية صاحبة الأرقام القياسية في المخالفات
المهنية) تستفز مواطنين قراء لم ترتفع أصبع واحدة عندما تخوض بعض الصحف في
حيواتهم الخاصة وأعراضهم كما يجري على صفحات الحوادث ؟ . ولماذا لم تهتز رأس
واحدة بالمجلس الأعلى لمظاهر الاحتكار في صحافتنا وجرائم الخلط بين الإعلان
والتحرير وتأثير الرأسمالية الجديدة والاختراق الأمريكي ؟ وهل التساؤل عن صحة
الرئيس أكثر تهديدا لسلامة البلد وأمنها من إشعال الحرائق بين أبناء الوطن مسلمين

وأقباط ، واللعب بالنار الطائفية لا يزال جاريا على صفحات الجرائد من دون كلمة نصيح أو اجتماع عاجل لهيئة مكتب أو تقرير عاجل للجنة ؟

و إذا كان المجلس ولجانه يفتقدون التمييز مكانة رئيس الدولة المصونة وبين إضفاء قداسة علي شخصه وأسرته فهاجوا وماجوا وعصّبوا وهددوا، ألم يقرؤوا نص المادة (٧٥) من القانون ٩٦ التي تخول المجلس «حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية .. ؟ . ولما كان من صميم اختصاصه حماية العمل الصحفي وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم لواجباتهم (المادة ٧٦) ، كيف يسكت المجلس من زمن على حرمان صحف معارضة حزبية وخاصة من اعتماد مندوبيها لدي مؤسسة الرئاسة الأخطر شأنًا في صناعة القرار وأثرا في حياة المواطنين والبلد ؟ . ولماذا يصمت كل هذه الأيام الملتبسة حول « صحة الرئيس وغيابه » ولم يستنطق الجهات الرسمية ؟ .

لعل هذا هو سؤال الأسئلة عندما يصبح استدعاء المجلس وتذكر تقارير لجنته للممارسة الصحفية كحق يراد به باطل في زمن أصبحنا نتمحرك فيه كأننا أسرى غرفة معتمة ، يقودنا عمى ألوان و خلداع بصر .
..المجلس الأعلى للصحافة وأنت تعود اليوم : مهلا ..أسألوا أنفسكم أولا .



(٣١)



عندما تصبح الحرية

كالزواج .. «عرفية»

منذ عادت أحكام الحبس في قضايا النشر في مروجتها الثانية خلال عهد الرئيس حسني مبارك (الموجة الأولى مع نهاية عقد التسعينيات وبعد قانون الصحافة لعام ١٩٩٦)، اكتشف الصحفيون والبلد كلها أننا كنا نعيش «أزهى عصور الحرية العرفية» . ولا يظن المرء أن دولة أو مجتمعاً قد أدخل بجرأة ويقوة إلى قاموس السياسة مثل هذا المصطلح المبتكر ألفريد «الحرية العرفية» . في الظن أن المصطلح مرشح لأن يشيع إلى أبعد من المشتغلين بالصحافة والسياسة ، ويقفز من فوق أسوار النخبة إلى الجمهور . ببساطة هو يحاكي «الزواج العرفي» الذي بات ظاهرة شائعة تنتشر احتيالا على الحقوق والواجبات والقوانين، وأيضاً على العيش الصعب ، فيزيد من صعوبته وجهنمته عنواناً على حيوات أناس تتمزق بين الظاهر والباطن .. المعلن والخفي .

لا يقوم مجتمع إلا بالقانون المجرد عن الأهواء والتمييز والشخصنة . إلا أن مصر تحولت على مدى عقود ومن دون أن تترسخ فيها سطوة القانون واحترامه إلى «مجتمع الاستثناء» . قبل ثورة ١٩٥٢ بدأ القانون مع الاحتلال مستحيلاً مع جاليات أولى بالرعاية وامتيازات إجنبية تمتد إلى ساحة القضاء محاكم مختلطة وسجن أجنبي . وبعد الثورة وضرب الإقطاع الريفي والتخلص من الاحتلال الأجنبي والأسرة الحاكمة الأرستقراطية غير المصرية حلت «المساواة» شعاراً وفي الأبنية الإيديولوجية والمؤسسية والتشريعات، وإن ظل البلد على أعقاب المواطنة ودولة القانون دون أن يلبسهما .

ولعل أخطر ما جرى ويجري في مصر أنها تحولت منذ عقد السبعينيات وتحديداً بفعل ربع قرن من حكم الرئيس مبارك إلى «مجتمع الاستثناء» . انتقلت فكرة المساواة

ذاتها عند الناس من أمل إلى سراب. ولم يعد الفساد والواسطة هامشا بل القاعدة . بل أصبحت الحقوق والواجبات وتطبيق القانون كلها استثناء . وكأن البلد تترد إلى الخلف قاطعة المسافة التي اقتربتها من « دولة القانون » . ويتعجب الناس كيف يمر يومهم صعبا مستحيلا بحساب الاقتصاد والسياسة والثقافة والأخلاق ، و من دون أن يدركوا فضل «مجتمع الاستثناء» في إيقائهم على قيد الحياة . لكن معذيين . تمر أيامهم العسيرة معجزات غير كريمة لا تمنح النفس راحة أو أمل أو ثقة .

لننظر كيف يقضى الناس أبسط مصالحهم بالواسطة والرشوة لا بالحقوق والقانون . لننظر كيف جاء تعديل المادة ٧٦ من الدستور فزوة لسلامة الاستثناء ، فصيغت تفصيلا وأعيد صياغتها أو تفصيلها تاليا لتأهيل النص على قياس شخص بعينه وظروف معينة . وقد أصبحت المادة هي الأخرى معجزة غير كريمة بين الدساتير في عدد كلماتها وجملة الاستثناءات والأوضاع الانتقالية، وحتى في تحصين هذه «الانتخابات» الرئاسية ضد الطعن أمام المحكمة الدستورية .

لننظر إلى حال الدستور والقوانين عندما تكون هي الشئ وضده. فينص الدستور أبو القوانين على أن «حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني» (المادة ٤٧) ويقول الدستور أيضا : «حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقا للقانون.» (المادة ٤٨) . أما القوانين فهي على ما تعلم ونعاني حافلة بالبيات قمع حرية التعبير والصحافة وكفيلة كما يقال بان تودع كل من يكتب ويتقد السجون.

لننظر إلى صحافتنا كم منها قادر على نقل معلومة إلى القراء من دون حذف ونقصان وزيف ؟ .. وكم من كتابتنا وصحفيونا يتمتع بهامش حرية رأي ؟ .. وبالأصل فإن صحفنا كـ«العربي» و«الوفد» و«الدستور» و«مصر اليوم» و«البديل» و«الفجر» و«صوت الأمة»

تمرد هي الثكنة

ليست إلا استثناء يؤكد قاعدة راسخة من صحافة الطاعة . وهي على أفضل تقدير توزيع
مجتمعة أقل من ٢٠٠ ألفا من نحو ثلاثة ملايين نسخة للصحف المصرية كلها يوميا ، وفي
بداية تعدادها فاق ٧٥ مليوناً و ما زالت سلطة الحكومة فيه تسيطر وتحتكر إذاعته وتلفزيونه .

و تلخص أحكام الحبس التي توالى أخيراً ضد هذه الصحف حال المجتمع بأسره
عندما تنبهنا إلى أن الهامش المسموح ليس إلا « حرية بالتغاضي » و « حالة عرفية » ، تجري
بالمخالفة لنصوص عقوبية تجرّمية قابلة للإيقاف والاستدعاء عند الطلب من بين
ترسانة قانونية شرسة وغير معقولة . وفي هذا السياق يظل تعبير « مواد القانون النائمة »
المستوحى من كلام الرئيس « مبارك » في أزمة منتصف التسعينيات (قانون اغتيال
الصحافة ٩٣ لعام ١٩٩٥) بليغا وكاشفاً ودليلاً ماطعاً على « الحرية بالتغاضي »
و « الحالة العرفية » . وإذا ما تذكرنا هذه النصوص و أدركنا هولها ، فإننا سننتهي إلى
الحكم بأن حق القراء في المعرفة هو ضد القانون ، وسيكون علينا ألا ندهش حين يقف
محامو « الحسية السياسية » أمام المحاكم طلباً لحبس متفندي الرئيس ورجاله محتجين
بأنهم لا يطلبون سوى تطبيق القانون ليس إلا .

٢٦ سنة من الطوارئ - أي الأحكام العرفية - حين يتأملها مؤرخ حسن النية يوماً ما
في المستقبل لا بد وأنه سيكتب مندهشاً و متحيراً بين الساحة المدعاة لحاكم بإمكانه
وضع متفديه في السجون بما لديه من ترسانة قوانين استبدادية وبين قدرته على الإبقاء
على تلك القوانين ورفع شعارات من قبيل « أزهى عصور الحرية » في الآن نفسه . وفي
هذا وجه من وجوه « مجتمع الاستثناء » عندما تصبح حرية الصحافة أيضاً عرفية . وتماماً
كما يتفشى الزواج العرفي في « مجتمع الاستثناء » كأحد أوجه التحايل على وقع بئس
يجعل تحقيق أوليات الحياة أقرب إلى الاستحالة و ينتج علاقات مشوهة منسوخة .

عرفية الحرية كما تتجلى في الصحافة تحاكي عرفية الزواج بين رجالنا ونسائنا ..
وهذه الأيام المضطربة تجعل من مصر بلد عرفياً بامتياز ، يعاني تناقضات تهدد استمرار
العلاقة .

اليس حال حرية الصحافة من حال البلد .. زواج عرفي .



(٣٢)

إنه تاريخ ميلودرامي

لو أن المخرج الراحل «حسن الإمام» امتد به العمر (توفي في عام ١٩٨٨) لوجد في مجريات السياسة عندنا الآن ما يصلح مادة خصبة للمزيد من أفلامه الميلودرامية . ويدوانه في السياسة كما في الفن ثمة «ميلودراما» تنسج مشاهدتها مفاجآت تستند إلى مصادفة ساذجة . وهكذا تتوالى المصادفة تلو الأخرى لتتحكم في مسار الأحداث ومصير الشخصيات . ومع أيام العيد - وكل عام وأنت عزيزي القارئ بخير - تلح على المتابع لأحوال البلد ذكرى هذا المخرج الذي طالما هاجمه نقاد ومتفقون بوصف أفلامه الميلودرامية أحد علامات تخلف السينما المصرية ، رغم أنها كثيرا ما اجتذبت جمهورا باحثا عن الإثارة والصخب في دور السينما . وهذه المناسبة نكتفي بتقديم ثلاثة مشاهد من أحوالنا السياسية و العامة كانت تصلح مادة لأفلام «حسن الإمام» لو لم يرحل . لكنها تستحق بحق أن تفتح الباب لحديث عن «تاريخ ميلودرامي» .

المشهد الأول .. يحكم القاضي «عبد السلام جمعة» بالسجن على «أيمن نور» مؤسس حزب «الفد» بعد أشهر معدودة من ترخيص لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم للحزب نفسه . وكما نعلم فإن «نور» يقضى عقوبة السجن مدانا بتروير تصادف أنه لم يكن به حاجة إليه بالأصل (توكيلات مؤسسي حزبه) . وللمصادفة أيضا فإن «نور» حل تاليا للرئيس «حسني مبارك» في انتخابات المادة ٧٦ معدل . أما من حل ثالثا «نعمان جمعة» رئيس حزب «الوفد» فقد تصادف أيضا أنه فقد لاحقا رئاسة حزبه وطرده منه و بات مهلدا بالسجن متهما بالبلطجة . ولئن تحدثت عن منافس آخر (أي

(*) نشر هذا المقال في جريدة «المبدل» المطبوعة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧ تحت عنوان : «الرحمة على حسن الإمام .. إنه تاريخ ميلودرامي أيضا» .

تمرد في الثكنة

ثالث المنكوبين بالمصادفة) مات في حادث سيارة ، وكان رئيسا لواحد من نحو عشرين حزبا يصعب تذكر أسماؤها ورؤسائها هي الأخرى ، وإن كان معترفا بها من لجنة الأحزاب . وعلى أي حال فإن المصادفات لا تتوقف ، وسيصبح بإمكان المخرج والمؤرخ الميلودراميين أن يقدموا مفاجأة ذروة الأحداث حين يعود القاضي « عبد السلام جمعة » للظهور مرة أخرى ، وهو يصدر حكمه بعدم اختصاص القضاء الإداري بالإفراج الصحي عن « نور » .

المشهد الثاني .. البطل هذه المرة ضابط شرطة من جهاز « أمن الدولة » الرهيب لقبه مميز جدا . إنه « محمد برغش » . يطل في تحقيقات النيابة فتتبعهما بالإشراف على الاعتداء على القاضي « محمود حمزة » أمام نادي القضاة في أبريل ٢٠٠٦ وخلال اعتصام النادي طلبا لاستقلال القضاء واحتجاجا على استهداف القضاة دعاة الاستقلال بمحاكمة تأديبية جائزة مليئة هي الأخرى بالمصادفات غير المبهجة . والاعتداء كما نعرف غير مسبوق في تاريخ مصر وقضائها من حيث موقعه وملابساته وضرارونه ومركبيه . وللمصادفة أيضا فإن « برغش » يعود بطلا لحادث الترحيل برئيس تحرير صحيفة « الدستور » إلى المحاكمة متهما ببيت أنباء كاذبة تضر بمصالح البلاد وتهدد أمنها ، ويوصفه الشاهد الأبرز في قضية « الصحافة وصحة الرئيس مبارك » . وهكذا بانث الشخصية ذاتها خصما في استقلال القضاء وحرية الصحافة معا . وللمصادفة غير البرينة أيضا فإن « بدر القاضي » المقاول كبير و النائب عن الحزب الحاكم في دائرة بولاق أبو العلا يمنح وزير الداخلية « حبيب العادلي » سكرته الممتاز في حي المهندسين . وللمصادفة مرة أخرى وليست أخيرة فإن القوات التابعة للوزير « العادلي » قامت بالواجب المطلوب لتزوير انتخابات مجلس الشعب لصالح المقاول نفسه . وتبلغ القصة ذروتها بواقعة من أقوى الحيلكات ميلودرامية عندما نكشف بأن القاضي « حمزة » كان في عهد الإشراف القضائي على الانتخابات الذي ولى هو نفسه الذي وقف ليتصدى لتزوير لصالح « القاضي » حين كان مشرفا على إحدى اللجان الانتخابية .

المشهد الثالث .. « فتحى سرور » كان وزيرا للتعليم لخمس سنوات (٨٦ إلى ١٩٩٠) ثم أصبح رئيسا لمجلس الشعب المنوط به رقابة الحكومة وسياساتها وتعليمها لمدة ١٧ سنة . لكنه بعد كل ذلك يمنح الميلودراما مذاقا فكاهيا حين يضحك الجمهور

بنته ونعته لنظام التعليم بأنه « فاشل وناقص » ، وحين يقول بأنه دفع بأبنائه وأحفاده ليتعلموا في مدارس أجنبية .

المشاهد الثلاثة الجارية الآن هي فقط على سبيل الاستدلال على ميلودراما نعيشها أحداثا ومصادفات ، « غير بريئة » بالقطع . والتاريخ في مصر قبل يوليو ١٩٥٢ ريعده عرف القاضي « الهلباوي » الذي أصدر أحكام الشنق والجلد على ضحايا دنشواي بأوامر من المحتل الأجنبي . ثم ظل يحاول حتى وفاته التكفير عن جريمته ضد الشعب والوطن ، فكان من أبرز المحامين المتطوعين دفاعا في ساحات المحاكم عن الوطنيين المناهضين للاحتلال . كما عرف قاضيا آخر يدعى « أبو سحلي » ظل يترصد معارضي الرئيس السادات بأحكام الحبس والسجن و مصادرة الصحف ، ثم عينه السادات وزيرا للمعدل .

بالقطع في الماضي ، ثمة وقائع على هذا النحو أو ذاك . لكن ما يتضح الآن من مفاجآت ومصادفات تدعونا لافتراض أن مصر في هذا العهد تعيش ذروة غير مسبقة في ميلودراما التاريخ السياسي .. وهي كما في السينما دليل على تواضع التفكير وهبوط المستوى .

ورحمة الله على «حسن الإمام» وأفلامه .



(٣٣)



قصة «سلم» النقابة

تتظر نقابة الصحفيين مع نقيها ومجلسها الجديدين استكمال معارك ثقيلة الوزن والقيمة . وهي في الصميم من حرية الصحافة التي تعنى القراء و تتصل بمستقبل الوطن . ويكفي الإشارة إلى ثلاثة ملفات أصبحت مفتوحة : إلغاء الحبس في قضايا النشر وضمان الحق في الحصول على المعلومات .. ومشروع لائحة أجور أكثر عدالة .. ومصير المؤسسات الصحفية «القومية» بين سوء الأداء والإدارة وبين الخصخصة . وإلى جانب هذه الملفات أخرى يسلمها مجلس إلى آخر من بينها حرية إصدار الصحف ووقف تعطيلها بالأساليب غير القانونية (الشعب وآفاق عربية مثالا) .

لكن الحكومة و حزبها الحاكم وجهاز أمنهما شاءوا أن يضيفوا بل يضعوا فوق كل هذه الملفات عنوانا مثيرا هو « السلم » . وقبل أن تبدأ الانتخابات أطلق مفوضو الحكومة «لاسترداد النقابة» و معها مقعد النقيب الطلقة الأولى في معركة حظر التوقيعات الاحتجاجية عند مدخل النقابة وفوق سلالها المفتوحة على الفضاء العام في شارع عبد الخالق ثروت بقلب القاهرة . وكأن النقابة مختطفة من المعارضة والإخوان . و شنا أم أبينا فان « السلم » أصبح معركة لها رمزيتهما بين ملفات الصحافة المزمرة التي تمتد إلى عقود تسبق إنشاء المبنى الجديد لنقابة الصحفيين في نهاية التسعينيات .

وبالأصل يتصل المبنى بمعان ورميزات عدة . فالانقلاب المعماري الذي تم في نهاية عقد التسعينيات جاء ليتوج العهد المديد لنقباء الحكومة رؤساء مجالس إدارة

(٥) نشر هذا المقال في جريدة «البديل» المطبوعة بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان : «نقابة الصحفيين قصة سلم» . وواقع الحال أن الأستاذ مكرم محمد أحمد إتحد من تقييد الاحتجاجات فوق سلم النقابة قضية ما بعدها قضية في حتمه الانتخابية لهذا العام .

الصحف القومية. أزيل المبنى القديم من ثلاثة طوابق و المفتوح على حديقة تقضي إلى الشارع . وكلها مكونات معمارية تحقق سلاسة التواصل بين الصحفيين بعضهم البعض و مع مجاورتهم (نقابة المحامين إلى يمينه و نادي القضاة إلى يساره) . وحل مبنى اسمتي عملاق على غرار « المول » و اجهته فخمة براقه لكنها مصمته . يعكس زجاجها حركة الشارع ليس إلا ، موهما المارة ببرج عاجي يسكنه الصحفيون ، ومشددا على المسافات البعيدة بين حال البلد و الناس و بين ما تنشره صحف « قومية » تعمل كآلات تزييف الوعي ، و هذه « النفخة الكذابة » يخفي (المبنى / المول) وواجهته الزجاجية داكنة الزرقة العاكسة لحركة المرور في الشارع الأحوال المعيشية و المهنية البائسة لغالبية أعضاء النقابة . أو هكذا أريد للمبنى الجديد لنقابة رأي في مكانة نقابة الصحفيين .

ولعلها هفوة معمارية واحدة خرجت عن فلسفة «معمار العزل والعزلة والعلو والاستعلاء» هي التي جعلت من السلم المفتوح على فضاء الشارع بين نقابة المحامين و نادي القضاة مدرجا يتسع حال التقائه بالرصيف و يضيّق عند المدخل . مجرد قوس - طوله لا يتجاوز الأربعين مترا و عمقه العشرين مترا - هو ما تبقى لاحتجاجات محاصرة و مقموعة و محرومة من النزول إلى الشارع و الميادين . ولا يظن المرء أن أيا من اللاجئين احتجاجا إلى سلم نقابة الصحفيين يختار طوعا ترك شوارع المدن و العاصمة بميادينها الفسيحة إلى الحصار الأمني المشدد المضروب حول هذا القوس « الهايدبارك المصري شديد التواضع » . و من تابع حركة الاحتجاج في الشارع على مدى السنوات الثلاث الماضية ، عند الانتقال من تجمعات التضامن مع فلسطين و العراق إلى التضامن مع النفس و مزج التضامنين معا ، يمكنه أن يلحظ أن اللجوء إلى هذا القوس كان ينادي المدفوعين إليه اضطرابا تحت ضغط تشديد القيود الأمنية و الاعتداءات الوحشية للشرطة مع بدء الولاية الخامسة للرئيس مبارك في خريف ٢٠٠٥ .

و هكذا أصبح سلم نقابة الصحفيين خصوصيته و رمزيته ، وهو المحاصر دوماً بنطاقات الأمن و حواجزه الحديدية و المزود عند المناسبات بكاميرات الفضائيات و عدسات المصورين . وكلها يواجه محتجين لا يملكون من مخاطبة الشارع و الجمهور إلا هذا القوس الذي بات أشبه بخشبة مسرح يعزف على تيمة واحدة مهما تنوعت الشعارات و الحضور (من المطالبة بعودة صحيفة مغلقة إلى التنديد بتعديلات المحكم

وتوريثه إلى الاحتجاج على تعذيب المواضعين و طرد فقراء قلعة الكبيش من مساكنهم) .
وهذه النيمة الواحدة تتلخص في مشاهد الحصار المستديم داخل هذا القوس . إنه بأس
الدولة البوليسية و يؤس النخبة والمعارضة . وإن ظلت الوقفات الاحتجاجية على سلم
النقابة ترمز في الآن نفسه إلى التحدي ومواصلة الاحتجاج ورفض رفع راية الامتسلام
لأوضاع بالغة الترددي على كافة المستويات . وهي في كل الأحوال محملة بالرغبة في إيفاء
ضمير صحف ووسائل إعلام تغيب الحقائق وتشوه الوقائع . وترمز أيضا إلى نحول واجهنة
نقابة رأي بمكانة نقابة الصحفيين إلى خلفية حيز عام نادر لإعلان الاحتجاج .

يريد مرشحو الحزب الحاكم أن تخوض النقابة معركة جهاز أمن ضيق الأفق وسع
السمعة لإلغاء آخر ما تبقى من مساحة احتجاج عام ، بعد ضرب الناس ومطاردتهم في
شوارع وميادين العاصمة . وقد برعوا هم أنفسهم في التغطية على جرائم الدولة البوليسية ،
ولم نسمع لهم صوتا عن حق الناس في التظاهر السلمي وفي انتخابات حرة وتداول
السلطة . و يتناسى هؤلاء المرشحون أن الوقفات الاحتجاجية في القضايا العامة عرفتها
سلم نقابة الصحفيين قبل الدورة النقابية السابقة ، وأن أصوات الاعتراض على الرئيس
مبارك و نجله « جمال » وبوليسية الدولة كانت مسموعة في عهد المجلس السابق الذي
رأسه نقيب حكومي . و تاريخ الاحتجاج فوق هذا « الهایدبارك » المحدود المساحة
والمحاصر يفيد بأن مجلس النقابة ولجانها تملك أن تدعو لتنظيم وقفات احتجاجية ،
لكنها لم تصدر مرة واحدة - لا قبل المجلس الحالي أو أثناء ولايته - قرار حجب أو منع .
ولذا فإن الحديث الانتخابي الجاري على السنة مرشحي الحزب الحاكم عن قرار
بأغلبية أعضاء مجلس النقابة الجديد بمنع الوقفات الاحتجاجية يسعى إلى سمعة النقابة
بوصفها نقابة رأي ويعتدي على مبادئ حيزا عاما للاحتجاج و « التنفيس السياسي » .

فمن يتحمل وزر اتخاذ قرار هو في ذاته « فضيحة » تعيد للأذهان تشريف أنصار
الحزب الحاكم رافعي صور الرئيس مبارك في حراسة الشرطة لسلم النقابة مرنين : في
الأولى كسروا زجاج الواجهة .. وفي لثانية اعتدوا على صحفيات على نحو يخدش
الحياة ؟ . وبدلا من خوض معارك الآخرين (حلبة صور الرئيس والحصار الحش
للشرطة) ، ثمة معارك أجدى بمصالح الصحفيين وحرية الصحافة والوطن .. والملفات
أصبحت مفتوحة : الحبس في قضايا النشر وتداول المعلومات .. ولائحة أجور جديدة
أكثر عدالة .. ومصير الصحف القومية .

(٣٤)

انتخابات الصحفيين وأوهام الفئة المميزة

الفارق بين الجمعية العمومية المدعوة لانتخاب تقيب ومجلس جديدين لنقابة الصحفيين في خريف عام ٢٠٠٧ وبين مثلتها صيف عام ٢٠٠٤ نحو ستمائة عضو أي زيادة تقدر بنحو ١٥ في المائة. وجسم العاملين بالمهنة لا يزال يتمدد خارج النقابة. والمئات ممن يعملون بلا حقوق تقريبا ومن دون مظلة نقابية ينتظرون على أبوابها. أما سرق العمل فبسييله إلى الاتساع مع صدور المزيد من الصحف الخاصة الجديدة، رغم قيود الإصدار وضعف القدرة الشرائية للقراء.

ومع أن عضوية نقابة الصحفيين لا تزال بالآلاف (نحو ٦ آلاف بمن فيهم من لا يحق لهم التصويت بعد) ولا تقارن بعضوية نقابات مهنية أخرى كالمحامين والمهندسين تعد بمئات الألوف. لكن المحدودية النسبية لأعداد أعضائها لا يحمل يقينا المزيد من الفرص لا بهام جموع الصحفيين بأنهم في عداد «الفئات المميزة» أو «الفرق الناجية» بين الطبقة الوسطى المأزومة في أحوالها المعيشية وفي أحلامها والمصدومة في واقع البلد. وبقينا أيضا فان ضباط الجيش والشرطة وكذا القضاة ظلوا ومازالوا الفئات الأولى برعاية الدولة وميزانياتها وخدماتها وامتناءاتها.

ومنذ نهاية عقد السبعينيات، أدخل المرشحون في انتخابات النقابة من أعضاء الحزب الحاكم والمواين لسلطة الدولة الصحفيين إلى هامش هذه الرعاية الرسمية «الاستثنائية». وهكذا انطلقت المجالس المتعاقبة بالتعاون مع السلطات الحكومية في

(٥) نشر هذا المقال بجريدة «الدبل» المطبوعة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧، وقد اعتمد في العديد من أجزائه على نص لمراجعة الأخيرة في كتاب «حربة على الهامش» للمؤلف. وهي الدراسة التي تحمل عنوان: «النقابة المحتضنة»

إشباع وتأجيج طلب الصحفيين كمستهلكين بدءاً من «الفراخ» و«كرتونة البيض»، وكمندخرين رعيين بضاربون علي الشقق والأراضي. وكاد التنظيم النقابي للصحفيين أن يتحول إلى «جمعية استهلاكية» أو «شركة لتسويق العقارات»، وتعلوها لافتة نقابة، وانتهاءً بمجمع خدمات مكيف كأنه «جزيرة الاستثناء» في دولة يجري فيها إهدار حقوق وكرامة المواطنين. ولا تتكفل هذه السياسات فقط بتحويل النقابة إلى مجمع خدمات وساحة لاقتناص فرص غير متاحة لآخرين، فقد انحرفت لعفود متوالية بالمنظمة النقابية عن أدوارها الأساسية لتعيق الصحفيين أو كادت عن التفكير والعمل جماعياً عي تحسين الأجور وعلاقات العمل وتوسيع هامش الحريات.

وكان مصطلح «النقيب القومي» في عقد التسعينيات، بعد «نقيب الجسور» في الثمانينيات، يؤشر إلى أن هذه السياسات قد أحدثت أثرها وبلغت مداها في النقابة وفي المجتمع. واطمأنت الدولة إلى فوز «النقيب الحكومي» بأغلبية مريحة وأمنة في انتخابات متعاقبة، بعد أن بدأ تأكل ما تبقي من نوازع معارضة واستقلالية بين نخبة الطبقة الوسطى. وببساطة جري ابتلاع كل التناقضات التي يجمعها شخص هذا النقيب «الحكومي القومي / الحكومي»، فلا يهم كونه عضواً في الحزب الحاكم ومروجاً لسياساته. ولا غموضاً في أن يمثل الصحفيين العاملين بأجر، رغم أنه يمارس سلطات الملاك أرياب العمل بوصفه رئيساً لمجلس إدارة دار صحفية مملوكة للدولة. كما ذهبت إلى النسيان قرارات الجمعية العامة للصحفيين التي تحظر الجمع بين قيادة النقابة والمواقع الإدارية العليا. ولا تناقض إذا ما كان هذا «النقيب القومي» المنوط به السهر على حرامة قرارات الجمعية العمومية ضد التطبيع مع إسرائيل هو نفسه أحد زوارها. وهكذا بدا «النقيب القومي» جامعا لكل التناقضات في مشهد سياسي صحفي يكشف عن مدى ما وصلت إليه الحال من هزال وهزل.

وظل العنوان الفج لهذه الرعاية السلطوية إعلان المرشح الحكومي لمنصب النقيب مبلغاً شهرياً يحمله إلى الناخبين مع «موسم الانتخابات» للتأثير على إرادتهم ولتعويمه وترجيح كفته في نقابة رأي تعود اليوم بدورها عنواناً على تأزم علاقة السلطة السياسية والطبقة الوسطى. وبدأت اللعبة بعشرين جنيتها في عام ١٩٨١ وانتهت في انتخابات ٢٠٠٤ إلى الثلاثين جنيتها. والمقارنة مع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية

للجنة كاشفة. بل جاءت انتخابات ٢٠٠٣ بدرس له دلالة ، فسرعان ما اضطرت سلطة الدولة إلى أن تمنح نقيب تيار الاستقلال والمعارض الأستاذ « جلال عارف » ما وعدت به مرشحها « الأستاذ صلاح متصر » . وفوق ذلك قدمت إلى مجلس (دورة ٢٠٠٣ : ٢٠٠٧) عشرة ملايين من الجنيهاً لمعالجة ديون النقابة المتورثة عن عهد امتد لأكثر من عشرين عاماً توالى خلاله النقباء الحكوميون (عضوية الحزب الحاكم + رب عمل رئيس مجلس إدارة و تحرير في مؤسسة صحفية قومية) تحت العناوين البراقة الخادعة « نقيب الجسور » و « النقيب القومي » .

ومع انتخابات الصحفيين ٢٠٠٧ تتجسد الأزمة بين سلطة الدولة والطبقة الوسطى . وقد وصلت إلى ذروة جديدة غير مسبوقة في عهد الرئيس « مبارك » وعلى نحو يذكر العديدين بأيام السادات الأخيرة . فعلى السطح تبرز قضية الحريات وتتلخص في محاصرة الصحافة الحرة بالسجن في قضايا النشر و حجب المعلومات ومعها حالة الغموض التي تلف مستقبل البلاد من قمة السلطة إلى الأحوال المعيشية واستكمال انسحاب الدولة من الخدمات الرئيسة وبخاصة التعليم والعلاج . ويحمل دلالة غير خافية ما نلاحظه من لجوء العديد من المرشحين إلى رجال الأعمال لبذل الوعود لتغطية عجز سلطة الدولة ، وبما في ذلك المرشح الحكومي لمنصب النقيب . لكن يظل جوهر الأزمة في أن البلاد تسرع على طريق الليبرالية الاقتصادية وتهرول نحو المزيد من الفردية وإعلاء قيم الاستهلاك ، بينما تتقوض المواطنة مع تآكل وانحيار الطبقة الوسطى واختزال الدولة أو المؤسسة العامة في شخص أو نفر من الأشخاص . وكل ذلك ومصر محرومة - ولا نقول محروسة - من ناسم الليبرالية السياسية ، بما في ذلك الصحافة الحرة والنقابات المستقلة التي تقوم بأدوارها الحقيقية .

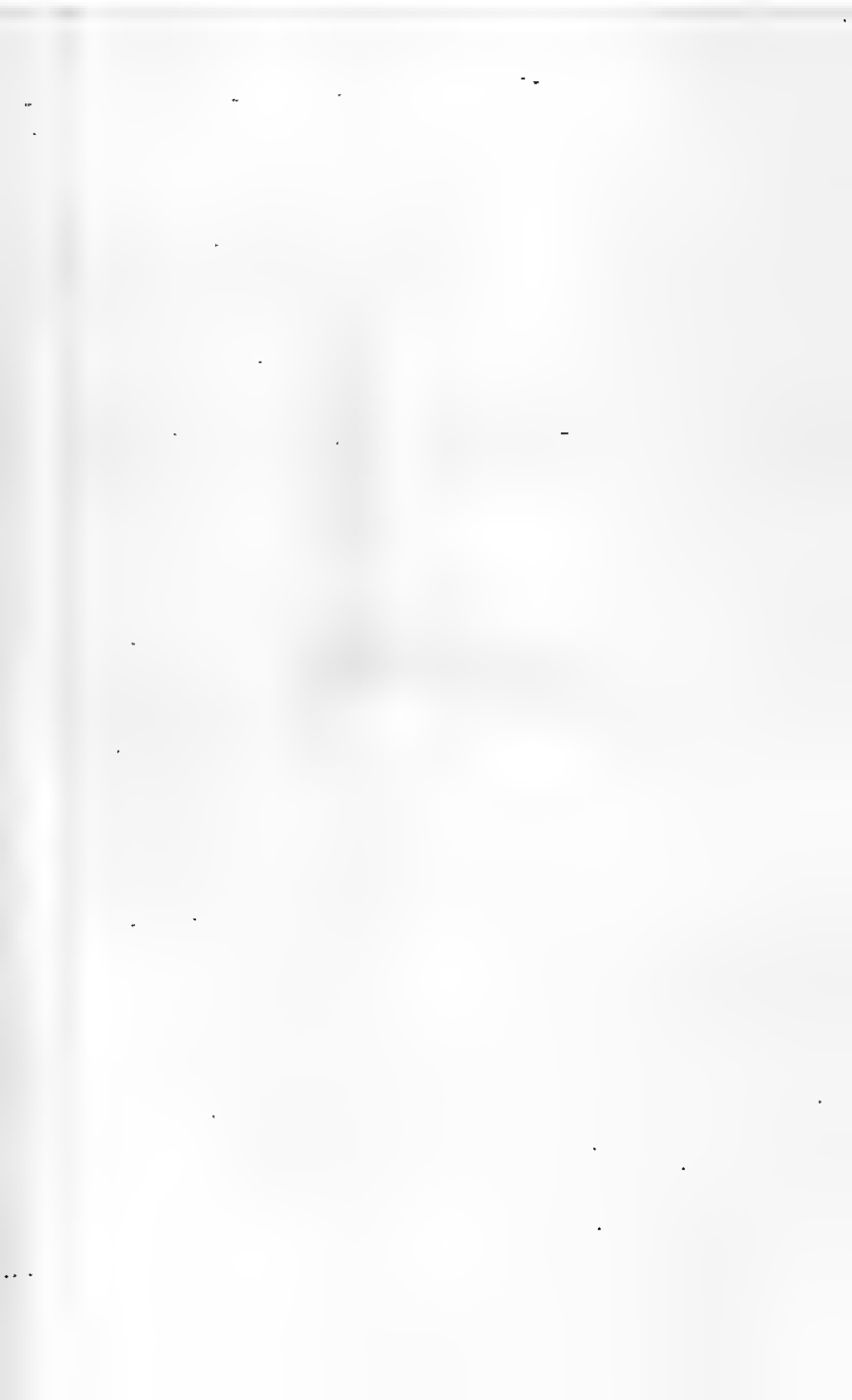
مع انتخابات نقابة الصحفيين ٢٠٠٧ هناك الكثير من الدعايات الخادعة تداعب أحلام الطبقة الوسطى في الخلاص بعضا سحرية يحملها رجل دولة أو أعمال . لكن ثمة حقائق أيضا . ولعل أهمها أن مساحة الوهم تتآكل و أن الصحفيين كثيرهم في حاجة إلى استعادة نقابتهم واستقلالها . والمجلس السابق برئاسة النقيب « عارف » وضع على جدول الأعمال للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٦ مشروع لائحة أجور تعيد توزيع عوائد

الإنتاج وتتطلب مواجهة الفساد في المؤسسات القومية وفي الصحافة المصرية بصفة عامة . وهناك ملفات أخرى مهمة أصبحت مفتوحة ومن بينها الاستقلال الاقتصادي للنقابة وأن تحصل على نصيب من «كعكة الإعلانات والضرائب» للنشر الصحفي . وثمة أيضا مهام توسيع قضاء الحرية الصحفية بإلغاء الحبس في قضايا النشر وحرية تداول المعلومات .

أهمية انتخابات ٢٠٠٧ في ظل احتدام أزمة سلطة الدولة والطبقة الوسطى على صعيد الاقتصاد والحرريات لا يجب أن تخطئها الأعين . وهذه الانتخابات إما أن تسفر عن مجلس برئاسة نقيب قادر على متابعة الملفات التي فتحتها المجلس السابق لكن بعزم أقوى .. أو عن مجلس برئاسة نقيب يغلق الملفات ويعيد الصحفيين إلى مربع الأوهام ، لكن في ظل سلطة دولة أكثر عجزا عن بذل رعايتها للطبقة الوسطى وشرائعها الموعودة بالتميز والاستثناء.



الملاحق



مجلس القضاء
الاستئنافي

مفتي مصر - المجلس الأعلى للشريعة الإسلامية - القاهرة
 ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
 المجلس الأعلى للشريعة الإسلامية - القاهرة

[illegible]

صورة من محضر جرد ثلاث كراتين للرئيس التحرير الأسبق أسامة سرايا

[illegible]

فخامة السيد الرئيس محمد حسني مبارك

بعد وفرة تنبهه وفق احترامه

شرفه بين عرض على سيادتكم لومعة أدري تتعرض له لصحيفة القومية في الفترة الأخيرة .
في ضوء محققها من أمين .. الألف هو تكلم لرسد وغير شريف من المصاحفة الخاصة التي تكلم
سواء طيلة التي تكلم مسجنت أكبر من المولى على حسب أرقام توزيع المصاحفة القومية وفق
خطه تتحرك تكلمها انكلا من القاهرة في المصاحفة .. والتي هو ضغوط من خلال المؤسسات في
التي لمطامعت غير سيورة بين رؤساء التحرير رؤساء مجلس الإدارة في بعض الحالات أو عدم تكون
في حالات أخرى .

أد تعرض الأمر على سيادتكم نأمل في أن تتخذ الجهات المعنية مواقفها علنية .. لا سيما مع اقتراب
مواسم الانتخابات في العامين الحالي والقادم .. ويجدر بنا أن نذكر أنه قد سبق لنا مناقشة عدد من
تلك الأمور مع جهات مختلفة أبدت تعاوننا بالمثل لكن الإجراءات لم تتخذ بعد .

لقد أثبتت ولفق عديدة ، والله مختلفه . أن الصحافة الخاصة - لا سيما جرات المصري ، اليوم
والشعري والمستور - إنما تقدم أجندتها غير وطنية .. ولديها جدول أعمال متقدم مرتبذ بغير وسيطة
في الداخل والخارج .. وهو ما يورده مضمونها يوميا .. وقد انتبهنا (جميعا) في الآونة الأخيرة أن
المصاحفة الصناعية التي تقوم عليها تلك نكاح تصل بها إلى مرحلة التوزيع للمجاني في بعض المناطق عند
هو الحال في جريتي المصري اليوم والشعري .. ولدينا ولفق محددة بخصوص رشوى تدفع
للمورعين وتحفزات مختلفة .. وتتوزع نساوات عديدة حول ميزانيات تلك المصاحفة ونفقاتها .

في هذا السياق كان الجهاز المركزي للمحاسبات قد أعلن توجيهها إلى مراقبة ميزانيات الصحف
الخاصة .. لكنه لم يطبق هذا التوجه في ضوء جدول لقوانين نعتقد أنه لابد من الإسراع في محله .

فخامة السيد الرئيس :

نأمل أن يكون لديكم الوقت في استعراض التلخيص التالي .. آمين أن يساعدنا تحقيقها في أداء
مهمتنا .. لنش تعرض على أن نقوم بها على خير وجه وبالطريقة التي تحقق المصلحة العامة :

1- أننا إذ نذكر أنبوبا المصاحفة من الجهات الرسمية المستقلة لدعم وتضيق الصحافة القومية ماليا
وفنيا ومعلوماتيا .. نرجو أن يتخذ الإجراء بالتسريع .. لأن تطورات السوق وتحركات الآخرين تحفز
نتائج يومية .. لا سيما وأن عملية تطوير الصحافة القومية موزعة تأخذ قدرا من الوقت .. وهذا هو الأساس
على بعض التوجهات إلا أن التطوير قد تأخر .. ونأمل أن المسألة تحتاج إلى أن تكون في أولوية
متنامية .

صورة من مشروع خطاب أربعة رؤساء تحرير إلى الرئيس حسني مبارك

في بنسبة الفهم بصلاوات تطوير في الساحة التحريرية التي نطمح في الصحافة القومية ..وان
سأر الصف القومية في مخاطبة الاجيال الجديدة وارتقي مصداقيتها بين القراء ..فلننا نأمل ان نجد
نسلنا فواجبه من الزملاء رؤساء مجالس الاداره ..خصوصا من بين من يعتقدون ان على الصحف
قومية ان تغير في خطها السياسي والتحرري ..ومن بين الزملاء الذين يواصلون اعتقاد اداء
ملازم رؤساء التحرير في كل الاوساط ..نحن نكرم بصلتنا وفق ايمتنا بمسئوليتنا .

فخذه السيد الرئيس

نظير ان كنا قد افلتنا على ميولكم ..ونؤكد مجددا ان ناطقا الاول والاخير هو الاصرار على ان
نقوم بمهلتنا بما يكتم المصلحة الوطنية ، وفي اطار ايمتنا بزعامتكم ، وحرصنا على مواجبه
المخاطر التي ترضها الحالة الصحفية الحالية .

انكم لله لمصر ..وتتدنى لكم موفور الصحة والعافية .

رؤساء تحرير : الاهرام - الاخبار - الجمهورية - روزاليوسف

تحريرا في 15 ابريل 2010

محضر فرز اختيار رئيس تحرير جريدة الاهرام اليومى

انتهى فى يوم الخميس الموافق عشرة مارس ١٩٥٥ وفى تمام الساعة الخامسة مساءً، وبحضور السادة: اكمال جان الله مدير تحرير الاهرام رئيس اللجنة، ومصطفى كازم مدير التحرير الاهرام ومحمد هريش الصمصام ومحمود القنواوى نائب رئيس تحرير الاهرام واسامة الرجبى الصمصام بالاهرام ومحمد عثمان مساعد رئيس تحرير الاهرام وابراهيم موهب الصمصام بالاهرام ومحمد حسين نائب رئيس قسم التفتيش ومحمد طه الصمصام بالاهرام.

وتتم محضر عدد الاسماء من كشف التصويت وبلغت ٢٥٥٠ متجانة غرة يطعون صهيون صهيون من الاهرام اليومى، وتم فتح الصندوق أمام أعضاء اللجنة جميعاً وتم عد لبقا المكونة على اصوات المنتخبين جاء عدد الدوائر مطابقا لعدد الاسماء من كشف الانتخاب، والتفق أعضاء اللجنة بالاجماع على تطبيق الشروط والمعايير المطلوبة لتوافرها من المرشحين (مرفق مني مرفقة مع المرفق) وذلك لسهولة استبعاد أسماء أى مرشح لا ينطبق عليه الشروط والمعايير من النتائج النهائية للانتخابات بعد عدد وفرض جميع الانتخابات المرشحة المكونة على الدوائر التى كانت تحت التصويت وجاءت على القوائم التالية حسب عدد الاصوات التى تنتمي اليها:

التي تنتمي للفرز الذى جرى فيه حضور عدد مع الزلازل الانتخابية من الاهرام: جاء من المركز الاول الاستاذ عبد العظيم حماد مدير تحرير الاهرام بحصوله على مائة وثلاثة وثلاثين صوتاً (١٣٣) منه اجمالي ٢٥٥٠ صوتاً، وجاء الترتيب الثاني الاستاذ فاروق جويده بحصوله على اثنين وتسعون صوتاً (٩٩) وثلاثة وثلاثين صوتاً

صورة من محضر فرز الانتخابات الاسترشادية لرئيس تحرير «الاهرام»

المركز الثالث الاستاذ يحيى غانم نائب رئيس التحرير حسين جميل
على أربعين صوتاً (٤٠)، وأختل المركز الرابع عبد المحسن سلامة
مدير تحرير النهار بمجموعه على (٢٩) ستة وعشرون صوتاً وأول
المركز الخامس كمال حبيب الله مدير تحرير النهار بسبعة وعشرون
صوتاً (٢٦)، وجاء في المركز السادس محمود الوائلي حبيب
هانز على واحد وعشرين صوتاً (٢١) وسلاه عبد العظيم درويش
في المركز السابع بمجموعه على (١٤) أربعة عشر صوتاً، وجاء
الاستاذ فخرى هويدى في المركز الثامن بثلاثة عشر صوتاً (١٣)،
وسلاه جمال زائدة بأثنى عشر صوتاً (١٢) في المركز التاسع، وفي
المركز العاشر جاء الاستاذات سلامة أحمد سلامة ومحمد كبرى
بتسع أصوات لكل منهما، وجاء الاستاذة أسامة لغز الحبيب
ومحمود عبد السميع ومحمود غريوان في المركز الحادي عشر بثمانية أصوات
لكل منهم، وتبعهم في المركز الثاني عشر سام عبد الله بـ٥ أصوات،
وفي المركز الثالث عشر أسامة غنيت ومحمود عبد الوادى بثلاثة أصوات،
وفي المركز الرابع عشر سام الفرسى بخمسة أصوات، وفي المركز
الخامس عشر هانز جميل سم هانز شكر الله ومحمود أبو طالب بأربعة أصوات
لكل منهما، ثم جاء أحمد النجار وسام يحيى ومحمود أبو العزم وعبد الله
محمد السلام وهانز عبد الرحيم وحصل كل منهم على ثلاثة أصوات،
في المركز السادس عشر، وجاء في المركز السابع عشر محمد صوفى
ومعهم عبد الخالق ومهاجر عقلة ومحمد عبد الحميد وأسامة محمد عزيز
ونصار إقفاصا ومهاجر صقر ومصطفى النجار ومحمود رستوان
ومحمد صابرين بصوتهم لكل منهم، وجاء في المركز الثامن عشر طاهر
نادر عدوى ومحمود شويكى وإبراهيم صبحى ومحمود الحناوى ومحمود
حياد ومحمد السيد إدريس وعصام عبد الكريم، وشريف الصباحي
ومحمود سامل وملاذ الطاهر ومحمد فتحي ومحمد المصطفى ومحمود
البيخوتى وعبد العظيم الباسل ومحمد خياط وسام الموعز

إبراهيم وليعبد السالكين ورأى من سليمان وعبد الجواد علي وسالم
 وضيق رأيي فيك شقيق وتأمين عواد وأحمد مرسى بصوت واحد لكل
 منهم من الألقاب أن أحد المصنفين النافعين كتب اسم المستاذ محمد
 حسين هيكيل، وجبى إعلان جميع هذه الاستعداد وعند المصنفين
 علامة من جلة الفرز سمعوا جميع أعضاء اللجنة ومجموعة من الزملاء
 الأحرار رأوا على الاستعداد كمال حياء اللات مدبر الترتيب لصوت مجموع
 للكافة، والتفق أعضاء اللجنة بالإجماع على استبعاد اسم المصنفين
 الذين لا تنطبق عليهم شروط الترجيح من التقييمات التي شئت للارتقاء
 وذلك إيماءة للمعايير.

توقعات

حامد
 محمد
 محمد
 أسامة لم حيدر
 محمد عتاس
 إبراهيم فهد

- ① كمال حياء اللات
- ② كمال حياء اللات
- ③ محمد هيكيل
- ④ محمد هيكيل
- ⑤ محمد هيكيل
- ⑥ أسامة الرحيم
- ⑦ محمد أبو العيني
- ⑧ محمد عتاس
- ⑨ إبراهيم فهد
- ⑩ محمد حسين
- ⑪ بدون طقة

ملاحظات

جرت الانتخابات اعتباراً من الأربعة/مارس/الجنة ١٤٠٢/م/مارس/٢٠٢١
 نزل كل يوم كان يتم إقلاصه فقط، المستودع بجمعة يوم من توقع
 نزل من الأهل اسم وألقابهم برادة في المائدة المرفقة، وسكان المستودع
 يتم حفظه في مكانه من مكتب الاستعداد كمال حياء اللات طيلة أيام
 المصنفين وعند الفرز تم التأكد من طاعة عدد الأوراق في المستودع

السيرة الذاتية

كارم يحيى

- تخرج في كلية الإعلام جامعة القاهرة (قسم صحافة) عام ١٩٨٠ .
- كاتب صحفي مصري يعمل بجريدة «الأهرام» حاليا. نشر منذ بداية عقد الثمانينيات دراسات ومقالات في العديد من الصحف والمجلات العربية والدولية. ومن بين هذه الدوريات «الطلیعة» المصرية و «اليوم السابع» من باريس و «الآداب» البيروتية و «دراسات فلسطينية» باللغتين الفرنسية والإنجليزية. كما عمل مراسلا لصحيفتي «الحوار» اللبنانية و «الوقت» البحرينية.
- شارك في تأسيس حركة «صحفيون من أجل التغيير» بالقاهرة عام ٢٠٠٥، وجرى انتخابه أول منسق عام لها .

صدر له :

- «الصندوق الأسود: قصة حسين سالم»، من القاهرة عام ٢٠١٢ .
- «نظرتان على تونس : من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» في طبعتين من القاهرة وتونس عام ٢٠١٢ .
- «حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية» من القاهرة عام ٢٠٠٥ . ويصدر للكتاب ذاته طبعة ثانية قريبا .
- «رهان المليون السابع : اليهود والهجرة الصهيونية حتى عام ٢٠٢٠» من القاهرة عام ٢٠٠٢ ومن دمشق عام ٢٠٠٦ .
- شارك في تأليف «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية» للدكتور «عبد الوهاب المسيري» الصادرة من القاهرة عام ١٩٩٩ ، و «مظاهرات حرية الصحافة ١٩٠٩ : كتاب تذكاري توثيقي» من القاهرة عام ٢٠٠٩ . ر «القضية أ. ب : كيف استعدنا ضمانات ديمقراطية لانتخابات نقابة الصحفيين ؟» من القاهرة عام ٢٠٠٧ .

ويصدر له قريبا :

- «A 4 : مقالات الثورة وميدان التحرير» .
- «سیدی بوزید : حکایة ثورة برویها أهل الجبهة» .

محتويات الكتاب

الإهداء	٣
مقدمة	٥
الفصل الأول .. عشية الثورة	١٣
١ - رسالة مفتوحة : استقل من «الوطني»	١٥
٢ - ذاكرة في خطر	١٩
٣ - صحف قومية أم نشرات حزبية	٢٢
٤ - لا تشربوا من دمنا	٢٩
٥ - نقيب حظر نشر	٣٨
٥ أ - مقال «رد على الأستاذ مكرم»	٤٦
٥ ب - مقال «زميلي بدر وزوار الفجر»	٤٩
٦ - سلطة أمن الدولة	٥١
الفصل الثاني .. على هامش الثورة	٥٩
٧ - مستقبل الصحافة القومية	٦١
٨ - الأهرام تمرد في الثكنة .. الجزء الأول	٦٦
٨ أ - نداء عاجل إلى زملائي في الأهرام	٧٤
٨ ب - بيان للرأي العام من صحفيي الأهرام	٧٦
٨ ث - نفي رئيس مجلس الإدارة	٧٨
٨ ج - بلاغ للنائب العام بشأن رؤساء مجالس الإدارة والتحرير	٧٩
٨ د - دعوة لحوار ديمقراطي حول سياسة تحرير الأهرام	٨١
٨ هـ - ورقة سياسة تحرير من رئيس مجلس الإدارة	٨٢
٨ ز - اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام	٨٤
٨ ح - مشروع خريطة طريق للأهرام	٨٦
٨ ط - دعوة لمؤتمر صحفيي بالأهرام (.....	٨٨
٩ - الأهرام تمرد في الثكنة .. الجزء الثاني	٨٩
(٩ أ - بلاغ للنائب العام (.....	٩٦
١٠ - الأهرام تمرد في الثكنة .. الجزء الثالث	٩٨
١٠ أ - رسالة إلى ثوار ٢٥ يناير	١١٢
١٠ ب - مذكرة مطالب العاملين في الأهرام	١١٣
١٠ ت - شروط مقترحة لاختيار القبادات الصحفية	١١٦

- ١٠ ج - رسالة اللجنة النقابية للعاملين بالأهرام .. ١١٨
- ١٠ د - ملاحظات على لقاء المدير العام للأهرام .. ١٢٠
- ١٠ ق - بلاغ نفقات زيارة مبارك للأهرام .. ١٢٣
- ١٠ ن - المعايير التوافقية لاختيار رئيس التحرير .. ١٢٤
- ١٠ و - ورقة حوار لاختيار رئيس مجلس الإدارة ومجلس التحرير .. ١٢٦
- ١٠ ي - رئيس مجلس الإدارة الذي نريد .. ١٢٨
- ١١ - هدايا الأهرام جيت .. ١٣١
- ١١ أ - بلاغ للنائب العام .. ١٣٨
- ١٢ - تحقيق إداري في اتهامات سياسية .. ١٤٠
- ١٣ - صحافة الثورة ! .. ١٤٢
- ١٤ - عن الفساد الرياضي أيضا .. ١٤٥
- ١٥ - مجرد تحليل مضمون .. ١٤٧
- ١٦ - صفحة وأي مختلفة لأقل من شهر واحد .. ١٤٩
- ١٧ - الأهرام تمرد في الثكنة .. الجزء الرابع .. ١٥٢
- ١٧ أ - ورقة نقاش حول سياسة تحرير .. ١٥٨
- ١٧ ب - هل تفاعل ؟ .. ١٦٤
- ١٨ - النقابة المختطفة .. الجزء الأول .. ١٦٧
- ١٩ - النقابة المختطفة .. الجزء الثاني .. ١٧٤
- ١٩ أ - مقترحات ومشروع قرارات لمؤتمر الصحفيين ١٤ فبراير ٢٠١١ .. ١٨٤
- ١٩ ب - مذكرة لنقابة الصحفيين .. ١٨٨
- ٢٠ - غاغة النقيب المخلوع .. ١٩٠
- ٢١ - برنامجي كناخب في نقابة الصحفيين .. ١٩٣
- ٢٢ - أي إتحاد وأي صحفيين وأي عرب .. ١٩٦
- ٢٣ - النقابة والإتحاد وورطة بغداد .. ١٩٩
- الفصل الثالث .. أوراق من تجربة «صحفيون من أجل التغيير» .. ٢٠٣
- ٢٤ - البيان التأسيسي لحركة «صحفيون من أجل التغيير» .. ٢٠٥
- ٢٥ - تقرير عن التأسيس .. ٢٠٧
- ٢٦ - بيان الحبس في قضايا النشر حماية لتحالف الفساد والامتداد .. ٢١٠
- ٢٧ - أي تغيير نريد .. بيان حول القيادات الجديدة بالمؤسسات الصحفية .. ٢١٢
- ٢٨ - تقرير واستقالة .. ٢١٥
- الفصل الرابع .. مقالات قبل الثورة بسنوات .. ٢٢٢

٢٢٥.....	٢٩ - لعبة مد السن
٢٢٨.....	٣٠ - مهلاً أسألوا أنفسكم أولاً
٢٣٢.....	٣١ - عندما تصبح الحرية كالزواج عرفية
٢٣٥.....	٣٢ - إنه تاريخ ميلودرامي
٢٣٨.....	٣٣ - قصة سلم النقابة
٢٤١.....	٣٤ - انتخابات الصحفيين ٢٠٠٧ وأوهام الفئة المميزة
٢٦١.....	السيرة الذاتية
٢٤٥.....	الملاحق
٢٦٢.....	الفهرس

